جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

إعداد الطالب
أنـــــس كمال حسين إطبيـــش

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رســـــالـــة مقدمة إلى عمـــادة الدراسات العليـــا
استكمـــالا لمتطلبـــات الحصـــول عـــلى درجـــة
الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2012 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أنس كمال اطبيش الموسومة بـــ:

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 -2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2012/05/08	مشرفاً ورئيسا
د. محمد حمد القطاطشة		2012/05/08	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2012/05/08	عضواً
د. سامر عبدالمجيد البشابشة		2012/05/08	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى الإنسانية العظيمة التي انتظرت طويلا أن نكبَروترانا على ضِفافِ العلم والمعرفة

إلى من سَهِرا الليالي، وغرسا حُبَّ العلم فِينا حتى أينعَ وأثمر

إلى أبي وأمِّيَ الغاليينِ أهدي هذا الجهدَ المتواضع

أنـــس كمال حسين إطبيـــش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكر والتقدير

بداية الحمد لله رب العالمين، الذي وهبنا من عنده نعمة العقل والعلم والمعرفة، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، رسول البشرية محمد – صلى الله عليه وسلم-خير هاديا ومعلما ونذيرا، فالشكر مقرونا بالإحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات على تكرمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة، ومتابعته واهتمامه المتواصل، ولتوجيهاته وارشاداته، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السليم.

وأتقدم من الأساتذه الأفاضل، وأزجي لهم خالص شكري وعرفاني لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل من أخي وصديقي الدكتور رضوان محمود المجالي لما غمرني به من لطف وتوجيه ونصح ومساعدة، والشكر موصول لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع بأفضل صورة.

أنس كمال حسين إطبيش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
ملخص باللغة العربية	هـ
ملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 هدف الدراسة	3
4.1 مشكلة الدراسة	3
5.1 أسئلة الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	5
8.1 الإطار النظري	6
9.1 الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات العربية-التركية ومراحل تطورها	
1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية	9
2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية	12
الفصل الثالث: مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية التركي من حيث النشأة والنخب السياسية	
1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي	23
2.3 الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	25
3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية التركي	27

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي 28
5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربي 30
6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا 30
7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية 32
الفصل الرابع: المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية فـــي العلاقات الخليجية-التركية
1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية-التركية 33
2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية 39
3.4 التعاون الإقتصادي بين دول الخليج العربي وتركيا 47
4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربي وتركيا 60
5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية-التركية 71
الخاتمة 73
المراجع 75

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملخص

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

أنـــس كمال إطبيـــش

جامعة مؤتة، 2012

الهدف من هذه الدراسة هو بحث العلاقات المتبادلة بين دول الخليج العربـــي وتركيا، من الفترة (2002-2011). وقد استخدمت الدراسة منهج البحث التحليلـــي التاريخي، ومنهج البحث الوصفي. كما اعتمدت على نظرية اتخاذ القرار ونظريـــة المصلحة القومية؛ لمناقشة هذه العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن للعوامل السياسية والجغرافية أثر مهم في تقدم هذه العلاقة.
2. أن وجود حزب العدالة والتنمية التركي على رأس السلطة في تركيا كان لـــه أثرٌ كبير في تعميق العلاقات بين هذه الدول.
3. تؤكد الدراسة على أن التطوير وتقدم هذه العلاقة يخـــدم المـــصالح القوميـــة ومتطلبات الأمن الوطني للطرفين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

The Gulf stat position from the turkish policy in justice and Development party (2002-2011)

Anas kamal itbesh

Mutah University, 2012

This study aims to discuss the mutual relationship between the Arab Gulf states and Turkey through the period 2002-2011.

The study mobilizes the analytical historical and descriptive approaches. It also relies on the theory of decision – making and the theory of National interest to investigate this relationship.

The study coneluoles the following.

1. The political and geographical factors play an important role in advancing this relationship.
2. The presence of the Turkish Just and development party in the power in Turkey has a great affect or strengthen the relationship between these Countries.
3. The study stresses that to advance ment and development of this relationship serve better the national interest and the security requirements of both sicles.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

يتجاوز تاريخ العلاقات بين العرب والأتراك ما يزيد على أربعة قرون والعلاقات الخليجية-التركية على وجه الخصوص على ما يزيد على خمسين عاما، فقد دشنت هذه العلاقة منذ بداية الستينيات، حيث تبين من خلال الدراسة أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية، وبدأت تركيا في الستينيات تُولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّاً من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تُعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العِقدين الأخيرين وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

وقد أُقيمت العلاقات بين الدول الخليجية وتركيا وازدادت متانة شيئا فشيئا إثر المواقف السياسية التركية تجاه قضايا المنطقة العربية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية، ووقوف تركيا مع الحق الفلسطيني، ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصَّحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكًّا للتغيُّر التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير.

وازدادت العلاقات الخليجية- التركية متانة منذ حقبة الثمانينات، حيث سعت تركيا بشكل ملحوظ إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفْراتٍ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديدة، وتنوعت العلاقات الإقتصادية بين دول الخليج وتركيا ما بين التجارة وتأمين مصادر الطاقة، وحركة رأس المال والقروض والمساعدات المالية الممنوحة من دول الخليج العربي، وأنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات التركية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلقد بدأ التقارب الفعلي في العلاقات الخليجية-التركية عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة رجب طيب أردوغان وهو حزب معروف بانتماءاته وخلفيته الإسلامية- والذي ما توانى في إنشاء علاقات سريعة ومتينة مع الدول العربية ودول الخليج العربي على وجه التحديد من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين للتعاون في جميع المجالات الأمنية والإقتصادية وغيرها، وهذا ما تمخّض عنه مبادرات وعدة اتفاقيات جاءت لتقريب وجهات النظر والتعاون الذي أسهم في ارتقاء الجانبين في العديد من المجالات ومن أهمها: المجال الإقتصادي والمجال الأمني.

2.1 أهمية الدراسة:

تمتلك دول الخليج العربي موارد طبيعية وثروات نفطية هامة تؤهلها للقيام بدور هام على الصعيد الإقتصادي، كما أن هذه الموارد والثروات مطمع ومحطُّ أنظار إيران، فوجدت دول الخليج العربي مصلحتها في تعزيز علاقاتها مع تركيا من النواحي الإقتصادية والسياسية والأمنية، لكي تحمي تلك الثروات من خلال وضع تركيا في مواجهة مع إيران، لكي تكسب تركيا صداقة وتعاون دول الخليج العربي، وتبين هذه الدراسة الموضوعات التالية:

أولا: العلاقات العربية- التركية من منظور تاريخي.

ثانيا: دراسة دور حزب العدالة و التنمية التركي، والتحولات التي أحدثها هذا الحزب بعد توليه السلطة مع دول الخليج العربي، كما تبين الدراسة المحددات السياسية الداخلية والخارجية التي تؤثر على دور تركيا على الصعيدين الإقليمي و الدولي في علاقاتها مع دول الخليج العربي.

ثالثا: التقارب التركي–الخليجي: الدوافع والمحفزات والآثار، وذلك لأن الحوض الخليجي يُعد نطاقا ذا ثِقل خاص في الإستراتيجية التركية في المنطقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية بعد تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا في سنة2002، كما تبين الدراسة تغيراً لافتاً حدث في سياسة تركيا الخارجية يتجلى بصورة واضحة في محاولتها إيجاد توازن في توجهاتها الإستراتيجية بين دوائر اهتماماتها المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد أن شهدت ما يزيد على ثمانين عاماً من العلاقات المتميزة مع دائرتها الغربية مقابل علاقات مشوبة بالتوتر أو–على الأقل– بالحذر والترقب مع دائرتها الشرقية متمثلة في العالمين العربي والإسلامي.

4.1 مشكلة الدراسة:

تناقش الدراسة موقف دول الخليج العربي وعلاقتها مع كلٍّ من تركيا وإيران، وتكمن مشكلة الدراسة في أن تركيا تعمل على خلق توازنات إقليمية في الشرق الأوسط نتيجة للإمتداد الإيراني ومحاولة إيران إمتلاك السلاح النووي، مما جعل صناع القرار في تركيا يعمدون إلى استجذاب دول الخليج لصفِّها لكي تحدَّ من الإمتداد الإيراني و فرض هيمنته على دول الخليج، و هذا الجهد جاء بعد تولِّي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا.

5.1 منهجية الدراسة:

لقد تعددت المناهج والنظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، حيث أن هذه الدراسة لا تعتمد فقط على منهج واحد أو نظرية واحدة وإنما تعتمد على مجموعة من المناهج والنظريات المترابطة والتي تحاول هذه المناهج والنظريات الوصول إلى الحقيقة من خلال صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة محل الدراسة، وسوف تستفيد الدراسة من عدد من الأطر المنهجية، كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ونظرية اقتراب صنع القرار ونموذج هولستي ونظرية اقتراب المصلحة القومية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فعملية اتخاذ القرار تضم مجموعة من القواعد والإجراءات التي يعمل من خلالها المشاركون في إطار اتخاذ القرار لحل مشكلة معينة، فهي تضم تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين الآراء المختلفة داخل مجموعة اتخاذ القرار.

يتم في عملية اتخاذ القرار التي تضم القواعد والأسس، ومن خلالها تجري عملية مفاضلة بين البدائل المختلفة، ومن ثم أخذ البديل المطلوب سواء باتخاذه أو بتنفيذه.

يمكن النظر إلى عملية اتخاذ القرار على أنها من أهم وأخطر المواقف التي تحدد فيها الدولة الإطار العام لتوجيهاتها على مستوى سياستها الخارجية والتي تعد انعكاساً لسياستها الداخلية المختلفة بنظام سياسي قائم (Holsti, 1995، ص253).

حيث أن النظام الأحادي القطبية، وطبيعة الإقتصاد العالمي، وحالة عدم الإستقرار الدولي والإقليمي، والأوضاع الإقتصادية، وطبيعة النظام السياسي، تشكل عوامل تدفع صانع القرار الخليجي بتحديد مواقفه الخارجية، وما يترتب عن هذا القرار من آثار تنعكس على النظام السياسي. في مقابل ذلك القرار الصادر عن الدول الخليجية في سياستها الخارجية تبرز آلية القرار الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحديد التنسيق في المواقف على مستوى السياسة الخارجية الجماعية، وبناءً على هذا الإقتراب يمكن تفسير مواقف الدول الخليجية تجاه السياسة التركية، وحالة التقارب في العلاقة بينهما.

نظرية اقتراب المصلحة القومية: يستند هذا الإتجاه على تبرير تحرك الدولة على مستوى سياستها الخارجية من منطلق المصلحة القومية، فيعتبر هذا المنهج أن المصلحة القومية هي الهدف في سياسة الدولة الخارجية، وهي محور الإرتكاز والقوة الرئيسية المحركة والمفسرة لسلوك الدولة في إطار العلاقات الدولية.

ويرتكز هذا المنهج على أن المصالح القومية توضح جانب الإستمرارية في السياسة الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب في الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجيا أو نماذج القيم السياسية والإجتماعية السائدة، أي أنه مهما اختلفت العوامل السياسية والإستراتيجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع والتعاون مع غيرها من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول، فإن المصلحة القومية هي المقياس العام الذي يمكن الإستدلال على العوامل التي تحدد مواقف وسلوكيات الدول(مقلد1991،ص22-23)، فمن هنا تصبح المصلحة القومية هي محدد رئيسي في تحديد طبيعة المواقف، وردود الفعل، والسياسات المترتبة على العلاقة الخليجية والتركية، وهذا ما يمكن ملاحظته في دراسة الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية.

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس وهو:

1- ما هو موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية في الحقبة الزمنية(2002-2011)؟.

الأسئلة الفرعية وهي:

1- **هل** تأخذ السياسة الخارجية التركية بعداً سياسياً اقتصادياً أمنياً أكثر منه بعداً ثقافياً دينياً في المنطقة؟

2- ما مدى فرص التقارب الخليجية- التركية؟

3- ما هي ردود فعل الدول الخليجية اتجاه السياسة التركية في العديد من قضايا المنطقة العربية؟

7.1 حدود الدراسة:

1- **المكاني**: تركز هذه الدراسة على دراسة المواقف بين الجانبين الخليجي والتركي.

2- **الزماني**: تشمل الفترة لهذه الدراسة مابين (2002-2011)، حيث أن سياسة تركيا بدأت بالتحول تجاه العرب عامة والخليج العربي بشكل خاص في هذه الفترة للأسباب التالية:

1- ظهور حزب العدالة والتنمية واستلامه السلطة.

2- الأمن القومي الإقليمي.

3- خلق توازن إقليمي في المنطقة.

4- الحد من المدِّ الشيعي في منطقة الشرق الأوسط.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8.1 الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من النظريات بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسية التي أثرت على علاقات دول الخليج العربي وتركيا خلال الحقبة الواقعة بين (2002-2011)، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطوُّر وتحسُّن العلاقات بين دول الخليج العربي وتركيا بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وفي هذا الجانب تضمَّن الفصل الثاني تحليلاً للإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة التي تم رصدها في هذا الموضوع من خلال المَبْحثين التاليين: الإطار النظري، والدراسات السابقة.

9.1 الدراسات السابقة

دراسة (الحجري، 2009)بعنوان: العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية.

حيث استعرض الباحث في دراسته العلاقات الخليجية-التركية في مشاهد متعددة:

المشهد الأول: البعد التاريخي ومدى العلاقة الممتدة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية.

المشهد الثاني: البعد الثقافي بعد انقطاع طويل بين الطرفين، وقد حان الوقت لإحياء هذا التواصل الثقافي، و زيادة التبادل المعرفي، و تشجيع زيارة المسؤولين عن الثقافة والإعلام في الجانبين، وذلك لبلورة رؤى وأهداف مشتركة بين الشعوب والحكومات.

المشهد الثالث: البعد السياسي في العلاقات بين الطرفين وأثره على مجمل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية و العسكرية سواءً أكانت دول المجلس بصورتها الجماعية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بصورتها الإنفرادية.

المشهد الرابع: البعد الإقتصادي، حيث يستعرض فيه كلا الطرفين مدى تعزيز العلاقات الاقتصادية ونموها أضعافا مضاعفة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشهد الخامس: البعد الإستراتيجي، حيث استعرض الباحث في دراسته الأهمية الإستراتيجية لموقع كلا الطرفين في الشرق الأوسط، فالعلاقات بين الجانبين يربطها موقع استراتيجي مشترك.

دراسة (السبعاوي والنعيمي 2000) بعنوان: العلاقات الخليجية- التركية

حيث استعرضا في دراستهما هذه الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وتركيا، ونوَّها إلى أهمية مرتكزات السياسة الخارجية التركية والخليجية، كما ذهبت هذه الدراسة إلى تفصيل ميادين العلاقات الخليجية–التركية، ودور المياه في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي أيضاً.

وتحدثت هذه الدراسة عن قيود السياسة التركية في الخليج العربي، وذلك من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب التركي في تحديد دوره في الشرق الأوسط، وتحدثت هذه الدراسة عن استنتاجات أساسية في التوجُّه التركي إلى الخليج العربي، وذلك لأنه وجد طريقا مغلقة في محاولته للإنضمام إلى المحور الإقتصادي الغربي وهذا ما حدى به إلى تكثيف علاقاته الإقتصادية بدول الخليج العربي.

دراسة (آراس وآخرون، 2012) بعنوان: التحول التركي تجاه المنطقة العربية.

حيث استعرضت هذه الرسالة الأهمية التاريخية في العلاقات العربية-التركية والتي ساهمت في توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي، وانتظار دور فاعل من تركيا تجاه المنطقة العربية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام2002، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووجود شخصية أحمد داوود أغلو وزيرا للخارجية، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وعلى رأسها المنطقة العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، وتعرض الدراسة أيضا موقف تركيا من الربيع العربي والمستجدات على المنطقة العربية من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال التحول في سياستها الخارجية وتأثير الداخل التركي علـــى صـــانعي القـــرار السياسي في تركيا.

أما هذه الدراسة فإنها تناولت موضوع موقف دول الخليج العربي تجاه السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خلال حقبة زمنية حديثة ومليئة بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية(2002-2011)، وكذلك الوقوف على أثر هذه المواقف والمتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات والوقوف على المواقف السياسية من خلال استعراض الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والأمنية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على العلاقات بين الطرفين التي شهدتها هذه الحقبة تحديدا. والتي ساهمت في تحسن العلاقات الخليجية- التركية وتطورها بشكل ملحوظ إقليميا ودوليا، حيث يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منعطفا تاريخيا مهما في التطور الإيجابي في العلاقات الخليجية-التركية.

وركزت الدراسة على البعد الأمني التي أغفلته الدراسات السابقة ولم تتنبه إلى مثل هذا البعد الهام في التقارب الذي نشهده بين الدول الخليجية وتركيا، حيث يرى الباحث بأن السبب الرئيس في التقارب بُنيَ على أسس عسكرية أمنية.

وتبحث الدراسة أيضا في مستقبل العلاقات بين الطرفين، حيث بنى الباحث دراسته لهذا المشهد على المشاهد السابقة لرغبة من الطرفين في استمرار هذه العلاقات و تطورها، و ذلك يعتمد على مدى تأثير التيَّار الإسلامي بقيادة أردوغان الذي يقف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

البعد التاريخي للعلاقات العربية- التركية ومراحل تطورها

1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية:

يهتم الباحثون عموماً بالعلاقات العربية التركية، ذلك لأن تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في مختلف المجالات، فضلاً عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها إيجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي، والسياسة المعتدلة، والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية–التركية هي أبرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة، ومع هذا المشهد الإيجابي والتفاؤل بالانتقال نحو التكامل الإقليمي الخليجي التركي لكننا نجد قلة الإهتمامات في الدراسات الأكاديمية والبحثية نحو التركيز على هذا المنحى الحيوي في العلاقات العربية– التركية خصوصا ما تشهده المنطقة من تجاذبات سياسية وتأثيرات أخرى في العلاقات بين الجانبين.

ولعل الدارس للعلاقات العربية التركية يجد أن هنالك امتدادا طويلا لهذه العلاقة، حيث نشأت بين الطرفين علاقة متبادلة منذ سنوات طويلة، إذ يجمع العرب والأتراك دين واحد، كما عاشا معاً ردحاً من الزمن في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ومن خلال ذلك يتبين لنا عمق العلاقات العربية التركية وتنوعها وأصالتها(الكيلاني،1996،ص7)، حيث كان العالم الإسلامي يعاني من الانحطاط السياسي والعسكري نظرا لما تعرض له على أيدي المغول من تدمير شمل جميع مقومات الحياة كحرق المكتبات والمدارس والجوامع(الطوير،1982،ص340)، حيث حملت الدولة العثمانية راية الخلافة الإسلامية بعد ضعف الدولة الإسلامية في عهد آل العباس–عام 656هـ، وتنازل الخليفة العباسي محمد المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية هي المسؤولية رسميا عن حماية العالم الإسلامي وحمل دعوة الإسلام إلى باقي المعمورة(بووانو،2005،ص24).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اعتمدت الدول العربية والإسلامية خاصة على دولة الخلافة معتقدة أنها الإمتداد الطبيعي للخلافة الإسلامية، وذلك لأن الأتراك حملوا على عاتقهم راية الدين الإسلامي والدفاع عنه، وكان البيزنطيون أول الأعداء الذين تصدى السلاجقة لهم، وذلك أنهم زحفوا على بلاد الشام واحتلوا بعضها، وقد استطاع السلاجقة تحرير تلك البلاد، وانتزعوا أجزاء من الأراضي البيزنطية حتى وصلوا إلى قيصرية(1067م)، وكان لاشتراك السلاجقة الأتراك في الجهاد ضد الحملات الصليبية مع أقربائهم من التركمان والأكراد الأثر الكبير في محاربة هذه الحملات ثم في تحرير الأراضي الإسلامية وإزالة آثار الغزو(الكيلاني،1996،ص11).

وليس بالمستغرب إذ نقول: إن الماضي كان لا يفصل أو يفرق بين رعايا الدولة العثمانية، حيث كان العرب والترك سادة متساوين في الحقوق والواجبات لافرق بين أحدهما والأخر إلا بما يؤديه من جهاد ضد الأعداء، وكانت الإمارة تعطى لمن يكون أحق بها بغض النظر عن جنسه بل باعتبارات أخرى، مثل الدين الإسلامي وما يعطيه الفرد للدولة من جهد(الطوير،1982،ص340-341).

وتمتع العالم العربي في ظل العثمانيين بسلام خارجي استمر حتى آخر القرن الثامن عشر، وتعرض العراق وحده لغزوات خارجية فاشلة قادها الإيرانيون، وبسط العثمانيون على العراق حماية فعالة لولاها لما كان العراق الآن عربيا، ولكان حتما جزءاَ شيعيا من إيران لايختلف مصيره عن مصير عربستان(غرايبة،1998 ص12).

لا خلاف في أن الأمتين العربية والتركية قامتا بدور كبير في التاريخ الإسلامي، هياكله ودوله ومؤسساته، مع الإشارة إلى الإختلافات التي ميزت كل دور عن الآخر، وهي اختلافات جوهرية، ولكن يمكن القول بأن الدور العربي أسس "العالم الإسلامي"، وأن الدور التركي أسهم في توسيع ذلك العالم الذي ضم شعوبا وحضارات وثقافات، استقت أصولها من المرجعية الإسلامية من جهة، ومن معطياتها الإنثولوجية العرقية من جهة أخرى(الكيلاني،1996،ص14).

ومن خلال بيان التوجهات العثمانية في الخليج العربي حيث بدؤوا بالعراق من خلال احتلال الموصل 1516، وبغداد 1534م، ودخولهم مصر منذ 1522-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1520، ثم سيطرتهم على البصرة 1546 ليصبحوا على رأس الخليج العربي، وبعد أن تم التحرك العسكري العثماني من خلال الإحساء، عندما أرسل سليمان القانوني 1520-1566 لانتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين، واحتلت قواته القطيف 1550، ثم زحفت نحو الهفوف(عاصمة الإحساء)، ولتتوالى سيطرتهم بعد ذلك على مسقط ومضيق هرمز، ثم ليضربوا الحصار على المنامة في البحرين، عام1559.

وكانت الفائدة الإقتصادية للعثمانيين جراء سيطرتهم على الإحساء، وبعد أن سيطروا على النقل البري بينها وبين حلب، حيث انتعشت تجارة التوابل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعجز العثمانيون عن بسط سيطرتهم الكاملة والمستمرة على الخليج العربي، إذ لم يدعوا أساطيلهم حتى في المناطق التي سيطروا عليها وكان لبريطانيا دور كبير في تحجيم العثمانيين في الخليج، من خلال سياستهم في المنطقة ودعمهم للتوازنات الداخلية (النعيمي، 2008).

أما بالنسبة للعلاقات التاريخية بين دول الخليج العربي وتركيا فهي قديمة وأزلية وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فقد دخل العثمانيون بلدان دول المجلس قبل قرون من الزمن، وذلك زمن السلطان سليمان القانوني، الذي استطاع أن يجعل تركيا الحديثة التي ورثت أرشيف الدولة العثمانية ودول مجلس التعاون تحت سقف أرشيف الدولة العثمانية التي اتخذت من اسطنبول مركزا لها، حيث كان الأرشيف يشمل وثائق كثيرة تتعلق بتاريخ الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وما يحتوي عليه هذا الأرشيف من قضايا الحدود وغيرها من القضايا التي تهم الدول الخليجية من نظام الحكم إلى الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، إلى حدود الدول الجغرافية والسياسية.

وفي عام 1871م نزلت القوات العثمانية رأس تنورة، ومن ثم مدينة الهفوف، وضمتها إلى إقليم نجد، الذي كان يخضع لحماية الإمبراطورية العثمانية، وكذلك فعلته مع قطر والكويت، وقامت بالإتصالات مع أبوظبي ودبي والشارقة، وبقيت البحرين ومسقط خارج السلطة العثمانية(الكيلاني، 1996، ص12-13). وبقيت دول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي تحت السيطرة العثمانية إلى أن جاء الاستعمار الغربي الذي قسم البلدان العربية، ووقعت معظم دول الخليج العربي تحت الإستعمار البريطاني.

كان الموقف مختلفا في شبه الجزيرة العربية، فقد اضمحلَّ الحكم التركي فيها، ما عدا الحجاز حيث تمركزت حامية عسكرية كبيرة عززتها الحكومة بعد إعلان الحرب، حتى أصبح شبحيا أو اسميا في بعض المناطق، وغاب غيابا كاملا ودون رجعة عن مناطق أخرى، وخرج الحكم التركي من الكويت بعد المعاهدة التركية البريطانية عام1910، واستقلت اليمن عن تركيا عام1911، وخرج كلاً من قطر والبحرين والمشيخات بموجب المعاهدة التركية البريطانية حول الخليج عام1913، واستقل الأدربي وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام1915، وفازت بريطانيا في التنافس الإستعماري ضد فرنسا في عدن وعُمان وحضرموت، وعقدت معاهدة تفاهم مع سلطان نجد عبدالعزيز آل سعود عام1915، بعد أن سيطر على منطقة الإحساء وغيرها من المناطق المجاورة لنجد بعيدا عن متناول اليد العسكرية التركية، التي تسيطر على قلب شبه الجزيرة منذ عشرات السنين.

أما في الحجاز ففي الوقت الذي تم فيه تنفيذ مشروع الخط الحديدي، ووصوله الى المدينة المنورة عام1908، عاد اليها الامير الهاشمي الحسين بن علي من منفاه في القسطنطينية، حيث كان وأسرته رهائن عند السلطان عبدالحميد، وفي الوقت نفسه ازدادت فيه سيطرة الإتحاديين على أمير مكة الحسين والوالي التركي لسيطرة المالية والإدارية والسياسية على الحجاز، وقد فاز الحسين في ذلك الصراع، وأصبح يتمتع بتأييد كافة القبائل البدوية والمدنية في الساحل والداخل عندما أعلنت تركيا الحرب الى جانب المانيا يوم31تشرين أول1914 (أبونوار،2003، ص21).

2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية:

لقد مرت العلاقات العربية بثلاثة مراحل مختلفة، هذه المراحل تمثل محطات مفصلية في العلاقات العربية-التركية وهي على النحو التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرحلة الأولى: وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتى نهاية الأربعينيات:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت العلاقة بين العرب والأتراك منعطفا جديدا، فانحصرت الدولة العثمانية إلى الأناضول، لتبدأ فلول جيشها بقيادة مصطفى كمال باشا حربا وطنية تحريرية، إذ انتهت هذه الحرب إلى إعلان استقلال تركيا وولادة الجمهورية في29تشرين الأول/أكتوبر1932(نور الدين، 2007، ص85).

واتسمت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ السياسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطنا قوميا للأتراك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض، وقد كان التوجه الأساسي بأن الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها(الرشدان، 2010 ص169).

ومما زاد التباعد بين العرب والأتراك بعد عام1923 أن تركيا أدارت ظهرها للشرق واتجهت إلى الغرب سعيا للأخذ بحضارته وأسباب تقدمه، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق والحضارة الإسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعوب العربية والإسلامية(الناصري،1990،ص35).

ومن هنا تولد النفور العربي تجاه هذه الخلافة، وبدأ العرب في حشد الصفوف لإسقاط هذا الحكم الذي وُصف بالإستعماري الظالم، والذي تزاحمت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى أن أعلنت الجمهورية، وألغيت الخلافة سنة1924م، وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتي اعتبرها الأتراك غدرا لايمحى وخيانة لاتتغفر(غانم،2007،ص186).

رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي، وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية-العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك(دلي،1999،ص35).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعد وفاة أتاتورك مرت تركيا بفترة عزلة سياسية، وبدأت مرحلة تغريب تركيا داخليا وخارجيا، مما أدى إلى تشكيل أكثر من صورة لتركيا لدى النخبة السياسية والمثقفة في الوطن العربي نتيجة المتغيرات الدولية في المنطقة، ودور الإعلام الصهيوني في إثارة الغبار حول العلاقات العربية-التركية والتي مرت بثلاث مراحل وثلاث صور مختلفة للأتراك لدى النخبة العربية، وهي:

المرحلة الأولى: عزلة تركيا عربيا.

المرحلة الثانية:مرحلة السياسة الخجولة عربيا ودوليا.

المرحلة الثالثة:مرحلة تركيا الكبرى(الداقوقي،2001،ص72-73-74).

وفي الجزء الثاني من القرن التاسع عشر بدأت العلاقات تأخذ منعطفا سلبيا، وظهرت العديد من المتغيرات التي كان لها أثر كبير في فصم الروابط بين العرب والأتراك، وأدت إلى الخروج العربي عن الدولة العثمانية، ويمكننا أن ندرج تلك المتغيرات في محاور ثلاثة وهي:

أولا: الحركات الإنفصالية: وهذه الحركات ظهرت نتيجة ضعف الدولة، وتوالي هزائمها في أكثر الحروب التي قامت بينها وبين الدول الأوروبية، وبعد ذلك خرجت بعض الأمصار العربية على الحكم العثماني، وخاصة أهل نجد بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى، ونجاح السعوديين في اجتياح مكة في عام 1806 (بكر، وأخرون1991،ص153).

ثانيا: الإستعمار الأوروبي: حيث شكل الإستعمار الأوروبي عاملا من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وخاصة الخليج العربي كان من أول المناطق خضوعا للإستعمار الأوروبي.

ثالثا: الصراع بين القوميتين العربية والتركية: وهذه الفترة جاءت عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد وصول الإتحاديين للسلطة، واستخدامهم أساليب الإبتزاز المختلفة للعرب. وبعد ذلك بدأ شيوخ الخليج والجزيرة العربية في التطلع إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية، والذي عقد على إثره مؤتمر جزيرة العرب سنة1914(بكر، وأخرون1991،ص159-158).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل هذه الأمور التي أشرنا إليها تؤكد أن بعض الزعامات الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الحركة العربية التي نشطت إبان تلك الفترة، والتي اتجهت اتجاها معاديا لسياسة الإتحاديين، وطالبت بتحقيق قدر من الإصلاح واللامركزية.

ونتيجة لحالة فك الإرتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقانا وتوترا، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت، حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الإتحاد السوفيتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة إسرائيل في فلسطين 1948 (الرشدان،2010، ص170).

حيث تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد معاهدة لوزان التي تنازلت بمقتضاها الجمهورية التركية عن أية حقوق قانونية لها في المنطقة العربية، وتنازلت بذلك عن أخر شكل من أشكال الوجود في العالم العربي(بكر، وأخرون1991، ص212).

كانت التحولات الدولية والإقليمية والمحلية بعد الحرب العالمية الثانية تذهب بالعرب والأتراك نحو عالمين مختلفين، فتعزز الإنقطاع هذه المرة بنشوء"مزاجين"سياسيين مختلفين مع بدء سيطرة نخب جديدة على السلطة في البلدان "الحضرية" العربية(الزين، 1992، ص78).

وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين، ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناست مواقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وزادت أسهمها هبوطا عندما اعترفت بإسرائيل في مارس1949-يناير1950(بكر، وأخرون1991،ص263-264). وكان اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام علاقات قنصلية بينهما مدعاة لبرود العلاقات التركية العربية، وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها مازالت تعترف بإسرائيل، وتتعاون معها في عدة مجالات، وتبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل(أبو نوار،2003،ص26).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل العودة إلى واقع العلاقات بين العرب والأتراك في فترة معينة من الماضي وفي عهد أتاتورك بالذات لاتهدف الى تأكيد عوامل التباين أو مجرد التهليل للجوانب الايجابية. ولعل هدف التاريخ كان دائما هو من جانب التعزيز للإيجابيات، وتجاوز السلبيات من أجل غد أكثر واقعية وأكثر إشراقا، وإذا كان التنبؤ بالمستقبل من باب الوهم والتصور والخيال، فالتنبؤ بمستقبل ماحدث في التاريخ لايعدو كونه مجرد رياضة فكرية لاتغير من التاريخ، إلا أن الرياضة الفكرية في التاريخ تغري المفكر بدراسة عظات الماضي، وبخاصة إذا استندت إلى حقائق تاريخية واضحة .

المرحلة الثانية: وتمتد من 1950-1990:

يعد حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة1952 أهم حدث في هذه الفترة في العلاقات العربية-التركية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بمساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخوا منه غايتين متكاملتين: أولاهما التصدي للدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية(الكيلاني،1996،ص25)، وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة، ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي(نور الدين،2006،ص182).

ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير(الكيلاني،1996،ص27-28).

وتدرجت السياسة التركية بعد ذلك إلى ما بعد سقوط الأحلاف، لكي تعيد رسم سياستها الشرق أوسطية بشكل أكثر واقعية، كما حظيت القضية الفلسطينية باهتمام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كبير من الجانب التركي مما رأته من إرهاب الدولة الصهيونية للعرب، فتطوع مئات الشباب الأتراك في عام 1971و1978 ليقاتلوا مع إخوانهم العرب.

بطبيعة الحال شهدت العلاقات العربية-التركية تحسنا كبيرا في السبعينيات والثمانينيات، وأن الطرفان يختزنان إمكانات كبيرة للتعاون نظرا إلى الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية وتداخل الكثير من القضايا المشتركة(نورالدين ، 2007، ص94).

وبعد ذلك تحسنت العلاقات التركية-العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات الأمريكية إلى إسرائيل، ودافعت عن وجهة النظر التي تقول بانسحاب إسرائيل إلى حدود ماقبل الحرب(بكر، وآخرون 1991، ص303).

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تحسين صورة الأتراك لدى الرأي العام العربي إلى درجة كبيرة، بحيث سارعت ليبيا والسعودية والعراق إلى تزويد تركيا بالبترول عام 1974 عندما وضعت واشنطن حظرا على تزويد تركيا بالأسلحة والطاقة نتيجة غزوها لشمال قبرص بعد الانقلاب العسكري اليوناني، ومحاولة توحيد الجزيرة مع اليونان، رغم اعتراف اتفاقية 1960 باستقلالها (الداقوقي، 2001، ص74)، واستمرت مساندة الأتراك للقضايا العربية، وخاصة عندما أقرت بأن الصهيونية حركة عنصرية، وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقا.

وفي مقابل هذه السياسة الودية، وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص(1974)، كما تركت المساعدات المقدمة من -السعودية وليبيا والعراق-أثرها الحسن في الرأي العام التركي، ثم وّسعت تركيا دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي، فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت وزراء خارجية المنظمة إلى الإجتماع في اسطنبول(1975)، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان(1976-1978) (الكيلاني، 1996، ص28).

وكانت تركيا قد قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بعد انتمائها إليها، بل إن رئيس جمهوريتها كنعان ايفرين– زعيم انقلاب 12أيلول/سبتمبر1980-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قد حضر شخصيا مؤتمر المنظمة في المملكة العربية السعودية، كأول رئيس جمهورية لتركيا العلمانية يزور المملكة، في حين أدى تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيسا للوزراء عام1983 فريضة الحج، كأول مسؤول تركي علماني، كما أصبحت اسطنبول مقرا لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي(الداقوقي، 2001، ص75).

المرحلة الثالثة:الفترة الممتدة من1990-2000:

تعرض العالم في نهاية الثمانينيات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف السلطة، وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة التوتاليتارية، مما أدى إلى تحول في مراكز القوة في العالم، وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية لمنظمة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءا مهما في هذه المنطقة(الرشدان،1998،ص9).

ويمكن القول بأن السياسة التركية بدأت تتجه في هذه الفترة إلى العالم العربي والإسلامي، حيث انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1- انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيدا في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا، وجزءا لايتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق، ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيوأمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية، وبكونه امتدادا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأمريكية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، ومحكوم أيضا بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصا على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

5- تركيا بدورها شهدت تغيرات متسارعة في الداخل، أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير، ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، وهذا العمل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية(دلي، 1999، ص38).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي 1996-1997م والمتمثلة في التوجه نحو العالم العربي والإسلامي، ومناهضتها للعلمانية وقراراتها، إلا أنها لم تستطيع الفكاك من سلسلة الإتفاقيات التركية-الإسرائيلية، حيث وقّع أربكان في 28 أغسطس/آب 1996م إتفاقية الدفاع المشترك، والصناعات الحربية بين البلدين، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني لعام 1997م(فياض، 1997، ص182).

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في آب1990مشكلة جوهرية بالنسبة لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الإنفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب، وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديد بالنسبة لتركيا حدا بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حـــرب الخليج(الرشدان، 1998، ص22).

لقد غدت السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيـــار الاتحـــاد السوفيتي عام1991، معنية باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، فقـــد زاد اهتمـــام تركيا باتجاه الجنوب، وخاصة الخليج العربي بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يمثلها الإتحاد السوفيتي، وعبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمـــشاركتها فـــي أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعليـــة مـــضافة للسياسة التركية، ومن ثم عُدّ الشرق الأوسط، والمنطقة العربيـــة الآســـيوية بـــشكل خاص مجال الإهتمام الأول للسياسة التركية، الذي تجسد بعدئذ بشكل أكثر كثافة في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية.

إن التأثيرات الإقليمية والدولية سواء أكانت حافزة أم كابحة معوقـــة لايمكـــن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية على وجه التخصيص، وهـــي تأخـــذ بعداً إضافيا في علاقات تركيا الخليجية، لسببين، الأول: ماهيـــة الـــسياسة التركيـــة وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية، والثاني: ماهية المعطيات الخليجية، من حيث منطلقات التحليـــل الاســـتراتيجي الـــشامل للمنطقـــة الخليجيـــة (السبعاوي والنعيمي، 2000، ص15).

تعد هذه الفترة الزمنية بمثابة الأرض الخصبة التي ساهمت فيما بعد بتحـــول سياسة تركيا الى الشرق بدلا من الغرب، وذلك يظهر عندما تولى نجم الدين أربكان السلطة في تركيا وحاول استعادة التاريخ المشرق في الدولة العثمانية وتطبيقـــه، إلا أنه واجه مقاومة عنيفة من قبل العلمانيين والجيش التركي وما لبـــث حتـــى انتهـــى حكمه، ويعود ذلك لعدم تدرجه في التغيير والإصلاح الممنهج فكانـــت نهايتـــه بـــأن أطيح به وبحكمه.

المرحلة الرابعة:ما بعد 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

في مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غيـــر متـــوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يـــصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقـــاهرة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، في الوقت الذي شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة في العدوان دون أن تستشير شعوبها(غانم،2007،ص187-188). في مقابل ذلك شهدت العلاقات التركية الخليجية تطوراً كبيراً في النواحي الإقتصادية والأمنية نتيجة التطورات التي أصابت المنطقة، وبشكل كبير بعد احتلال العراق، الأمر الذي أظهر معه توافق في مواقف تركيا ودول الخليج العربي تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية في المنطقة (Kucukcan,2010).

وتعد فترة 2003 البداية الفعلية في التقارب التركي- الخليجي على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.

والحق أنه إذا كانت هناك إشكالية في توصيف علاقة بين شعبين فهي التي بين العرب وتركيا، ولكنها مهما كانت تتسم بالإشكالية، فإن هناك أسسا قاعدية تجعل الإثنين يقفان على أرض مشتركة:

1- الأرضية الإسلامية.

2- الأرضية الشرق أوسطية.

3- المبادئ العالمية الثابتة التي تحكم العلاقة بين شعبين، والتنسيق بين مسيرتهما، وهذه الأمور ستكشف عنها تطورات المستقبل القريب والبعيد (بكر، وآخرون 1991، ص280).

ولهذا فقد كانت تربط العرب بالأتراك رابطتان: الأرض والخلافة، الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ذهبت مع إلغائها في 3آذار/مارس 1923 من جانب حكومة أنقرة، وبالتالي كان على أي علاقات مستقبلية بين الجانبين أن تنطلق من عوامل مختلفة عن كامل المرحلة التي امتدت أربعة قرون، وعن مضاعفات سنوات مابعد الحرب الأولى من إلغاء الخلافة(نورالدين،2006،ص86)، ويظهر ذلك جليا عندما فاز حزب العدالة والتنمية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالأغلبية البرلمانية، وتشكيل هذا الحزب الحكومة التركية الجديدة، والواقع أن حكومة حزب العدالة والتنمية أظهرت منذ عام2002 مواقفا ساعدت في تحسين وتعميق العلاقات التركية-العربية، ولم يكن رفض البرلمان التركي السماح للجيش الأمريكي في استخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام2003 إلا بمثابة إشارة واضحة على التقارب المتزايد لتركيا من مواقف الدول العربية والشارع العربي (سيدر، 2010، ص45).

تبين لنا من خلال الدراسة التاريخية أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية وإقتصادية، وبدأت تركيا في الستينيات تولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّا من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العقدين الأخيرين، وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والنخب السياسية لكلا الطرفين.

1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي:

تتميز منطقة الخليج العربي بأنها تحتل موقعا جغرافيا حيويا في العالم، فهي تطل على الطريق الموصل بين شرق أوروبا وجنوب أفريقيا، ولها خليجين هما: خليج عُمان والخليج العربي والذي يفصل بينهما مضيق هرمز، فمن هنا أدركت دول الخليج العربي أهميتها على مختلف الصعد، وسعت من خلال ذلك إلى تشكيل منظمة إقليمية أو مجلس لكي تلتقي فيه هذه الدول، وتقرر من خلاله مصالحها المشتركة، فتكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يضم كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، كما يعد كلا من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الإمتداد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن، والمغرب، دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق، واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

تأسس المجلس في 25 مايو1981 بالإجتماع المنعقد في الرياض في المملكة العربية السعودية، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه للقيام بصيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دوافع إنشاء المجلس:

نشأ مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعوامل كثيرة منها الداخلية ومنها الخارجية، وهي عوامل تختلف باختلاف ظروفها، وطبيعة تكوينها، لذلك فإنه يمكن تصنيفها تحت عشرة نقاط أساسية هي:

1. التجاور الجغرافي، والتجانس الإجتماعي، والترابط التاريخي، والتماثل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتميز إقليم الخليج بأنه أكثر الأقاليم العربية تجانسا.
2. التماثل في القيم والإيديولوجية، وما يفسر لنا ذلك اقتناع أعضاء مجلس التعاون الخليجي بعدم دخول العراق هذا المجلس، بسبب تمسكه بالنهج الإشتراكي القومي.
3. -الطابع الوحدوي لمنطقة الخليج عبر التاريخ.
4. التجارب الوحدوية العربية السابقة - خاصة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م- وأثرها في تنامي الشعور بوحدة المنطقة.
5. -الإنسحاب البريطاني من المنطقة، وما خلفه من زيادة الشعور بالوحدة لدى أبناء الخليج.
6. التنافس الدولي لبسط النفوذ على المنطقة، واستنزاف خيراتها، باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي للطاقة، وباعتبار موقعها الاستراتيجي الهام لها.
7. سقوط نظام الشاه في إيران عام1979م، وقيام الثورة الإيرانية، الشيء الذي شكل هاجسا خطيرا لدول الخليج.
8. قمة الناتو، وفكرة إنشاء قوات الإنتشار السريع، ذلك أنه كان من متطلبات هذه القوة الحصول على تسهيلات بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة.
9. الحرب الإيرانية العراقية، وانعكاسها على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وكانت هذه الحرب تهدد بتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، إلا أن المنطقة لا تقبل تغيير تركيبها السياسي والجغرافي.
10. النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء المجلس(القحطاني،1997،ص146-147-148).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2.3 الهيكل التنظيمي للمجلس:

ينتظم مجلس التعاون الخليجي في هياكل قانونية تيسر له القيام بمهامه وتحقيق أهدافه، وتضمن الاستمرار والديمومة، وتحيطه بسياج من الحصانة ضد أي تهاون أو تلاعب في تنفيذ القرارات، وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه الهياكل التنظيمية(القحطاني،1997،ص151)

أولا: المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

النظام الأساسي للهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة، هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة النظام الأساسي.

ثانيا: المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتخـــذة في هـــذا الشـــأن إلى المجلـــس الـــوزاري الـــذي يرفع منهـــا بتوصـــية إلى المجلـــس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يـــضطلع المجلـــس بمهمـــة التهيئـــة لاجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت فـــي المجلـــس الـــوزاري نظيرتهـــا في المجلـــــس الأعلى للنظام الأساسي.

ثالثا: الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعـــداد الدراســـة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المـــشترك، وإعـــداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعـــة تنفيـــذ القـــرارات، وإعـــداد التقـــارير والدراسات التي يطلبها المجلـــس الأعلـــى، أو المجلـــس الـــوزاري، والتحـــضير للإجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات، وغير ذلك من مهام النظام الأساسي، حيث يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- تسعة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات المالية والإدارية، بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، وبـــرئيس بعثـــة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- مدراء عامُّون لقطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبـــل الأمين العام، ويتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد مـــن القطاعـــات المتخصصة والمساندة، هي الشؤون السياسية، والشؤون الإقتصادية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئـــة، والـــشؤون القانونيـــة، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الإختراع، ومركـــز المعلومـــات، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي فـــي بروكـــسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للاتـــصالات بمملكـــة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان(الأمانـــة العامـــة لمجلـــس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية:

بعد حل حزب الرفاه، ومنع كل من: نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وقازان وغيرهم من زعماء التيار الإسلامي من العمل في السياسة، أو الوضع في السجن، بدأت حرب الإستئصال التي شنها النظام الكمالي على التيار الإسلامي(رضوان،2006،ص345).

وبعد إغلاق حزب الرفاه لجئوا إلى تشكيل حزب الفضيلة، والذي يعتبر امتدادا لحزب الرفاه المحظور، ولم يستمر طويلا نتيجة الملاحقات والمضايقات المستمرة للأحزاب الإسلامية الأصولية، والتي تعد مخالفة للثوابت العلمانية في تركيا.

ويعد هذا السبب الرئيس الذي أطاح بحكم أربكان الذي أصر على تطبيق السياسة الأصولية دون أن يراعي الظروف الداخلية في تركيا مابين العلمانية وسيطرة الجيش، الذي يعتبر امتداده علمانيا، حيث استمرت الحياة السياسية في تركيا على هذا المنوال منذ أن أسس أتاتورك الجمهورية التركية وبعد أن انفصلت وتخلت عن الخلافة الإسلامية.

وفي 22حزيران عام 2001، جاء دور حزب الفضيلة الإسلامي، ففي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا قرارا بحل الحزب (رضوان،2006،ص347)، وبعد حل حزب الفضيلة انشق برلمانيوا الحزب إلى جناحين، جناح قام بتشكيل حزب أسموه حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان، والجناح الثاني الذي أدى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية في أب 2001 بقيادة الشاب رجب طيب أردوغان.

واعتبر طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي بقدر ما هو وريث الحزب الليبرالي، وهو حزب العدالة الذي كان يزعمه عدنان مندريس، فمن طروحات وأفكار هذا الحزب أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم وإستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية(بووانو،2005ص67-68)، وبصرف النظر عن عدم تقديم الحزب لنفسه كوريث لحزب الفضيلة أو الرفاه، فإنه لم يكن من السهل تجاهل ملامح ربط الرأي العام فيما بين الأحزاب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثلاثة، وبعد ذلك ظهر حزب العدالة والتنمية على الساحة التركية مبينا أهدافه وبرامجه ليخوض أول انتخابات برلمانية له في2002.

وقد أسفرت الإنتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية أصوات الناخبين، حيث حصل وحده على 34% من إجمالي الأصوات ليحظى بـ 363 مقعدا في البرلمان التركي البالغ إجمالي عدد مقاعده 550 مقعدا، وليضمن بذلك تفرده بتشكيل الحكومة التركية في سابقة هي الأولى من نوعها في البلاد التي اعتادت على الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على مثل هذه الأغلبية، وفى المرتبة الثانية جاء حزب الشعب الجمهوري الذي كان مصطفى كمال أتاتورك قد أسسه، حيث حصل بزعامة اليساري دينز بايكال على 19.3% من الأصوات ليحظى بذلك بـ 79 مقعدا في البرلمان الذي سيضم في عضويته هذه المرة تسعة أعضاء مستقلين، أما باقي الأحزاب المشاركة في الإنتخابات فلم يحظ أي منها ولو بمقعد واحد في البرلمان بعدما أخفقت جميعها في الحصول على نسبة الـ 10% من أصوات الناخبين التي حددها الدستور كشرط للتمثيل الحزبي في البرلمان التركي(عبدالفتاح،2003،ص119).

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي:

ترجع قيادات وكوادر حزب العدالة والتنمية في استلهامها الفكري إلى الخلفية الإسلامية المعتدلة، وأن ماحصل مع أربكان وتشبثه بالإسلامية الأصولية دفعت قادة حزب العدالة والتنمية إلى انتهاج آلية أخرى تسير بها إلى بر الأمان، وبدا هذا واضحا في خطاب أردوغان الأول، والذي لم يتحدث فيه عن الإسلام، ولم يتحدث فيه عن السياسة ألاتاتوركية، وهذا دليل على التزام الحياد في السياسة الجديدة.

وعدد رجب طيب أردوغان رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وهي:

1. مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
3. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الإجتماعية للبلاد.
4. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
5. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية(بووانو، 2005،ص67-68).

وقد أضاف مستشار رئيس الوزراءالتركي أحمد داود أغلو خمسة أسس ومباديء تعبر عن رؤية وفلسفة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به.

1) الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2) حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا.
3) سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم.
4) تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي مركز المنطقة، وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.
5) الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة(الخماش، 2010، ص149-150).

جاء حزب العدالة والتنمية بإستراتيجية جديدة تأخذ بعين الإعتبار:

1. الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات الحزب.
2. انتهاء الثنائية القطبية، والتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم.
3. أحداث 11سبتمبر/أيلول، ورفع واشنطن لشعار الحرب على الإرهاب الإسلامي.
4. احتلال العراق- لاحقا-(نورالدين،2006،ص78).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن استعادة تركيا عمقها التاريخي، والإستفادة من عمقها الجغرافي الإستراتيجي، كان في أولويات حزب العدالة والتنمية، فكان هذا الإنفتاح تجاه الغرب ومن ثم العرب.

ولم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية مهمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، وأعادت تعريف خياراتها، ما شكّل خروجا على التوازنات الداخلية والخارجية.

5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربية:

تتكون النخب السياسية في دول الخليج العربي من الأمراء، والمتنفذين الذين تدار بأيديهم السلطة داخل البلاط الملكي أو الأميري من ناحية ، وأصحاب رؤوس الأموال من ناحية أخرى، والمتمثلة في الشركات العملاقة التي غزت العالم والتي لها امتداد داخل وخارج الخليج العربي، وما لهم من تأثير على صانع القرار على مختلف الأصعدة (السياسية والإقتصادية والأمنية العسكرية).

ويأتي خلو الخليج العربي من الأحزاب السياسية لسبب رئيس، لكونها تنظر إلى تلك الأحزاب على أنها مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث أنها تأخذ بأن دستور الدولة هو القرآن الكريم، ولامجال معه للتعددية الحزبية وغيرها.

6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا:

تضم هذه النخبة عناصر مؤثرة في عملية صنع القرار على مختلف المستويات وأهمها:

1- المستوى الحكومي: تتكون النخبة على هذا المستوى من رئيس الوزراء، ونائبه أو نوابه، وبعض الوزراء المهمين بحكم وزنهم السياسي.
2- المستوى البرلماني: حيث تضم النخبة على هذا المستوى قادة وكوادر الأحزاب الكبيرة الممثلة في البرلمان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- المستوى المحلي: تضم النخبة على هذا المستوى المحافظين، وأمناء البلديات الكبرى كاسطنبول وأنقرة وإزمير وغيرها بما فيها بعض المحافظات الجنوبية- الشرقية ذات الأكثرية الكردية، والحاكم العسكري لمنطقة الطوارئ بها ومقره ديار بكر(معوض،1998،ص20-21).

واتصفت النخب السياسية التركية بصفتين هما:

1- تجدد النخبة التركية واستمرارها: حيث ينتمي الكثير من النخبة التركية إلى الجيل القديم بمعيار السن مثل أربكان وبولنت أجاويد، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت النخبة منذ مطلع التسعينيات انضمام عناصر جديدة أو شابة نسبيا إلى صفوفها مثل تشيللر ويلماز وبايكال، ويعني ذلك أن هذه النخبة تتمتع بقدرة كبيرة نسبيا على تحقيق نوع من التوازن في تكوينها بين اعتبارات الاستمرارية والتغيير.

2- الخلفية الإجتماعية والمهنية والسياسية لأعضاء النخبة السياسية: يتصف معظم أعضاء النخبة السياسية التركية، ولاسيما على المستويين الوزاري والبرلماني بارتفاع المستوى التعليمي وتنوع الخبرات المهنية والسياسية (معوض، 1998، ص21).

وفي معرض الحديث عن النخب لا نغفل دور يهود"الدونمة"، ومدى تأثيرهم داخل النخب السياسية في تركيا، وانعكاس هذا التأثير على علاقة الأتراك بالعرب من خلال الضغط على المؤسسات العسكرية لكي يكون هنالك مواقف مناوئة لحزب العدالة والتنمية، هذا الأمر يشكل تحديا مستقبليا لإمكانية غياب حزب العدالة والتنمية عن السياسة، وبروز أحزاب علمانية مدفوعة من النخب اليهودية في اتخاذ قرارات ومواقف لاتنسجم مع كثير من القضايا التي تخص الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية.

لكن ومن غير المتوقع بدأ اللوبي الصهيوني يتآكل لصالح المشاعر المتعاظمة من جانب الأتراك المتعاطفة مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، خاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني في تركيا، أي إن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب، وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس جيدة تجعل من أردوغان أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس تيارا لايمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية، وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي، وأن قطاعا لا يستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواته في انتخابات حرة(حبيب،2009،ص128-129).

7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية:

ليس هناك من روابط مشتركة بين الطرفين سوى روابط سياسية ومصالح مشتركة، ويعد وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة السبب الرئيس الذي حسن خيار الطرفين في استعادة العلاقات، وفرص التعاون من جديد على مختلف الصعد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويجد الباحث بأن هنالك علاقة واضحة بين النخب السياسية، ولكن في إطار ضيق، فيما تزداد النخب الاقتصادية اتساعا في العلاقة بين الطرفين كنتيجة واضحة لزيادة حجم الإستثمارات الخليجية في تركيا، وزيادة التجارة الخارجية التي انعكست بشكل كبير في تحقيق تقارب بين تلك النخب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية في العلاقات الخليجية-التركية

تتطلع حكومة "العدالة والتنمية" إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط، والتقارب مع دول الخليج... علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي(بيبرس،2010،ص171).

وبالنظر إلى العلاقات التركية-الخليجية نجد أنها خير تجسيد لهذه الحقيقة، ففي ظل دافعية سياسية واقتصادية وأمنية من الجانبين تفرضها ضرورات التغير الحاصل في طبيعة النظام الدولي وفاعليته من جانب، وتغيير موازين القوى التقليدية في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، ووضع كل طرف منهما- تركيا ودول الخليج-في المعادلة الإقليمية من جانب ثالث، كان الإرتقاء بمستوى العلاقات بين جانبين للوصول إلى شراكة إستراتيجية تكاملية بينهما أمراً لامناص منه، وعلى الرغم من تعدد المجالات التي يمكن أن ترقى بالعلاقات التركية- الخليجية فإن البعد الإقتصادي يبقى صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات والأطر، وأكثرها ملاءمة لبدء تكامل إقليمي قد يتسع فيما بعد ليشمل أبعادا أخرى أكثر أهمية وتعقيدا(علام،2010،ص130).

1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية- التركية:

أهمية الخليج العربي الإستراتيجية تنبع من أنه واحد من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث:(آسيا-أوروبا-وأفريقيا)، وهو أيضا ممر هام بين الدول الواقعة في العالم الغربي (صالح، 1991، ص29).

وتقع الجمهورية التركية في شمال غرب العالم العربي، ولها حدود مع سوريا ومع العراق ومع إيران، كما أنها محاذية لأوروبا من الجنوب، وبالتالي فإنها تشكل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العمق الإستراتيجي للدول العربية بشكل عام، ولدول مجلس التعاون بشكل خاص في الإتصال مع دول الإتحاد الأوروبي، كما أن دول مجلس التعاون تقع في غرب آسيا، وتربطها علاقات مع الهند وباكستان وإيران، وبالتالي فهي تشكل عمقا لتركيا في التصدير والإستيراد من وإلى هذه الدول(الحجري،2009،ص33-34).

ومن خلال الشكل رقم(1) تتضح لنا صورة الخليج العربي وتركيا وتحدد لنا معالم الشرق الأوسط بشكل عام.

الشكل رقم(1)

(www.omaniyat.com/vb/showthread.php?t=11609)

ومن هنا كان الدافع التركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث تتطلع تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الإقتصادي والسياسي مع الخليج العربي كمنطقة إستراتيجية وحيوية لتصدير النفط، وفي هذا الصدد يبدوا أن تركيا على استعداد للإستفادة من القدر الهائل من حسن النية الذي تولد نتيجة للدعم الذي قدمته

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لدولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية حتى تعـزز مصالحها (شكارة، 2003، ص21).

ولقد جاءت البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيـا ودول الخليج العربية عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التـي بـدأت منـذ عـام2005 بالعاصمة البحرينية المنامة بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجـارة الحـرة بـين الجانبين في محاولة لتأسيس العلاقات التركية-الخليجية لتـشمل جميـع المجـالات السياسية والإقتصادية والإستثمارية والأمنية، ومن ثم إيجاد قنوات اتـصال دائمـة ومفتوحة للتعامل مع ما قد يطرأ على الساحة الإقليمية من مستجدات، وإيجاد حلـول عملية لها، وذلك بالنظر لنوعية وحجم الأزمات التي يواجهها كـلا الطـرفين فـي جوارهما المباشر بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع مع إسرائيل، ومعـضلة الأمن والبرنامج النووي الإيراني، بما اعتبره بعض المـراقبين مـن دول مجلـس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات مع أنقرة، وإقرارا بأهمية الدور الإقليمـي لتركيا والذي يتميز بالتوازن والاعتدال إضافة إلى كون القوة التركية تُعد رديفا لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بهـا المنطقـة، وعلـى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فـإن كـلا منهما يسعى جاهدا للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية العليا والتي قد لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان.

وفي سبتمبر2008 انتقلت العلاقات التركية الخليجية نقلة نوعية كبيرة، تمثلـت في توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج العربية، وذلـك على هامش اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته رقم108 للدول الستة الأعضاء والذي عقد بمدينة جدة السعودية، وقد اعتبر رئيس الـوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثان هذه المذكرة بمثابة خطوة بناء علـى طريـق العلاقات الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، وأن هذه المذكرة ستفتح آفاق التعاون بين الجانبين في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والثقافيـة والأمنيـة (عـلام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد شهدت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا،منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات،واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية الثانية وعلى الرغم من أن قدرا من الضرر قد أصاب هذه العلاقات بعد حرب الخليج الثانية،إلا أنها اليوم قد استعادت حيويتها،ولامست المكانة القوية التي كانت عليها فيما سبق(عزباوي،2008،ص228).

إن إقامة علاقات إستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي رغبة يشاطرها الطرفان وسط ظروف حساسة ومتغيرات إقليمية ودولية، ويعزز هذه الرغبةَ ما يواجهه الخليج العربي من التحديات والمخاطر الأمنية، إضافة إلى التطلعات التركية لتحسين الوضع الاقتصادي، ولعب دور بارز وأكثر فاعلية على صعيد المنطقة، ومن أجل تحقيق هذه الرغبة قُدِّمت خطوات عملية من الاتفاقيات والمشاريع والمؤتمرات، بدءا من توقيع مذكرة التفاهم خلال الاجتماع الوزاري بين الجانبين في جدة في الثالث من أيلول (سبتمبر) 2008 وصولا إلى الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية، وذلك ليؤكد استمرار الحوار والتعاون في معالجة قضايا المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار.

وجاءت المتغيرات الإستراتيجية نتيجة ثلاثة أحداث شهدها العالم، كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربي والإستراتيجية التركية تحديدا وهي:11سبتمبر2001، واحتلال العراق، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في خريف2002 (نور الدين، 2006، ص183).

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي الواضح المعالم وسجّلت في2008/9/3 حدثا تاريخيا، تمثّل في توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهّد لعلاقات إستراتيجية خليجية-تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزارة خارجية الدول المعنيّة في مدينة جدّة في المملكة العربية السعودية، ويمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعدّ أوّل اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفردا مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإتفاقية، ولا شك أن لهذا المعنى دلالاته كما سيظهر لاحقا، خاصّة أنّها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا إلى أن هذه الإتفاقية ليست موجهة ضدّ أحد معيّن، إلا أنّنا نلاحظ أنها جاءت إثر تصاعد حدّة المناوشات الإيرانية-الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث العربية، ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تمّ طرحها من قبل العرب في هذا الشأن(باكير،2008).

وتدرك تركيا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ودوله نظرا لما يتوفر بدول هذه المنطقة من إمكانيات مادية، والعديد من فرص العمل، لذلك تولي تركيا(حكومة وشركات) اهتماما كبيرا لاعتباراتها الإقليمية بالنظر في اتجاه الجنوب وخاصة الخليج العربي، وقد تجلى ذلك على الأصعدة الإقتصادية والأمنية والعسكرية(كمال،2003،ص194).

مشاريع إستراتيجية ثنائية خليجية-تركية:

في خطط الأجندات المشتركة بين الطرفين، مشروعان من أهم المشاريع الإقليمية الإستراتيجية على الإطلاق، وإذا ما تمّ تنفيذ هذان المشروعان وترجمتهما عمليا على أرض الواقع فمن المؤكّد أن العلاقات الثنائية ستكتسب طابع الديمومة على جميع المستويات، بحيث يصبح الربط عضويا، ويؤسس لتشكيل نواة اقتصادية وسياسية إقليمية ذات طابع ومستوى دولي.

1- مشروع سكّة حديد تربط الخليج العربي بتركيا:

وهو مشروع يعيد إلى الأذهان مشروع سكّة الحجاز الذي حقّقه السلطان عبدالحميد الثاني كأضخم مشروع إقليمي في ذلك العصر، وقد طرح المشروع الجديد الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته الأخيرة إلى تركيا في آب 2008 بعد قرن كامل بالتمام والكمال على تسيير أول قطار على خط سكّة حديد الحجاز، وهو ما قد يشكّل في حال إنجازه المنطلق الرئيسي لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري خاصة مع ارتفاع كلفة الوقود للنقل بوسائل النقل التقليدية الحالية والتي تعد باهظة في الوقت الحاضر، والأهم من ذلك أنّه سيشكّل مرتكزا للتكامل الاقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب وتركيا،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاصّة وأنّ المشروع قد يمر بالعراق ليصل إلى الخليج أو عبر سوريا والأردن لتحقيق نفس الهدف، كما أنّه سيربط الخليج بأوروبا عبر تركيا بحيث يكون قادرا على نقل المواطن الخليجي من بلده إلى باريس في غضون ساعات، ويبدو أن جميع الظروف مهيأة لإتمام مثل هذا المشروع الحلم، وإعادته من التاريخ إلى الواقع اليوم في ظل وجود أسس تنفيذية للمشروع تتمثّل في وضع الأطر التمويلية اللازمة كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعتها أثناء توقيع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة مع تركيا في مايو 2005، ويجري العمل على متابعتها وتحقيقها على أرض الواقع(باكير،2008).

2- مشروع النفط مقابل المياه:

سعت تركيا الى انشاء صندوق للتنمية الإقتصادية تساهم فيه دول مجلس التعاون وتركيا واليابان وألمانيا، بغرض تمويل مشروعات حيوية وعلى رأسها نقل المياه من تركيا الى دول مجلس التعاون، حيث ينظر لمثل هذا المشروع بأنه سوف يوثق العلاقات اللإقتصادية بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون ودفعها الى الأمام(الحجري، 2009، ص29).

إن دول الخليج العربي غنية بالنفط إلى أقصى الحدود، فقيرة بالموارد المائية، فيما تعدّ تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود، غنية بالموارد المائية، هذه المعطيات مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من 95% من حاجاتها النفطية من الخارج والمقدّرة بنحو 20 مليار دولار، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي، بكمية تصل إلى 1.85 مليار متر مكعب، أي حوالي 90% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة، يجعل التكامل النفطي- المائي بينهما أمرا حيويا ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب، وليس على صعيد تعزيز العلاقات السياسية أيضا فقط، وإنما على صعيد حماية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين الذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي.

ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع "أنابيب السلام" التركي المؤلف من خطين يفترض أن يتجه أحدهما نحو منطقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي، وآخر نحو الساحل الشرقي للبحر الأحمر، موازياً سلسلة جبال عسير في المملكة البحرينية، والمشروع في خطيه يقدم لدول المجلس ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه في اليوم يقدم منها الخط الغربي مليون ونصف مليون م3 لمدن غرب المملكة، ويقوم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف مليون على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في المملكة والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.

باختصار، تركيا إذاً رقم صعب وفاعل في المنطقة، وسيكون من الإنصاف القول إن الاتفاقية التي عقدتها دول المجلس مع تركيا هي الخطوة الأهم لها منذ عقود، وقد أحسن المجلس الخيار هذه المرّة بعقد اتفاقية على هذا المستوى العالي بحيث تمهّد لعلاقات استراتيجية طويلة المدى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية (باكير، 2008).

2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية:

إن اتفاق تركيا ودول الخليج حول البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى مثل: الاتفاق حول الوضع في العراق، ورفض التدخل الأمريكي والإيراني فيها، ورفض السياسة الإسرائيلية في فلسطين، والحصار على غزه، ودعم التوجهات الشعبية العربية في مصر وتونس وليبيا وأخيرا سوريا.

ما هي إلا عوامل أدت إلى تحقيق التقارب التركي مع دول الخليج العربي وهذه العوامل هي:

العامل الأول: هو رفض البرلمان التركي السماح لواشنطن باستخدام الأراضي التركية في عام2003 لغزو العراق، .ودفع هذا القرار دول الخليج العربية إلى إعادة النظر في وجهات نظرهم تجاه تركيا للمرة الأولى منذ عقود، وسمح القادة في تركيا إلى التأكيد على جوانب في سياسة بلادهم الخارجية التي كانت لفترة طويلة طغت عليها تحالفات أنقرة مع الغرب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العامل الثاني: هو اعتماد أنقرة من خلال السياسات الرامية إلى تشجيع الإقتصاد التركي على تحقيق النمو السريع، والسيطرة على حدود البلاد الجنوبية الشرقية، وتسوية المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك يعني معارضة تركيا الشريك الاستراتيجي التقليدي"الولايات المتحدة".

العامل الثالث: الأزمة المالية العالمية، وانهيار الأسواق العالمية، وانخفاض سعر الدولار وارتفاع أسعار النفط، أعطت أهمية لمنطقه الخليج.

العامل الرابع: هو اعتراف تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأن التحالف المتبادل الذي يمكن أن ينشأ بينهما يمكن أن يوجه كأداه ضغط تجاه محددات السياسة الخارجية لكل منهما سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، والولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(Foley,2010).

يبدو أنه لم يعد خافيا على المراقب السياسي ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية فيها إلى الحكم، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى أيامنا تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها المنطقة العربية بقضيتها الفلسطينية، وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، حيث حدثت سلسلة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصة في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية باتت واضحة على أرض الواقع، لاسيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغير المجاورة (آراس وآخرون، 2012، ص7).

تلعب السياسة التركية دور كبير في المنطقة، حيث اعتمدت تركيا على حشد الرأي العام التركي في تحقيق حالة من الإستجابة والإنسجام مع توجهاتها الخارجية، وتحاول أيضا أن تلعب دوراً ايجابيا في مقابل ذلك في حشد الرأي العام العربي تجاه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعاطفهم مع قضايا أصبحت السياسة التركية تنحاز إليها، كما في فلسطين والعراق.. وقد ظهر القبول العربي الشعبي منسجماً مع القبول الرسمي العربي للسياسة التركية من خلال استقبال المواطن العربي للدور التركي بإيجابية (Kucukcan,2010).

على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-استرايتجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الإتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين، بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا إلى ثقلها الذاتي من جهة وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والإقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى (باكير، 2008).

إن دول مجلس التعاون أخذت تنظر لتركيا في علاقاتها معها بالنظرة الايجابية خاصة بعد أحداث حرب الخليج، ودور تركيا في تقريب وجهات النظر السورية-الاسرائيلية، فيما يتعلق برعاية المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين، وكذلك تنامي دور الإسلام في المجتمع التركي، وسياستها الجديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي، وهذا التوجه الجديد عزز العلاقات بين الجانبين في ميادين مختلفة (الحجري، 2009، ص24).

مرت العلاقات التركية-العربية بمراحل مختلفة من التقارب والتباعد، وأحيانا القطيعة، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم عام2002 اتبعت تركيا سياسة خارجية وصفت بسياسة تعدد الأبعاد، التي وضع أسسها المفكر التركي ووزير الخارجية الحالي أحمد داوود أغلو، تلك السياسة التي أعادت الإعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا.

وهناك من يسمي التحول في سياسة تركيا تجاه العرب بالهجوم الدبلوماسي التركي، إذ فاجأت تركيا العرب عام2003، عندما زار رئيس الوزراء التركي عبدالله جول العاصمة المصرية القاهرة، وطالب بانضمام تركيا إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، وجاء الرد العربي فاترا ومترددا، وكشف عن ضبابية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرؤية العربية تجاه تركيا كدولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط، والمفاجأة الثانية كانت عندما رفضت تركيا بطريقة ديمقراطية عن طريق البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية للعدوان على العراق عام 2003(الرشدان، 2010/2009،ص51-52).

رفضت تركيا التدخل العسكري الأمريكي في العراق لما سوف يقود هذا التدخل إلى نتائج كارثية في المنطقة وعلى أمنها، في مقابل ذلك رفضت تركيا فكرة أن يكون البرنامج النووي الإيراني ذو غايات عسكريه، مع قبوله في حق إيران في إقامة برنامج نووي ولكن لأغراض سلميه، كونها ترى بضرورة توقيع جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل على اتفاقيه حظر الانتشار النووي.

كما انتقدت تركيا في علاقاتها القوية مع إسرائيل وكان هذا من محددات ابتعادها عن العرب وعدم الرغبة الحقيقية في التقارب معها، لكنها ترى بأن تقاربها مع إسرائيل هو من أجل خدمه ملف التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية بالازدهار مع توقيعهما على اتفاقيات أمنيه عام 1950، وزادت إلى الأنشطة العسكرية والأمنية، والمناورات المشتركة، والاتفاقيات التجارية والسياحية، حتى مع قدوم حزب الرفاه الإسلامي عام 1996 بدأ نجم الدين أربكان يحاول التقرب من الدول العربية، وتقليص حجم العلاقات مع إسرائيل، لكن الضغوطات من المؤسسة العسكرية أجبرته إلى عدم اتخاذ خطوات فعاله في هذا الجانب.

ولكن مع قدوم حزب العدالة والتنمية بدأ الحزب يتقرب مع الدول العربية ويتخذ سياسة حذرة مع المؤسسة العسكرية تجاه الملف الإسرائيلي-الفلسطيني، فاعتمد على تصعيد حالة الخلاف مع إسرائيل بالاعتماد على الرأي العام التركي، وحماية المواطن التركي، والتركيز على أن المصلحة التركية هي الآن مع التقارب مع الدول العربية، ولكن بشكل متوازن في دعم القضايا العربية دون الإضرار الحقيقي في علاقتها مع إسرائيل، بدأت تركيا بعد العام 2007 تلعب دور وسيط في عمليه السلام بين الفلسطينيين- والإسرائيليين، والسوريين-الاسرائيلين بموافقة الأطراف الدولية والدول العربية، مؤكدة على أهميه المبادرة العربية التي أطلقتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السعودية، لكن الممارسات الإسرائيلية أفشلت الجهود الدولية والتركية والتي انتهت بالحصار الإسرائيلي على غزه عام 2008 والذي شكلت بداية التوتر في العلاقة التركية- الإسرائيلية.

بدأ التعاون التركي الخليجي تجاه الكثير من القضايا في المنطقة وبشكل خاص العراق، حيث عبر كلا الطرفين عن تخوفهما من إمكانية انقسام العراق، وتأثير المد الشيعي، وتأثيرات إيران في العراق، فكان الرفض المشترك من خلال المؤتمر الذي عقد في اسطنبول في مارس 2008 والذي حضره عدد من ممثلي الدول الخليجية والحكومة التركية والجامعة العربية والذي رفضوا من خلاله التدخل الإيراني في العراق، ورفض البرنامج النووي لإيران لما له تهديد على المنطقة.

كانت الدول الخليجية في بدايات العلاقات مع تركيا في حالة خوف من الجيش التركي ذو التوجهات العلمانية، وزيادة التقارب التركي الإسرائيلي، لكن مع بدء تغير السياسة التركية تجاه عملية السلام، بدور وسيط ثم دور منحاز للفلسطينيين في قضيتهم، مما ترتب عليه زيادة المواقف الخليجية الإيجابية من السياسة التركية(Flanagan,2008).

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة، ومن ذلك إشارة أردوغان إلى كرامة تركيا المنتهكة لكذب أولمرت رئيس وزراء الكيان الصهيوني عليه حين زار تركيا قبل الحرب على غزة، وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدئة وإطلاق سراح الجندي شاليط، ووافق أولمرت، بيد أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تنوي شن الحرب، في هذا الموقف تظهر رؤية أردوغان لدور بلاده في المنطقة، وأنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان، حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب، والذي تعوّد أن يضرب بعرض الحائط الإتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم والمتحدة.

لذلك فإن تركيا لاتريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه أردوغان بأنه دولة إرهابية عقب قتلها الشيخ أحمد ياسين، الأب الروحي لحركة حماس، واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحماس في أنقرة عام2006م، وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعتبر ذلك جريمة لاتغتفر(حبيب2009،ص128).

فقد تعثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ عملية الرصاص المصبوب ضد قطاع غزة، وذلك بفضل الإعتراضات التركية على ممارسات تل أبيب في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات، تصاعدت هذه الأزمة في يونيو 2010، عندما قتلت قوات الدفاع الإسرائيلي تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، في تحدٍّ للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع (توتشي، 2010، ص100)، وتبدو السعودية أقل حماسا فيما يتعلق بدور تركيا خاصة على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الداخل العربي، ولكن بشكل عام كانت تركيا محل قبول من جانب الدول العربية التي رحبت بالبرجماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة (توتشى، 2010، ص103).

من هنا يأتي دور تركيا وتنامي نفوذها في الشرق الأوسط كأفضل مثال على صحة وجود ترابط وثيق ثقافيا كان أو سياسيا بين العامل الطامح للتدخل والجسم المستهدف ومن ثم قبوله أو رفضه بعد تفاعل متبادل يحدد كيفية التعاطي القائم بين العاملين.

إن تنامي دور تركيا بشكل ملحوظ الخلفية التاريخية السلبية للإمبراطورية في الذاكرة التاريخية للشعوب العربية والإسلامية إن لم تزلها بصورة كاملة"يأتي السؤال هنا"لماذا هذا التطور المذهل في مكانة تركيا، وخاصة سرعتها في التغلب على الأنماط التقليدية التي سادت لعدة عقود في الذاكرة العربية بالرغم من وجود بعض الشخصيات المعمرة وذكرياتها عن الحقبة العثمانية السيئة؟

الجواب واضح وقد أتى على لسان رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا في خطابه أمام البرلمان التركي الذي وجهه للقيادة الإسرائيلية حيث قال:"إنني بصفتي زعيم تركي من أحفاد الإمبراطورية العثمانية التي وقفت إلى جانب اليهود وآويتهم في محنتهم في حقبة تاريخية مصيرية، أقول لكم إن ما تقومون به من جرائم ضد الفلسطينيين في قطاع غزة هو عار على جبين الإنسانية" في المقابل وفي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقارنة لافتة سمعت ولا تزال تسمع الأمة العربية تصريحات بعض القادة والأمـــراء العرب يصفون المقاومة الفلسطينية إبان العدوان الإســـرائيلي علـــى قطـــاع غـــزة بالمغامرة والمتاجرة بدماء الفلسطينيين والتصرف اللامسؤول.

والمشهد الذي تم بثه عبر قنوات التلفزة في مؤتمر دافوس كان أكثـــر وضـــوحا عندما ترك أردوغان المنصة غاضبا لعدم إعطائه فرصة الرد على خطاب شـــمعون باريز رئيس الدولة العبرية، في حين فضل عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يبقى جالسا على كرسيه بإشارة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كـــي مون، وجاءت ردت فعل الشارع التركي على تصرف رئيس وزرائه علـــى شـــكل غير مسبوق حين وصوله إلى مطار اسطنبول في ساعات متأخرة من الليل، حيـــث استقبل كزعيم لائق في حين انهالت الانتقادات العنيفة ضد الأمين العام لجامعة الدول العربية بسبب ما وصف بأنه تصرف غير لائق لشخصية عربية رسمية، وبعد هذين المشهدين رفعت أعلام تركيا وصور لرئيس حكومتها أردوغان إلى جانب الأعـــلام الفلسطينية في المظاهرات التي عمت الدول العربية والإسلامية (موســـوي، 2009، ص9-8).

من الملاحظ في هذا الإطار أن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصّة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي يتبلور حول نقطتين:

1- **تحقيق توازن إقليمي مع إيران**: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكّانها وقوّتها العسكرية مشابه جدا لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دورا مهما في تحقيق توازن جيو-استراتيجي معها خاصّة أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها ماليا وثقافيا، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية، أو من ناحية السلامة، أو من ناحية الإخلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالتوازن العسكري في المنطقة، وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

أمام هذه التحديات الجسام، سيكون من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعودا جيو-سياسيا منسجما مع طبيعة المنطقة، وإرثها التاريخي، وبعيدا عن الحساسيات في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدّم في نفس الوقت نموذجا مغايرا عن النموذج الصدامي، الانتهازي الابتزازي الذي تقدّمه إيران متفاعلة مع المحيط العربي (سواء في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدة عن ما من شأنه أن يثير الحزازيات، كأن تقدّم نفسها ممثلا مذهبيا، أو عنصرا متفوقا تاريخيا أو قوميا، أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

وهي سبق وأن مهدّت لكل ذلك بإبداء حسن النيّة من خلال إنهاء جميع المشاكل الحدودية الكبرى التي كانت عالقة بينها وبين العرب خصوصا سوريا والعراق، ومن ثمّ عرضت رؤيتها الإقليمية، واستعدادها الإنفتاح على الجميع، وتقديم المساعدة الممكنة عبر زيارات مكوكية ثنائية شملت الجانبين العربي (مصر، سوريا، العراق، الأردن، السعودية، قطر، البحرين) والتركي، لذلك يمكن الاعتماد على تركيا التي كانت تاريخيا حاميّة لتخوم البلاد الإسلامية، وبالتالي يمكنها أن تعيد تقديم نفسها هذه المرّة من باب الاعتدال الإسلامي الذي يقي من شر النفوذ الإيراني.

2- **حل المشاكل والأزمات الإقليمية**: ويمكن لدول المجلس الإعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصّة أن صعودها إقليميا لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو ابتزاز، كما لم يأت على حساب أحد، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة أمريكا و حلف شمال الأطلسي إليها خاصة سابقا أثناء حرب أفغانستان والعراق أو لاحقا، إلاّ أنّها لم تفعل على عكس اللاعب الإيراني الذي من المؤكد أنّه سيسعى إلى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تمّ تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا أو إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين والعالميين سيكون مفيدا جدا لدول المجلس، وقد شهدنا وما زلنا نشهد تفاعلات هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدور في أكثر من بلد، سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، أو عبر الوساطة التي سبق واقترحتها بشأن لبنان، أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني، أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية(باكير،2008).

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الدور التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام(معوض،2011، ص61).

3.4 البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية-التركية:

أما على الصعيد الإقتصادي، فكثير منّا لا يعلم أن الاقتصاد التركي وبعد أن شارف على الإنهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الإقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز الـــ15 عالميا، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط، بل ويشكّل الأخير عبئا كبيرا عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم واردتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006.

أظهر الإقتصاد التركي أن الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات، فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات، معتمدا على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الإقتصاديات الإسلامية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي107مليار دولار فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9و10 آلاف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكّان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون (باكير، 2008).

لاشك أن تركيا تمثل قوة إقتصادية صاعدة يمكن للعرب ودول مجلس التعاون الخليجي استثمارها على نحو جيد ومتقدم، كما تمثل سوقا مفتوحا لأكثر من سبعين مليون نسمة، وهي قد حققت إتحادا جمركيا مع الاتحاد الأوروبي، قبل أن تكون عضوا فيه، الأمر الذي يخدم أي علاقة تجارية أو استثمارية خارجية معها (عزباوي، 2008، ص228).

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بأيام قليلة وتحديدا في أكتوبر في عام 2008 وقعت ثلاث مؤسسات مالية خليجية كبرى وهي بنك"إثمار بي اس سي"وصندوق أبو ظبي للإستثمار وصندوق التمويل الخليجي، اتفاقية التعاون مع الجانب التركي بهدف الإستثمار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية في تركيا بحجم تمويل بلغ نحو ستة مليارات دولار، ولا يخفى ما في هذا الأمر من دلالة تعكس حرص الجانب الخليجي على الاستثمار في مجالات الزراعة وبنيتها التحتية والمتعلقة بشكل رئيسي بالأمن الغذائي والمائي لتلك الدول، كما تعكس أيضا حنكة أنقرة في توظيف مواردها الطبيعية لما فيه مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وربما يؤكد هذه الدلالة أيضا إقتراح الرئيس التركي عبدالله غول خلال زيارته إلى قطر في فبراير2008 مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي في إطار من التعاون المشترك بين الجانبين موضحا أن بلده تعد مشاريع واعدة للإستفادة من مياه بعض الأنهار التركية التي تهدر في البحر.

ولقد بدأت تركيا تجني بعضا من ثمار تقاربها المقصود من الدول الخليجية في السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفعت الصادرات التركية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا خلال عامي2007 و2008 ففي عام 2007 بلغت قيمة الصادرات التركية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 3 مليارات و240 مليون دولار بنسبة تقارب3% من إجمالي الصادرات التركية التي بلغت نحو 110 مليارات و500 مليون دولار، كما بلغت صادرات تركيا إلى السعودية نحو مليار و486 مليون دولار في العام ذاته، كما شهد عام2008 طفرة هائلة في حجم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات التركية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ارتفعت هـذه الـصادرات بنسبة177% إلى الكويت وبنسبة203% إلى قطر وبنـسبة210% إلـى الإمـارات العربية المتحدة، وبذلك احتلت الأخيرة قمة مستقبلي الصادرات التركية متقدمة بذلك لأول مرة على ألمانيا الشريك التقليدي الأبرز لتركيا من بين دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يُعد تحولا تاريخيا في العلاقات التركية-الخليجية بشكل عام والإماراتيـة بشكل خاص، أما مملكة البحرين فقد قفز حجم التبادل التجاري بينها وبـين تركيـا من72 مليون دولار عام 2004 ليصل إلى نحو404 ملايين دولار عام2008.

وعلى الصعيد ذاته أعلن وزير الخارجية التركي علي باباجـان أن اسـتثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا وصلت في عام 2008 إلى ما يزيد علـى10 مليارات دولار مضيفا أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين تـضاعف منـذ عـام 2002 وحتى2008 عدة مرات ليصل إلى نحو16.6 مليار دولار ووصف باباجـان تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الإقتصاديتان الأبرز في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية(علام،2010،ص131).

وفي هذا الإطار يبدو أنّ فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة على أكثر من صعيد:

1- **على الصعيد الاستثماري**: بلغ حجم الإستمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام2007 حوالي22 مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من1.1مليار دولار العام2002 إلى10مليار دولار العام 2005، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من 5400 شركة العام 2002 إلى18300 العام2007، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكّل أرضا خصبة للإستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الإستفادة من هذه البيئة الإستثمارية، وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها لاسيما أن حجم الإستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعا قياسا بحجم الإستثمارات الأجنبية فيها من جهة، و قياسا بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذا آمنا لإستثمارات العوائد النفطية (علام 2010،ص131).

وأكدت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن المنتـــدى الخليجي- التركي الذي عقد في إسطنبول في2011 شهد توقيع العديد من الاتفاقيات والاقتراحات التي أكد عليها مستثمرون من دول الخليج مع نظرائهم الأتـــراك فـــي الجانب الإقتصادي التنموي.

وأوضحت الأمانة العامة للإتحاد أن المنتدى الذي نظمته بالتعاون مع اتحـــاد الغرف التركية ووزارة التجارة التركية بمدينة اسطنبول التركية بحضور أكثر مـــن 500 مشارك ومشاركة من الجانبين التركي والخليجي ساعد على تعميق العلاقة بين الجانب الخليجي والتركي وأهمية تطويرها ونموها من 13 مليار دولار خلال عـــام 2011 ومضاعفتها خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقالت الأمانة أنه تم خلال المنتدى مناقشة اقتراح إنشاء شـــركة متخصـــصة لتحديد الفرص الاستثمارية بين الدولتين بما يقارب 10 ملايين دولار من الجـــانبين الخليجي والتركي لاسيما وأن عددا من رجال وسيدات الأعمال أبـــدوا اســـتعدادهم للمساهمة بحصص متباينة في سبيل تفعيل هـــذه الـــشراكة التـــي تهـــدف للتنميـــة الاقتصادية والتوسع بدول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا خصوصا أنهـــا تمتلـــك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز الخامس عشر عالميا علاوة علـــى تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحـــة أمـــام الإستثمار الأجنبي.

وفي ختام فعاليات المنتدى أبدى الجانبان التركي والخليجي رغبتهما في تنظيم المنتدى الخليجي الثاني خلال المدى القصير في عام 2013م في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي(اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2012).

2- **على الصعيد التجاري**: بلغ حجم التجارة الخارجية التركيّة للعام 2007 حوالي 280 مليار دولار بواقع 110 مليار دولار صادرات و170مليار دولار واردات وهو ما يعني أنها تعدّ لاعبا أساسيا في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في العام 2023، وهي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أرقام ضخمة جدا إذا ما قورنت بحصّة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من 2.7% من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شانها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلا.

3- **على الصعيد الصناعي**: تعدّ تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للاسمنت وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكّل صادراتها الصناعية نحو 89% من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل صناعات مثل الإسمنت والصلب والحديد والتبروكيماويات وصناعات أخرى تضم الإلكترونيات والأسلحة والسيارات وغيرها، ومعلوم حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة إلى مواد البناء التي تنتجها تركيا بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي يشهدها الخليج وهو ما يمكن أن يشكّل مصدرا مهما للتعاون بين الطرفين، كما يمكن لهذه الدول الإستعانة بخبرة متعهّدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من3 آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من 70دولة، وخاصة أن هناك 22 شركة تعهّدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين، حيث تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضا في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتّحدة والصين.

4- **على الصعيد السياحي**: تحتل تركيا موقعا ضمن قائمة أفضل 10 وجهات سياحية في العالم، ويفوق الطلب على السياحة التركية أكثر من مستوى الطلب عليه في السياحة العالمية، فقد شهد عدد السائحين القادمين إلى تركيا خلال الفترة 1980-2005 زيادة بمعدل 17.5 ضعفاً والدخل السياحي بمعدل 5.5 أضعاف، ويلعب القطاع السياحي دورا مهما في الإقتصاد التركي، حيث حقّق هذا القطاع دخلا في العام 2006 بلغت قيمته عشرين مليار دولار أنفقها نحو 21 مليون سائح (5% منهم عرب)، مع وجود خطط لرفع عدد السياح إلى ثلاثين مليونا عام 2010 مع تحقيق دخل سياحي بمقدار 30 مليار دولار أمريكي عام 2010،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا شك أن الإتفاق مع دول الخليج سيجعل من تركيا بوابة سياحية مفضّلة لديهم تجمع آسيا بأوروبا عبر اسطنبول.

وعلى الرغم من تفاقم تداعيات الأزمة المالية العامية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، والتي ألقت بظلالها على القطاع السياحي العالمي بشكل عام، فإن التوقعات تشير إلى استمرار معدلات النمو في السياحة الخليجية لتركيا بمعدلات واعدة، حيث بلغت نحو16.45% خلال عام2009، فقد زار تركيا أكثر من27 مليون سائح في عام2009، بزيادة نسبتها2.8 عن عدد السياح في عام2008، كما شهدت تركيا زيادة هائلة في أعداد السياح من منطقة الخليج العربي بشكل عام، حيث ارتفع عددهم من دولة الكويت بنسبة21.36%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة12.07% ومملكة البحرين بنسبة12.49%، والمملكة العربية السعودية بنسبة12.31%، وأخير دولة قطر بنسبة5.82%، وقد استطاعت تركيا عبر بوابة السياحة أن تنفذ إلى المجتمعات الخليجية، وهي في ذلك تمثل إحدى أهم أدوات القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة(علام،2010،ص131).

وتعد السياحة العلاجية لتركيا من أنواع السياحة المهمة إذ أن الخطة الترويجية والإعلانية للعام 2010 في منطقة الخليج العربي، والعالم العربي ككل، شهدت تركيزاً كبيراً على تسويق وتعريف تركيا أيضاً، كوجهة أساسية للسياحة العلاجية، حيث يحظى هذا التوجه باهتمام بالغ من قبل وزارة السياحة التركية ضمن خطتها طويلة الأمد، لتعزيز كافة أوجه الجذب المتكامل لجميع شرائح السائحين، .وما قامت به الحكومة التركية من فتح المجال للاستثمار في سياحة العلاج والاستشفاء، ومنحها تسهيلات كبيرة للمستثمرين، سواء الأتراك أو الأجانب، لبناء مراكز صحية وعلاجية، عند الينابيع الصحية والحرارية الطبيعية، والتي يتجاوز عددها 200 مركز صحي، كما أقرت الحكومة التركية خطة طويلة الأمد، وذلك حتى العام 2023، تهدف إلى تعزيز السياحة الصحية والعلاجية، واستغلال الإمكانات الفريدة، التي تتمتع بها تركيا في هذا القطاع، ضمن مساعٍ حثيثة لاستقطاب السياح من الدول العربية في ظل اهتمام حكومي، للتعريف بقدرات تركيا في مجال العلاج والخدمات الطبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتركيا وقربها الجغرافي من الدول الخليجية كعامل رئيس، لجذب السياح ممن يفضلون السياحة التي تحترم الثقافة الإسلامية.

5- **على الصعيد الزراعي**: يعدّ الإكتفاء الغذائي لتركيا من بين الأعلى عالميا، ويعمل حوالي نصف القوى العاملة فيها بالقطاع الزراعي، وهي تمتلك كل المقومات الزراعية والمائية اللازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء ليس للخليج فحسب وإنما للشرق الأوسط بأكمله، مما يشكّل فرصة مناسبة لدول المجلس التي تعاني فجوة غذائية بلغت قيمتها العام 2006 حوالي 12.2 مليار دولار، والتي لا تزال تبحث عن أماكن لتوفير غذائها منه عبر الاستيراد مباشرة أو عبر الزراعة فيها وحصد المزروعات.

وعليه يمكن لدول المجلس الإستفادة من الخطة التي أعلنتها تركيا بعنوان "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط"، والتي تتطلب استثمارات تبلغ 12 مليار دولار على مدى أربع سنوات تسعى عبرها إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة، وذلك عبر ري نحو ملياري هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيها (باكير، 2008).

ومن نافلة القول في هذا الإطار أن نؤكد أهمية الموارد المائية التي تحوزها تركيا في نظر دول الخليج المتعطشة إلى مصادر جديدة للمياه العذبة، حيث تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا، والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي السورية، ويذكر في هذا الإطار أن تركيا كانت قد طرحت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام"، تسمح من خلاله أنقرة ببيع فائض مياه نهري سيحان وجيحان لدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط، أهمها السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية(علام، 2010).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قال مصرفيون واقتصاديون في المنطقة إن العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية، ومن ضمنها البحرين، مع تركيا ازدادت متانة في الآونة الأخيرة وإن الدول الست وعدت برفع حجم استثماراتها في تركيا إلى أكثر من 17 مليار دولار، وخصوصا بعد زيارات قام بها مسئولون كبار لأنقرة في الآونة الأخيرة، وجاءت الطفرة بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تركيا، وسبقه في ذلك عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وذكر تقرير أن التجارة بين دول الخليج العربية وتركيا زادت بقوة بعد زيارة الملك عبدالله العام الماضي، وهي أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى تركيا في 40 سنة.

وأوضح التقرير أن الملك عبدالله وعد باستثمارات في تركيا من ضمنها نحو7 مليارات دولار لإنشاء مدينة صحية، تضم مستشفيات مختلفة بهدف تقديم خدمات إلى مرضى المسلمين في جميع دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية.

كما أن دول الخليج العربي الأخرى كذلك وعدت باستثمارات تبلغ أكثر من 10 مليارات دولار من ضمنها 5 مليارات دولار تعتزم شركة «دبي القابضة» استثمارها في مشروعات في تركيا خلال السنوات المقبلة، من ضمنها إقامة مشروع «دبي تاور» في إستانبول، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقال مصرفيون إنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجالات واعدة ينتظر أن تغذي بقوة العلاقات بين الجانبين في مجال المصارف وخصوصا الإسلامية، والسياحة الدينية المتمثلة في الحج، وكذلك مجال الإنشاءات. وأشاروا إلى مساهمة تركية في بناء المنشآت الأساسية في قطر استعدادا لدورة الألعاب الآسيوية التي ستقام في قطر في العام 2006(صحيفة الوسط البحرينية، 2007).

ويدرك الجميع أهمية بقاء تركيا متماسكة من أجل مشاريع النفط والغاز في المنطقة، التي ستكون تركيا معبرا مهما لها، ولبقاء النموذج التركي المسلم الديموقراطي العلماني في مواجهة النموذج الإيراني وغيره من أنظمة وجماعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

راديكالية في المنطقة، فانهيار الاقتصاد التركي أو السماح للجيش بانقلاب جديد يعني خروج تركيا من المعادلة الإقليمية نهائيا، أو على الأقل إنهاء سياسة الانفتاح على الشرق الأوسط، والانكماش مجددا داخل سياسة تولي وجهها نحو الغرب فقط، وهذا ليس في مصلحة أحد في المنطقة.

من هنا جاء التوجه لاستثمار دول الخليج جزءا من أموالها في تركيا لدعم الإقتصاد التركي المتعطش لتلك الاستثمارات، لكن المشكلة القائمة في تلك الاستثمارات هو توجهها نحو مشاريع الإعتمار السكنية والأبراج وشراء البنوك والأسواق، وقد اصطدمت معظم هذه المشاريع بعوائق بيروقراطية أثارها المنافسة الداخلية لقوى اقتصادية تركية ترى نفسها أحق بمشاريع الكسب السريع المضمونة(عزباوي، 2008، ص229).

تميزت العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والجمهورية التركية، بالتطور السريع على مدار العقد الماضي، حيث قارب حجم التبادل التجاري 20 مليار دولار العام 2010، بالمقارنة مع نحو 2 مليار دولار العام 2000، أي أنه تضاعف بنحو 10 مرات، إذ كان الجانب التركي هو المستفيد الأكبر من هذا النمو، نظراً إلى كون صادراته لدول المجلس تناهز 15 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة وارداته من دول المجلس نحو 5 مليارات دولار.

وتنطلق تحت رعاية رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بفندق الفورسيزون خلال الفترة مابين 30 و31 يناير/كانون الثاني 2011،بالعاصمة (إسطنبول) فعاليات منتدى الأعمال الخليجي التركي الأول بتنظيم الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع إتحاد الغرف التركية.

وتضمن برنامج المنتدى العديد من المحاور تنطلق بكلمات، منها كلمة رئيس الوزراء التركي، ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ صالح كامل، وكلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني وكلمة رئيس اتحاد الغرف التركية، نائب رئيس اتحاد الغرف الأوربية وغرفة التجارة الدولية هيزاركل أوغلو.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تضمن المنتدى ورشة عمل بشأن سيدات الأعمال المبتكرات من الجانبين الخليجي والتركي، وجلسة نقاشية بشأن «تعزيز التنمية التجارية والإستثمارية المتبادلة بين دول الخليج العربي وجمهورية تركيا»، وكذلك جلسة تتناول مناخ الإستثمار في تركيا، ومناخ الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وتناول المنتدى جلسات عمل في مقدمتها مصادر الطاقة والنفط والغاز والمواصلات والنقل والبنوك والتمويل متضمنة التمويل الإسلامي، والأمن الغذائي والزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبناء والعقار.

وتشهد العلاقات الخليجية التركية تطوراً ملحوظاً في الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية، وخاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الجانب التركي ودول مجلس التعاون الخليجي أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في 3 سبتمبر/أيلول 2008.

وعلى الرغم من تعدُّد مجالات العلاقات الخليجية-التركية، فإن المجال الإقتصادي كان صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات، وعموماً يمكن القول إن هناك تعدداً في أطر وآليات هذا التعاون في الوقت الحالي، فقد ازدادت هذه العلاقات منذ حقبة الثمانينيات، إذ سعت تركيا-بشكل ملحوظ- إلى تنمية علاقاتها الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية، بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفرات جديدة.

يشار إلى أن تركيا تمتلك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز(15) عالمياً، علاوة على تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحة أمام الإستثمار الأجنبي (صحيفة الوسط البحرينية 2012 العدد 3405).

إن ارتباط التقارب العربي وبشكل خاص الخليجي- التركي وزيادة المواقف التركية الإيجابية تجاه قضايا المنطقة، وبشكل خاص"القضية الفلسطينية" وتزداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفجوة في العلاقة مع تركيا كلما كان هنالك تقارب تركي-إسرائيلي على حساب العلاقة التركية-العربية.

فإدراك تركيا لأهمية علاقتها بالدول الخليجية والذي يفوق حجم تقاربها مع إسرائيل في سياقه الإقتصادي والعسكري، حيث أن حجم العلاقة الإقتصادية مع الدول الخليجية هي من الإهتمام الأكثر مقارنة مع إسرائيل.

وتسعى تركيا من خلال التعاون الإقتصادي إلى تشكيل تحالف مع دول الخليج تقوم ركائزه على العلاقات التجارية التي تطورت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، مما جعل من تركيا أهم الشركاء التجاريين للعديد من الدول الخليجية، بينما الهدف السياسي من وراء هذا التحالف، هو الإستفادة من توافق المصالح التركية-الخليجية في مواجهة النفوذ الإيراني في مناطق الإهتمام المشترك لدول الخليج العربية وتركيا.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت العلاقات الخليجية-التركية زخما كبيرا عبر زيارات رسمية متبادلة، كان آخرها زيارة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنقرة، بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبدالله غول للإمارات، وقبلها أيضا شهدت مدينة اسطنبول لقاء مهما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، ووصف تقرير لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية التقارب في العلاقات الإماراتية-التركية بأنه يضعها في المستوى الاستراتيجي تأكيدا لرغبة مشتركة في أحداث نقلة نوعية في مسارها بما يدعم أمن واستقرار المنطقة.

ويشير المراقبون إلى أن إهتمام الإمارات بتطوير علاقاتها مع تركيا يعكس حيوية السياسة الخارجية الإماراتية، وقناعتها بأن تركيا من القوي الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة سواء علي المستوي السياسي أو الإقتصادي، إضافة إلى إدراكها لأهمية العلاقات الخليجية- التركية بصفة خاصة خلال المرحلة الحالية، ويؤكد المراقبون أن التقارب الخليجي-التركي يعكس توافقا في المصالح سواء السياسية فيما يتعلق بالتعامل مع النفوذ الإيراني خاصة في العراق وسوريا، أو الإقتصادية عبر اتفاقية للتجارة الحرة، ولا شك في أن الوضع الحالي والمستقبلي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لسوريا يتصدر المشهد في التقارب الخليجي- التركي نظرا للدور المهم الذي تلعبه أنقرة بحكم الجوار والعلاقات الإنسانية والإقتصادية.

كما أن الوضع في العراق يحظى بأهمية خاصة في هذا التقارب، حيث تتفق دول الخليج وتركيا علي أهمية عدم ترك الساحة العراقية مفتوحة أمام النفوذ الإيراني، ويري المراقبون أن التحالف الخليجي- التركي يمتلك مقومات مهمة مثل الوفرة المالية والقدرة التكنولوجية واليد العاملة والممرات البحرية، مما يجعله قادرا على التأثير ليس فقط علي المستوى الإقليمي وإنما الدولي أيضا.

وكانت زيارة الرئيس التركي للإمارات- وهي الأولى منذ 15 عاما- قد جسدت مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة مع تأكيد السفير التركي بأبوظبي أن الإمارات هي أكبر شريك تجاري لبلاده في المنطقة، بينما دعا نائب رئيس إتحاد الغرف التركية الإمارات إلي تقديم تسهيلاتٍ للإستثمارات التركية، مثل إلغاء التأشيرات وتمديد الإقامات، وذلك للإرتقاء بالعلاقات الثنائية وتعزيزها بين مجتمعي الأعمال في البلدين، مع التركيز على الاستثمار المشترك في قطاعات المقاولات والسياحة والخدمات المالية والصناعة، وتستهدف تركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع الإمارات إلي أكثر من 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، كما أنها عرضت استفادة الصادرات الإماراتية من وجودها في الأسواق الأوروبية والإفريقية، حيث تمتلك تركيا استثمارات في أكثر من 30 دولة إفريقية، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الإمارات وتركيا مليارين و81 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011، بمعدل نمو 32% مقارنة بنفس الفترة من عام من عام 2010.

ويشير عبدالرحمن الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي إلي أن العلاقات التجارية بين دبي وتركيا تطورت بصورة ملحوظة على مدي السنوات الماضية، في ظل وجود 282 شركة تركية عاملة في دبي، إضافة إلى النمو المتزايد في حجم التجارة البينية غير النفطية، مما جعل تركيا تحتل المرتبة 19 على لائحة الشركاء التجاريين لدبي، موضحا أن تجارة دبي مع تركيا تتميز بتنوعها، حيث تشمل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمنتجات والأجهزة والأدوات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإلكترونية والكهربائية بالإضافة إلي الزيـــوت ومستحـــضرات العطـــور، وهنـــاك مجالات أخرى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق هذا التعاون وتنمية العلاقـــات التجارية الثنائية، وإذا كانت الأرقام والفرص المتاحة تؤكد أن العلاقات الخليجيـــة-التركية في شقها الإقتصادي مرشحة لتحقيق قفزة غير مسبوقة استنادا إلـــى رغبـــة مشتركة من الجانبين، فإن الجانب السياسي لهذه العلاقات يوفر الأرضـــية لتـــشكيل تحالف إقليمي سيكون له دور مؤثر في ترتيب الأوضاع في المنطقة خلال المرحلـــة الحالية ومستقبلا(منير،2012).

وعلى غير المتوقع يشهد العالم حدثا غير عاديا من قبل دول الخليج، حيـــث أنها جمدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة «مستغربة» من هذا القـــرار، حيث أعربت تركيا عن استغرابها من تجميد دول الخليج المفاوضات معهـــا بـــشأن التجارة الحرة، واصفة المفاوضات بـــ "الجرح الدامي".

وتفصيلاً، قال وزير الإقتصاد التركي ظفر جاغلايان في لقاء مـــع صـــحيفة "الاقتصادية" إن دول الخليج جمّدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا فـــي الوقـــت الحالي (2011) من دون أن يفصح عن الأسباب لذلك، واصفاً المفاوضات التي تقوم بها تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بالجرح الدامي، مشدداً علـــى أن تركيـــا كانت جاهزة للتوقيع، وهي تنتظر حالياً موقف دول الخليج.

وأكد الوزير أن الدول الخليجية تخسر بهذا الإجراء، مشيراً إلى أن النفط قـــد يؤدي إلى غنى وقتي، لكنه لن يكون مـــستداماً، وأن دول الخلـــيج وعلـــى رأســـها السعودية في حاجة إلى استثمارات صناعية ضخمة لا تتحقق إلا من خـــلال توقيـــع اتفاقيات التجارة الحرة.

وقال جاغلايان في تصريح عقب افتتاحه الملحقية التجارية التركية بجدة، إن هناك 57 دولة إسلامية أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثلون ثلـــث ســـكان العالم، في حين تغطي منطقتنا ثلث مساحة العالم، وأضاف "7% فقط هي حصة هذه الدولة من التجارة العالمية، وهذا يساوي 1.2 تريليون دولار، مشيرا إلى أن تركيـــا حققت وحدها 10% من هذا الرقم، الناتج القومي لهذه الدول منخفض جـــدا مقارنـــة بدول العالم، حيث يساوي 4.5 تريليون دولار، وعندما ننظر لكل هذه الأرقام نجـــد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن 17% فقط هي تجارة بينية بين الدول الإسلامية، هذا الرقم في الاتحاد الأوروبي يصل إلى 75%.

وبلغت صادرات المملكة إلى السوق العالمية ذروتها في عام 2008 لتصل إلى أكثر من 300 مليار دولار على خلفية الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، كذلك بلغت الصادرات التركية ذروتها في العام نفسه أيضاً لتصل إلى 132 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الزراعية والإلكترونيات الإستهلاكية والمنسوجات، علماً بأن عام 2008 كان في منتصفه عام الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأكد الوزير التركي أن القطاع الصناعي التركي هو صلب العلاقات التجارية السعودية-التركية، حيث أن 88% من صادرات تركيا إلى المملكة هي منتجات صناعية، بينما تعتمد السوق التركية على نظيرتها السعودية في تأمين احتياجاتها من النفط والبتروكيماويات.

كما أعلن عن فرص للتعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين المملكة وتركيا في المرحلة القادمة، وخصوصاً في مجال التشييد والبناء، والزراعة، والغذاء والسياحة، والخدمات، وسط تطلعات البلدين إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما لـ20 مليار دولار في المرحلة القادمة(صحيفة تشرين،2011).

4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربية وتركيا:

إن مفهوم الامن القومي سواء لتركياأو دول الخليج العربي يتجه أساسا نحو دول الجوار الجغرافي، أكثر من غيرها، أي أنه في طبيعة مفهوم إقليمي ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للأخطار التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم،وعليه لابد من تحقيق التوازن بين العوامل الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات للتعايش والتعامل من جانب آخر(السبعاوي والنعيمي2000،ص40).

كانت مشكلة تحقيق الأمن في الإقليم الخليجي وستظل أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران-العراق)، الأمر الذي دفع بلدان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية، وهو ماعكسته الإتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى، التي وقعت عام 1991 ويتم تجديدها كل عشرة أعوام.

إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام2003، وما ترتب عليه من تداعيات أهمها فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو قد أوجدا نوازع الشك لدى مجلس التعاون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة اسطنبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2004 تطورا نوعيا في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي، وخاصة تأثير ذلك في إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي لتلك المنطقة آخذاً في الإعتبار أن كلا من العربية السعودية وعُمان ظلتا خارج تلك المبادرة، فضلا عن أن المبادرة لم توجه إلى بلدان الإقليم الخليجي ككل بما فيها إيران والعراق (كشك2003، ص51).

ورغم المحاولات الحثيثة خلال السنوات الماضية من جهة مسؤولي الحلف لإقناع الجانبين بالإنضمام، والرسائل التطمينية الموجهة إليهما بأن الهدف من التعاون تحقيق مصلحة مشتركة، وينطلق من مبدأ «عدم فرض أي شيء» والحرية الكاملة في تشكيله وتحديد إطاره.

ولم يفقد مسؤولوا «الناتو» الأمل في الوصول إلى إجماع خليجي على المبادرة، وقد أكد نائب الأمين العام للناتو كلاوديو بيسونيرو أن الباب سيبقى مفتوحا.

وأكد المشاركون على أن الإتفاقيات الثنائية لدول مع مجلس التعاون مع الدول القيادية في الحلف لا تغني عن الشراكة معه، لأنها تنطلق من مبدأ مهم وهو أن التحديات المشتركة التي تواجهها دول مجلس التعاون اليوم تقتضي تعاونا مشتركا وجماعيا لمواجهتها (الحسيني،2011).

وفي قراءه عميقة وواضحة لمحددات العلاقات الخليجية التركية، نجد أن مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية من المفاهيم الحيوية التي بدأت تأخذ دورا كبيرا في زيادة فرص التعاون الإقليمي بين الدول، حيث أصبحت فرص تحقيق توازنات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القوى في منطقة الشرق الأوسط تنظر إلى ماهية الدور الخارجي للفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، وضرورة التركيز على أهمية الإرهاصات السابقة في تقييم حدة الصراع والتعاون بين أطراف النظام الإقليمي، وحجم التفاعلات القائمة فيما بينها وبين الأطراف الأخرى، وماهية الدور الأوروبي والأمريكي في قضايا المنطقة.

حيث يعد البعد التاريخي والإرث الحضاري والثقافي من الجوانب المهمة في زيادة التقارب الخليجي التركي، وزاد من فاعلية الرغبة المشتركة من قبل النخب السياسية بين طرفي العلاقة، كنتيجة طبيعية لوجود مصالح توافقية، كان لها دور كبيرا في زيادة حجم النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، والذي شكل دافعا إيجابيا في التعامل بشكل أكثر عقلانية، وتوازن تجاه الكثير من القضايا الرئيسة في المنطقة، مما كان له الأثر في زيادة شعبية تركيا في المنطقة العربية انعكست آثارها كخيار وشريك إستراتيجي وإقليمي من قبل الكثير من دول المنطقة، وخاصة الخليجية منها.

في مقابل كل ذلك كان للتقارب الجغرافي والتوجهات الإقتصادية والتعاون الأمني والعسكري الأثر في إستجابة دول الخليج مع حالة القبول بضرورة وجود دور تركي فاعل في قضايا المنطقة يمتد جوانبه في حالة إنسجام في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تظهر من خلال ردود أفعال إيجابية على المستوى الرسمي والشعبي (المجالي، 2012).

لايستطيع أحد أن يغفل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تركيا في منطقة الخليج، خاصة في المجال الأمني وتوازن القوى في المنطقة، في ظل الرغبة الإيرانية في امتلاك القنبلة النووية، كما يمكن لها أن تلعب دورا في المجال الإقتصادي، فالدور الأمني يتطلب وجود تركيا مستقرة وقوية وذات سياسة خارجية تدعو للتعقل والحوار، وتدعم القضايا الخليجية العادلة، وهو أمر ضروري لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، أو على الأقل ضروري لكيلا يتضاعف هذا النفوذ، وهو أمر تدركه تركيا، كما تدركه قيادات عربية خليجية طورت علاقاتها أخيرا مع أنقرة وحكومة حزب العدالة والتنمية، ويندر أن تحظى دولة بزيارتين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رسميتين للعاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين في أقل من 15شهرا (عزبـــاوي، 2008، ص239).

سيكون من المفيد جدا فتح باب التعاون بين الطرفين في المجال العسكري، إذ لدى تركيا صناعاتها الدفاعية الخاصّة لتحقيق الإكتفاء الذاتي، بعيدا عن تحكّم الدول التي تفرض قيودا على صادراتها العسكرية والتكنولوجية، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة، وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا العالية إليها، والذي يمّكن دول الخليج في مرحلة من المراحل من الإستفادة من التجربة التركية الصاعدة في هذا المجال.

وعلى الصعيد النووي، فإن تركيا متقدّمة بأشواط في هذا المجال، وهي تتجه حاليا لتنفيذ مشاريع إقامة المفاعلات النووية لأغراض الطاقة السلمية بعد أن كانت قد أنجزت منذ زمن بعيد كافة الدراسات المتعلقة بها، واختارت مدينة "سينوب" على البحر الأسود موقعا لإقامة أول مفاعلاتها النووية من بين ثلاثة مفاعلات نووية تسعى لإقامتها، وعليه باستطاعة دول المجلس التي تشهد طلبا متصاعدا على الطاقة الكهربائية الإعتماد على التجربة التركية في هذا المجال، وإطلاق المشاريع النووية السلمية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خاصّة أنها قد بدأت بالفعل الشروع في أولى الخطوات المطلوبة (باكير، 2008).

من خلال استعراض مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربـــي يتضح أنها تأتي انعكاسا لطبيعة هذه الدولة من حيث الهوية والنظام والإطار الفكري والثقافي الخاص بها، فعلى الرغم من سياسة التغريب والعلمانيـــة والتحـــديث التـــي شهدتها تركيا إلا أن ذلك لم يلغ ارتباط جزء كبيـــر مـــن القطاعـــات الإجتماعيـــة بانتماءاتها الدينية والتراثية والتاريخية في تركيا، وقد عملت تركيا علـــى توظيـــف خصائصها الثقافية، ويتضح ذلك من خلال إنضمامها إلى منظمة المؤتمر الإســـلامي سنة 1969 باعتبارها دولة يدين أغلب شعبها بالإسلام، في الوقت ذاته فهـــي تريـــد تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر نفسها الجسر الرابط بـــين الشرق والغرب، فتسعى إلى إيجاد الحل الذي يـــربط مـــا بـــين الغـــرب والـــشعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأناضولي، حيث شاركت في حرب الخليج الثانية، وهناك عدد من الاعتبارات تسهم في تحديد إطار العلاقات التركية تجاه دول الخليج العربي:

اعتبار التجاور الجغرافي التركي- العربي، واعتبار العلاقات التركية الإيرانية، واعتبار العلاقات التركية الإسرائيلية، واعتبار عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي(ECO)، واعتبار عضوية تركيا في منظمة تعاون دول البحر الأسود، واعتبار علاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى، واعتبار التحول في علاقات تركيا بروسيا الإتحادية، وهناك أيضا إعتبارات خاصة بالنزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، بالإضافة إلى الجرف القاري في بحر إيجة.

وفي المقابل، هناك عدد من المعطيات في إطار السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي، فتركيا لاتستطيع التخلي عن إرتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، ومن ذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي، كما أن تركيا معنية في التكتلات الإقتصادية الأوروبية، كما تهدف إلى أن تكون جزءا من النظام الدولي الجديد من خلال إيجاد مكانة دولية لها تنعكس إقليميا، سواء من خلال التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أو في البلقان(كمال، 2003، ص194-195).

أما بالنسبة للسياسات الخارجية لدول الخليج العربي في المستقبل، فيرى الباحث أن هنالك توجهان للسياسة الخارجية لدول الخليج العربي: الأول: إما الانصهار في نظام شرق أوسطي جديد، والثاني: المشاركة كقطب أساسي في هذا النظام.

ومن المرجح أن يتحقق الخيار الثاني، ويتضح ذلك من خلال إقامة دول الخليج العربي علاقات إقليمية متوازنة ومنفتحة تجاه تركيا، وحذرة تجاه إيران.

لذلك فإن دول الخليج العربية باستطاعتها الإستفادة من الخبرات التركية الكبيرة في المجالات النووية والعسكرية لتنويع مصادر تسليحها من جهة، وكسر إحتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليجي من جهة أخرى، وذلك تحسبا لأي توترات محتملة قد تنشأ بين الدول الخليجية مستقبلا لاعتبارات قد تتعلق بتعارض المصالح الإستراتيجية لكلا الطرفين في المنطقة (علام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن القول بأن الساحة الخليجية أضحت أكثر ترحيبا بالإنفتاح على تركيا كلاعب إقليمي صاعد عما كانت عليه من قبل، لاسيما بعد احتلال بغداد وسقوط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية في عام2003، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو الأمر الذي باتت معه الدول الخليجية تتعاطى مع الصعود التركي باعتباره المعادل الإقليمي المنطقي المقبول والفاعل قبالة القوة الإيرانية، ولعل أهم مايميز الصعود التركي عن غيره امتلاك أنقرة علاقات جيدة مع غالبية الأطراف في الشرق الأوسط دونما انحياز لهذا الطرف أو ذاك، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تطورت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا، ونمت نموا مطردا، وازدادت قربا واتصالا وعمقا في الآونة الأخيرة.

وتستند سياسة تركيا الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي، وإلى تطور علاقاتها الإقتصادية بدول المنطقة، التي تعدها تركيا من أكثر المناطق أهمية ومتابعة من قِبَل السياسة الخارجية التركية، والمرتبطة ببعدها الأمني الدولي(السبعاوي والنعيمي، 2000، ص41).

فهناك حاجة خليجية لطرف معادل لقوة ونفوذ إيران في المنطقة، حيث تظهر الرغبة الخليجية الملحة لتحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد احتلال العراق، واستمرار إيران في برنامجها النووي المثير للجدل، وتعنتها في قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ورفضها كل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل القوى الإقليمية والدولية في هذا الشأن، إضافة إلى ما سبق، فإن تركيا تمتلك من الإمكانات ومصادر القوة المتعددة ما يحفز دول الخليج على رد التحية التركية(علام، 2010، ص129).

فالخليج الذي يشهد حاليا تطورا في اتجاهين متوازيين وإن كانا متعاكسين، الأول هو تحسن العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والذي قد يفتح آفاقا أوسع أمام استقرار منطقة الخليج، والثاني هو التذبذبات المتكررة في العلاقات الإيرانية-الخليجية على خلفية مشكلات الحدود والادعاءات الإيرانية الإقليمية تجاه دول خليجية عربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي ظل هذين المسارين، فإن أنقرة مرشحة للعب دور أكبر في المرحلة القادمة في الساحة الخليجية، ربما لا يمتد إلى مستوى دور "الموازن الإقليمي" الكامل لإيران، لكن على الأقل سيكون للرقم التركي حضور ومكان فيما ستؤول إليه التطورات في الخليج، خصوصا مع تشابك الوضع في الخليج مع الملف العراقي، ومع الترتيبات الإقليمية ككل من خلال القاسم المشترك الأهم في كل تلك المفاوضات، وهو العامل الأمريكي (راشد، 2009، ص76-77).

إن فشل المشروع الأمريكي في العراق وبدء الانسحاب العسكري منها، وظهور الدور الإيراني الفاعل فيها، وزيادة حالات تدخل ايران تجاه الكثير من قضايا المنطقة (كما في الشأن اللبناني والسوري، واليمني والفلسطيني امتد لدول خليجية كالبحرين والكويت)، في مقابل تهديداتها الأمنية في منطقه الخليج العربي، والبرنامج النووي، قد شكل كل ذلك أيضا دافعا لضرورة البحث عن تحالفات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط في ظل وجود هذا الخطر الإيراني، وما يقابله من خطر الوجود الإسرائيلي، كفاعل إقليمي آخر يلعب دورا مؤثرا في السياسة الإقليمية، وعامل عدم استقرار في قضايا المنطقة وتطوراتها.

في ضوء كل ذلك كانت التوجهات الخليجية واضحة في زيادة تقاربها السياسي والإقتصادي مع تركيا لإمكانية خلق حالة توازن قوى، اتجاه الحالة الإيرانية والإسرائيلية، ورغبة في إيجاد عمق إستراتيجي سني في ضوء تراجع دور مصر الإقليمي (المجالي، 2012).

إن الإجتماع الوزاري الرابع للحوار الاستراتيجي سنة2004 المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية والتي رأس الجانب التركي فيها معالي وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وفي كلمته خلال الإجتماع أشاد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لدول التعاون الخليجي بدور جمهورية تركيا الفعال والمتميز في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وما تبذله من تعاون مستمر في معالجة قضايا المنطقة على أساس من الحكمة، وبما يعزز الأمن والاستقرار وفقاً للمنظور العربي في تناول هذه القضايا ودون تدخل في الشؤون الداخلية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال الأمير سعود الفيصل إن هذا الإجتماع ينعقد وسط ظروف وتطـورات إقليمية ودولية دقيقة، بدءاً بقضية الشرق الأوسط وتعثر عمليـة الـسلام ومـروراً بتطورات المنطقة العربية وما تشهده بعض الدول العربية من تأجيجها للفتنة الطائفية بدعم ومؤازرة من الخارج .. وانتهاء بأزمة الملف النووي الإيرانـي .. وتداعياتـه على أمن وسلامة المنطقة والعالم .

وأكد أن علاقات دول المجلس وتركيا تنطلق على أسس من الأخوة والصداقة الراسخة، وبحكم الجوار الجغرافي، والضوابط التاريخية، والثقافية العميقة التي تربط بينهم، وقد أسهم في توثيق تلك العلاقات الرغبة المشتركة في ترجمة تلك الـروابط والوشائج إلى برامج عملية لتعزيز التعاون بين الجانبين في جميع المجالات وعلـى النحو الذي يحقق المصالح الحيوية والمشتركة لكل منهما، مشيراً إلى أنه تـم لهـذا الغرض الإتفاق على آلية الحوار الإستراتيجي، والتوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بذلك في الإجتماع الوزاري المشترك الأول الذي عقد في 2 سبتمبر 2008 في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وأضاف أن الإجتماع الذي عقد باسطنبول في يوليو 2009 تم خلاله وضـع الأسس العملية للحوار الإستراتيجي، كما تم في اجتماع الكويت في أكتـوبر 2010 ترجمة ما اتفق عليه الجانبان إلى خطة للعمل المشترك للعامين 2011-2012 .

وأوضح أنه تنفيذاً لخطة العمل هذه اجتمعت العديد من اللجان، وفرق العمـل المشتركة بمجالات الإقتصاد والتجارة والإستثمار وغيرها مـن مجـالات التعـاون المثمر، حيث أسهمت هذه الإجتماعات بالفعل في تعزيـز التعـاون بـين الجهـات المختصة في دول مجلس التعاون ونظيراتها في الجمهورية التركية.

وأكد وزير الخارجية السعودي أن خطة العمل تلك لم تقتـصر علـى تعزيـز العلاقات الرسمية فقط، بل عملت على تعزيز العلاقات بين الشعوب، وذلك بتشجيع التواصل وزيادة التبادل الثقافي والسياحي، وقد تم لهذا الغرض عقـد العديـد مـن اللقاءات بين المسؤولين في مجالات الثقافة والسياحة من الجانبين، وجرى إتفاق على عقد إحتفاليات ثقافية لمجلس التعاون في تركيا خلال عام، مبيناً أن كل ذلـك يعـود على دول وشعوب المنطقة بالخير والتوفيق والرفاه(الفيصل، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن هذه الرغبة الخليجية في الدور التركي في المنطقة قد تم التعبير عنها من خلال إنخراط الدول الخليجية في التوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجي حول القضايا الدفاعية والأمنية والاقتصادية، قابلها أيضا رغبة تركية في زيادة عمقها الإستراتيجي والإقتصادي بدول الخليج من أجل تحقيق مصالحه في المنطقة وقضاياها، ومن أجل الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحصول على مكاسب مستقبلية من خلال هذا التقارب، وقد جاء هذا التقارب إيجابياً من خلال دور تركيا في الأزمة العراقية، والخلافات مع إسرائيل في ملف عمليه السلام، والحصار على غزه، إلى مرحلة قطع التعاون العسكري والأمني والإقتصادي معها، والموقف التركي المنسجم مع الدول الخليجية إزاء ما حدث من تغييرات في المنطقة العربية (المجالي، 2012).

شكل التقارب التركي مع دول الخليج محاولة واضحة من قبل تركيا للإستفادة من تعاطف دول الخليج تجاه السياسة التركية، والتي سعت من خلالها إلى لعب دور إقليمي في المنطقة إلى جانب الدور الإيراني والذي أثار حفيظة تلك الدول، فكانت الرؤية التركية تنطلق من محاولتها تلك إلى الضغط على الدول الأوروبية في سبيل تحقيق مصالح تركيا وبشكل خاص الرغبة في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك فإن السياسة التركية تجاه دول الخليج تنطلق من اهتمام إقتصادي وأمني لا يقل عن ذلك البعد من الإهتمام في علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ويظهر الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية في المنطقة في حالة من القبول كرغبة للعب تركيا أدوارا إقليمية تحقق حالة توازن لا تترك المجال لإيران بأن تكون فاعل إقليمي، هذا التقارب في المواقف السياسية بين الطرفين تم التعبير عنه من خلال الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية، والزيارات المتبادلة، كما يرى البعض في قبول الدول الخليجية للسياسة التركية في المنطقة امتد إلى حالة القبول الثقافي لتركيا في المنطقة من خلال السماح من قبل معظم المحطات الفضائية العربية والتي يمثل معظم أصحابها النخب الإقتصادية الخليجية والتي لها دور فاعل في صياغة موقف جيد لتركيا في المنطقة من خلال إبرازها إيجابيا، والقبول في استقبال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المسلسلات التركية في غالبية تلك المحطات كإشارة لقبول تأثيرات القوة التركية الناعمة في المنطقة(Bilgin,2011).

إن الظروف الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية اليوم، وبالتحديد منطقة الخليج العربي، وظهور جماعات التطرف والتشدد في الكثير من دولها، تحتم إعادة قراءة الساحة من جديد لتفكيك الحالة المستجدة، وأن لا يقتصر التفكيك والتحليل حول الأسباب الحقيقية لربيع الثورات العربية "إن صح التعبير" ولكن للمتغيرات التي طرأت على المنطقة مطلع القرن الجديد، وبالتحديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، فخلال العشر السنين الماضية حدث تغيير كبير في هوية أبناء هذه المنطقة، التغيير الذي لم يتوقعه الخبراء الإستراتيجيون الذين يطالعوننا مساء كل يوم من القنوات الفضائية، فما يحدث في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كما في أدبيات الغرب هو فصل من فصول التغيير التي تعصف بدول العالم. إن المتابع للأحداث في المنطقة اليوم يرى الحاجة الملحة لقوى إقليمية قوية تعيد التوازن السياسي بعد حالة الإرباك وغياب أبرز الدول العربية عن الساحة السياسية "مصر والعراق"، وضعف البقية الباقية من الدول التي تنضوي تحت مظلة جامعة الدول العربية، لذا يطرح تساؤل كبير اليوم حول الدولة القادرة على إعادة التوازن إلى المنطقة، وبالتحديد دول الخليج العربي التي تمتلك القوة النفطية الأكبر في العالم.

إن دول وحكومات المنطقة اليوم تتجه إلى تركيا كقوة إقليمية معتدلة وترتبط بدول المنطقة بتاريخ من العلاقات الجيدة، وأقلها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل واستطاعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية "بعد حرب الخليج الثانية" تبني أكثر الملفات سخونة وحساسية ومنها الملف الفلسطيني وقطاع غزة المحاصر، واستطاعت تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية، وأن تفتح آفاقاً أوسع من العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، وأكثر من ذلك أن لها مواقف سياسية واضح تجاه مختلف الملفات والقضايا، لذا يرى الجميع أن تركيا اليوم هي الأنسب لإعادة التوازن في المنطقة وفي الخليج بالتحديد، فتركيا ذات الأغلبية المسلمة هي عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبتاريخها الطويل وعلاقاتها المتميزة مع دول المنطقة استطاعت أن تدخل في العملية السياسية من أوسع أبوابها، فهي العضو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المناسب لفتح العلاقات الجيدة والقوية مع دول الخليج، الدول التي تحتاج إلى قوة إقليمية تساندها في ظل التهديدات المستمرة من قبل الجارة المسلمة إيران.

يرى الكثير من الباحثين بأن ما جرى في البحرين مؤخراً من أعمال لها ارتباط كبير بإيران، قد كشف الكثير من تلك الضغوط، وأبرزها تصدير الثورة من خلال بعض الجماعات الداخلية التي ترتبط بإيران عقائدياً وفكرياً وحزبياً، أو بعض القنوات الفضائية التي خصصت المساحات الشاسعة لاجترار الأحداث وغسل العقول!. فتركيا غنية بالتجارب وربما تعاطيها السياسي في بناء الدولة الحديثة كاف لأي دولة أن تفتح أبوابها للتجربة التركية، فقد استطاع النظام والدولة على حد سواء أن يعملوا حالة من التوافق الجميل بين العلمانية والإسلام، فالأحزاب الإسلامية في تركيا استطاعت أن تواكب الدولة المدنية، وكذلك المدافعون عن العلمانية اليوم لا يرون بأساً في تقلد الإسلاميين المراكز العليا في الدولة، هذا التوافق الجميل في السياسة الداخلية جعلها نموذجاً يحتذى به بعد أن ابتعد الجيش والعسكر عن السياسة والتزموا فقط بحماية الدولة والدفاع عن مكتسباتها.

الحضور التركي في المنطقة العربية تفرضه الأوضاع الأخيرة، فما يجري في الساحة اليوم من تدخلات كبيرة في شؤون الدول بشكل أو بآخر يجعل المنطقة في حالة توتر كبير، وكأنها على صفيح ساخن، الأمر الذي يدفع بتركيا أن تلعب دورها الإقليمي المنتظر، فتركيا لها موقعها الاستراتيجي في المنطقة، فإذا كان الحضور الأمريكي والإسرائيلي والإيراني مرفوض بسبب أو آخر لدى شعوب المنطقة، فإن دول المنطقة تفتح أبوابها للعلاقات التركية المتميزة وما ذاك إلا للمصالح المشتركة بين الطرفين، وأبرزها مصالحها الاقتصادية والأمنية.

العلاقات التركية مع الدول العربية اليوم طرأ عليها تحسن كبير، وبالذات دول الخليج العربي، وهي من الفرص الجميلة لإعادة العلاقات بعد سنوات الغياب التركي، فهل نشهد مزيداً من العلاقات التركية الخليجية؟ (الجودر، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية - التركية:

من أجل إثراء التعاون الخليجي– التركي وتفعيله في المستقبل القريب، خاصة على المستوى الإقتصادي، لابد من تبني العديد من الآليات والبرامج، من أهمها إعادة بناء هيكل البنية الأساسية، وخصوصًا في مجال النقل، لتفعيل التبادل الإقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، إضافة إلى ضرورة إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وفي هذا السياق ينادي بعض الخبراء بإمكانية توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي المزمع توقيعها لتشمل تركيا، لاسيما وأن أسواق تركيا مفتوحة مع دول الإتحاد الأوروبي ضمن اتفاقيات الشراكة، علاوة على ضرورة توحيد المعاملة الضريبية بين الجانبين، لمنع الازدواج الضريبي، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة خاصة من قبل القطاع الخاص، سواء التركي أو الخليجي، وهذا يعني الاستفادة الخليجية من وضع تركيا في الإتحاد الأوروبي لتسويق هذه المنتجات.

كذلك من الضروري تشكيل مجلس للتعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا يسهم فيه القطاع الخاص، ويجتمع بشكل دوري للبحث في تطورات العلاقات، ومواجهة المشكلات التي تفترضها.

وفي هذا السياق أيضًا، فإن تفعيل العلاقات الخليجية– التركية يتطلب ضرورة وجود تصور استراتيجي جماعي لدى كل طرف حول علاقته بالطرف الآخر بحيث يشمل هذا التصور تحديد موقع كل طرف وأهميته في العلاقات الخارجية للطرف الآخر، والأهداف المتوخاة من التعاون معه، والفرص والتحديات المرتبطة بهذا التعاون، وسبل تحويل الخطط والبرامج إلى واقع فعلي، والجهات المسؤولة عن هذا التعاون وغير ذلك، مع وضع إطار مرجعي للتعاون الخليجي–التركي، يحدد الأسس الحاكمة للعلاقات بين الجانبين، ويضمن استمرارها ونموها، وكذلك ضرورة بناء إطار مؤسس ثابت يتم من خلاله تنظيم العلاقات الخليجية– التركية، حيث أثبتت سنوات التعاون الثنائي الخليجي التركي ضعف الجدوى من هذا النمط التعاوني، خاصة مع افتقاره إلى الإستقرار، والتنسيق اللازمين لقيام علاقات تعاونية فعالة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا قد يكون من الملائم إقامة منتدى للتعاون الخليجي– التركي ليكون بمنزلة آلية للتنسيق السياسي الكامل، والتعاون الاقتصادي الفعّال، وذلك على ضوء آلية التنسيق السياسي والإقتصادي الصينية الخليجية، والتي أنشئت عام 1996م، ومنتدى التعاون الاقتصادي الإيراني الأفريقي الذي أنشئ في مارس 2003م.

إلى جانب ذلك، لابد من الإدراك بأن العلاقات الخليجية–التركية أعمق من أن تختزل في الجانب الإقتصادي فقط، ومن ثم لابد من العمل على تقوية هذه العلاقات على الأصعدة الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كافة، مع البدء في إقامة حوار حضاري ثقافي بين شعوب الخليج العربي والشعب التركي، مع ضرورة إعطاء الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لكي تمارس دورها المنشود في تدعيم العلاقات الخليجية–التركية، خاصة وأن تأسيس العلاقات بين الجانبين على أسس شعبية وغير رسمية من شأنه أن يبعدها عن تقلبات وأهواء السياسة، ومما يزيدها قوة واستقرارًا.

لهذا فإن المطلوب من دول مجلس التعاون تقوية علاقاتها مع تركيا بشكل عام،ومع حزب العدالة والتنمية بشكل خاص،دون التدخل في شؤون تركيا الداخلية،وذلك لحفظ التوازن بين التيار الإسلامي والتيار الذي ينادي بالعلمانية، بغية كسب ود تركيا كدولة محورية ذات ثقل سياسي وعسكري وأمني(الحجري2009، ص41).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، وتُعد العلاقات الخليجية-التركية من أبرز التفاعلات الدولية بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحددات والمرتكزات التي حكمت هذه العلاقات، وأثر التغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات الخليجية-التركية، ولكي يتم الرد على التساؤل الرئيس للدراسة والأسئلة الفرعية حول ميادين العلاقات والتغيرات الإقليمية والدولية للحقبة2002-2011.

ويُعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة الأمر الذي ساهم في تطور العلاقات بين الخليج العربي وتركيا، حيث نلحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين التي زادت وتكررت، وعلى مختلف المستويات، ووجهات النظر في كثير من المسائل أصبحت متطابقة في العديد من القضايا وخاصة المتعلقة بالمنطقة وذات الإهتمام المشترك كالحرب التي شنت على العراق وحصار غزة، حيث تم توافق في المواقف من هذه القضايا من قبل الجانبين برفض استخدام الأراضي التركية في غزو العراق، ورفض حصار غزة بمختلف أنواعه وأشكاله.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

1- تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن العودة إلى أساس تاريخي لكي يجمع بين العرب وخصوصا دول الخليج وتركيا ليست هي المدخل المناسب لإحياء نوع من العلاقات بين الطرفين، أما الإقتناع بأن الخيار التركي للعلاقة مع العالم العربي عامة ودول الخليج العربي خاصة، هو نوع من المصالح والمنافع المتبادلة في مختلف الميادين، ويعتبر هذا الأمر طرحا براجماتيا مقبولا إلى حد ما.

2- شهدت العلاقات الخليجية-التركية تطورات تاريخية مهمة، وصفت بالصحوة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير، وفي مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق.

3- تربط دول الخليج العربي وتركيا روابط أخرى، مثل النخب السياسية والإقتصادية والأحزاب، حيث يشكل هذا العامل مصدرا رئيسا في تحفيز التقارب الخليجي- التركي في مختلف المستويات.

4- لدول الخليج العربي مصالح أمنية فيما وراء حدودهم مع تركيا، فهي الجدار الدفاعي الشمالي عن العالم العربي، والفاصل بين المشرق والمغرب ومصادر التهديد من أوروبا، فمن هذا المنطلق تحرص دول الخليج العربي على المحافظة على علاقات طيبة مع تركيا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبونوار، معن(2003)، العلاقات التركية العربية في الماضي والحاضر والمستقبل، **المجلة الثقافية**، العدد121، ص21

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي(2012)، تقرير المنتدى الخليجي التركي الأول لعام 2012 خطوة على الطريق لدعم وتعزيز التعاون بين الجانبين. متوفر عبر: www.iccionline.net/ar/icci-ar/News.aspx?id=896&&section=3

آراس، بولنت وآخرون(2012)، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن.

باكير، علي(2008)، نحو علاقات تركيّة-خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، **مجلة آراء حول الخليج**. متوفر عبر .alibakeer maktoobblog.com/

بكر، عبدالوهاب وآخرون(1991)، **تركيا والصراع العربي الاسرائيلي**،ج1، القاهرة، دار المعارف، ص153- 303.

بووانو، إدريس(2005)، **إسلاميو تركيا...العثمانيين الجدد(البدايات،المكونات، التحولات المعادلات)**. (ط1)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان.

بيبرس، سامية(2010)، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد141، ص171.

توتشى، ناتالي(2010)، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182-المجلد45، ص100- 103.

الجودر، صلاح(2012)، **،تركيا والتوازن السياسي في الخليج**، العدد8403 متوفر عبر www.alayam.com/artdetails.aspx?id=939

حبيب، كمال(2009)، بعد معركة غزة"الدور التركي..من الجسر الى العمق"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان-الاردن، العدد48، ص128.

الحجري، سالم بن علي(2009)، **العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية**، إدارة البحوث والدراسات، الرياض-السعودية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحسيني، محمد(2011)، **الباب لن يُغلق أمام انضمام السعودية وعُمان لمبادرة إسطنبول وشراكتنا مع دول المبادرة لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد**: العدد12968، متوفر عبر www.alwasatnews.com/1623/ news/read/216229/1.html

خماش، رنا عبدالعزيز(2010)، **العلاقات التركية-الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الاردن.

الداقوقي، ابراهيم(2001)، **صورة الاتراك لدى العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1.

دلي، خورشيد حسين(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

راشد، سامح(2009)، دور تركيا الإقليمي...آفاق مابعد غزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد137، 76- 77.

الرشدان، عبدالفتاح(1998)، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد14، العدد1، ص9.

الرشدان، عبدالفتاح(2010/2009)، النظام العربي..البحث عن الشكل والدور الدولي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الأردن، السنة13، العدد50.

الرشدان، عبدالفتاح(2010) العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة التعاون**، العدد49، ص170.

الرشدان، عبدالفتاح(2009)، معركة غزة، الدور التركي..من الجسر الى العمق **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الاردن، العدد48، ص65.

رضوان، وليد(2006)، **العلاقات العربية-التركية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان.

الزين، جهاد(1992)رأي في العلاقات العربية-التركية: الإنقطاع وضرورات التواصل، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبعاوي، عوني عبدالحمن والنعيمي، عبدالجبار(2000)، (**العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**")، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد43.

سيدر، فرهاد(2010)، "**العثمانية الجديدة"السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها**، منشورات الجامعةالأردنية/كلية الدراسات الدولية، عمان- الاردن.

شكارة، أحمد(2003)، **إيران والعراق وتركيا:الاثر الإستراتيجي في الخليج العربي**، (ط1)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الامارات.

صالح، غانم محمد(1991)، **الخليج العربي "التطورات السياسية والنظم والسياسات**"، دار الحكمة- بغداد.

صحيفة الوسط البحرينية(2012)، الثلاثاء 03 يناير، الموافق 09 صفر1433هـ)، 20 مليار دولار التبادل التجاري بين دول التعاون وتركيا العام2010، العدد 3405، متوفر عبر: (www.ayoooh.com/news/articles/4f0261767c33e)

صحيفة الوسط البحرينية(2007)، إستثمارات دول الخليج العربية تنمو بسرعة في تركيا، العدد1845، الثلاثاء25 سبتمبر: متوفر عبر **www.alwasatnews.com/1845/news/read/25(4177/1.html**

صحيفة تشرين(2011)، دول الخليج تجمد مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة "مستغربة" متوفر عبر:(syriasteps.com/ ?d=131&id=80186).

الطوير، محمد إمحمد(1982)، **الحركات الإستقلالية في الوطن العربي ضد حكم العثمانيين وأسبابها**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي-طرابلس،ج2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عبدالفتاح، بشير(2003)، الإنتخابات التركية..دوافع وحدود التغيير السياسي، **مجلة السياسة الدولية**، يناير، العدد1.

عزباوي، يسري أحمد(2008)، العلاقات التركية-العربية فرص التقارب التركي-الخليجي، **مجلة التعاون**، العدد66، 228-239.

علام، مصطفى شفيق(2010)، التقارب التركي-الخليجي..الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر، العدد182، ص130- 131.

غانم، إبراهيم البيومي(2007)، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد169، المجلد42.

غرايبة، عبدالكريم(1998)، **العرب والأتراك"دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال أف سنة**.

فياض، خالد(1997)، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد129.

الفيصل، سعود(2012)، **لتركيا دور فعال في معالجة قضايا المنطقة**، صحيفة الجيران: متوفر عبرaljeeran.net/gulf/34166.html، العدد 2.

القحطاني، شيخة غانم(1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي مؤسسة شباب الجامعة**، مصر-الاسكندرية.

كشك، أشرف محمد(2007)، تطور الأمن الخليجي منذ عام2003دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان-بيروت، ص51.

كمال، نيلي(2003)، العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد34، 194- 195.

الكيلاني، هيثم(1996)، **تركيا والعرب"دراسة في العلاقات العربية-التركية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد6، ط1.

المجالي، رضوان محمود(2012)، **التقارب الخليجي-التركي في مرحلة الربيع العربي**: متوفر عبرwww.sarayanews.com/

معوض، جلال(1998)، النخبة السياسية وخصائصها والمتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد1/227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معوض، علي جلال(2011)، الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185-المجلد46.

مقلد، صبري إسماعيل(1991)، **العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الأصول والنظريات**، (ط خ)، المكتبة الأكاديمية- القاهرة.

منير، ماجد(2012)، تركيا والخليج: تحالف اقتصادي بأهداف سياسية،**مجلة الأهرام** متوفر عبر: digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx Serial =820739&part=2...2

موسوي، سيد حسين(2009)، إيران والدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد132.

موقع خريطة الشرق الأوسط. متوفر عبر: www.omaniyat. com/ vb/ showthread.php?t=11609

الناصري، خليل ابراهيم(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية**، مطبعة الراية- بغداد.

النعيمي، زياد عبدالوهاب(**2008**)، تركيا والعرب. **الحوارالمتمدن**-العدد: **2486**- متوفر عبر: (www.ahewar.org/debat/show art.asp?aid= 155426) .

نورالدين، محمد(2006)، العلاقات العربية-التركية في عهد أتاتورك(1932-1938، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد122.

نور الدين، محمد(2007)، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد42، العدد169.

نورالدين، محمد(2006)، سياسة تركيا الاقليمية بين الحساسيات الداخلية والإعتبارات الخارجية، **مجلة شؤون عربية**، العدد126.

ب-المراجع الأجنبية:

Bilgin, Mert " (2011).Energy and Turkey's Foreign Policy: State Strategy Regional Corporation and Private Sector Involvement ", **Energy Policy**.VOL.9. No.2, Bachceshir University.. PP 84-86.

Flanagan,Stephen.J. (2008) "Turkey’s Shifting Dynamics: Implications for U.S.-Turkey Relations", A Report of the U.S.-Turkey Strategic

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Initiative, **Center for Strategic & International Studies**, Ankara, June,. PP 12-15.

Foley, Sean" (2010). T**urkey and Gulf State in The Twenty-First Century", Articles in Blitz Site**, Dhaka, October 20,. Site: http//www.weeklyblitz.net.

Holsti K.J," (1995). I**nternational Politics, A framework for Analysis", Seventh Edition, Prentice**- Hall International, New Jersey, p 253.

Kucukcan, Talip (2010)." **Arab Image in Turkey**", **Research Report, No.1, Foundation for Political,** Economy and Social Research. June,. Page 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلومات الشخصية

الاسم: أنس كمال حسين اطبيش

الكلية: كلية العلوم الإجتماعية

التخصص: ماجستير علاقات دولية

السنة: 2012

العنوان: الكرك

هاتف رقم: 032380371

032391110

خلوي: 00962799996105

البريد الإلكتروني:anas_itbesh105@yahoo.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

إعداد الطالب
أنـــــس كمال حسين إطبيـــش

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رســـــالـــة مقدمة إلى عمـــادة الدراسات العليـــا
استكمـــالا لمتطلبـــات الحصـــول عـــلى درجـــة
الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2012 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أنس كمال اطبيش الموسومة بـــ:

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 -2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2012/05/08	مشرفاً ورئيسا
د. محمد حمد القطاطشة		2012/05/08	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2012/05/08	عضواً
د. سامر عبدالمجيد البشابشة		2012/05/08	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى الإنسانية العظيمة التي انتظرت طويلا أن نكبَروترانا على ضِفافِ العلم والمعرفة

إلى من سَهِرا الليالي، وغرسا حُبَّ العلم فِينا حتى أينعَ وأثمر

إلى أبي وأمِّيَ الغاليينِ أهدي هذا الجهدَ المتواضع

أنـــس كمال حسين إطبيـــش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكر والتقدير

بداية الحمد لله رب العالمين، الذي وهبنا من عنده نعمة العقل والعلم والمعرفة، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، رسول البشرية محمد – صلى الله عليه وسلم-خير هاديا ومعلما ونذيرا، فالشكر مقرونا بالإحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات على تكرمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة، ومتابعته واهتمامه المتواصل، ولتوجيهاته وارشاداته، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السليم.

وأتقدم من الأساتذه الأفاضل، وأزجي لهم خالص شكري وعرفاني لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل من أخي وصديقي الدكتور رضوان محمود المجالي لما غمرني به من لطف وتوجيه ونصح ومساعدة، والشكر موصول لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع بأفضل صورة.

أنس كمال حسين إطبيش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
ملخص باللغة العربية	هـ
ملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 هدف الدراسة	3
4.1 مشكلة الدراسة	3
5.1 أسئلة الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	5
8.1 الإطار النظري	6
9.1 الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات العربية-التركية ومراحل تطورها	
1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية	9
2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية	12
الفصل الثالث: مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية التركي من حيث النشأة والنخب السياسية	
1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي	23
2.3 الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	25
3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية التركي	27

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي 28
5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربي 30
6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا 30
7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية 32
الفصل الرابع: المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية فـــي العلاقات الخليجية-التركية
1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية-التركية 33
2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية 39
3.4 التعاون الإقتصادي بين دول الخليج العربي وتركيا 47
4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربي وتركيا 60
5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية-التركية 71
الخاتمة 73
المراجع 75

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملخص

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

أنـــس كمال إطبيـــش

جامعة مؤتة، 2012

الهدف من هذه الدراسة هو بحث العلاقات المتبادلة بين دول الخليج العربـــي وتركيا، من الفترة (2002-2011). وقد استخدمت الدراسة منهج البحث التحليلـــي التاريخي، ومنهج البحث الوصفي. كما اعتمدت على نظرية اتخاذ القرار ونظريـــة المصلحة القومية؛ لمناقشة هذه العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن للعوامل السياسية والجغرافية أثر مهم في تقدم هذه العلاقة.
2. أن وجود حزب العدالة والتنمية التركي على رأس السلطة في تركيا كان لـــه أثرٌ كبير في تعميق العلاقات بين هذه الدول.
3. تؤكد الدراسة على أن التطوير وتقدم هذه العلاقة يخـــدم المـــصالح القوميـــة ومتطلبات الأمن الوطني للطرفين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

The Gulf stat position from the turkish policy in justice and Development party (2002-2011)

Anas kamal itbesh

Mutah University, 2012

This study aims to discuss the mutual relationship between the Arab Gulf states and Turkey through the period 2002-2011.

The study mobilizes the analytical historical and descriptive approaches. It also relies on the theory of decision – making and the theory of National interest to investigate this relationship.

The study coneluoles the following.

1. The political and geographical factors play an important role in advancing this relationship.
2. The presence of the Turkish Just and development party in the power in Turkey has a great affect or strengthen the relationship between these Countries.
3. The study stresses that to advance ment and development of this relationship serve better the national interest and the security requirements of both sicles.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

يتجاوز تاريخ العلاقات بين العرب والأتراك ما يزيد على أربعة قرون والعلاقات الخليجية-التركية على وجه الخصوص على ما يزيد على خمسين عاما، فقد دشنت هذه العلاقة منذ بداية الستينيات، حيث تبين من خلال الدراسة أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية، وبدأت تركيا في الستينيات تُولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّاً من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تُعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العِقدين الأخيرين وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

وقد أُقيمت العلاقات بين الدول الخليجية وتركيا وازدادت متانة شيئا فشيئا إثر المواقف السياسية التركية تجاه قضايا المنطقة العربية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية، ووقوف تركيا مع الحق الفلسطيني، ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصَّحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكًّا للتغيُّر التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير.

وازدادت العلاقات الخليجية- التركية متانة منذ حقبة الثمانينات، حيث سعت تركيا بشكل ملحوظ إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفْراتٍ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديدة، وتنوعت العلاقات الإقتصادية بين دول الخليج وتركيا ما بين التجارة وتأمين مصادر الطاقة، وحركة رأس المال والقروض والمساعدات المالية الممنوحة من دول الخليج العربي، وأنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات التركية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلقد بدأ التقارب الفعلي في العلاقات الخليجية-التركية عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة رجب طيب أردوغان وهو حزب معروف بانتماءاته وخلفيته الإسلامية- والذي ما توانى في إنشاء علاقات سريعة ومتينة مع الدول العربية ودول الخليج العربي على وجه التحديد من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين للتعاون في جميع المجالات الأمنية والإقتصادية وغيرها، وهذا ما تمخّض عنه مبادرات وعدة اتفاقيات جاءت لتقريب وجهات النظر والتعاون الذي أسهم في ارتقاء الجانبين في العديد من المجالات ومن أهمها: المجال الإقتصادي والمجال الأمني.

2.1 أهمية الدراسة:

تمتلك دول الخليج العربي موارد طبيعية وثروات نفطية هامة تؤهلها للقيام بدور هام على الصعيد الإقتصادي، كما أن هذه الموارد والثروات مطمع ومحطُّ أنظار إيران، فوجدت دول الخليج العربي مصلحتها في تعزيز علاقاتها مع تركيا من النواحي الإقتصادية والسياسية والأمنية، لكي تحمي تلك الثروات من خلال وضع تركيا في مواجهة مع إيران، لكي تكسب تركيا صداقة وتعاون دول الخليج العربي، وتبين هذه الدراسة الموضوعات التالية:

أولا: العلاقات العربية- التركية من منظور تاريخي.

ثانيا: دراسة دور حزب العدالة و التنمية التركي، والتحولات التي أحدثها هذا الحزب بعد توليه السلطة مع دول الخليج العربي، كما تبين الدراسة المحددات السياسية الداخلية والخارجية التي تؤثر على دور تركيا على الصعيدين الإقليمي و الدولي في علاقاتها مع دول الخليج العربي.

ثالثا: التقارب التركي–الخليجي: الدوافع والمحفزات والآثار، وذلك لأن الحوض الخليجي يُعد نطاقا ذا ثِقل خاص في الإستراتيجية التركية في المنطقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية بعد تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا في سنة2002، كما تبين الدراسة تغيراً لافتاً حدث في سياسة تركيا الخارجية يتجلى بصورة واضحة في محاولتها إيجاد توازن في توجهاتها الإستراتيجية بين دوائر اهتماماتها المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد أن شهدت ما يزيد على ثمانين عاماً من العلاقات المتميزة مع دائرتها الغربية مقابل علاقات مشوبة بالتوتر أو–على الأقل– بالحذر والترقب مع دائرتها الشرقية متمثلة في العالمين العربي والإسلامي.

4.1 مشكلة الدراسة:

تناقش الدراسة موقف دول الخليج العربي وعلاقتها مع كلٍّ من تركيا وإيران، وتكمن مشكلة الدراسة في أن تركيا تعمل على خلق توازنات إقليمية في الشرق الأوسط نتيجة للإمتداد الإيراني ومحاولة إيران إمتلاك السلاح النووي، مما جعل صناع القرار في تركيا يعمدون إلى استجذاب دول الخليج لصفِّها لكي تحدَّ من الإمتداد الإيراني و فرض هيمنته على دول الخليج، و هذا الجهد جاء بعد تولِّي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا.

5.1 منهجية الدراسة:

لقد تعددت المناهج والنظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، حيث أن هذه الدراسة لا تعتمد فقط على منهج واحد أو نظرية واحدة وإنما تعتمد على مجموعة من المناهج والنظريات المترابطة والتي تحاول هذه المناهج والنظريات الوصول إلى الحقيقة من خلال صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة محل الدراسة، وسوف تستفيد الدراسة من عدد من الأطر المنهجية، كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ونظرية اقتراب صنع القرار ونموذج هولستي ونظرية اقتراب المصلحة القومية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فعملية اتخاذ القرار تضم مجموعة من القواعد والإجراءات التي يعمل من خلالها المشاركون في إطار اتخاذ القرار لحل مشكلة معينة، فهي تضم تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين الآراء المختلفة داخل مجموعة اتخاذ القرار.

يتم في عملية اتخاذ القرار التي تضم القواعد والأسس، ومن خلالها تجري عملية مفاضلة بين البدائل المختلفة، ومن ثم أخذ البديل المطلوب سواء باتخاذه أو بتنفيذه.

يمكن النظر إلى عملية اتخاذ القرار على أنها من أهم وأخطر المواقف التي تحدد فيها الدولة الإطار العام لتوجيهاتها على مستوى سياستها الخارجية والتي تعد انعكاساً لسياستها الداخلية المختلفة بنظام سياسي قائم (Holsti, 1995، ص253).

حيث أن النظام الأحادي القطبية، وطبيعة الإقتصاد العالمي، وحالة عدم الإستقرار الدولي والإقليمي، والأوضاع الإقتصادية، وطبيعة النظام السياسي، تشكل عوامل تدفع صانع القرار الخليجي بتحديد مواقفه الخارجية، وما يترتب عن هذا القرار من آثار تنعكس على النظام السياسي. في مقابل ذلك القرار الصادر عن الدول الخليجية في سياستها الخارجية تبرز آلية القرار الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحديد التنسيق في المواقف على مستوى السياسة الخارجية الجماعية، وبناءً على هذا الإقتراب يمكن تفسير مواقف الدول الخليجية تجاه السياسة التركية، وحالة التقارب في العلاقة بينهما.

نظرية اقتراب المصلحة القومية: يستند هذا الإتجاه على تبرير تحرك الدولة على مستوى سياستها الخارجية من منطلق المصلحة القومية، فيعتبر هذا المنهج أن المصلحة القومية هي الهدف في سياسة الدولة الخارجية، وهي محور الإرتكاز والقوة الرئيسية المحركة والمفسرة لسلوك الدولة في إطار العلاقات الدولية.

ويرتكز هذا المنهج على أن المصالح القومية توضح جانب الإستمرارية في السياسة الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب في الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجيا أو نماذج القيم السياسية والإجتماعية السائدة، أي أنه مهما اختلفت العوامل السياسية والإستراتيجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع والتعاون مع غيرها من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول، فإن المصلحة القومية هي المقياس العام الذي يمكن الإستدلال على العوامل التي تحدد مواقف وسلوكيات الدول(مقلد1991،ص22-23)، فمن هنا تصبح المصلحة القومية هي محدد رئيسي في تحديد طبيعة المواقف، وردود الفعل، والسياسات المترتبة على العلاقة الخليجية والتركية، وهذا ما يمكن ملاحظته في دراسة الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية.

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس وهو:

1- ما هو موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية في الحقبة الزمنية(2002-2011)؟.

الأسئلة الفرعية وهي:

1- **هل** تأخذ السياسة الخارجية التركية بعداً سياسياً اقتصادياً أمنياً أكثر منه بعداً ثقافياً دينياً في المنطقة؟

2- ما مدى فرص التقارب الخليجية- التركية؟

3- ما هي ردود فعل الدول الخليجية اتجاه السياسة التركية في العديد من قضايا المنطقة العربية؟

7.1 حدود الدراسة:

1- **المكاني**: تركز هذه الدراسة على دراسة المواقف بين الجانبين الخليجي والتركي.

2- **الزماني**: تشمل الفترة لهذه الدراسة مابين (2002-2011)، حيث أن سياسة تركيا بدأت بالتحول تجاه العرب عامة والخليج العربي بشكل خاص في هذه الفترة للأسباب التالية:

1- ظهور حزب العدالة والتنمية واستلامه السلطة.

2- الأمن القومي الإقليمي.

3- خلق توازن إقليمي في المنطقة.

4- الحد من المدِّ الشيعي في منطقة الشرق الأوسط.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8.1 الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من النظريات بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسية التي أثرت على علاقات دول الخليج العربي وتركيا خلال الحقبة الواقعة بين (2002-2011)، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطوُّر وتحسُّن العلاقات بين دول الخليج العربي وتركيا بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وفي هذا الجانب تضمَّن الفصل الثاني تحليلاً للإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة التي تم رصدها في هذا الموضوع من خلال المَبْحثين التاليين: الإطار النظري، والدراسات السابقة.

9.1 الدراسات السابقة

دراسة (الحجري، 2009)بعنوان: العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية.

حيث استعرض الباحث في دراسته العلاقات الخليجية-التركية في مشاهد متعددة:

المشهد الأول: البعد التاريخي ومدى العلاقة الممتدة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية.

المشهد الثاني: البعد الثقافي بعد انقطاع طويل بين الطرفين، وقد حان الوقت لإحياء هذا التواصل الثقافي، و زيادة التبادل المعرفي، و تشجيع زيارة المسؤولين عن الثقافة والإعلام في الجانبين، وذلك لبلورة رؤى وأهداف مشتركة بين الشعوب والحكومات.

المشهد الثالث: البعد السياسي في العلاقات بين الطرفين وأثره على مجمل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية و العسكرية سواءً أكانت دول المجلس بصورتها الجماعية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بصورتها الإنفرادية.

المشهد الرابع: البعد الإقتصادي، حيث يستعرض فيه كلا الطرفين مدى تعزيز العلاقات الاقتصادية ونموها أضعافا مضاعفة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشهد الخامس: البعد الإستراتيجي، حيث استعرض الباحث في دراسته الأهمية الإستراتيجية لموقع كلا الطرفين في الشرق الأوسط، فالعلاقات بين الجانبين يربطها موقع استراتيجي مشترك.

دراسة (السبعاوي والنعيمي 2000) بعنوان: العلاقات الخليجية- التركية

حيث استعرضا في دراستهما هذه الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وتركيا، ونوَّها إلى أهمية مرتكزات السياسة الخارجية التركية والخليجية، كما ذهبت هذه الدراسة إلى تفصيل ميادين العلاقات الخليجية–التركية، ودور المياه في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي أيضاً.

وتحدثت هذه الدراسة عن قيود السياسة التركية في الخليج العربي، وذلك من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب التركي في تحديد دوره في الشرق الأوسط، وتحدثت هذه الدراسة عن استنتاجات أساسية في التوجُّه التركي إلى الخليج العربي، وذلك لأنه وجد طريقا مغلقة في محاولته للإنضمام إلى المحور الإقتصادي الغربي وهذا ما حدى به إلى تكثيف علاقاته الإقتصادية بدول الخليج العربي.

دراسة (آراس وآخرون، 2012) بعنوان: التحول التركي تجاه المنطقة العربية.

حيث استعرضت هذه الرسالة الأهمية التاريخية في العلاقات العربية-التركية والتي ساهمت في توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي، وانتظار دور فاعل من تركيا تجاه المنطقة العربية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام2002، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووجود شخصية أحمد داوود أغلو وزيرا للخارجية، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وعلى رأسها المنطقة العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، وتعرض الدراسة أيضا موقف تركيا من الربيع العربي والمستجدات على المنطقة العربية من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال التحول في سياستها الخارجية وتأثير الداخل التركي علـــى صـــانعي القـــرار السياسي في تركيا.

أما هذه الدراسة فإنها تناولت موضوع موقف دول الخليج العربي تجاه السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خلال حقبة زمنية حديثة ومليئة بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية(2002-2011)، وكذلك الوقوف على أثر هذه المواقف والمتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات والوقوف على المواقف السياسية من خلال استعراض الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والأمنية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على العلاقات بين الطرفين التي شهدتها هذه الحقبة تحديدا. والتي ساهمت في تحسن العلاقات الخليجية- التركية وتطورها بشكل ملحوظ إقليميا ودوليا، حيث يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منعطفا تاريخيا مهما في التطور الإيجابي في العلاقات الخليجية-التركية.

وركزت الدراسة على البعد الأمني التي أغفلته الدراسات السابقة ولم تتنبه إلى مثل هذا البعد الهام في التقارب الذي نشهده بين الدول الخليجية وتركيا، حيث يرى الباحث بأن السبب الرئيس في التقارب بُنيَ على أسس عسكرية أمنية.

وتبحث الدراسة أيضا في مستقبل العلاقات بين الطرفين، حيث بنى الباحث دراسته لهذا المشهد على المشاهد السابقة لرغبة من الطرفين في استمرار هذه العلاقات و تطورها، و ذلك يعتمد على مدى تأثير التيَّار الإسلامي بقيادة أردوغان الذي يقف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

البعد التاريخي للعلاقات العربية- التركية ومراحل تطورها

1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية:

يهتم الباحثون عموماً بالعلاقات العربية التركية، ذلك لأن تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في مختلف المجالات، فضلاً عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها إيجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي، والسياسة المعتدلة، والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية–التركية هي أبرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة، ومع هذا المشهد الإيجابي والتفاؤل بالانتقال نحو التكامل الإقليمي الخليجي التركي لكننا نجد قلة الإهتمامات في الدراسات الأكاديمية والبحثية نحو التركيز على هذا المنحى الحيوي في العلاقات العربية– التركية خصوصا ما تشهده المنطقة من تجاذبات سياسية وتأثيرات أخرى في العلاقات بين الجانبين.

ولعل الدارس للعلاقات العربية التركية يجد أن هنالك امتدادا طويلا لهذه العلاقة، حيث نشأت بين الطرفين علاقة متبادلة منذ سنوات طويلة، إذ يجمع العرب والأتراك دين واحد، كما عاشا معاً ردحاً من الزمن في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ومن خلال ذلك يتبين لنا عمق العلاقات العربية التركية وتنوعها وأصالتها(الكيلاني،1996،ص7)، حيث كان العالم الإسلامي يعاني من الانحطاط السياسي والعسكري نظرا لما تعرض له على أيدي المغول من تدمير شمل جميع مقومات الحياة كحرق المكتبات والمدارس والجوامع(الطوير،1982،ص340)، حيث حملت الدولة العثمانية راية الخلافة الإسلامية بعد ضعف الدولة الإسلامية في عهد آل العباس–عام 656هـ، وتنازل الخليفة العباسي محمد المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية هي المسؤولية رسميا عن حماية العالم الإسلامي وحمل دعوة الإسلام إلى باقي المعمورة(بووانو،2005،ص24).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اعتمدت الدول العربية والإسلامية خاصة على دولة الخلافة معتقدة أنها الإمتداد الطبيعي للخلافة الإسلامية، وذلك لأن الأتراك حملوا على عاتقهم راية الدين الإسلامي والدفاع عنه، وكان البيزنطيون أول الأعداء الذين تصدى السلاجقة لهم، وذلك أنهم زحفوا على بلاد الشام واحتلوا بعضها، وقد استطاع السلاجقة تحرير تلك البلاد، وانتزعوا أجزاء من الأراضي البيزنطية حتى وصلوا إلى قيصرية(1067م)، وكان لاشتراك السلاجقة الأتراك في الجهاد ضد الحملات الصليبية مع أقربائهم من التركمان والأكراد الأثر الكبير في محاربة هذه الحملات ثم في تحرير الأراضي الإسلامية وإزالة آثار الغزو(الكيلاني،1996،ص11).

وليس بالمستغرب إذ نقول: إن الماضي كان لا يفصل أو يفرق بين رعايا الدولة العثمانية، حيث كان العرب والترك سادة متساوين في الحقوق والواجبات لافرق بين أحدهما والأخر إلا بما يؤديه من جهاد ضد الأعداء، وكانت الإمارة تعطى لمن يكون أحق بها بغض النظر عن جنسه بل باعتبارات أخرى، مثل الدين الإسلامي وما يعطيه الفرد للدولة من جهد(الطوير،1982،ص340-341).

وتمتع العالم العربي في ظل العثمانيين بسلام خارجي استمر حتى آخر القرن الثامن عشر، وتعرض العراق وحده لغزوات خارجية فاشلة قادها الإيرانيون، وبسط العثمانيون على العراق حماية فعالة لولاها لما كان العراق الآن عربيا، ولكان حتما جزءاَ شيعيا من إيران لايختلف مصيره عن مصير عربستان(غرايبة،1998 ص12).

لا خلاف في أن الأمتين العربية والتركية قامتا بدور كبير في التاريخ الإسلامي، هياكله ودوله ومؤسساته، مع الإشارة إلى الإختلافات التي ميزت كل دور عن الآخر، وهي اختلافات جوهرية، ولكن يمكن القول بأن الدور العربي أسس "العالم الإسلامي"، وأن الدور التركي أسهم في توسيع ذلك العالم الذي ضم شعوبا وحضارات وثقافات، استقت أصولها من المرجعية الإسلامية من جهة، ومن معطياتها الإنثولوجية العرقية من جهة أخرى(الكيلاني،1996،ص14).

ومن خلال بيان التوجهات العثمانية في الخليج العربي حيث بدؤوا بالعراق من خلال احتلال الموصل 1516، وبغداد 1534م، ودخولهم مصر منذ 1522-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1520، ثم سيطرتهم على البصرة 1546 ليصبحوا على رأس الخليج العربي، وبعد أن تم التحرك العسكري العثماني من خلال الإحساء، عندما أرسل سليمان القانوني 1520-1566 لانتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين، واحتلت قواته القطيف 1550، ثم زحفت نحو الهفوف(عاصمة الإحساء)، ولتتوالى سيطرتهم بعد ذلك على مسقط ومضيق هرمز، ثم ليضربوا الحصار على المنامة في البحرين، عام1559.

وكانت الفائدة الإقتصادية للعثمانيين جراء سيطرتهم على الإحساء، وبعد أن سيطروا على النقل البري بينها وبين حلب، حيث انتعشت تجارة التوابل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعجز العثمانيون عن بسط سيطرتهم الكاملة والمستمرة على الخليج العربي، إذ لم يدعوا أساطيلهم حتى في المناطق التي سيطروا عليها وكان لبريطانيا دور كبير في تحجيم العثمانيين في الخليج، من خلال سياستهم في المنطقة ودعمهم للتوازنات الداخلية (النعيمي، 2008).

أما بالنسبة للعلاقات التاريخية بين دول الخليج العربي وتركيا فهي قديمة وأزلية وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فقد دخل العثمانيون بلدان دول المجلس قبل قرون من الزمن، وذلك زمن السلطان سليمان القانوني، الذي استطاع أن يجعل تركيا الحديثة التي ورثت أرشيف الدولة العثمانية ودول مجلس التعاون تحت سقف أرشيف الدولة العثمانية التي اتخذت من اسطنبول مركزا لها، حيث كان الأرشيف يشمل وثائق كثيرة تتعلق بتاريخ الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وما يحتوي عليه هذا الأرشيف من قضايا الحدود وغيرها من القضايا التي تهم الدول الخليجية من نظام الحكم إلى الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، إلى حدود الدول الجغرافية والسياسية.

وفي عام 1871م نزلت القوات العثمانية رأس تنورة، ومن ثم مدينة الهفوف، وضمتها إلى إقليم نجد، الذي كان يخضع لحماية الإمبراطورية العثمانية، وكذلك فعلته مع قطر والكويت، وقامت بالإتصالات مع أبوظبي ودبي والشارقة، وبقيت البحرين ومسقط خارج السلطة العثمانية(الكيلاني، 1996، ص12-13). وبقيت دول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي تحت السيطرة العثمانية إلى أن جاء الاستعمار الغربي الذي قسم البلدان العربية، ووقعت معظم دول الخليج العربي تحت الإستعمار البريطاني.

كان الموقف مختلفا في شبه الجزيرة العربية، فقد اضمحلَّ الحكم التركي فيها، ما عدا الحجاز حيث تمركزت حامية عسكرية كبيرة عززتها الحكومة بعد إعلان الحرب، حتى أصبح شبحيا أو اسميا في بعض المناطق، وغاب غيابا كاملا ودون رجعة عن مناطق أخرى، وخرج الحكم التركي من الكويت بعد المعاهدة التركية البريطانية عام1910، واستقلت اليمن عن تركيا عام1911، وخرج كلاً من قطر والبحرين والمشيخات بموجب المعاهدة التركية البريطانية حول الخليج عام1913، واستقل الأدربي وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام1915، وفازت بريطانيا في التنافس الإستعماري ضد فرنسا في عدن وعُمان وحضرموت، وعقدت معاهدة تفاهم مع سلطان نجد عبدالعزيز آل سعود عام1915، بعد أن سيطر على منطقة الإحساء وغيرها من المناطق المجاورة لنجد بعيدا عن متناول اليد العسكرية التركية، التي تسيطر على قلب شبه الجزيرة منذ عشرات السنين.

أما في الحجاز ففي الوقت الذي تم فيه تنفيذ مشروع الخط الحديدي، ووصوله الى المدينة المنورة عام1908، عاد اليها الامير الهاشمي الحسين بن علي من منفاه في القسطنطينية، حيث كان وأسرته رهائن عند السلطان عبدالحميد، وفي الوقت نفسه ازدادت فيه سيطرة الإتحاديين على أمير مكة الحسين والوالي التركي لسيطرة المالية والإدارية والسياسية على الحجاز، وقد فاز الحسين في ذلك الصراع، وأصبح يتمتع بتأييد كافة القبائل البدوية والمدنية في الساحل والداخل عندما أعلنت تركيا الحرب الى جانب المانيا يوم31تشرين أول1914 (أبونوار،2003، ص21).

2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية:

لقد مرت العلاقات العربية بثلاثة مراحل مختلفة، هذه المراحل تمثل محطات مفصلية في العلاقات العربية-التركية وهي على النحو التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرحلة الأولى: وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتى نهاية الأربعينيات:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت العلاقة بين العرب والأتراك منعطفا جديدا، فانحصرت الدولة العثمانية إلى الأناضول، لتبدأ فلول جيشها بقيادة مصطفى كمال باشا حربا وطنية تحريرية، إذ انتهت هذه الحرب إلى إعلان استقلال تركيا وولادة الجمهورية في29تشرين الأول/أكتوبر1932(نور الدين، 2007، ص85).

واتسمت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ السياسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطنا قوميا للأتراك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض، وقد كان التوجه الأساسي بأن الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها(الرشدان، 2010 ص169).

ومما زاد التباعد بين العرب والأتراك بعد عام1923 أن تركيا أدارت ظهرها للشرق واتجهت إلى الغرب سعيا للأخذ بحضارته وأسباب تقدمه، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق والحضارة الإسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعوب العربية والإسلامية(الناصري،1990،ص35).

ومن هنا تولد النفور العربي تجاه هذه الخلافة، وبدأ العرب في حشد الصفوف لإسقاط هذا الحكم الذي وُصف بالإستعماري الظالم، والذي تزاحمت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى أن أعلنت الجمهورية، وألغيت الخلافة سنة1924م، وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتي اعتبرها الأتراك غدرا لايمحى وخيانة لاتتغفر(غانم،2007،ص186).

رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي، وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية-العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك(دلي،1999،ص35).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعد وفاة أتاتورك مرت تركيا بفترة عزلة سياسية، وبدأت مرحلة تغريب تركيا داخليا وخارجيا، مما أدى إلى تشكيل أكثر من صورة لتركيا لدى النخبة السياسية والمثقفة في الوطن العربي نتيجة المتغيرات الدولية في المنطقة، ودور الإعلام الصهيوني في إثارة الغبار حول العلاقات العربية-التركية والتي مرت بثلاث مراحل وثلاث صور مختلفة للأتراك لدى النخبة العربية، وهي:

المرحلة الأولى: عزلة تركيا عربيا.

المرحلة الثانية:مرحلة السياسة الخجولة عربيا ودوليا.

المرحلة الثالثة:مرحلة تركيا الكبرى(الداقوقي،2001،ص72-73-74).

وفي الجزء الثاني من القرن التاسع عشر بدأت العلاقات تأخذ منعطفا سلبيا، وظهرت العديد من المتغيرات التي كان لها أثر كبير في فصم الروابط بين العرب والأتراك، وأدت إلى الخروج العربي عن الدولة العثمانية، ويمكننا أن ندرج تلك المتغيرات في محاور ثلاثة وهي:

أولا: الحركات الإنفصالية: وهذه الحركات ظهرت نتيجة ضعف الدولة، وتوالي هزائمها في أكثر الحروب التي قامت بينها وبين الدول الأوروبية، وبعد ذلك خرجت بعض الأمصار العربية على الحكم العثماني، وخاصة أهل نجد بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى، ونجاح السعوديين في اجتياح مكة في عام 1806 (بكر، وأخرون1991،ص153).

ثانيا: الإستعمار الأوروبي: حيث شكل الإستعمار الأوروبي عاملا من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وخاصة الخليج العربي كان من أول المناطق خضوعا للإستعمار الأوروبي.

ثالثا: الصراع بين القوميتين العربية والتركية: وهذه الفترة جاءت عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد وصول الإتحاديين للسلطة، واستخدامهم أساليب الإبتزاز المختلفة للعرب. وبعد ذلك بدأ شيوخ الخليج والجزيرة العربية في التطلع إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية، والذي عقد على إثره مؤتمر جزيرة العرب سنة1914(بكر، وأخرون1991،ص159-158).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل هذه الأمور التي أشرنا إليها تؤكد أن بعض الزعامات الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الحركة العربية التي نشطت إبان تلك الفترة، والتي اتجهت اتجاها معاديا لسياسة الإتحاديين، وطالبت بتحقيق قدر من الإصلاح واللامركزية.

ونتيجة لحالة فك الإرتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقانا وتوترا، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت، حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الإتحاد السوفيتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة إسرائيل في فلسطين 1948 (الرشدان،2010، ص170).

حيث تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد معاهدة لوزان التي تنازلت بمقتضاها الجمهورية التركية عن أية حقوق قانونية لها في المنطقة العربية، وتنازلت بذلك عن أخر شكل من أشكال الوجود في العالم العربي(بكر، وأخرون1991، ص212).

كانت التحولات الدولية والإقليمية والمحلية بعد الحرب العالمية الثانية تذهب بالعرب والأتراك نحو عالمين مختلفين، فتعزز الإنقطاع هذه المرة بنشوء"مزاجين"سياسيين مختلفين مع بدء سيطرة نخب جديدة على السلطة في البلدان "الحضرية" العربية(الزين، 1992، ص78).

وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين، ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناست مواقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وزادت أسهمها هبوطا عندما اعترفت بإسرائيل في مارس1949-يناير1950(بكر، وأخرون1991،ص263-264). وكان اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام علاقات قنصلية بينهما مدعاة لبرود العلاقات التركية العربية، وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها مازالت تعترف بإسرائيل، وتتعاون معها في عدة مجالات، وتبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل(أبو نوار،2003،ص26).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل العودة إلى واقع العلاقات بين العرب والأتراك في فترة معينة من الماضي وفي عهد أتاتورك بالذات لاتهدف الى تأكيد عوامل التباين أو مجرد التهليل للجوانب الايجابية. ولعل هدف التاريخ كان دائما هو من جانب التعزيز للإيجابيات، وتجاوز السلبيات من أجل غد أكثر واقعية وأكثر إشراقا، وإذا كان التنبؤ بالمستقبل من باب الوهم والتصور والخيال، فالتنبؤ بمستقبل ماحدث في التاريخ لايعدو كونه مجرد رياضة فكرية لاتغير من التاريخ، إلا أن الرياضة الفكرية في التاريخ تغري المفكر بدراسة عظات الماضي، وبخاصة إذا استندت إلى حقائق تاريخية واضحة .

المرحلة الثانية: وتمتد من 1950-1990:

يعد حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة1952 أهم حدث في هذه الفترة في العلاقات العربية-التركية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بمساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخوا منه غايتين متكاملتين: أولاهما التصدي للدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية(الكيلاني،1996،ص25)، وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة، ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي(نور الدين،2006،ص182).

ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير(الكيلاني،1996،ص27-28).

وتدرجت السياسة التركية بعد ذلك إلى ما بعد سقوط الأحلاف، لكي تعيد رسم سياستها الشرق أوسطية بشكل أكثر واقعية، كما حظيت القضية الفلسطينية باهتمام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كبير من الجانب التركي مما رأته من إرهاب الدولة الصهيونية للعرب، فتطوع مئات الشباب الأتراك في عام 1971و1978 ليقاتلوا مع إخوانهم العرب.

بطبيعة الحال شهدت العلاقات العربية-التركية تحسنا كبيرا في السبعينيات والثمانينيات، وأن الطرفان يختزنان إمكانات كبيرة للتعاون نظرا إلى الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية وتداخل الكثير من القضايا المشتركة(نورالدين ، 2007، ص94).

وبعد ذلك تحسنت العلاقات التركية-العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات الأمريكية إلى إسرائيل، ودافعت عن وجهة النظر التي تقول بانسحاب إسرائيل إلى حدود ماقبل الحرب(بكر، وآخرون 1991، ص303).

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تحسين صورة الأتراك لدى الرأي العام العربي إلى درجة كبيرة، بحيث سارعت ليبيا والسعودية والعراق إلى تزويد تركيا بالبترول عام 1974 عندما وضعت واشنطن حظرا على تزويد تركيا بالأسلحة والطاقة نتيجة غزوها لشمال قبرص بعد الانقلاب العسكري اليوناني، ومحاولة توحيد الجزيرة مع اليونان، رغم اعتراف اتفاقية 1960 باستقلالها (الداقوقي، 2001، ص74)، واستمرت مساندة الأتراك للقضايا العربية، وخاصة عندما أقرت بأن الصهيونية حركة عنصرية، وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقا.

وفي مقابل هذه السياسة الودية، وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص(1974)، كما تركت المساعدات المقدمة من -السعودية وليبيا والعراق-أثرها الحسن في الرأي العام التركي، ثم وّسعت تركيا دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي، فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت وزراء خارجية المنظمة إلى الإجتماع في اسطنبول(1975)، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان(1976-1978) (الكيلاني، 1996، ص28).

وكانت تركيا قد قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بعد انتمائها إليها، بل إن رئيس جمهوريتها كنعان ايفرين– زعيم انقلاب 12أيلول/سبتمبر1980-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قد حضر شخصيا مؤتمر المنظمة في المملكة العربية السعودية، كأول رئيس جمهورية لتركيا العلمانية يزور المملكة، في حين أدى تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيسا للوزراء عام1983 فريضة الحج، كأول مسؤول تركي علماني، كما أصبحت اسطنبول مقرا لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي(الداقوقي، 2001، ص75).

المرحلة الثالثة:الفترة الممتدة من1990-2000:

تعرض العالم في نهاية الثمانينيات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف السلطة، وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة التوتاليتارية، مما أدى إلى تحول في مراكز القوة في العالم، وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية لمنظمة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءا مهما في هذه المنطقة(الرشدان،1998،ص9).

ويمكن القول بأن السياسة التركية بدأت تتجه في هذه الفترة إلى العالم العربي والإسلامي، حيث انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1- انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيدا في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا، وجزءا لايتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق، ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيوأمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية، وبكونه امتدادا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأمريكية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، ومحكوم أيضا بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصا على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

5- تركيا بدورها شهدت تغيرات متسارعة في الداخل، أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير، ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، وهذا العمل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية(دلي، 1999، ص38).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي 1996-1997م والمتمثلة في التوجه نحو العالم العربي والإسلامي، ومناهضتها للعلمانية وقراراتها، إلا أنها لم تستطيع الفكاك من سلسلة الإتفاقيات التركية-الإسرائيلية، حيث وقّع أربكان في 28 أغسطس/آب 1996م إتفاقية الدفاع المشترك، والصناعات الحربية بين البلدين، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني لعام 1997م(فياض، 1997، ص182).

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في آب1990مشكلة جوهرية بالنسبة لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الإنفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب، وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديد بالنسبة لتركيا حدا بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حـــرب الخليج(الرشدان، 1998، ص22).

لقد غدت السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيـــار الاتحـــاد السوفيتي عام1991، معنية باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، فقـــد زاد اهتمـــام تركيا باتجاه الجنوب، وخاصة الخليج العربي بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يمثلها الإتحاد السوفيتي، وعبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمـــشاركتها فـــي أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعليـــة مـــضافة للسياسة التركية، ومن ثم عُدّ الشرق الأوسط، والمنطقة العربيـــة الآســـيوية بـــشكل خاص مجال الإهتمام الأول للسياسة التركية، الذي تجسد بعدئذ بشكل أكثر كثافة في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية.

إن التأثيرات الإقليمية والدولية سواء أكانت حافزة أم كابحة معوقـــة لايمكـــن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية على وجه التخصيص، وهـــي تأخـــذ بعداً إضافيا في علاقات تركيا الخليجية، لسببين، الأول: ماهيـــة الـــسياسة التركيـــة وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية، والثاني: ماهية المعطيات الخليجية، من حيث منطلقات التحليـــل الاســـتراتيجي الـــشامل للمنطقـــة الخليجيـــة (السبعاوي والنعيمي، 2000، ص15).

تعد هذه الفترة الزمنية بمثابة الأرض الخصبة التي ساهمت فيما بعد بتحـــول سياسة تركيا الى الشرق بدلا من الغرب، وذلك يظهر عندما تولى نجم الدين أربكان السلطة في تركيا وحاول استعادة التاريخ المشرق في الدولة العثمانية وتطبيقـــه، إلا أنه واجه مقاومة عنيفة من قبل العلمانيين والجيش التركي وما لبـــث حتـــى انتهـــى حكمه، ويعود ذلك لعدم تدرجه في التغيير والإصلاح الممنهج فكانـــت نهايتـــه بـــأن أطيح به وبحكمه.

المرحلة الرابعة:ما بعد 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

في مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غيـــر متـــوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يـــصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقـــاهرة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، في الوقت الذي شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة في العدوان دون أن تستشير شعوبها(غانم،2007،ص187-188). في مقابل ذلك شهدت العلاقات التركية الخليجية تطوراً كبيراً في النواحي الإقتصادية والأمنية نتيجة التطورات التي أصابت المنطقة، وبشكل كبير بعد احتلال العراق، الأمر الذي أظهر معه توافق في مواقف تركيا ودول الخليج العربي تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية في المنطقة (Kucukcan,2010).

وتعد فترة 2003 البداية الفعلية في التقارب التركي- الخليجي على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.

والحق أنه إذا كانت هناك إشكالية في توصيف علاقة بين شعبين فهي التي بين العرب وتركيا، ولكنها مهما كانت تتسم بالإشكالية، فإن هناك أسسا قاعدية تجعل الإثنين يقفان على أرض مشتركة:

1- الأرضية الإسلامية.

2- الأرضية الشرق أوسطية.

3- المبادئ العالمية الثابتة التي تحكم العلاقة بين شعبين، والتنسيق بين مسيرتهما، وهذه الأمور ستكشف عنها تطورات المستقبل القريب والبعيد (بكر، وآخرون 1991، ص280).

ولهذا فقد كانت تربط العرب بالأتراك رابطتان: الأرض والخلافة، الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ذهبت مع إلغائها في 3آذار/مارس 1923 من جانب حكومة أنقرة، وبالتالي كان على أي علاقات مستقبلية بين الجانبين أن تنطلق من عوامل مختلفة عن كامل المرحلة التي امتدت أربعة قرون، وعن مضاعفات سنوات مابعد الحرب الأولى من إلغاء الخلافة(نورالدين،2006،ص86)، ويظهر ذلك جليا عندما فاز حزب العدالة والتنمية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالأغلبية البرلمانية، وتشكيل هذا الحزب الحكومة التركية الجديدة، والواقع أن حكومة حزب العدالة والتنمية أظهرت منذ عام2002 مواقفا ساعدت في تحسين وتعميق العلاقات التركية-العربية، ولم يكن رفض البرلمان التركي السماح للجيش الأمريكي في استخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام2003 إلا بمثابة إشارة واضحة على التقارب المتزايد لتركيا من مواقف الدول العربية والشارع العربي (سيدر، 2010، ص45).

تبين لنا من خلال الدراسة التاريخية أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية وإقتصادية، وبدأت تركيا في الستينيات تولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّا من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العقدين الأخيرين، وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والنخب السياسية لكلا الطرفين.

1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي:

تتميز منطقة الخليج العربي بأنها تحتل موقعا جغرافيا حيويا في العالم، فهي تطل على الطريق الموصل بين شرق أوروبا وجنوب أفريقيا، ولها خليجين هما: خليج عُمان والخليج العربي والذي يفصل بينهما مضيق هرمز، فمن هنا أدركت دول الخليج العربي أهميتها على مختلف الصعد، وسعت من خلال ذلك إلى تشكيل منظمة إقليمية أو مجلس لكي تلتقي فيه هذه الدول، وتقرر من خلاله مصالحها المشتركة، فتكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يضم كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، كما يعد كلا من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الإمتداد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن، والمغرب، دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق، واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

تأسس المجلس في 25 مايو1981 بالإجتماع المنعقد في الرياض في المملكة العربية السعودية، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه للقيام بصيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دوافع إنشاء المجلس:

نشأ مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعوامل كثيرة منها الداخلية ومنها الخارجية، وهي عوامل تختلف باختلاف ظروفها، وطبيعة تكوينها، لذلك فإنه يمكن تصنيفها تحت عشرة نقاط أساسية هي:

1. التجاور الجغرافي، والتجانس الإجتماعي، والترابط التاريخي، والتماثل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتميز إقليم الخليج بأنه أكثر الأقاليم العربية تجانسا.
2. التماثل في القيم والإيديولوجية، وما يفسر لنا ذلك اقتناع أعضاء مجلس التعاون الخليجي بعدم دخول العراق هذا المجلس، بسبب تمسكه بالنهج الإشتراكي القومي.
3. -الطابع الوحدوي لمنطقة الخليج عبر التاريخ.
4. التجارب الوحدوية العربية السابقة - خاصة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م- وأثرها في تنامي الشعور بوحدة المنطقة.
5. -الإنسحاب البريطاني من المنطقة، وما خلفه من زيادة الشعور بالوحدة لدى أبناء الخليج.
6. التنافس الدولي لبسط النفوذ على المنطقة، واستنزاف خيراتها، باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي للطاقة، وباعتبار موقعها الاستراتيجي الهام لها.
7. سقوط نظام الشاه في إيران عام1979م، وقيام الثورة الإيرانية، الشيء الذي شكل هاجسا خطيرا لدول الخليج.
8. قمة الناتو، وفكرة إنشاء قوات الإنتشار السريع، ذلك أنه كان من متطلبات هذه القوة الحصول على تسهيلات بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة.
9. الحرب الإيرانية العراقية، وانعكاسها على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وكانت هذه الحرب تهدد بتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، إلا أن المنطقة لا تقبل تغيير تركيبها السياسي والجغرافي.
10. النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء المجلس(القحطاني،1997،ص146-147-148).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2.3 الهيكل التنظيمي للمجلس:

ينتظم مجلس التعاون الخليجي في هياكل قانونية تيسر له القيام بمهامه وتحقيق أهدافه، وتضمن الاستمرار والديمومة، وتحيطه بسياج من الحصانة ضد أي تهاون أو تلاعب في تنفيذ القرارات، وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه الهياكل التنظيمية(القحطاني،1997،ص151)

أولا: المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

النظام الأساسي للهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة، هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة النظام الأساسي.

ثانيا: المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتخـــذة في هـــذا الشـــأن إلى المجلـــس الـــوزاري الـــذي يرفع منهـــا بتوصـــية إلى المجلـــس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يـــضطلع المجلـــس بمهمـــة التهيئـــة لاجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت فـــي المجلـــس الـــوزاري نظيرتهـــا في المجلـــــس الأعلى للنظام الأساسي.

ثالثا: الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعـــداد الدراســـة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المـــشترك، وإعـــداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعـــة تنفيـــذ القـــرارات، وإعـــداد التقـــارير والدراسات التي يطلبها المجلـــس الأعلـــى، أو المجلـــس الـــوزاري، والتحـــضير للإجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات، وغير ذلك من مهام النظام الأساسي، حيث يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- تسعة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات المالية والإدارية، بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، وبـــرئيس بعثـــة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- مدراء عامُّون لقطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبـــل الأمين العام، ويتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد مـــن القطاعـــات المتخصصة والمساندة، هي الشؤون السياسية، والشؤون الإقتصادية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئـــة، والـــشؤون القانونيـــة، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الإختراع، ومركـــز المعلومـــات، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي فـــي بروكـــسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للاتـــصالات بمملكـــة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان(الأمانـــة العامـــة لمجلـــس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية:

بعد حل حزب الرفاه، ومنع كل من: نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وقازان وغيرهم من زعماء التيار الإسلامي من العمل في السياسة، أو الوضع في السجن، بدأت حرب الإستئصال التي شنها النظام الكمالي على التيار الإسلامي(رضوان،2006،ص345).

وبعد إغلاق حزب الرفاه لجئوا إلى تشكيل حزب الفضيلة، والذي يعتبر امتدادا لحزب الرفاه المحظور، ولم يستمر طويلا نتيجة الملاحقات والمضايقات المستمرة للأحزاب الإسلامية الأصولية، والتي تعد مخالفة للثوابت العلمانية في تركيا.

ويعد هذا السبب الرئيس الذي أطاح بحكم أربكان الذي أصر على تطبيق السياسة الأصولية دون أن يراعي الظروف الداخلية في تركيا مابين العلمانية وسيطرة الجيش، الذي يعتبر امتداده علمانيا، حيث استمرت الحياة السياسية في تركيا على هذا المنوال منذ أن أسس أتاتورك الجمهورية التركية وبعد أن انفصلت وتخلت عن الخلافة الإسلامية.

وفي 22حزيران عام 2001، جاء دور حزب الفضيلة الإسلامي، ففي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا قرارا بحل الحزب (رضوان،2006،ص347)، وبعد حل حزب الفضيلة انشق برلمانيوا الحزب إلى جناحين، جناح قام بتشكيل حزب أسموه حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان، والجناح الثاني الذي أدى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية في أب 2001 بقيادة الشاب رجب طيب أردوغان.

واعتبر طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي بقدر ما هو وريث الحزب الليبرالي، وهو حزب العدالة الذي كان يزعمه عدنان مندريس، فمن طروحات وأفكار هذا الحزب أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم وإستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية(بووانو،2005ص67-68)، وبصرف النظر عن عدم تقديم الحزب لنفسه كوريث لحزب الفضيلة أو الرفاه، فإنه لم يكن من السهل تجاهل ملامح ربط الرأي العام فيما بين الأحزاب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثلاثة، وبعد ذلك ظهر حزب العدالة والتنمية على الساحة التركية مبينا أهدافه وبرامجه ليخوض أول انتخابات برلمانية له في2002.

وقد أسفرت الإنتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية أصوات الناخبين، حيث حصل وحده على 34% من إجمالي الأصوات ليحظى بـ 363 مقعدا في البرلمان التركي البالغ إجمالي عدد مقاعده 550 مقعدا، وليضمن بذلك تفرده بتشكيل الحكومة التركية في سابقة هي الأولى من نوعها في البلاد التي اعتادت على الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على مثل هذه الأغلبية، وفى المرتبة الثانية جاء حزب الشعب الجمهوري الذي كان مصطفى كمال أتاتورك قد أسسه، حيث حصل بزعامة اليساري دينز بايكال على 19.3% من الأصوات ليحظى بذلك بـ 79 مقعدا في البرلمان الذي سيضم في عضويته هذه المرة تسعة أعضاء مستقلين، أما باقي الأحزاب المشاركة في الإنتخابات فلم يحظ أي منها ولو بمقعد واحد في البرلمان بعدما أخفقت جميعها في الحصول على نسبة الـ 10% من أصوات الناخبين التي حددها الدستور كشرط للتمثيل الحزبي في البرلمان التركي(عبدالفتاح،2003،ص119).

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي:

ترجع قيادات وكوادر حزب العدالة والتنمية في استلهامها الفكري إلى الخلفية الإسلامية المعتدلة، وأن ماحصل مع أربكان وتشبثه بالإسلامية الأصولية دفعت قادة حزب العدالة والتنمية إلى انتهاج آلية أخرى تسير بها إلى بر الأمان، وبدا هذا واضحا في خطاب أردوغان الأول، والذي لم يتحدث فيه عن الإسلام، ولم يتحدث فيه عن السياسة ألاتاتوركية، وهذا دليل على التزام الحياد في السياسة الجديدة.

وعدد رجب طيب أردوغان رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وهي:

1. مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
3. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الإجتماعية للبلاد.
4. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
5. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية(بووانو، 2005،ص67-68).

وقد أضاف مستشار رئيس الوزراءالتركي أحمد داود أغلو خمسة أسس ومباديء تعبر عن رؤية وفلسفة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به.

1) الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2) حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا.
3) سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم.
4) تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي مركز المنطقة، وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.
5) الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة(الخماش، 2010، ص149-150).

جاء حزب العدالة والتنمية بإستراتيجية جديدة تأخذ بعين الإعتبار:

1. الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات الحزب.
2. انتهاء الثنائية القطبية، والتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم.
3. أحداث 11سبتمبر/أيلول، ورفع واشنطن لشعار الحرب على الإرهاب الإسلامي.
4. احتلال العراق- لاحقا-(نورالدين،2006،ص78).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن استعادة تركيا عمقها التاريخي، والإستفادة من عمقها الجغرافي الإستراتيجي، كان في أولويات حزب العدالة والتنمية، فكان هذا الإنفتاح تجاه الغرب ومن ثم العرب.

ولم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية مهمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، وأعادت تعريف خياراتها، ما شكّل خروجا على التوازنات الداخلية والخارجية.

5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربية:

تتكون النخب السياسية في دول الخليج العربي من الأمراء، والمتنفذين الذين تدار بأيديهم السلطة داخل البلاط الملكي أو الأميري من ناحية ، وأصحاب رؤوس الأموال من ناحية أخرى، والمتمثلة في الشركات العملاقة التي غزت العالم والتي لها امتداد داخل وخارج الخليج العربي، وما لهم من تأثير على صانع القرار على مختلف الأصعدة (السياسية والإقتصادية والأمنية العسكرية).

ويأتي خلو الخليج العربي من الأحزاب السياسية لسبب رئيس، لكونها تنظر إلى تلك الأحزاب على أنها مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث أنها تأخذ بأن دستور الدولة هو القرآن الكريم، ولامجال معه للتعددية الحزبية وغيرها.

6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا:

تضم هذه النخبة عناصر مؤثرة في عملية صنع القرار على مختلف المستويات وأهمها:

1- المستوى الحكومي: تتكون النخبة على هذا المستوى من رئيس الوزراء، ونائبه أو نوابه، وبعض الوزراء المهمين بحكم وزنهم السياسي.
2- المستوى البرلماني: حيث تضم النخبة على هذا المستوى قادة وكوادر الأحزاب الكبيرة الممثلة في البرلمان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- المستوى المحلي: تضم النخبة على هذا المستوى المحافظين، وأمناء البلديات الكبرى كاسطنبول وأنقرة وإزمير وغيرها بما فيها بعض المحافظات الجنوبية- الشرقية ذات الأكثرية الكردية، والحاكم العسكري لمنطقة الطوارئ بها ومقره ديار بكر(معوض،1998،ص20-21).

واتصفت النخب السياسية التركية بصفتين هما:

1- تجدد النخبة التركية واستمرارها: حيث ينتمي الكثير من النخبة التركية إلى الجيل القديم بمعيار السن مثل أربكان وبولنت أجاويد، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت النخبة منذ مطلع التسعينيات انضمام عناصر جديدة أو شابة نسبيا إلى صفوفها مثل تشيللر ويلماز وبايكال، ويعني ذلك أن هذه النخبة تتمتع بقدرة كبيرة نسبيا على تحقيق نوع من التوازن في تكوينها بين اعتبارات الاستمرارية والتغيير.

2- الخلفية الإجتماعية والمهنية والسياسية لأعضاء النخبة السياسية: يتصف معظم أعضاء النخبة السياسية التركية، ولاسيما على المستويين الوزاري والبرلماني بارتفاع المستوى التعليمي وتنوع الخبرات المهنية والسياسية (معوض، 1998، ص21).

وفي معرض الحديث عن النخب لا نغفل دور يهود"الدونمة"، ومدى تأثيرهم داخل النخب السياسية في تركيا، وانعكاس هذا التأثير على علاقة الأتراك بالعرب من خلال الضغط على المؤسسات العسكرية لكي يكون هنالك مواقف مناوئة لحزب العدالة والتنمية، هذا الأمر يشكل تحديا مستقبليا لإمكانية غياب حزب العدالة والتنمية عن السياسة، وبروز أحزاب علمانية مدفوعة من النخب اليهودية في اتخاذ قرارات ومواقف لاتنسجم مع كثير من القضايا التي تخص الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية.

لكن ومن غير المتوقع بدأ اللوبي الصهيوني يتآكل لصالح المشاعر المتعاظمة من جانب الأتراك المتعاطفة مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، خاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني في تركيا، أي إن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب، وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس جيدة تجعل من أردوغان أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس تيارا لايمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية، وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي، وأن قطاعا لا يستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواته في انتخابات حرة(حبيب،2009،ص128-129).

7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية:

ليس هناك من روابط مشتركة بين الطرفين سوى روابط سياسية ومصالح مشتركة، ويعد وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة السبب الرئيس الذي حسن خيار الطرفين في استعادة العلاقات، وفرص التعاون من جديد على مختلف الصعد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويجد الباحث بأن هنالك علاقة واضحة بين النخب السياسية، ولكن في إطار ضيق، فيما تزداد النخب الاقتصادية اتساعا في العلاقة بين الطرفين كنتيجة واضحة لزيادة حجم الإستثمارات الخليجية في تركيا، وزيادة التجارة الخارجية التي انعكست بشكل كبير في تحقيق تقارب بين تلك النخب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية في العلاقات الخليجية-التركية

تتطلع حكومة "العدالة والتنمية" إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط، والتقارب مع دول الخليج... علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي(بيبرس،2010،ص171).

وبالنظر إلى العلاقات التركية-الخليجية نجد أنها خير تجسيد لهذه الحقيقة، ففي ظل دافعية سياسية واقتصادية وأمنية من الجانبين تفرضها ضرورات التغير الحاصل في طبيعة النظام الدولي وفاعليته من جانب، وتغيير موازين القوى التقليدية في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، ووضع كل طرف منهما- تركيا ودول الخليج-في المعادلة الإقليمية من جانب ثالث، كان الإرتقاء بمستوى العلاقات بين جانبين للوصول إلى شراكة إستراتيجية تكاملية بينهما أمراً لامناص منه، وعلى الرغم من تعدد المجالات التي يمكن أن ترقى بالعلاقات التركية- الخليجية فإن البعد الإقتصادي يبقى صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات والأطر، وأكثرها ملاءمة لبدء تكامل إقليمي قد يتسع فيما بعد ليشمل أبعادا أخرى أكثر أهمية وتعقيدا(علام،2010،ص130).

1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية- التركية:

أهمية الخليج العربي الإستراتيجية تنبع من أنه واحد من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث:(آسيا-أوروبا-وأفريقيا)، وهو أيضا ممر هام بين الدول الواقعة في العالم الغربي (صالح، 1991، ص29).

وتقع الجمهورية التركية في شمال غرب العالم العربي، ولها حدود مع سوريا ومع العراق ومع إيران، كما أنها محاذية لأوروبا من الجنوب، وبالتالي فإنها تشكل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العمق الإستراتيجي للدول العربية بشكل عام، ولدول مجلس التعاون بشكل خاص في الإتصال مع دول الإتحاد الأوروبي، كما أن دول مجلس التعاون تقع في غرب آسيا، وتربطها علاقات مع الهند وباكستان وإيران، وبالتالي فهي تشكل عمقا لتركيا في التصدير والإستيراد من وإلى هذه الدول(الحجري،2009،ص33-34).

ومن خلال الشكل رقم(1) تتضح لنا صورة الخليج العربي وتركيا وتحدد لنا معالم الشرق الأوسط بشكل عام.

الشكل رقم(1)

(www.omaniyat.com/vb/showthread.php?t=11609)

ومن هنا كان الدافع التركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث تتطلع تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الإقتصادي والسياسي مع الخليج العربي كمنطقة إستراتيجية وحيوية لتصدير النفط، وفي هذا الصدد يبدوا أن تركيا على استعداد للإستفادة من القدر الهائل من حسن النية الذي تولد نتيجة للدعم الذي قدمته

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لدولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية حتى تعـزز مصالحها (شكارة، 2003، ص21).

ولقد جاءت البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيـا ودول الخليج العربية عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التـي بـدأت منـذ عـام2005 بالعاصمة البحرينية المنامة بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجـارة الحـرة بـين الجانبين في محاولة لتأسيس العلاقات التركية-الخليجية لتـشمل جميـع المجـالات السياسية والإقتصادية والإستثمارية والأمنية، ومن ثم إيجاد قنوات اتـصال دائمـة ومفتوحة للتعامل مع ما قد يطرأ على الساحة الإقليمية من مستجدات، وإيجاد حلـول عملية لها، وذلك بالنظر لنوعية وحجم الأزمات التي يواجهها كـلا الطـرفين فـي جوارهما المباشر بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع مع إسرائيل، ومعـضلة الأمن والبرنامج النووي الإيراني، بما اعتبره بعض المـراقبين مـن دول مجلـس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات مع أنقرة، وإقرارا بأهمية الدور الإقليمـي لتركيا والذي يتميز بالتوازن والاعتدال إضافة إلى كون القوة التركية تُعد رديفا لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بهـا المنطقـة، وعلـى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فـإن كـلا منهما يسعى جاهدا للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية العليا والتي قد لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان.

وفي سبتمبر2008 انتقلت العلاقات التركية الخليجية نقلة نوعية كبيرة، تمثلـت في توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج العربية، وذلـك على هامش اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته رقم108 للدول الستة الأعضاء والذي عقد بمدينة جدة السعودية، وقد اعتبر رئيس الـوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثان هذه المذكرة بمثابة خطوة بناء علـى طريـق العلاقات الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، وأن هذه المذكرة ستفتح آفاق التعاون بين الجانبين في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والثقافيـة والأمنيـة (عـلام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد شهدت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا،منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات،واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية الثانية وعلى الرغم من أن قدرا من الضرر قد أصاب هذه العلاقات بعد حرب الخليج الثانية،إلا أنها اليوم قد استعادت حيويتها،ولامست المكانة القوية التي كانت عليها فيما سبق(عزباوي،2008،ص228).

إن إقامة علاقات إستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي رغبة يشاطرها الطرفان وسط ظروف حساسة ومتغيرات إقليمية ودولية، ويعزز هذه الرغبةَ ما يواجهه الخليج العربي من التحديات والمخاطر الأمنية، إضافة إلى التطلعات التركية لتحسين الوضع الاقتصادي، ولعب دور بارز وأكثر فاعلية على صعيد المنطقة، ومن أجل تحقيق هذه الرغبة قُدِّمت خطوات عملية من الاتفاقيات والمشاريع والمؤتمرات، بدءا من توقيع مذكرة التفاهم خلال الاجتماع الوزاري بين الجانبين في جدة في الثالث من أيلول (سبتمبر) 2008 وصولا إلى الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية، وذلك ليؤكد استمرار الحوار والتعاون في معالجة قضايا المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار.

وجاءت المتغيرات الإستراتيجية نتيجة ثلاثة أحداث شهدها العالم، كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربي والإستراتيجية التركية تحديدا وهي:11سبتمبر2001، واحتلال العراق، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في خريف2002 (نور الدين، 2006، ص183).

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي الواضح المعالم وسجّلت في2008/9/3 حدثا تاريخيا، تمثّل في توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهّد لعلاقات إستراتيجية خليجية-تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزارة خارجية الدول المعنيّة في مدينة جدّة في المملكة العربية السعودية، ويمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعدّ أوّل اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفردا مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإتفاقية، ولا شك أن لهذا المعنى دلالاته كما سيظهر لاحقا، خاصّة أنّها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا إلى أن هذه الإتفاقية ليست موجهة ضدّ أحد معيّن، إلا أنّنا نلاحظ أنها جاءت إثر تصاعد حدّة المناوشات الإيرانية-الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث العربية، ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تمّ طرحها من قبل العرب في هذا الشأن(باكير،2008).

وتدرك تركيا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ودوله نظرا لما يتوفر بدول هذه المنطقة من إمكانيات مادية، والعديد من فرص العمل، لذلك تولي تركيا(حكومة وشركات) اهتماما كبيرا لاعتباراتها الإقليمية بالنظر في اتجاه الجنوب وخاصة الخليج العربي، وقد تجلى ذلك على الأصعدة الإقتصادية والأمنية والعسكرية(كمال،2003،ص194).

مشاريع إستراتيجية ثنائية خليجية-تركية:

في خطط الأجندات المشتركة بين الطرفين، مشروعان من أهم المشاريع الإقليمية الإستراتيجية على الإطلاق، وإذا ما تمّ تنفيذ هذان المشروعان وترجمتهما عمليا على أرض الواقع فمن المؤكّد أن العلاقات الثنائية ستكتسب طابع الديمومة على جميع المستويات، بحيث يصبح الربط عضويا، ويؤسس لتشكيل نواة اقتصادية وسياسية إقليمية ذات طابع ومستوى دولي.

1- مشروع سكّة حديد تربط الخليج العربي بتركيا:

وهو مشروع يعيد إلى الأذهان مشروع سكّة الحجاز الذي حقّقه السلطان عبدالحميد الثاني كأضخم مشروع إقليمي في ذلك العصر، وقد طرح المشروع الجديد الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته الأخيرة إلى تركيا في آب 2008 بعد قرن كامل بالتمام والكمال على تسيير أول قطار على خط سكّة حديد الحجاز، وهو ما قد يشكّل في حال إنجازه المنطلق الرئيسي لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري خاصة مع ارتفاع كلفة الوقود للنقل بوسائل النقل التقليدية الحالية والتي تعد باهظة في الوقت الحاضر، والأهم من ذلك أنّه سيشكّل مرتكزا للتكامل الاقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب وتركيا،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاصّة وأنّ المشروع قد يمر بالعراق ليصل إلى الخليج أو عبر سوريا والأردن لتحقيق نفس الهدف، كما أنّه سيربط الخليج بأوروبا عبر تركيا بحيث يكون قادرا على نقل المواطن الخليجي من بلده إلى باريس في غضون ساعات، ويبدو أن جميع الظروف مهيأة لإتمام مثل هذا المشروع الحلم، وإعادته من التاريخ إلى الواقع اليوم في ظل وجود أسس تنفيذية للمشروع تتمثّل في وضع الأطر التمويلية اللازمة كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعتها أثناء توقيع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة مع تركيا في مايو 2005، ويجري العمل على متابعتها وتحقيقها على أرض الواقع(باكير،2008).

2- مشروع النفط مقابل المياه:

سعت تركيا الى انشاء صندوق للتنمية الإقتصادية تساهم فيه دول مجلس التعاون وتركيا واليابان وألمانيا، بغرض تمويل مشروعات حيوية وعلى رأسها نقل المياه من تركيا الى دول مجلس التعاون، حيث ينظر لمثل هذا المشروع بأنه سوف يوثق العلاقات اللإقتصادية بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون ودفعها الى الأمام(الحجري، 2009، ص29).

إن دول الخليج العربي غنية بالنفط إلى أقصى الحدود، فقيرة بالموارد المائية، فيما تعدّ تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود، غنية بالموارد المائية، هذه المعطيات مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من 95% من حاجاتها النفطية من الخارج والمقدّرة بنحو 20 مليار دولار، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي، بكمية تصل إلى 1.85 مليار متر مكعب، أي حوالي 90% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة، يجعل التكامل النفطي- المائي بينهما أمرا حيويا ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب، وليس على صعيد تعزيز العلاقات السياسية أيضا فقط، وإنما على صعيد حماية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين الذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي.

ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع "أنابيب السلام" التركي المؤلف من خطين يفترض أن يتجه أحدهما نحو منطقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي، وآخر نحو الساحل الشرقي للبحر الأحمر، موازياً سلسلة جبال عسير في المملكة البحرينية، والمشروع في خطيه يقدم لدول المجلس ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه في اليوم يقدم منها الخط الغربي مليون ونصف مليون م3 لمدن غرب المملكة، ويقوم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف مليون على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في المملكة والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.

باختصار، تركيا إذاً رقم صعب وفاعل في المنطقة، وسيكون من الإنصاف القول إن الاتفاقية التي عقدتها دول المجلس مع تركيا هي الخطوة الأهم لها منذ عقود، وقد أحسن المجلس الخيار هذه المرّة بعقد اتفاقية على هذا المستوى العالي بحيث تمهّد لعلاقات استراتيجية طويلة المدى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية (باكير، 2008).

2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية:

إن اتفاق تركيا ودول الخليج حول البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى مثل: الاتفاق حول الوضع في العراق، ورفض التدخل الأمريكي والإيراني فيها، ورفض السياسة الإسرائيلية في فلسطين، والحصار على غزه، ودعم التوجهات الشعبية العربية في مصر وتونس وليبيا وأخيرا سوريا.

ما هي إلا عوامل أدت إلى تحقيق التقارب التركي مع دول الخليج العربي وهذه العوامل هي:

العامل الأول: هو رفض البرلمان التركي السماح لواشنطن باستخدام الأراضي التركية في عام2003 لغزو العراق، .ودفع هذا القرار دول الخليج العربية إلى إعادة النظر في وجهات نظرهم تجاه تركيا للمرة الأولى منذ عقود، وسمح القادة في تركيا إلى التأكيد على جوانب في سياسة بلادهم الخارجية التي كانت لفترة طويلة طغت عليها تحالفات أنقرة مع الغرب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العامل الثاني: هو اعتماد أنقرة من خلال السياسات الرامية إلى تشجيع الإقتصاد التركي على تحقيق النمو السريع، والسيطرة على حدود البلاد الجنوبية الشرقية، وتسوية المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك يعني معارضة تركيا الشريك الاستراتيجي التقليدي"الولايات المتحدة".

العامل الثالث: الأزمة المالية العالمية، وانهيار الأسواق العالمية، وانخفاض سعر الدولار وارتفاع أسعار النفط، أعطت أهمية لمنطقه الخليج.

العامل الرابع: هو اعتراف تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأن التحالف المتبادل الذي يمكن أن ينشأ بينهما يمكن أن يوجه كأداه ضغط تجاه محددات السياسة الخارجية لكل منهما سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، والولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(Foley,2010).

يبدو أنه لم يعد خافيا على المراقب السياسي ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية فيها إلى الحكم، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى أيامنا تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها المنطقة العربية بقضيتها الفلسطينية، وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، حيث حدثت سلسلة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصة في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية باتت واضحة على أرض الواقع، لاسيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغير المجاورة (آراس وآخرون، 2012، ص7).

تلعب السياسة التركية دور كبير في المنطقة، حيث اعتمدت تركيا على حشد الرأي العام التركي في تحقيق حالة من الإستجابة والإنسجام مع توجهاتها الخارجية، وتحاول أيضا أن تلعب دوراً ايجابيا في مقابل ذلك في حشد الرأي العام العربي تجاه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعاطفهم مع قضايا أصبحت السياسة التركية تنحاز إليها، كما في فلسطين والعراق.. وقد ظهر القبول العربي الشعبي منسجماً مع القبول الرسمي العربي للسياسة التركية من خلال استقبال المواطن العربي للدور التركي بإيجابية (Kucukcan,2010).

على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-استرايتجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الإتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين، بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا إلى ثقلها الذاتي من جهة وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والإقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى (باكير، 2008).

إن دول مجلس التعاون أخذت تنظر لتركيا في علاقاتها معها بالنظرة الايجابية خاصة بعد أحداث حرب الخليج، ودور تركيا في تقريب وجهات النظر السورية-الاسرائيلية، فيما يتعلق برعاية المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين، وكذلك تنامي دور الإسلام في المجتمع التركي، وسياستها الجديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي، وهذا التوجه الجديد عزز العلاقات بين الجانبين في ميادين مختلفة (الحجري، 2009، ص24).

مرت العلاقات التركية-العربية بمراحل مختلفة من التقارب والتباعد، وأحيانا القطيعة، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم عام2002 اتبعت تركيا سياسة خارجية وصفت بسياسة تعدد الأبعاد، التي وضع أسسها المفكر التركي ووزير الخارجية الحالي أحمد داوود أغلو، تلك السياسة التي أعادت الإعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا.

وهناك من يسمي التحول في سياسة تركيا تجاه العرب بالهجوم الدبلوماسي التركي، إذ فاجأت تركيا العرب عام2003، عندما زار رئيس الوزراء التركي عبدالله جول العاصمة المصرية القاهرة، وطالب بانضمام تركيا إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، وجاء الرد العربي فاترا ومترددا، وكشف عن ضبابية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرؤية العربية تجاه تركيا كدولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط، والمفاجأة الثانية كانت عندما رفضت تركيا بطريقة ديمقراطية عن طريق البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية للعدوان على العراق عام 2003(الرشدان، 2010/2009،ص51-52).

رفضت تركيا التدخل العسكري الأمريكي في العراق لما سوف يقود هذا التدخل إلى نتائج كارثية في المنطقة وعلى أمنها، في مقابل ذلك رفضت تركيا فكرة أن يكون البرنامج النووي الإيراني ذو غايات عسكريه، مع قبوله في حق إيران في إقامة برنامج نووي ولكن لأغراض سلميه، كونها ترى بضرورة توقيع جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل على اتفاقيه حظر الانتشار النووي.

كما انتقدت تركيا في علاقاتها القوية مع إسرائيل وكان هذا من محددات ابتعادها عن العرب وعدم الرغبة الحقيقية في التقارب معها، لكنها ترى بأن تقاربها مع إسرائيل هو من أجل خدمه ملف التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية بالازدهار مع توقيعهما على اتفاقيات أمنيه عام 1950، وزادت إلى الأنشطة العسكرية والأمنية، والمناورات المشتركة، والاتفاقيات التجارية والسياحية، حتى مع قدوم حزب الرفاه الإسلامي عام 1996 بدأ نجم الدين أربكان يحاول التقرب من الدول العربية، وتقليص حجم العلاقات مع إسرائيل، لكن الضغوطات من المؤسسة العسكرية أجبرته إلى عدم اتخاذ خطوات فعاله في هذا الجانب.

ولكن مع قدوم حزب العدالة والتنمية بدأ الحزب يتقرب مع الدول العربية ويتخذ سياسة حذرة مع المؤسسة العسكرية تجاه الملف الإسرائيلي-الفلسطيني، فاعتمد على تصعيد حالة الخلاف مع إسرائيل بالاعتماد على الرأي العام التركي، وحماية المواطن التركي، والتركيز على أن المصلحة التركية هي الآن مع التقارب مع الدول العربية، ولكن بشكل متوازن في دعم القضايا العربية دون الإضرار الحقيقي في علاقتها مع إسرائيل، بدأت تركيا بعد العام 2007 تلعب دور وسيط في عمليه السلام بين الفلسطينيين- والإسرائيليين، والسوريين-الاسرائيلين بموافقة الأطراف الدولية والدول العربية، مؤكدة على أهميه المبادرة العربية التي أطلقتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السعودية، لكن الممارسات الإسرائيلية أفشلت الجهود الدولية والتركية والتي انتهت بالحصار الإسرائيلي على غزه عام 2008 والذي شكلت بداية التوتر في العلاقة التركية- الإسرائيلية.

بدأ التعاون التركي الخليجي تجاه الكثير من القضايا في المنطقة وبشكل خاص العراق، حيث عبر كلا الطرفين عن تخوفهما من إمكانية انقسام العراق، وتأثير المد الشيعي، وتأثيرات إيران في العراق، فكان الرفض المشترك من خلال المؤتمر الذي عقد في اسطنبول في مارس 2008 والذي حضره عدد من ممثلي الدول الخليجية والحكومة التركية والجامعة العربية والذي رفضوا من خلاله التدخل الإيراني في العراق، ورفض البرنامج النووي لإيران لما له تهديد على المنطقة.

كانت الدول الخليجية في بدايات العلاقات مع تركيا في حالة خوف من الجيش التركي ذو التوجهات العلمانية، وزيادة التقارب التركي الإسرائيلي، لكن مع بدء تغير السياسة التركية تجاه عملية السلام، بدور وسيط ثم دور منحاز للفلسطينيين في قضيتهم، مما ترتب عليه زيادة المواقف الخليجية الإيجابية من السياسة التركية(Flanagan,2008).

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة، ومن ذلك إشارة أردوغان إلى كرامة تركيا المنتهكة لكذب أولمرت رئيس وزراء الكيان الصهيوني عليه حين زار تركيا قبل الحرب على غزة، وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدئة وإطلاق سراح الجندي شاليط، ووافق أولمرت، بيد أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تنوي شن الحرب، في هذا الموقف تظهر رؤية أردوغان لدور بلاده في المنطقة، وأنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان، حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب، والذي تعوّد أن يضرب بعرض الحائط الإتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم والمتحدة.

لذلك فإن تركيا لاتريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه أردوغان بأنه دولة إرهابية عقب قتلها الشيخ أحمد ياسين، الأب الروحي لحركة حماس، واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحماس في أنقرة عام2006م، وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعتبر ذلك جريمة لاتغتفر(حبيب2009،ص128).

فقد تعثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ عملية الرصاص المصبوب ضد قطاع غزة، وذلك بفضل الإعتراضات التركية على ممارسات تل أبيب في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات، تصاعدت هذه الأزمة في يونيو 2010، عندما قتلت قوات الدفاع الإسرائيلي تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، في تحدٍّ للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع (توتشي، 2010، ص100)، وتبدو السعودية أقل حماسا فيما يتعلق بدور تركيا خاصة على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الداخل العربي، ولكن بشكل عام كانت تركيا محل قبول من جانب الدول العربية التي رحبت بالبرجماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة (توتشى، 2010، ص103).

من هنا يأتي دور تركيا وتنامي نفوذها في الشرق الأوسط كأفضل مثال على صحة وجود ترابط وثيق ثقافيا كان أو سياسيا بين العامل الطامح للتدخل والجسم المستهدف ومن ثم قبوله أو رفضه بعد تفاعل متبادل يحدد كيفية التعاطي القائم بين العاملين.

إن تنامي دور تركيا بشكل ملحوظ الخلفية التاريخية السلبية للإمبراطورية في الذاكرة التاريخية للشعوب العربية والإسلامية إن لم تزلها بصورة كاملة"يأتي السؤال هنا"لماذا هذا التطور المذهل في مكانة تركيا، وخاصة سرعتها في التغلب على الأنماط التقليدية التي سادت لعدة عقود في الذاكرة العربية بالرغم من وجود بعض الشخصيات المعمرة وذكرياتها عن الحقبة العثمانية السيئة؟

الجواب واضح وقد أتى على لسان رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا في خطابه أمام البرلمان التركي الذي وجهه للقيادة الإسرائيلية حيث قال:"إنني بصفتي زعيم تركي من أحفاد الإمبراطورية العثمانية التي وقفت إلى جانب اليهود وآويتهم في محنتهم في حقبة تاريخية مصيرية، أقول لكم إن ما تقومون به من جرائم ضد الفلسطينيين في قطاع غزة هو عار على جبين الإنسانية" في المقابل وفي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقارنة لافتة سمعت ولا تزال تسمع الأمة العربية تصريحات بعض القادة والأمـــراء العرب يصفون المقاومة الفلسطينية إبان العدوان الإســـرائيلي علـــى قطـــاع غـــزة بالمغامرة والمتاجرة بدماء الفلسطينيين والتصرف اللامسؤول.

والمشهد الذي تم بثه عبر قنوات التلفزة في مؤتمر دافوس كان أكثـــر وضـــوحا عندما ترك أردوغان المنصة غاضبا لعدم إعطائه فرصة الرد على خطاب شـــمعون باريز رئيس الدولة العبرية، في حين فضل عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يبقى جالسا على كرسيه بإشارة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كـــي مون، وجاءت ردت فعل الشارع التركي على تصرف رئيس وزرائه علـــى شـــكل غير مسبوق حين وصوله إلى مطار اسطنبول في ساعات متأخرة من الليل، حيـــث استقبل كزعيم لائق في حين انهالت الانتقادات العنيفة ضد الأمين العام لجامعة الدول العربية بسبب ما وصف بأنه تصرف غير لائق لشخصية عربية رسمية، وبعد هذين المشهدين رفعت أعلام تركيا وصور لرئيس حكومتها أردوغان إلى جانب الأعـــلام الفلسطينية في المظاهرات التي عمت الدول العربية والإسلامية (موســـوي، 2009، ص9-8).

من الملاحظ في هذا الإطار أن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصّة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي يتبلور حول نقطتين:

1- **تحقيق توازن إقليمي مع إيران**: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكّانها وقوّتها العسكرية مشابه جدا لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دورا مهما في تحقيق توازن جيو-استراتيجي معها خاصّة أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها ماليا وثقافيا، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية، أو من ناحية السلامة، أو من ناحية الإخلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالتوازن العسكري في المنطقة، وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

أمام هذه التحديات الجسام، سيكون من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعودا جيو-سياسيا منسجما مع طبيعة المنطقة، وإرثها التاريخي، وبعيدا عن الحساسيات في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدّم في نفس الوقت نموذجا مغايرا عن النموذج الصدامي، الانتهازي الابتزازي الذي تقدّمه إيران متفاعلة مع المحيط العربي (سواء في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدة عن ما من شأنه أن يثير الحزازيات، كأن تقدّم نفسها ممثلا مذهبيا، أو عنصرا متفوقا تاريخيا أو قوميا، أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

وهي سبق وأن مهدّت لكل ذلك بإبداء حسن النيّة من خلال إنهاء جميع المشاكل الحدودية الكبرى التي كانت عالقة بينها وبين العرب خصوصا سوريا والعراق، ومن ثمّ عرضت رؤيتها الإقليمية، واستعدادها الإنفتاح على الجميع، وتقديم المساعدة الممكنة عبر زيارات مكوكية ثنائية شملت الجانبين العربي (مصر، سوريا، العراق، الأردن، السعودية، قطر، البحرين) والتركي، لذلك يمكن الاعتماد على تركيا التي كانت تاريخيا حاميّة لتخوم البلاد الإسلامية، وبالتالي يمكنها أن تعيد تقديم نفسها هذه المرّة من باب الاعتدال الإسلامي الذي يقي من شر النفوذ الإيراني.

2- **حل المشاكل والأزمات الإقليمية**: ويمكن لدول المجلس الإعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصّة أن صعودها إقليميا لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو ابتزاز، كما لم يأت على حساب أحد، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة أمريكا و حلف شمال الأطلسي إليها خاصة سابقا أثناء حرب أفغانستان والعراق أو لاحقا، إلاّ أنّها لم تفعل على عكس اللاعب الإيراني الذي من المؤكد أنّه سيسعى إلى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تمّ تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا أو إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين والعالميين سيكون مفيدا جدا لدول المجلس، وقد شهدنا وما زلنا نشهد تفاعلات هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدور في أكثر من بلد، سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، أو عبر الوساطة التي سبق واقترحتها بشأن لبنان، أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني، أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية(باكير،2008).

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الدور التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام(معوض،2011، ص61).

3.4 البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية-التركية:

أما على الصعيد الإقتصادي، فكثير منّا لا يعلم أن الاقتصاد التركي وبعد أن شارف على الإنهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الإقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز الـــ15 عالميا، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط، بل ويشكّل الأخير عبئا كبيرا عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم واردتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006.

أظهر الإقتصاد التركي أن الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات، فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات، معتمدا على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الإقتصاديات الإسلامية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي107مليار دولار فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9و10 آلاف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكّان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون (باكير، 2008).

لاشك أن تركيا تمثل قوة إقتصادية صاعدة يمكن للعرب ودول مجلس التعاون الخليجي استثمارها على نحو جيد ومتقدم، كما تمثل سوقا مفتوحا لأكثر من سبعين مليون نسمة، وهي قد حققت إتحادا جمركيا مع الاتحاد الأوروبي، قبل أن تكون عضوا فيه، الأمر الذي يخدم أي علاقة تجارية أو استثمارية خارجية معها (عزباوي، 2008، ص228).

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بأيام قليلة وتحديدا في أكتوبر في عام 2008 وقعت ثلاث مؤسسات مالية خليجية كبرى وهي بنك"إثمار بي اس سي"وصندوق أبو ظبي للإستثمار وصندوق التمويل الخليجي، اتفاقية التعاون مع الجانب التركي بهدف الإستثمار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية في تركيا بحجم تمويل بلغ نحو ستة مليارات دولار، ولا يخفى ما في هذا الأمر من دلالة تعكس حرص الجانب الخليجي على الاستثمار في مجالات الزراعة وبنيتها التحتية والمتعلقة بشكل رئيسي بالأمن الغذائي والمائي لتلك الدول، كما تعكس أيضا حنكة أنقرة في توظيف مواردها الطبيعية لما فيه مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وربما يؤكد هذه الدلالة أيضا إقتراح الرئيس التركي عبدالله غول خلال زيارته إلى قطر في فبراير2008 مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي في إطار من التعاون المشترك بين الجانبين موضحا أن بلده تعد مشاريع واعدة للإستفادة من مياه بعض الأنهار التركية التي تهدر في البحر.

ولقد بدأت تركيا تجني بعضا من ثمار تقاربها المقصود من الدول الخليجية في السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفعت الصادرات التركية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا خلال عامي2007 و2008 ففي عام 2007 بلغت قيمة الصادرات التركية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 3 مليارات و240 مليون دولار بنسبة تقارب3% من إجمالي الصادرات التركية التي بلغت نحو 110 مليارات و500 مليون دولار، كما بلغت صادرات تركيا إلى السعودية نحو مليار و486 مليون دولار في العام ذاته، كما شهد عام2008 طفرة هائلة في حجم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات التركية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ارتفعت هـذه الـصادرات بنسبة177% إلى الكويت وبنسبة203% إلى قطر وبنـسبة210% إلـى الإمـارات العربية المتحدة، وبذلك احتلت الأخيرة قمة مستقبلي الصادرات التركية متقدمة بذلك لأول مرة على ألمانيا الشريك التقليدي الأبرز لتركيا من بين دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يُعد تحولا تاريخيا في العلاقات التركية-الخليجية بشكل عام والإماراتيـة بشكل خاص، أما مملكة البحرين فقد قفز حجم التبادل التجاري بينها وبـين تركيـا من72 مليون دولار عام 2004 ليصل إلى نحو404 ملايين دولار عام2008.

وعلى الصعيد ذاته أعلن وزير الخارجية التركي علي باباجـان أن اسـتثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا وصلت في عام 2008 إلى ما يزيد علـى10 مليارات دولار مضيفا أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين تـضاعف منـذ عـام 2002 وحتى2008 عدة مرات ليصل إلى نحو16.6 مليار دولار ووصف باباجـان تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الإقتصاديتان الأبرز في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية(علام،2010،ص131).

وفي هذا الإطار يبدو أنّ فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة على أكثر من صعيد:

1- **على الصعيد الاستثماري**: بلغ حجم الإستمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام2007 حوالي22 مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من1.1مليار دولار العام2002 إلى10مليار دولار العام 2005، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من 5400 شركة العام 2002 إلى18300 العام2007، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكّل أرضا خصبة للإستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الإستفادة من هذه البيئة الإستثمارية، وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها لاسيما أن حجم الإستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعا قياسا بحجم الإستثمارات الأجنبية فيها من جهة، و قياسا بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذا آمنا لإستثمارات العوائد النفطية (علام 2010،ص131).

وأكدت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن المنتـــدى الخليجي- التركي الذي عقد في إسطنبول في2011 شهد توقيع العديد من الاتفاقيات والاقتراحات التي أكد عليها مستثمرون من دول الخليج مع نظرائهم الأتـــراك فـــي الجانب الإقتصادي التنموي.

وأوضحت الأمانة العامة للإتحاد أن المنتدى الذي نظمته بالتعاون مع اتحـــاد الغرف التركية ووزارة التجارة التركية بمدينة اسطنبول التركية بحضور أكثر مـــن 500 مشارك ومشاركة من الجانبين التركي والخليجي ساعد على تعميق العلاقة بين الجانب الخليجي والتركي وأهمية تطويرها ونموها من 13 مليار دولار خلال عـــام 2011 ومضاعفتها خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقالت الأمانة أنه تم خلال المنتدى مناقشة اقتراح إنشاء شـــركة متخصـــصة لتحديد الفرص الاستثمارية بين الدولتين بما يقارب 10 ملايين دولار من الجـــانبين الخليجي والتركي لاسيما وأن عددا من رجال وسيدات الأعمال أبـــدوا اســـتعدادهم للمساهمة بحصص متباينة في سبيل تفعيل هـــذه الـــشراكة التـــي تهـــدف للتنميـــة الاقتصادية والتوسع بدول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا خصوصا أنهـــا تمتلـــك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز الخامس عشر عالميا علاوة علـــى تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحـــة أمـــام الإستثمار الأجنبي.

وفي ختام فعاليات المنتدى أبدى الجانبان التركي والخليجي رغبتهما في تنظيم المنتدى الخليجي الثاني خلال المدى القصير في عام 2013م في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي(اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2012).

2- **على الصعيد التجاري**: بلغ حجم التجارة الخارجية التركيّة للعام 2007 حوالي 280 مليار دولار بواقع 110 مليار دولار صادرات و170مليار دولار واردات وهو ما يعني أنها تعدّ لاعبا أساسيا في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في العام 2023، وهي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أرقام ضخمة جدا إذا ما قورنت بحصّة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من 2.7% من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شانها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلا.

3- **على الصعيد الصناعي**: تعدّ تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للاسمنت وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكّل صادراتها الصناعية نحو 89% من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل صناعات مثل الإسمنت والصلب والحديد والتبروكيماويات وصناعات أخرى تضم الإلكترونيات والأسلحة والسيارات وغيرها، ومعلوم حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة إلى مواد البناء التي تنتجها تركيا بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي يشهدها الخليج وهو ما يمكن أن يشكّل مصدرا مهما للتعاون بين الطرفين، كما يمكن لهذه الدول الإستعانة بخبرة متعهّدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من3 آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من 70دولة، وخاصة أن هناك 22 شركة تعهّدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين، حيث تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضا في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتّحدة والصين.

4- **على الصعيد السياحي**: تحتل تركيا موقعا ضمن قائمة أفضل 10 وجهات سياحية في العالم، ويفوق الطلب على السياحة التركية أكثر من مستوى الطلب عليه في السياحة العالمية، فقد شهد عدد السائحين القادمين إلى تركيا خلال الفترة 1980-2005 زيادة بمعدل 17.5 ضعفاً والدخل السياحي بمعدل 5.5 أضعاف، ويلعب القطاع السياحي دورا مهما في الإقتصاد التركي، حيث حقّق هذا القطاع دخلا في العام 2006 بلغت قيمته عشرين مليار دولار أنفقها نحو 21 مليون سائح (5% منهم عرب)، مع وجود خطط لرفع عدد السياح إلى ثلاثين مليونا عام 2010 مع تحقيق دخل سياحي بمقدار 30 مليار دولار أمريكي عام 2010،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا شك أن الإتفاق مع دول الخليج سيجعل من تركيا بوابة سياحية مفضّلة لديهم تجمع آسيا بأوروبا عبر اسطنبول.

وعلى الرغم من تفاقم تداعيات الأزمة المالية العامية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، والتي ألقت بظلالها على القطاع السياحي العالمي بشكل عام، فإن التوقعات تشير إلى استمرار معدلات النمو في السياحة الخليجية لتركيا بمعدلات واعدة، حيث بلغت نحو16.45% خلال عام2009، فقد زار تركيا أكثر من27 مليون سائح في عام2009، بزيادة نسبتها2.8 عن عدد السياح في عام2008، كما شهدت تركيا زيادة هائلة في أعداد السياح من منطقة الخليج العربي بشكل عام، حيث ارتفع عددهم من دولة الكويت بنسبة21.36%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة12.07% ومملكة البحرين بنسبة12.49%، والمملكة العربية السعودية بنسبة12.31%، وأخير دولة قطر بنسبة5.82%، وقد استطاعت تركيا عبر بوابة السياحة أن تنفذ إلى المجتمعات الخليجية، وهي في ذلك تمثل إحدى أهم أدوات القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة(علام،2010،ص131).

وتعد السياحة العلاجية لتركيا من أنواع السياحة المهمة إذ أن الخطة الترويجية والإعلانية للعام 2010 في منطقة الخليج العربي، والعالم العربي ككل، شهدت تركيزاً كبيراً على تسويق وتعريف تركيا أيضاً، كوجهة أساسية للسياحة العلاجية، حيث يحظى هذا التوجه باهتمام بالغ من قبل وزارة السياحة التركية ضمن خطتها طويلة الأمد، لتعزيز كافة أوجه الجذب المتكامل لجميع شرائح السائحين، .وما قامت به الحكومة التركية من فتح المجال للاستثمار في سياحة العلاج والاستشفاء، ومنحها تسهيلات كبيرة للمستثمرين، سواء الأتراك أو الأجانب، لبناء مراكز صحية وعلاجية، عند الينابيع الصحية والحرارية الطبيعية، والتي يتجاوز عددها 200 مركز صحي، كما أقرت الحكومة التركية خطة طويلة الأمد، وذلك حتى العام 2023، تهدف إلى تعزيز السياحة الصحية والعلاجية، واستغلال الإمكانات الفريدة، التي تتمتع بها تركيا في هذا القطاع، ضمن مساعٍ حثيثة لاستقطاب السياح من الدول العربية في ظل اهتمام حكومي، للتعريف بقدرات تركيا في مجال العلاج والخدمات الطبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتركيا وقربها الجغرافي من الدول الخليجية كعامل رئيس، لجذب السياح ممن يفضلون السياحة التي تحترم الثقافة الإسلامية.

5- **على الصعيد الزراعي**: يعدّ الإكتفاء الغذائي لتركيا من بين الأعلى عالميا، ويعمل حوالي نصف القوى العاملة فيها بالقطاع الزراعي، وهي تمتلك كل المقومات الزراعية والمائية اللازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء ليس للخليج فحسب وإنما للشرق الأوسط بأكمله، مما يشكّل فرصة مناسبة لدول المجلس التي تعاني فجوة غذائية بلغت قيمتها العام 2006 حوالي 12.2 مليار دولار، والتي لا تزال تبحث عن أماكن لتوفير غذائها منه عبر الاستيراد مباشرة أو عبر الزراعة فيها وحصد المزروعات.

وعليه يمكن لدول المجلس الإستفادة من الخطة التي أعلنتها تركيا بعنوان "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط"، والتي تتطلب استثمارات تبلغ 12 مليار دولار على مدى أربع سنوات تسعى عبرها إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة، وذلك عبر ري نحو ملياري هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيها (باكير، 2008).

ومن نافلة القول في هذا الإطار أن نؤكد أهمية الموارد المائية التي تحوزها تركيا في نظر دول الخليج المتعطشة إلى مصادر جديدة للمياه العذبة، حيث تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا، والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي السورية، ويذكر في هذا الإطار أن تركيا كانت قد طرحت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام"، تسمح من خلاله أنقرة ببيع فائض مياه نهري سيحان وجيحان لدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط، أهمها السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية(علام، 2010).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قال مصرفيون واقتصاديون في المنطقة إن العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية، ومن ضمنها البحرين، مع تركيا ازدادت متانة في الآونة الأخيرة وإن الدول الست وعدت برفع حجم استثماراتها في تركيا إلى أكثر من 17 مليار دولار، وخصوصا بعد زيارات قام بها مسئولون كبار لأنقرة في الآونة الأخيرة، وجاءت الطفرة بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تركيا، وسبقه في ذلك عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وذكر تقرير أن التجارة بين دول الخليج العربية وتركيا زادت بقوة بعد زيارة الملك عبدالله العام الماضي، وهي أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى تركيا في 40 سنة.

وأوضح التقرير أن الملك عبدالله وعد باستثمارات في تركيا من ضمنها نحو7 مليارات دولار لإنشاء مدينة صحية، تضم مستشفيات مختلفة بهدف تقديم خدمات إلى مرضى المسلمين في جميع دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية.

كما أن دول الخليج العربي الأخرى كذلك وعدت باستثمارات تبلغ أكثر من 10 مليارات دولار من ضمنها 5 مليارات دولار تعتزم شركة «دبي القابضة» استثمارها في مشروعات في تركيا خلال السنوات المقبلة، من ضمنها إقامة مشروع «دبي تاور» في إستانبول، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقال مصرفيون إنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجالات واعدة ينتظر أن تغذي بقوة العلاقات بين الجانبين في مجال المصارف وخصوصا الإسلامية، والسياحة الدينية المتمثلة في الحج، وكذلك مجال الإنشاءات. وأشاروا إلى مساهمة تركية في بناء المنشآت الأساسية في قطر استعدادا لدورة الألعاب الآسيوية التي ستقام في قطر في العام 2006(صحيفة الوسط البحرينية، 2007).

ويدرك الجميع أهمية بقاء تركيا متماسكة من أجل مشاريع النفط والغاز في المنطقة، التي ستكون تركيا معبرا مهما لها، ولبقاء النموذج التركي المسلم الديموقراطي العلماني في مواجهة النموذج الإيراني وغيره من أنظمة وجماعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

راديكالية في المنطقة، فانهيار الاقتصاد التركي أو السماح للجيش بانقلاب جديد يعني خروج تركيا من المعادلة الإقليمية نهائيا، أو على الأقل إنهاء سياسة الانفتاح على الشرق الأوسط، والانكماش مجددا داخل سياسة تولي وجهها نحو الغرب فقط، وهذا ليس في مصلحة أحد في المنطقة.

من هنا جاء التوجه لاستثمار دول الخليج جزءا من أموالها في تركيا لدعم الإقتصاد التركي المتعطش لتلك الاستثمارات، لكن المشكلة القائمة في تلك الاستثمارات هو توجهها نحو مشاريع الإعتمار السكنية والأبراج وشراء البنوك والأسواق، وقد اصطدمت معظم هذه المشاريع بعوائق بيروقراطية أثارها المنافسة الداخلية لقوى اقتصادية تركية ترى نفسها أحق بمشاريع الكسب السريع المضمونة(عزباوي، 2008، ص229).

تميزت العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والجمهورية التركية، بالتطور السريع على مدار العقد الماضي، حيث قارب حجم التبادل التجاري 20 مليار دولار العام 2010، بالمقارنة مع نحو 2 مليار دولار العام 2000، أي أنه تضاعف بنحو 10 مرات، إذ كان الجانب التركي هو المستفيد الأكبر من هذا النمو، نظراً إلى كون صادراته لدول المجلس تناهز 15 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة وارداته من دول المجلس نحو 5 مليارات دولار.

وتنطلق تحت رعاية رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بفندق الفورسيزون خلال الفترة مابين 30 و31 يناير/كانون الثاني 2011،بالعاصمة (إسطنبول) فعاليات منتدى الأعمال الخليجي التركي الأول بتنظيم الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع إتحاد الغرف التركية.

وتضمن برنامج المنتدى العديد من المحاور تنطلق بكلمات، منها كلمة رئيس الوزراء التركي، ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ صالح كامل، وكلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني وكلمة رئيس اتحاد الغرف التركية، نائب رئيس اتحاد الغرف الأوربية وغرفة التجارة الدولية هيزاركل أوغلو.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تضمن المنتدى ورشة عمل بشأن سيدات الأعمال المبتكرات من الجانبين الخليجي والتركي، وجلسة نقاشية بشأن «تعزيز التنمية التجارية والإستثمارية المتبادلة بين دول الخليج العربي وجمهورية تركيا»، وكذلك جلسة تتناول مناخ الإستثمار في تركيا، ومناخ الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وتناول المنتدى جلسات عمل في مقدمتها مصادر الطاقة والنفط والغاز والمواصلات والنقل والبنوك والتمويل متضمنة التمويل الإسلامي، والأمن الغذائي والزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبناء والعقار.

وتشهد العلاقات الخليجية التركية تطوراً ملحوظاً في الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية، وخاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الجانب التركي ودول مجلس التعاون الخليجي أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في 3 سبتمبر/أيلول 2008.

وعلى الرغم من تعدُّد مجالات العلاقات الخليجية-التركية، فإن المجال الإقتصادي كان صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات، وعموماً يمكن القول إن هناك تعدداً في أطر وآليات هذا التعاون في الوقت الحالي، فقد ازدادت هذه العلاقات منذ حقبة الثمانينيات، إذ سعت تركيا-بشكل ملحوظ- إلى تنمية علاقاتها الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية، بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفرات جديدة.

يشار إلى أن تركيا تمتلك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز(15) عالمياً، علاوة على تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحة أمام الإستثمار الأجنبي (صحيفة الوسط البحرينية 2012 العدد 3405).

إن ارتباط التقارب العربي وبشكل خاص الخليجي- التركي وزيادة المواقف التركية الإيجابية تجاه قضايا المنطقة، وبشكل خاص"القضية الفلسطينية" وتزداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفجوة في العلاقة مع تركيا كلما كان هنالك تقارب تركي-إسرائيلي على حساب العلاقة التركية-العربية.

فإدراك تركيا لأهمية علاقتها بالدول الخليجية والذي يفوق حجم تقاربها مع إسرائيل في سياقه الإقتصادي والعسكري، حيث أن حجم العلاقة الإقتصادية مع الدول الخليجية هي من الإهتمام الأكثر مقارنة مع إسرائيل.

وتسعى تركيا من خلال التعاون الإقتصادي إلى تشكيل تحالف مع دول الخليج تقوم ركائزه على العلاقات التجارية التي تطورت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، مما جعل من تركيا أهم الشركاء التجاريين للعديد من الدول الخليجية، بينما الهدف السياسي من وراء هذا التحالف، هو الإستفادة من توافق المصالح التركية-الخليجية في مواجهة النفوذ الإيراني في مناطق الإهتمام المشترك لدول الخليج العربية وتركيا.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت العلاقات الخليجية-التركية زخما كبيرا عبر زيارات رسمية متبادلة، كان آخرها زيارة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنقرة، بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبدالله غول للإمارات، وقبلها أيضا شهدت مدينة اسطنبول لقاء مهما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، ووصف تقرير لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية التقارب في العلاقات الإماراتية-التركية بأنه يضعها في المستوى الاستراتيجي تأكيدا لرغبة مشتركة في أحداث نقلة نوعية في مسارها بما يدعم أمن واستقرار المنطقة.

ويشير المراقبون إلى أن إهتمام الإمارات بتطوير علاقاتها مع تركيا يعكس حيوية السياسة الخارجية الإماراتية، وقناعتها بأن تركيا من القوي الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة سواء علي المستوي السياسي أو الإقتصادي، إضافة إلى إدراكها لأهمية العلاقات الخليجية- التركية بصفة خاصة خلال المرحلة الحالية، ويؤكد المراقبون أن التقارب الخليجي-التركي يعكس توافقا في المصالح سواء السياسية فيما يتعلق بالتعامل مع النفوذ الإيراني خاصة في العراق وسوريا، أو الإقتصادية عبر اتفاقية للتجارة الحرة، ولا شك في أن الوضع الحالي والمستقبلي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لسوريا يتصدر المشهد في التقارب الخليجي- التركي نظرا للدور المهم الذي تلعبه أنقرة بحكم الجوار والعلاقات الإنسانية والإقتصادية.

كما أن الوضع في العراق يحظى بأهمية خاصة في هذا التقارب، حيث تتفق دول الخليج وتركيا علي أهمية عدم ترك الساحة العراقية مفتوحة أمام النفوذ الإيراني، ويري المراقبون أن التحالف الخليجي- التركي يمتلك مقومات مهمة مثل الوفرة المالية والقدرة التكنولوجية واليد العاملة والممرات البحرية، مما يجعله قادرا على التأثير ليس فقط علي المستوى الإقليمي وإنما الدولي أيضا.

وكانت زيارة الرئيس التركي للإمارات- وهي الأولى منذ 15 عاما- قد جسدت مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة مع تأكيد السفير التركي بأبوظبي أن الإمارات هي أكبر شريك تجاري لبلاده في المنطقة، بينما دعا نائب رئيس إتحاد الغرف التركية الإمارات إلي تقديم تسهيلاتٍ للإستثمارات التركية، مثل إلغاء التأشيرات وتمديد الإقامات، وذلك للإرتقاء بالعلاقات الثنائية وتعزيزها بين مجتمعي الأعمال في البلدين، مع التركيز على الاستثمار المشترك في قطاعات المقاولات والسياحة والخدمات المالية والصناعة، وتستهدف تركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع الإمارات إلي أكثر من 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، كما أنها عرضت استفادة الصادرات الإماراتية من وجودها في الأسواق الأوروبية والإفريقية، حيث تمتلك تركيا استثمارات في أكثر من 30 دولة إفريقية، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الإمارات وتركيا مليارين و81 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011، بمعدل نمو 32% مقارنة بنفس الفترة من عام من عام 2010.

ويشير عبدالرحمن الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي إلي أن العلاقات التجارية بين دبي وتركيا تطورت بصورة ملحوظة على مدي السنوات الماضية، في ظل وجود 282 شركة تركية عاملة في دبي، إضافة إلى النمو المتزايد في حجم التجارة البينية غير النفطية، مما جعل تركيا تحتل المرتبة 19 على لائحة الشركاء التجاريين لدبي، موضحا أن تجارة دبي مع تركيا تتميز بتنوعها، حيث تشمل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمنتجات والأجهزة والأدوات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإلكترونية والكهربائية بالإضافة إلي الزيـــوت ومستحـــضرات العطـــور، وهنـــاك مجالات أخرى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق هذا التعاون وتنمية العلاقـــات التجارية الثنائية، وإذا كانت الأرقام والفرص المتاحة تؤكد أن العلاقات الخليجيـــة-التركية في شقها الإقتصادي مرشحة لتحقيق قفزة غير مسبوقة استنادا إلـــى رغبـــة مشتركة من الجانبين، فإن الجانب السياسي لهذه العلاقات يوفر الأرضـــية لتـــشكيل تحالف إقليمي سيكون له دور مؤثر في ترتيب الأوضاع في المنطقة خلال المرحلـــة الحالية ومستقبلا(منير،2012).

وعلى غير المتوقع يشهد العالم حدثا غير عاديا من قبل دول الخليج، حيـــث أنها جمدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة «مستغربة» من هذا القـــرار، حيث أعربت تركيا عن استغرابها من تجميد دول الخليج المفاوضات معهـــا بـــشأن التجارة الحرة، واصفة المفاوضات بـــ "الجرح الدامي".

وتفصيلاً، قال وزير الإقتصاد التركي ظفر جاغلايان في لقاء مـــع صـــحيفة "الاقتصادية" إن دول الخليج جمّدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا فـــي الوقـــت الحالي (2011) من دون أن يفصح عن الأسباب لذلك، واصفاً المفاوضات التي تقوم بها تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بالجرح الدامي، مشدداً علـــى أن تركيـــا كانت جاهزة للتوقيع، وهي تنتظر حالياً موقف دول الخليج.

وأكد الوزير أن الدول الخليجية تخسر بهذا الإجراء، مشيراً إلى أن النفط قـــد يؤدي إلى غنى وقتي، لكنه لن يكون مـــستداماً، وأن دول الخلـــيج وعلـــى رأســـها السعودية في حاجة إلى استثمارات صناعية ضخمة لا تتحقق إلا من خـــلال توقيـــع اتفاقيات التجارة الحرة.

وقال جاغلايان في تصريح عقب افتتاحه الملحقية التجارية التركية بجدة، إن هناك 57 دولة إسلامية أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثلون ثلـــث ســـكان العالم، في حين تغطي منطقتنا ثلث مساحة العالم، وأضاف "7% فقط هي حصة هذه الدولة من التجارة العالمية، وهذا يساوي 1.2 تريليون دولار، مشيرا إلى أن تركيـــا حققت وحدها 10% من هذا الرقم، الناتج القومي لهذه الدول منخفض جـــدا مقارنـــة بدول العالم، حيث يساوي 4.5 تريليون دولار، وعندما ننظر لكل هذه الأرقام نجـــد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن 17% فقط هي تجارة بينية بين الدول الإسلامية، هذا الرقم في الاتحاد الأوروبي يصل إلى 75%.

وبلغت صادرات المملكة إلى السوق العالمية ذروتها في عام 2008 لتصل إلى أكثر من 300 مليار دولار على خلفية الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، كذلك بلغت الصادرات التركية ذروتها في العام نفسه أيضاً لتصل إلى 132 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الزراعية والإلكترونيات الإستهلاكية والمنسوجات، علماً بأن عام 2008 كان في منتصفه عام الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأكد الوزير التركي أن القطاع الصناعي التركي هو صلب العلاقات التجارية السعودية-التركية، حيث أن 88% من صادرات تركيا إلى المملكة هي منتجات صناعية، بينما تعتمد السوق التركية على نظيرتها السعودية في تأمين احتياجاتها من النفط والبتروكيماويات.

كما أعلن عن فرص للتعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين المملكة وتركيا في المرحلة القادمة، وخصوصاً في مجال التشييد والبناء، والزراعة، والغذاء والسياحة، والخدمات، وسط تطلعات البلدين إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما لـ20 مليار دولار في المرحلة القادمة(صحيفة تشرين،2011).

4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربية وتركيا:

إن مفهوم الامن القومي سواء لتركياأو دول الخليج العربي يتجه أساسا نحو دول الجوار الجغرافي، أكثر من غيرها، أي أنه في طبيعة مفهوم إقليمي ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للأخطار التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم،وعليه لابد من تحقيق التوازن بين العوامل الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات للتعايش والتعامل من جانب آخر(السبعاوي والنعيمي2000،ص40).

كانت مشكلة تحقيق الأمن في الإقليم الخليجي وستظل أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران-العراق)، الأمر الذي دفع بلدان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية، وهو ماعكسته الإتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى، التي وقعت عام 1991 ويتم تجديدها كل عشرة أعوام.

إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام2003، وما ترتب عليه من تداعيات أهمها فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو قد أوجدا نوازع الشك لدى مجلس التعاون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة اسطنبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2004 تطورا نوعيا في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي، وخاصة تأثير ذلك في إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي لتلك المنطقة آخذاً في الإعتبار أن كلا من العربية السعودية وعُمان ظلتا خارج تلك المبادرة، فضلا عن أن المبادرة لم توجه إلى بلدان الإقليم الخليجي ككل بما فيها إيران والعراق (كشك2003، ص51).

ورغم المحاولات الحثيثة خلال السنوات الماضية من جهة مسؤولي الحلف لإقناع الجانبين بالإنضمام، والرسائل التطمينية الموجهة إليهما بأن الهدف من التعاون تحقيق مصلحة مشتركة، وينطلق من مبدأ «عدم فرض أي شيء» والحرية الكاملة في تشكيله وتحديد إطاره.

ولم يفقد مسؤولوا «الناتو» الأمل في الوصول إلى إجماع خليجي على المبادرة، وقد أكد نائب الأمين العام للناتو كلاوديو بيسونيرو أن الباب سيبقى مفتوحا.

وأكد المشاركون على أن الإتفاقيات الثنائية لدول مع مجلس التعاون مع الدول القيادية في الحلف لا تغني عن الشراكة معه، لأنها تنطلق من مبدأ مهم وهو أن التحديات المشتركة التي تواجهها دول مجلس التعاون اليوم تقتضي تعاونا مشتركا وجماعيا لمواجهتها (الحسيني،2011).

وفي قراءه عميقة وواضحة لمحددات العلاقات الخليجية التركية، نجد أن مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية من المفاهيم الحيوية التي بدأت تأخذ دورا كبيرا في زيادة فرص التعاون الإقليمي بين الدول، حيث أصبحت فرص تحقيق توازنات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القوى في منطقة الشرق الأوسط تنظر إلى ماهية الدور الخارجي للفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، وضرورة التركيز على أهمية الإرهاصات السابقة في تقييم حدة الصراع والتعاون بين أطراف النظام الإقليمي، وحجم التفاعلات القائمة فيما بينها وبين الأطراف الأخرى، وماهية الدور الأوروبي والأمريكي في قضايا المنطقة.

حيث يعد البعد التاريخي والإرث الحضاري والثقافي من الجوانب المهمة في زيادة التقارب الخليجي التركي، وزاد من فاعلية الرغبة المشتركة من قبل النخب السياسية بين طرفي العلاقة، كنتيجة طبيعية لوجود مصالح توافقية، كان لها دور كبيرا في زيادة حجم النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، والذي شكل دافعا إيجابيا في التعامل بشكل أكثر عقلانية، وتوازن تجاه الكثير من القضايا الرئيسة في المنطقة، مما كان له الأثر في زيادة شعبية تركيا في المنطقة العربية انعكست آثارها كخيار وشريك إستراتيجي وإقليمي من قبل الكثير من دول المنطقة، وخاصة الخليجية منها.

في مقابل كل ذلك كان للتقارب الجغرافي والتوجهات الإقتصادية والتعاون الأمني والعسكري الأثر في إستجابة دول الخليج مع حالة القبول بضرورة وجود دور تركي فاعل في قضايا المنطقة يمتد جوانبه في حالة إنسجام في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تظهر من خلال ردود أفعال إيجابية على المستوى الرسمي والشعبي (المجالي، 2012).

لايستطيع أحد أن يغفل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تركيا في منطقة الخليج، خاصة في المجال الأمني وتوازن القوى في المنطقة، في ظل الرغبة الإيرانية في امتلاك القنبلة النووية، كما يمكن لها أن تلعب دورا في المجال الإقتصادي، فالدور الأمني يتطلب وجود تركيا مستقرة وقوية وذات سياسة خارجية تدعو للتعقل والحوار، وتدعم القضايا الخليجية العادلة، وهو أمر ضروري لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، أو على الأقل ضروري لكيلا يتضاعف هذا النفوذ، وهو أمر تدركه تركيا، كما تدركه قيادات عربية خليجية طورت علاقاتها أخيرا مع أنقرة وحكومة حزب العدالة والتنمية، ويندر أن تحظى دولة بزيارتين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رسميتين للعاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين في أقل من 15شهرا (عزبـــاوي، 2008، ص239).

سيكون من المفيد جدا فتح باب التعاون بين الطرفين في المجال العسكري، إذ لدى تركيا صناعاتها الدفاعية الخاصّة لتحقيق الإكتفاء الذاتي، بعيدا عن تحكّم الدول التي تفرض قيودا على صادراتها العسكرية والتكنولوجية، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة، وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا العالية إليها، والذي يمّكن دول الخليج في مرحلة من المراحل من الإستفادة من التجربة التركية الصاعدة في هذا المجال.

وعلى الصعيد النووي، فإن تركيا متقدّمة بأشواط في هذا المجال، وهي تتجه حاليا لتنفيذ مشاريع إقامة المفاعلات النووية لأغراض الطاقة السلمية بعد أن كانت قد أنجزت منذ زمن بعيد كافة الدراسات المتعلقة بها، واختارت مدينة "سينوب" على البحر الأسود موقعا لإقامة أول مفاعلاتها النووية من بين ثلاثة مفاعلات نووية تسعى لإقامتها، وعليه باستطاعة دول المجلس التي تشهد طلبا متصاعدا على الطاقة الكهربائية الإعتماد على التجربة التركية في هذا المجال، وإطلاق المشاريع النووية السلمية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خاصّة أنها قد بدأت بالفعل الشروع في أولى الخطوات المطلوبة (باكير، 2008).

من خلال استعراض مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربـــي يتضح أنها تأتي انعكاسا لطبيعة هذه الدولة من حيث الهوية والنظام والإطار الفكري والثقافي الخاص بها، فعلى الرغم من سياسة التغريب والعلمانيـــة والتحـــديث التـــي شهدتها تركيا إلا أن ذلك لم يلغ ارتباط جزء كبيـــر مـــن القطاعـــات الإجتماعيـــة بانتماءاتها الدينية والتراثية والتاريخية في تركيا، وقد عملت تركيا علـــى توظيـــف خصائصها الثقافية، ويتضح ذلك من خلال إنضمامها إلى منظمة المؤتمر الإســـلامي سنة 1969 باعتبارها دولة يدين أغلب شعبها بالإسلام، في الوقت ذاته فهـــي تريـــد تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر نفسها الجسر الرابط بـــين الشرق والغرب، فتسعى إلى إيجاد الحل الذي يـــربط مـــا بـــين الغـــرب والـــشعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأناضولي، حيث شاركت في حرب الخليج الثانية، وهناك عدد من الاعتبارات تسهم في تحديد إطار العلاقات التركية تجاه دول الخليج العربي:

اعتبار التجاور الجغرافي التركي- العربي، واعتبار العلاقات التركية الإيرانية، واعتبار العلاقات التركية الإسرائيلية، واعتبار عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي(ECO)، واعتبار عضوية تركيا في منظمة تعاون دول البحر الأسود، واعتبار علاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى، واعتبار التحول في علاقات تركيا بروسيا الإتحادية، وهناك أيضا إعتبارات خاصة بالنزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، بالإضافة إلى الجرف القاري في بحر إيجة.

وفي المقابل، هناك عدد من المعطيات في إطار السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي، فتركيا لاتستطيع التخلي عن إرتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، ومن ذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي، كما أن تركيا معنية في التكتلات الإقتصادية الأوروبية، كما تهدف إلى أن تكون جزءا من النظام الدولي الجديد من خلال إيجاد مكانة دولية لها تنعكس إقليميا، سواء من خلال التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أو في البلقان(كمال، 2003، ص194-195).

أما بالنسبة للسياسات الخارجية لدول الخليج العربي في المستقبل، فيرى الباحث أن هنالك توجهان للسياسة الخارجية لدول الخليج العربي: الأول: إما الانصهار في نظام شرق أوسطي جديد، والثاني: المشاركة كقطب أساسي في هذا النظام.

ومن المرجح أن يتحقق الخيار الثاني، ويتضح ذلك من خلال إقامة دول الخليج العربي علاقات إقليمية متوازنة ومنفتحة تجاه تركيا، وحذرة تجاه إيران.

لذلك فإن دول الخليج العربية باستطاعتها الإستفادة من الخبرات التركية الكبيرة في المجالات النووية والعسكرية لتنويع مصادر تسليحها من جهة، وكسر إحتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليجي من جهة أخرى، وذلك تحسبا لأي توترات محتملة قد تنشأ بين الدول الخليجية مستقبلا لاعتبارات قد تتعلق بتعارض المصالح الإستراتيجية لكلا الطرفين في المنطقة (علام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن القول بأن الساحة الخليجية أضحت أكثر ترحيبا بالإنفتاح على تركيا كلاعب إقليمي صاعد عما كانت عليه من قبل، لاسيما بعد احتلال بغداد وسقوط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية في عام2003، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو الأمر الذي باتت معه الدول الخليجية تتعاطى مع الصعود التركي باعتباره المعادل الإقليمي المنطقي المقبول والفاعل قبالة القوة الإيرانية، ولعل أهم مايميز الصعود التركي عن غيره امتلاك أنقرة علاقات جيدة مع غالبية الأطراف في الشرق الأوسط دونما انحياز لهذا الطرف أو ذاك، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تطورت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا، ونمت نموا مطردا، وازدادت قربا واتصالا وعمقا في الآونة الأخيرة.

وتستند سياسة تركيا الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي، وإلى تطور علاقاتها الإقتصادية بدول المنطقة، التي تعدها تركيا من أكثر المناطق أهمية ومتابعة من قِبَل السياسة الخارجية التركية، والمرتبطة ببعدها الأمني الدولي(السبعاوي والنعيمي، 2000، ص41).

فهناك حاجة خليجية لطرف معادل لقوة ونفوذ إيران في المنطقة، حيث تظهر الرغبة الخليجية الملحة لتحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد احتلال العراق، واستمرار إيران في برنامجها النووي المثير للجدل، وتعنتها في قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ورفضها كل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل القوى الإقليمية والدولية في هذا الشأن، إضافة إلى ما سبق، فإن تركيا تمتلك من الإمكانات ومصادر القوة المتعددة ما يحفز دول الخليج على رد التحية التركية(علام، 2010، ص129).

فالخليج الذي يشهد حاليا تطورا في اتجاهين متوازيين وإن كانا متعاكسين، الأول هو تحسن العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والذي قد يفتح آفاقا أوسع أمام استقرار منطقة الخليج، والثاني هو التذبذبات المتكررة في العلاقات الإيرانية-الخليجية على خلفية مشكلات الحدود والادعاءات الإيرانية الإقليمية تجاه دول خليجية عربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي ظل هذين المسارين، فإن أنقرة مرشحة للعب دور أكبر في المرحلة القادمة في الساحة الخليجية، ربما لا يمتد إلى مستوى دور "الموازن الإقليمي" الكامل لإيران، لكن على الأقل سيكون للرقم التركي حضور ومكان فيما ستؤول إليه التطورات في الخليج، خصوصا مع تشابك الوضع في الخليج مع الملف العراقي، ومع الترتيبات الإقليمية ككل من خلال القاسم المشترك الأهم في كل تلك المفاوضات، وهو العامل الأمريكي (راشد، 2009، ص76-77).

إن فشل المشروع الأمريكي في العراق وبدء الانسحاب العسكري منها، وظهور الدور الإيراني الفاعل فيها، وزيادة حالات تدخل ايران تجاه الكثير من قضايا المنطقة (كما في الشأن اللبناني والسوري، واليمني والفلسطيني امتد لدول خليجية كالبحرين والكويت)، في مقابل تهديداتها الأمنية في منطقه الخليج العربي، والبرنامج النووي، قد شكل كل ذلك أيضا دافعا لضرورة البحث عن تحالفات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط في ظل وجود هذا الخطر الإيراني، وما يقابله من خطر الوجود الإسرائيلي، كفاعل إقليمي آخر يلعب دورا مؤثرا في السياسة الإقليمية، وعامل عدم استقرار في قضايا المنطقة وتطوراتها.

في ضوء كل ذلك كانت التوجهات الخليجية واضحة في زيادة تقاربها السياسي والإقتصادي مع تركيا لإمكانية خلق حالة توازن قوى، اتجاه الحالة الإيرانية والإسرائيلية، ورغبة في إيجاد عمق إستراتيجي سني في ضوء تراجع دور مصر الإقليمي (المجالي، 2012).

إن الإجتماع الوزاري الرابع للحوار الاستراتيجي سنة2004 المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية والتي رأس الجانب التركي فيها معالي وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وفي كلمته خلال الإجتماع أشاد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لدول التعاون الخليجي بدور جمهورية تركيا الفعال والمتميز في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وما تبذله من تعاون مستمر في معالجة قضايا المنطقة على أساس من الحكمة، وبما يعزز الأمن والاستقرار وفقاً للمنظور العربي في تناول هذه القضايا ودون تدخل في الشؤون الداخلية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال الأمير سعود الفيصل إن هذا الإجتماع ينعقد وسط ظروف وتطـورات إقليمية ودولية دقيقة، بدءاً بقضية الشرق الأوسط وتعثر عمليـة الـسلام ومـروراً بتطورات المنطقة العربية وما تشهده بعض الدول العربية من تأجيجها للفتنة الطائفية بدعم ومؤازرة من الخارج .. وانتهاء بأزمة الملف النووي الإيرانـي .. وتداعياتـه على أمن وسلامة المنطقة والعالم .

وأكد أن علاقات دول المجلس وتركيا تنطلق على أسس من الأخوة والصداقة الراسخة، وبحكم الجوار الجغرافي، والضوابط التاريخية، والثقافية العميقة التي تربط بينهم، وقد أسهم في توثيق تلك العلاقات الرغبة المشتركة في ترجمة تلك الـروابط والوشائج إلى برامج عملية لتعزيز التعاون بين الجانبين في جميع المجالات وعلـى النحو الذي يحقق المصالح الحيوية والمشتركة لكل منهما، مشيراً إلى أنه تـم لهـذا الغرض الإتفاق على آلية الحوار الإستراتيجي، والتوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بذلك في الإجتماع الوزاري المشترك الأول الذي عقد في 2 سبتمبر 2008 في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وأضاف أن الإجتماع الذي عقد باسطنبول في يوليو 2009 تم خلاله وضـع الأسس العملية للحوار الإستراتيجي، كما تم في اجتماع الكويت في أكتـوبر 2010 ترجمة ما اتفق عليه الجانبان إلى خطة للعمل المشترك للعامين 2011-2012 .

وأوضح أنه تنفيذاً لخطة العمل هذه اجتمعت العديد من اللجان، وفرق العمـل المشتركة بمجالات الإقتصاد والتجارة والإستثمار وغيرها مـن مجـالات التعـاون المثمر، حيث أسهمت هذه الإجتماعات بالفعل في تعزيـز التعـاون بـين الجهـات المختصة في دول مجلس التعاون ونظيراتها في الجمهورية التركية.

وأكد وزير الخارجية السعودي أن خطة العمل تلك لم تقتـصر علـى تعزيـز العلاقات الرسمية فقط، بل عملت على تعزيز العلاقات بين الشعوب، وذلك بتشجيع التواصل وزيادة التبادل الثقافي والسياحي، وقد تم لهذا الغرض عقـد العديـد مـن اللقاءات بين المسؤولين في مجالات الثقافة والسياحة من الجانبين، وجرى إتفاق على عقد إحتفاليات ثقافية لمجلس التعاون في تركيا خلال عام، مبيناً أن كل ذلـك يعـود على دول وشعوب المنطقة بالخير والتوفيق والرفاه(الفيصل، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن هذه الرغبة الخليجية في الدور التركي في المنطقة قد تم التعبير عنها من خلال إنخراط الدول الخليجية في التوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجي حول القضايا الدفاعية والأمنية والاقتصادية، قابلها أيضا رغبة تركية في زيادة عمقها الإستراتيجي والإقتصادي بدول الخليج من أجل تحقيق مصالحه في المنطقة وقضاياها، ومن أجل الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحصول على مكاسب مستقبلية من خلال هذا التقارب، وقد جاء هذا التقارب إيجابياً من خلال دور تركيا في الأزمة العراقية، والخلافات مع إسرائيل في ملف عمليه السلام، والحصار على غزه، إلى مرحلة قطع التعاون العسكري والأمني والإقتصادي معها، والموقف التركي المنسجم مع الدول الخليجية إزاء ما حدث من تغييرات في المنطقة العربية (المجالي، 2012).

شكل التقارب التركي مع دول الخليج محاولة واضحة من قبل تركيا للإستفادة من تعاطف دول الخليج تجاه السياسة التركية، والتي سعت من خلالها إلى لعب دور إقليمي في المنطقة إلى جانب الدور الإيراني والذي أثار حفيظة تلك الدول، فكانت الرؤية التركية تنطلق من محاولتها تلك إلى الضغط على الدول الأوروبية في سبيل تحقيق مصالح تركيا وبشكل خاص الرغبة في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك فإن السياسة التركية تجاه دول الخليج تنطلق من اهتمام إقتصادي وأمني لا يقل عن ذلك البعد من الإهتمام في علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ويظهر الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية في المنطقة في حالة من القبول كرغبة للعب تركيا أدوارا إقليمية تحقق حالة توازن لا تترك المجال لإيران بأن تكون فاعل إقليمي، هذا التقارب في المواقف السياسية بين الطرفين تم التعبير عنه من خلال الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية، والزيارات المتبادلة، كما يرى البعض في قبول الدول الخليجية للسياسة التركية في المنطقة امتد إلى حالة القبول الثقافي لتركيا في المنطقة من خلال السماح من قبل معظم المحطات الفضائية العربية والتي يمثل معظم أصحابها النخب الإقتصادية الخليجية والتي لها دور فاعل في صياغة موقف جيد لتركيا في المنطقة من خلال إبرازها إيجابيا، والقبول في استقبال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المسلسلات التركية في غالبية تلك المحطات كإشارة لقبول تأثيرات القوة التركية الناعمة في المنطقة(Bilgin,2011).

إن الظروف الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية اليوم، وبالتحديد منطقة الخليج العربي، وظهور جماعات التطرف والتشدد في الكثير من دولها، تحتم إعادة قراءة الساحة من جديد لتفكيك الحالة المستجدة، وأن لا يقتصر التفكيك والتحليل حول الأسباب الحقيقية لربيع الثورات العربية "إن صح التعبير" ولكن للمتغيرات التي طرأت على المنطقة مطلع القرن الجديد، وبالتحديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، فخلال العشر السنين الماضية حدث تغيير كبير في هوية أبناء هذه المنطقة، التغيير الذي لم يتوقعه الخبراء الإستراتيجيون الذين يطالعوننا مساء كل يوم من القنوات الفضائية، فما يحدث في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كما في أدبيات الغرب هو فصل من فصول التغيير التي تعصف بدول العالم. إن المتابع للأحداث في المنطقة اليوم يرى الحاجة الملحة لقوى إقليمية قوية تعيد التوازن السياسي بعد حالة الإرباك وغياب أبرز الدول العربية عن الساحة السياسية "مصر والعراق"، وضعف البقية الباقية من الدول التي تنضوي تحت مظلة جامعة الدول العربية، لذا يطرح تساؤل كبير اليوم حول الدولة القادرة على إعادة التوازن إلى المنطقة، وبالتحديد دول الخليج العربي التي تمتلك القوة النفطية الأكبر في العالم.

إن دول وحكومات المنطقة اليوم تتجه إلى تركيا كقوة إقليمية معتدلة وترتبط بدول المنطقة بتاريخ من العلاقات الجيدة، وأقلها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل واستطاعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية "بعد حرب الخليج الثانية" تبني أكثر الملفات سخونة وحساسية ومنها الملف الفلسطيني وقطاع غزة المحاصر، واستطاعت تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية، وأن تفتح آفاقاً أوسع من العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، وأكثر من ذلك أن لها مواقف سياسية واضح تجاه مختلف الملفات والقضايا، لذا يرى الجميع أن تركيا اليوم هي الأنسب لإعادة التوازن في المنطقة وفي الخليج بالتحديد، فتركيا ذات الأغلبية المسلمة هي عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبتاريخها الطويل وعلاقاتها المتميزة مع دول المنطقة استطاعت أن تدخل في العملية السياسية من أوسع أبوابها، فهي العضو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المناسب لفتح العلاقات الجيدة والقوية مع دول الخليج، الدول التي تحتاج إلى قوة إقليمية تساندها في ظل التهديدات المستمرة من قبل الجارة المسلمة إيران.

يرى الكثير من الباحثين بأن ما جرى في البحرين مؤخراً من أعمال لها ارتباط كبير بإيران، قد كشف الكثير من تلك الضغوط، وأبرزها تصدير الثورة من خلال بعض الجماعات الداخلية التي ترتبط بإيران عقائدياً وفكرياً وحزبياً، أو بعض القنوات الفضائية التي خصصت المساحات الشاسعة لاجترار الأحداث وغسل العقول!. فتركيا غنية بالتجارب وربما تعاطيها السياسي في بناء الدولة الحديثة كاف لأي دولة أن تفتح أبوابها للتجربة التركية، فقد استطاع النظام والدولة على حد سواء أن يعملوا حالة من التوافق الجميل بين العلمانية والإسلام، فالأحزاب الإسلامية في تركيا استطاعت أن تواكب الدولة المدنية، وكذلك المدافعون عن العلمانية اليوم لا يرون بأساً في تقلد الإسلاميين المراكز العليا في الدولة، هذا التوافق الجميل في السياسة الداخلية جعلها نموذجاً يحتذى به بعد أن ابتعد الجيش والعسكر عن السياسة والتزموا فقط بحماية الدولة والدفاع عن مكتسباتها.

الحضور التركي في المنطقة العربية تفرضه الأوضاع الأخيرة، فما يجري في الساحة اليوم من تدخلات كبيرة في شؤون الدول بشكل أو بآخر يجعل المنطقة في حالة توتر كبير، وكأنها على صفيح ساخن، الأمر الذي يدفع بتركيا أن تلعب دورها الإقليمي المنتظر، فتركيا لها موقعها الاستراتيجي في المنطقة، فإذا كان الحضور الأمريكي والإسرائيلي والإيراني مرفوض بسبب أو آخر لدى شعوب المنطقة، فإن دول المنطقة تفتح أبوابها للعلاقات التركية المتميزة وما ذاك إلا للمصالح المشتركة بين الطرفين، وأبرزها مصالحها الاقتصادية والأمنية.

العلاقات التركية مع الدول العربية اليوم طرأ عليها تحسن كبير، وبالذات دول الخليج العربي، وهي من الفرص الجميلة لإعادة العلاقات بعد سنوات الغياب التركي، فهل نشهد مزيداً من العلاقات التركية الخليجية؟ (الجودر، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية - التركية:

من أجل إثراء التعاون الخليجي– التركي وتفعيله في المستقبل القريب، خاصة على المستوى الإقتصادي، لابد من تبني العديد من الآليات والبرامج، من أهمها إعادة بناء هيكل البنية الأساسية، وخصوصًا في مجال النقل، لتفعيل التبادل الإقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، إضافة إلى ضرورة إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وفي هذا السياق ينادي بعض الخبراء بإمكانية توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي المزمع توقيعها لتشمل تركيا، لاسيما وأن أسواق تركيا مفتوحة مع دول الإتحاد الأوروبي ضمن اتفاقيات الشراكة، علاوة على ضرورة توحيد المعاملة الضريبية بين الجانبين، لمنع الازدواج الضريبي، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة خاصة من قبل القطاع الخاص، سواء التركي أو الخليجي، وهذا يعني الاستفادة الخليجية من وضع تركيا في الإتحاد الأوروبي لتسويق هذه المنتجات.

كذلك من الضروري تشكيل مجلس للتعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا يسهم فيه القطاع الخاص، ويجتمع بشكل دوري للبحث في تطورات العلاقات، ومواجهة المشكلات التي تفترضها.

وفي هذا السياق أيضًا، فإن تفعيل العلاقات الخليجية– التركية يتطلب ضرورة وجود تصور استراتيجي جماعي لدى كل طرف حول علاقته بالطرف الآخر بحيث يشمل هذا التصور تحديد موقع كل طرف وأهميته في العلاقات الخارجية للطرف الآخر، والأهداف المتوخاة من التعاون معه، والفرص والتحديات المرتبطة بهذا التعاون، وسبل تحويل الخطط والبرامج إلى واقع فعلي، والجهات المسؤولة عن هذا التعاون وغير ذلك، مع وضع إطار مرجعي للتعاون الخليجي–التركي، يحدد الأسس الحاكمة للعلاقات بين الجانبين، ويضمن استمرارها ونموها، وكذلك ضرورة بناء إطار مؤسس ثابت يتم من خلاله تنظيم العلاقات الخليجية– التركية، حيث أثبتت سنوات التعاون الثنائي الخليجي التركي ضعف الجدوى من هذا النمط التعاوني، خاصة مع افتقاره إلى الإستقرار، والتنسيق اللازمين لقيام علاقات تعاونية فعالة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا قد يكون من الملائم إقامة منتدى للتعاون الخليجي– التركي ليكون بمنزلة آلية للتنسيق السياسي الكامل، والتعاون الاقتصادي الفعّال، وذلك على ضوء آلية التنسيق السياسي والإقتصادي الصينية الخليجية، والتي أنشئت عام 1996م، ومنتدى التعاون الاقتصادي الإيراني الأفريقي الذي أنشئ في مارس 2003م.

إلى جانب ذلك، لابد من الإدراك بأن العلاقات الخليجية–التركية أعمق من أن تختزل في الجانب الإقتصادي فقط، ومن ثم لابد من العمل على تقوية هذه العلاقات على الأصعدة الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كافة، مع البدء في إقامة حوار حضاري ثقافي بين شعوب الخليج العربي والشعب التركي، مع ضرورة إعطاء الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لكي تمارس دورها المنشود في تدعيم العلاقات الخليجية–التركية، خاصة وأن تأسيس العلاقات بين الجانبين على أسس شعبية وغير رسمية من شأنه أن يبعدها عن تقلبات وأهواء السياسة، ومما يزيدها قوة واستقرارًا.

لهذا فإن المطلوب من دول مجلس التعاون تقوية علاقاتها مع تركيا بشكل عام،ومع حزب العدالة والتنمية بشكل خاص،دون التدخل في شؤون تركيا الداخلية،وذلك لحفظ التوازن بين التيار الإسلامي والتيار الذي ينادي بالعلمانية، بغية كسب ود تركيا كدولة محورية ذات ثقل سياسي وعسكري وأمني(الحجري2009، ص41).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، وتُعد العلاقات الخليجية-التركية من أبرز التفاعلات الدولية بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحددات والمرتكزات التي حكمت هذه العلاقات، وأثر التغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات الخليجية-التركية، ولكي يتم الرد على التساؤل الرئيس للدراسة والأسئلة الفرعية حول ميادين العلاقات والتغيرات الإقليمية والدولية للحقبة2002-2011.

ويُعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة الأمر الذي ساهم في تطور العلاقات بين الخليج العربي وتركيا، حيث نلحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين التي زادت وتكررت، وعلى مختلف المستويات، ووجهات النظر في كثير من المسائل أصبحت متطابقة في العديد من القضايا وخاصة المتعلقة بالمنطقة وذات الإهتمام المشترك كالحرب التي شنت على العراق وحصار غزة، حيث تم توافق في المواقف من هذه القضايا من قبل الجانبين برفض استخدام الأراضي التركية في غزو العراق، ورفض حصار غزة بمختلف أنواعه وأشكاله.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

1- تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن العودة إلى أساس تاريخي لكي يجمع بين العرب وخصوصا دول الخليج وتركيا ليست هي المدخل المناسب لإحياء نوع من العلاقات بين الطرفين، أما الإقتناع بأن الخيار التركي للعلاقة مع العالم العربي عامة ودول الخليج العربي خاصة، هو نوع من المصالح والمنافع المتبادلة في مختلف الميادين، ويعتبر هذا الأمر طرحا براجماتيا مقبولا إلى حد ما.

2- شهدت العلاقات الخليجية-التركية تطورات تاريخية مهمة، وصفت بالصحوة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير، وفي مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق.

3- تربط دول الخليج العربي وتركيا روابط أخرى، مثل النخب السياسية والإقتصادية والأحزاب، حيث يشكل هذا العامل مصدرا رئيسا في تحفيز التقارب الخليجي- التركي في مختلف المستويات.

4- لدول الخليج العربي مصالح أمنية فيما وراء حدودهم مع تركيا، فهي الجدار الدفاعي الشمالي عن العالم العربي، والفاصل بين المشرق والمغرب ومصادر التهديد من أوروبا، فمن هذا المنطلق تحرص دول الخليج العربي على المحافظة على علاقات طيبة مع تركيا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبونوار، معن(2003)، العلاقات التركية العربية في الماضي والحاضر والمستقبل، **المجلة الثقافية**، العدد121، ص21

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي(2012)، تقرير المنتدى الخليجي التركي الأول لعام 2012 خطوة على الطريق لدعم وتعزيز التعاون بين الجانبين. متوفر عبر: www.iccionline.net/ar/icci-ar/News.aspx?id=896&&section=3

آراس، بولنت وآخرون(2012)، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن.

باكير، علي(2008)، نحو علاقات تركيّة-خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، **مجلة آراء حول الخليج**. متوفر عبر .alibakeer maktoobblog.com/

بكر، عبدالوهاب وآخرون(1991)، **تركيا والصراع العربي الاسرائيلي**،ج1، القاهرة، دار المعارف، ص153- 303.

بووانو، إدريس(2005)، **إسلاميو تركيا...العثمانيين الجدد(البدايات،المكونات، التحولات المعادلات)**. (ط1)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان.

بيبرس، سامية(2010)، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد141، ص171.

توتشى، ناتالي(2010)، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182-المجلد45، ص100- 103.

الجودر، صلاح(2012)، **،تركيا والتوازن السياسي في الخليج**، العدد8403 متوفر عبر www.alayam.com/artdetails.aspx?id=939

حبيب، كمال(2009)، بعد معركة غزة"الدور التركي..من الجسر الى العمق"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان-الاردن، العدد48، ص128.

الحجري، سالم بن علي(2009)، **العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية**، إدارة البحوث والدراسات، الرياض-السعودية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحسيني، محمد(2011)، **الباب لن يُغلق أمام انضمام السعودية وعُمان لمبادرة إسطنبول وشراكتنا مع دول المبادرة لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد**: العدد12968، متوفر عبر www.alwasatnews.com/1623/ news/read/216229/1.html

خماش، رنا عبدالعزيز(2010)، **العلاقات التركية-الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الاردن.

الداقوقي، ابراهيم(2001)، **صورة الاتراك لدى العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1.

دلي، خورشيد حسين(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

راشد، سامح(2009)، دور تركيا الإقليمي...آفاق مابعد غزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد137، 76- 77.

الرشدان، عبدالفتاح(1998)، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد14، العدد1، ص9.

الرشدان، عبدالفتاح(2010/2009)، النظام العربي..البحث عن الشكل والدور الدولي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الأردن، السنة13، العدد50.

الرشدان، عبدالفتاح(2010) العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة التعاون**، العدد49، ص170.

الرشدان، عبدالفتاح(2009)، معركة غزة، الدور التركي..من الجسر الى العمق **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الاردن، العدد48، ص65.

رضوان، وليد(2006)، **العلاقات العربية-التركية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان.

الزين، جهاد(1992)رأي في العلاقات العربية-التركية: الإنقطاع وضرورات التواصل، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبعاوي، عوني عبدالحمن والنعيمي، عبدالجبار(2000)، (**العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**")، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد43.

سيدر، فرهاد(2010)، "**العثمانية الجديدة"السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها**، منشورات الجامعةالأردنية/كلية الدراسات الدولية، عمان- الاردن.

شكارة، أحمد(2003)، **إيران والعراق وتركيا:الاثر الإستراتيجي في الخليج العربي**، (ط1)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الامارات.

صالح، غانم محمد(1991)، **الخليج العربي "التطورات السياسية والنظم والسياسات**"، دار الحكمة- بغداد.

صحيفة الوسط البحرينية(2012)، الثلاثاء 03 يناير، الموافق 09 صفر1433هـ)، 20 مليار دولار التبادل التجاري بين دول التعاون وتركيا العام2010، العدد 3405، متوفر عبر: (www.ayoooh.com/news/articles/4f0261767c33e)

صحيفة الوسط البحرينية(2007)، إستثمارات دول الخليج العربية تنمو بسرعة في تركيا، العدد1845، الثلاثاء25 سبتمبر: متوفر عبر **www.alwasatnews.com/1845/news/read/25(4177/1.html**

صحيفة تشرين(2011)، دول الخليج تجمد مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة "مستغربة" متوفر عبر:(syriasteps.com/ ?d=131&id=80186).

الطوير، محمد إمحمد(1982)، **الحركات الإستقلالية في الوطن العربي ضد حكم العثمانيين وأسبابها**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي-طرابلس،ج2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عبدالفتاح، بشير(2003)، الإنتخابات التركية..دوافع وحدود التغيير السياسي، **مجلة السياسة الدولية**، يناير، العدد1.

عزباوي، يسري أحمد(2008)، العلاقات التركية-العربية فرص التقارب التركي-الخليجي، **مجلة التعاون**، العدد66، 228-239.

علام، مصطفى شفيق(2010)، التقارب التركي-الخليجي..الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر، العدد182، ص130- 131.

غانم، إبراهيم البيومي(2007)، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد169، المجلد42.

غرايبة، عبدالكريم(1998)، **العرب والأتراك"دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال أف سنة**.

فياض، خالد(1997)، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد129.

الفيصل، سعود(2012)، **لتركيا دور فعال في معالجة قضايا المنطقة**، صحيفة الجيران: متوفر عبرaljeeran.net/gulf/34166.html، العدد 2.

القحطاني، شيخة غانم(1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي مؤسسة شباب الجامعة**، مصر-الاسكندرية.

كشك، أشرف محمد(2007)، تطور الأمن الخليجي منذ عام2003دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان-بيروت، ص51.

كمال، نيلي(2003)، العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد34، 194- 195.

الكيلاني، هيثم(1996)، **تركيا والعرب"دراسة في العلاقات العربية-التركية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد6، ط1.

المجالي، رضوان محمود(2012)، **التقارب الخليجي-التركي في مرحلة الربيع العربي**: متوفر عبرwww.sarayanews.com/

معوض، جلال(1998)، النخبة السياسية وخصائصها والمتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد1/227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معوض، علي جلال(2011)، الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185-المجلد46.

مقلد، صبري إسماعيل(1991)، **العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الأصول والنظريات**، (ط خ)، المكتبة الأكاديمية- القاهرة.

منير، ماجد(2012)، تركيا والخليج: تحالف اقتصادي بأهداف سياسية،**مجلة الأهرام** متوفر عبر: digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx Serial =820739&part=2...2

موسوي، سيد حسين(2009)، إيران والدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد132.

موقع خريطة الشرق الأوسط. متوفر عبر: www.omaniyat. com/ vb/ showthread.php?t=11609

الناصري، خليل ابراهيم(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية**، مطبعة الراية- بغداد.

النعيمي، زياد عبدالوهاب(**2008**)، تركيا والعرب. **الحوارالمتمدن**-العدد: **2486**- متوفر عبر: (www.ahewar.org/debat/show art.asp?aid= 155426) .

نورالدين، محمد(2006)، العلاقات العربية-التركية في عهد أتاتورك(1932-1938، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد122.

نور الدين، محمد(2007)، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد42، العدد169.

نورالدين، محمد(2006)، سياسة تركيا الاقليمية بين الحساسيات الداخلية والإعتبارات الخارجية، **مجلة شؤون عربية**، العدد126.

ب-المراجع الأجنبية:

Bilgin, Mert " (2011).Energy and Turkey's Foreign Policy: State Strategy Regional Corporation and Private Sector Involvement ", **Energy Policy**.VOL.9. No.2, Bachceshir University.. PP 84-86.

Flanagan,Stephen.J. (2008) "Turkey’s Shifting Dynamics: Implications for U.S.-Turkey Relations", A Report of the U.S.-Turkey Strategic

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Initiative, **Center for Strategic & International Studies**, Ankara, June,. PP 12-15.

Foley, Sean" (2010). T**urkey and Gulf State in The Twenty-First Century", Articles in Blitz Site**, Dhaka, October 20,. Site: http//www.weeklyblitz.net.

Holsti K.J," (1995). I**nternational Politics, A framework for Analysis", Seventh Edition, Prentice**- Hall International, New Jersey, p 253.

Kucukcan, Talip (2010)." **Arab Image in Turkey**", **Research Report, No.1, Foundation for Political,** Economy and Social Research. June,. Page 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلومات الشخصية

الاسم: أنس كمال حسين اطبيش

الكلية: كلية العلوم الإجتماعية

التخصص: ماجستير علاقات دولية

السنة: 2012

العنوان: الكرك

هاتف رقم: 032380371

032391110

خلوي: 00962799996105

البريد الإلكتروني:anas_itbesh105@yahoo.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

إعداد الطالب
أنـــــس كمال حسين إطبيـــش

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رســـــالـــة مقدمة إلى عمـــادة الدراسات العليـــا
استكمـــالا لمتطلبـــات الحصـــول عـــلى درجـــة
الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2012 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أنس كمال اطبيش الموسومة بـــ:

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 -2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2012/05/08	مشرفاً ورئيسا
د. محمد حمد القطاطشة		2012/05/08	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2012/05/08	عضواً
د. سامر عبدالمجيد البشابشة		2012/05/08	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى الإنسانية العظيمة التي انتظرت طويلا أن نكبَروترانا على ضِفافِ العلم والمعرفة

إلى من سَهِرا الليالي، وغرسا حُبَّ العلم فِينا حتى أينعَ وأثمر

إلى أبي وأمِّيَ الغاليينِ أهدي هذا الجهدَ المتواضع

أنـــس كمال حسين إطبيـــش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكر والتقدير

بداية الحمد لله رب العالمين، الذي وهبنا من عنده نعمة العقل والعلم والمعرفة، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، رسول البشرية محمد – صلى الله عليه وسلم-خير هاديا ومعلما ونذيرا، فالشكر مقرونا بالإحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات على تكرمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة، ومتابعته واهتمامه المتواصل، ولتوجيهاته وارشاداته، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السليم.

وأتقدم من الأساتذه الأفاضل، وأزجي لهم خالص شكري وعرفاني لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل من أخي وصديقي الدكتور رضوان محمود المجالي لما غمرني به من لطف وتوجيه ونصح ومساعدة، والشكر موصول لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع بأفضل صورة.

أنس كمال حسين إطبيش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
ملخص باللغة العربية	هـ
ملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 هدف الدراسة	3
4.1 مشكلة الدراسة	3
5.1 أسئلة الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	5
8.1 الإطار النظري	6
9.1 الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات العربية-التركية ومراحل تطورها	
1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية	9
2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية	12
الفصل الثالث: مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية التركي من حيث النشأة والنخب السياسية	
1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي	23
2.3 الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	25
3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية التركي	27

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي 28
5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربي 30
6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا 30
7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية 32
الفصل الرابع: المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية فـــي العلاقات الخليجية-التركية
1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية-التركية 33
2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية 39
3.4 التعاون الإقتصادي بين دول الخليج العربي وتركيا 47
4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربي وتركيا 60
5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية-التركية 71
الخاتمة 73
المراجع 75

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملخص

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

أنـــس كمال إطبيـــش

جامعة مؤتة، 2012

الهدف من هذه الدراسة هو بحث العلاقات المتبادلة بين دول الخليج العربـــي وتركيا، من الفترة (2002-2011). وقد استخدمت الدراسة منهج البحث التحليلـــي التاريخي، ومنهج البحث الوصفي. كما اعتمدت على نظرية اتخاذ القرار ونظريـــة المصلحة القومية؛ لمناقشة هذه العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن للعوامل السياسية والجغرافية أثر مهم في تقدم هذه العلاقة.
2. أن وجود حزب العدالة والتنمية التركي على رأس السلطة في تركيا كان لـــه أثرٌ كبير في تعميق العلاقات بين هذه الدول.
3. تؤكد الدراسة على أن التطوير وتقدم هذه العلاقة يخـــدم المـــصالح القوميـــة ومتطلبات الأمن الوطني للطرفين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

The Gulf stat position from the turkish policy in justice and Development party (2002-2011)

Anas kamal itbesh

Mutah University, 2012

This study aims to discuss the mutual relationship between the Arab Gulf states and Turkey through the period 2002-2011.

The study mobilizes the analytical historical and descriptive approaches. It also relies on the theory of decision – making and the theory of National interest to investigate this relationship.

The study coneluoles the following.

1. The political and geographical factors play an important role in advancing this relationship.
2. The presence of the Turkish Just and development party in the power in Turkey has a great affect or strengthen the relationship between these Countries.
3. The study stresses that to advance ment and development of this relationship serve better the national interest and the security requirements of both sicles.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

يتجاوز تاريخ العلاقات بين العرب والأتراك ما يزيد على أربعة قرون والعلاقات الخليجية-التركية على وجه الخصوص على ما يزيد على خمسين عاما، فقد دشنت هذه العلاقة منذ بداية الستينيات، حيث تبين من خلال الدراسة أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية، وبدأت تركيا في الستينيات تُولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّاً من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تُعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العِقدين الأخيرين وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

وقد أُقيمت العلاقات بين الدول الخليجية وتركيا وازدادت متانة شيئا فشيئا إثر المواقف السياسية التركية تجاه قضايا المنطقة العربية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية، ووقوف تركيا مع الحق الفلسطيني، ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصَّحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكًّا للتغيُّر التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير.

وازدادت العلاقات الخليجية- التركية متانة منذ حقبة الثمانينات، حيث سعت تركيا بشكل ملحوظ إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفْراتٍ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديدة، وتنوعت العلاقات الإقتصادية بين دول الخليج وتركيا ما بين التجارة وتأمين مصادر الطاقة، وحركة رأس المال والقروض والمساعدات المالية الممنوحة من دول الخليج العربي، وأنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات التركية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلقد بدأ التقارب الفعلي في العلاقات الخليجية-التركية عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة رجب طيب أردوغان وهو حزب معروف بانتماءاته وخلفيته الإسلامية- والذي ما توانى في إنشاء علاقات سريعة ومتينة مع الدول العربية ودول الخليج العربي على وجه التحديد من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين للتعاون في جميع المجالات الأمنية والإقتصادية وغيرها، وهذا ما تمخّض عنه مبادرات وعدة اتفاقيات جاءت لتقريب وجهات النظر والتعاون الذي أسهم في ارتقاء الجانبين في العديد من المجالات ومن أهمها: المجال الإقتصادي والمجال الأمني.

2.1 أهمية الدراسة:

تمتلك دول الخليج العربي موارد طبيعية وثروات نفطية هامة تؤهلها للقيام بدور هام على الصعيد الإقتصادي، كما أن هذه الموارد والثروات مطمع ومحطُّ أنظار إيران، فوجدت دول الخليج العربي مصلحتها في تعزيز علاقاتها مع تركيا من النواحي الإقتصادية والسياسية والأمنية، لكي تحمي تلك الثروات من خلال وضع تركيا في مواجهة مع إيران، لكي تكسب تركيا صداقة وتعاون دول الخليج العربي، وتبين هذه الدراسة الموضوعات التالية:

أولا: العلاقات العربية- التركية من منظور تاريخي.

ثانيا: دراسة دور حزب العدالة و التنمية التركي، والتحولات التي أحدثها هذا الحزب بعد توليه السلطة مع دول الخليج العربي، كما تبين الدراسة المحددات السياسية الداخلية والخارجية التي تؤثر على دور تركيا على الصعيدين الإقليمي و الدولي في علاقاتها مع دول الخليج العربي.

ثالثا: التقارب التركي–الخليجي: الدوافع والمحفزات والآثار، وذلك لأن الحوض الخليجي يُعد نطاقا ذا ثِقل خاص في الإستراتيجية التركية في المنطقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية بعد تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا في سنة2002، كما تبين الدراسة تغيراً لافتاً حدث في سياسة تركيا الخارجية يتجلى بصورة واضحة في محاولتها إيجاد توازن في توجهاتها الإستراتيجية بين دوائر اهتماماتها المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد أن شهدت ما يزيد على ثمانين عاماً من العلاقات المتميزة مع دائرتها الغربية مقابل علاقات مشوبة بالتوتر أو–على الأقل– بالحذر والترقب مع دائرتها الشرقية متمثلة في العالمين العربي والإسلامي.

4.1 مشكلة الدراسة:

تناقش الدراسة موقف دول الخليج العربي وعلاقتها مع كلٍّ من تركيا وإيران، وتكمن مشكلة الدراسة في أن تركيا تعمل على خلق توازنات إقليمية في الشرق الأوسط نتيجة للإمتداد الإيراني ومحاولة إيران إمتلاك السلاح النووي، مما جعل صناع القرار في تركيا يعمدون إلى استجذاب دول الخليج لصفِّها لكي تحدَّ من الإمتداد الإيراني و فرض هيمنته على دول الخليج، و هذا الجهد جاء بعد تولِّي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا.

5.1 منهجية الدراسة:

لقد تعددت المناهج والنظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، حيث أن هذه الدراسة لا تعتمد فقط على منهج واحد أو نظرية واحدة وإنما تعتمد على مجموعة من المناهج والنظريات المترابطة والتي تحاول هذه المناهج والنظريات الوصول إلى الحقيقة من خلال صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة محل الدراسة، وسوف تستفيد الدراسة من عدد من الأطر المنهجية، كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ونظرية اقتراب صنع القرار ونموذج هولستي ونظرية اقتراب المصلحة القومية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فعملية اتخاذ القرار تضم مجموعة من القواعد والإجراءات التي يعمل من خلالها المشاركون في إطار اتخاذ القرار لحل مشكلة معينة، فهي تضم تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين الآراء المختلفة داخل مجموعة اتخاذ القرار.

يتم في عملية اتخاذ القرار التي تضم القواعد والأسس، ومن خلالها تجري عملية مفاضلة بين البدائل المختلفة، ومن ثم أخذ البديل المطلوب سواء باتخاذه أو بتنفيذه.

يمكن النظر إلى عملية اتخاذ القرار على أنها من أهم وأخطر المواقف التي تحدد فيها الدولة الإطار العام لتوجيهاتها على مستوى سياستها الخارجية والتي تعد انعكاساً لسياستها الداخلية المختلفة بنظام سياسي قائم (Holsti, 1995، ص253).

حيث أن النظام الأحادي القطبية، وطبيعة الإقتصاد العالمي، وحالة عدم الإستقرار الدولي والإقليمي، والأوضاع الإقتصادية، وطبيعة النظام السياسي، تشكل عوامل تدفع صانع القرار الخليجي بتحديد مواقفه الخارجية، وما يترتب عن هذا القرار من آثار تنعكس على النظام السياسي. في مقابل ذلك القرار الصادر عن الدول الخليجية في سياستها الخارجية تبرز آلية القرار الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحديد التنسيق في المواقف على مستوى السياسة الخارجية الجماعية، وبناءً على هذا الإقتراب يمكن تفسير مواقف الدول الخليجية تجاه السياسة التركية، وحالة التقارب في العلاقة بينهما.

نظرية اقتراب المصلحة القومية: يستند هذا الإتجاه على تبرير تحرك الدولة على مستوى سياستها الخارجية من منطلق المصلحة القومية، فيعتبر هذا المنهج أن المصلحة القومية هي الهدف في سياسة الدولة الخارجية، وهي محور الإرتكاز والقوة الرئيسية المحركة والمفسرة لسلوك الدولة في إطار العلاقات الدولية.

ويرتكز هذا المنهج على أن المصالح القومية توضح جانب الإستمرارية في السياسة الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب في الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجيا أو نماذج القيم السياسية والإجتماعية السائدة، أي أنه مهما اختلفت العوامل السياسية والإستراتيجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع والتعاون مع غيرها من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول، فإن المصلحة القومية هي المقياس العام الذي يمكن الإستدلال على العوامل التي تحدد مواقف وسلوكيات الدول(مقلد1991،ص22-23)، فمن هنا تصبح المصلحة القومية هي محدد رئيسي في تحديد طبيعة المواقف، وردود الفعل، والسياسات المترتبة على العلاقة الخليجية والتركية، وهذا ما يمكن ملاحظته في دراسة الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية.

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس وهو:

1- ما هو موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية في الحقبة الزمنية(2002-2011)؟.

الأسئلة الفرعية وهي:

1- **هل** تأخذ السياسة الخارجية التركية بعداً سياسياً اقتصادياً أمنياً أكثر منه بعداً ثقافياً دينياً في المنطقة؟

2- ما مدى فرص التقارب الخليجية- التركية؟

3- ما هي ردود فعل الدول الخليجية اتجاه السياسة التركية في العديد من قضايا المنطقة العربية؟

7.1 حدود الدراسة:

1- **المكاني**: تركز هذه الدراسة على دراسة المواقف بين الجانبين الخليجي والتركي.

2- **الزماني**: تشمل الفترة لهذه الدراسة مابين (2002-2011)، حيث أن سياسة تركيا بدأت بالتحول تجاه العرب عامة والخليج العربي بشكل خاص في هذه الفترة للأسباب التالية:

1- ظهور حزب العدالة والتنمية واستلامه السلطة.

2- الأمن القومي الإقليمي.

3- خلق توازن إقليمي في المنطقة.

4- الحد من المدِّ الشيعي في منطقة الشرق الأوسط.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8.1 الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من النظريات بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسية التي أثرت على علاقات دول الخليج العربي وتركيا خلال الحقبة الواقعة بين (2002-2011)، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطوُّر وتحسُّن العلاقات بين دول الخليج العربي وتركيا بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وفي هذا الجانب تضمَّن الفصل الثاني تحليلاً للإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة التي تم رصدها في هذا الموضوع من خلال المَبْحثين التاليين: الإطار النظري، والدراسات السابقة.

9.1 الدراسات السابقة

دراسة (الحجري، 2009)بعنوان: العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية.

حيث استعرض الباحث في دراسته العلاقات الخليجية-التركية في مشاهد متعددة:

المشهد الأول: البعد التاريخي ومدى العلاقة الممتدة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية.

المشهد الثاني: البعد الثقافي بعد انقطاع طويل بين الطرفين، وقد حان الوقت لإحياء هذا التواصل الثقافي، و زيادة التبادل المعرفي، و تشجيع زيارة المسؤولين عن الثقافة والإعلام في الجانبين، وذلك لبلورة رؤى وأهداف مشتركة بين الشعوب والحكومات.

المشهد الثالث: البعد السياسي في العلاقات بين الطرفين وأثره على مجمل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية و العسكرية سواءً أكانت دول المجلس بصورتها الجماعية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بصورتها الإنفرادية.

المشهد الرابع: البعد الإقتصادي، حيث يستعرض فيه كلا الطرفين مدى تعزيز العلاقات الاقتصادية ونموها أضعافا مضاعفة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشهد الخامس: البعد الإستراتيجي، حيث استعرض الباحث في دراسته الأهمية الإستراتيجية لموقع كلا الطرفين في الشرق الأوسط، فالعلاقات بين الجانبين يربطها موقع استراتيجي مشترك.

دراسة (السبعاوي والنعيمي 2000) بعنوان: العلاقات الخليجية- التركية

حيث استعرضا في دراستهما هذه الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وتركيا، ونوَّها إلى أهمية مرتكزات السياسة الخارجية التركية والخليجية، كما ذهبت هذه الدراسة إلى تفصيل ميادين العلاقات الخليجية–التركية، ودور المياه في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي أيضاً.

وتحدثت هذه الدراسة عن قيود السياسة التركية في الخليج العربي، وذلك من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب التركي في تحديد دوره في الشرق الأوسط، وتحدثت هذه الدراسة عن استنتاجات أساسية في التوجُّه التركي إلى الخليج العربي، وذلك لأنه وجد طريقا مغلقة في محاولته للإنضمام إلى المحور الإقتصادي الغربي وهذا ما حدى به إلى تكثيف علاقاته الإقتصادية بدول الخليج العربي.

دراسة (آراس وآخرون، 2012) بعنوان: التحول التركي تجاه المنطقة العربية.

حيث استعرضت هذه الرسالة الأهمية التاريخية في العلاقات العربية-التركية والتي ساهمت في توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي، وانتظار دور فاعل من تركيا تجاه المنطقة العربية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام2002، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووجود شخصية أحمد داوود أغلو وزيرا للخارجية، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وعلى رأسها المنطقة العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، وتعرض الدراسة أيضا موقف تركيا من الربيع العربي والمستجدات على المنطقة العربية من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال التحول في سياستها الخارجية وتأثير الداخل التركي علـــى صـــانعي القـــرار السياسي في تركيا.

أما هذه الدراسة فإنها تناولت موضوع موقف دول الخليج العربي تجاه السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خلال حقبة زمنية حديثة ومليئة بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية(2002-2011)، وكذلك الوقوف على أثر هذه المواقف والمتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات والوقوف على المواقف السياسية من خلال استعراض الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والأمنية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على العلاقات بين الطرفين التي شهدتها هذه الحقبة تحديدا. والتي ساهمت في تحسن العلاقات الخليجية- التركية وتطورها بشكل ملحوظ إقليميا ودوليا، حيث يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منعطفا تاريخيا مهما في التطور الإيجابي في العلاقات الخليجية-التركية.

وركزت الدراسة على البعد الأمني التي أغفلته الدراسات السابقة ولم تتنبه إلى مثل هذا البعد الهام في التقارب الذي نشهده بين الدول الخليجية وتركيا، حيث يرى الباحث بأن السبب الرئيس في التقارب بُنيَ على أسس عسكرية أمنية.

وتبحث الدراسة أيضا في مستقبل العلاقات بين الطرفين، حيث بنى الباحث دراسته لهذا المشهد على المشاهد السابقة لرغبة من الطرفين في استمرار هذه العلاقات و تطورها، و ذلك يعتمد على مدى تأثير التيَّار الإسلامي بقيادة أردوغان الذي يقف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

البعد التاريخي للعلاقات العربية- التركية ومراحل تطورها

1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية:

يهتم الباحثون عموماً بالعلاقات العربية التركية، ذلك لأن تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في مختلف المجالات، فضلاً عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها إيجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي، والسياسة المعتدلة، والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية–التركية هي أبرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة، ومع هذا المشهد الإيجابي والتفاؤل بالانتقال نحو التكامل الإقليمي الخليجي التركي لكننا نجد قلة الإهتمامات في الدراسات الأكاديمية والبحثية نحو التركيز على هذا المنحى الحيوي في العلاقات العربية– التركية خصوصا ما تشهده المنطقة من تجاذبات سياسية وتأثيرات أخرى في العلاقات بين الجانبين.

ولعل الدارس للعلاقات العربية التركية يجد أن هنالك امتدادا طويلا لهذه العلاقة، حيث نشأت بين الطرفين علاقة متبادلة منذ سنوات طويلة، إذ يجمع العرب والأتراك دين واحد، كما عاشا معاً ردحاً من الزمن في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ومن خلال ذلك يتبين لنا عمق العلاقات العربية التركية وتنوعها وأصالتها(الكيلاني،1996،ص7)، حيث كان العالم الإسلامي يعاني من الانحطاط السياسي والعسكري نظرا لما تعرض له على أيدي المغول من تدمير شمل جميع مقومات الحياة كحرق المكتبات والمدارس والجوامع(الطوير،1982،ص340)، حيث حملت الدولة العثمانية راية الخلافة الإسلامية بعد ضعف الدولة الإسلامية في عهد آل العباس–عام 656هـ، وتنازل الخليفة العباسي محمد المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية هي المسؤولية رسميا عن حماية العالم الإسلامي وحمل دعوة الإسلام إلى باقي المعمورة(بووانو،2005،ص24).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اعتمدت الدول العربية والإسلامية خاصة على دولة الخلافة معتقدة أنها الإمتداد الطبيعي للخلافة الإسلامية، وذلك لأن الأتراك حملوا على عاتقهم راية الدين الإسلامي والدفاع عنه، وكان البيزنطيون أول الأعداء الذين تصدى السلاجقة لهم، وذلك أنهم زحفوا على بلاد الشام واحتلوا بعضها، وقد استطاع السلاجقة تحرير تلك البلاد، وانتزعوا أجزاء من الأراضي البيزنطية حتى وصلوا إلى قيصرية(1067م)، وكان لاشتراك السلاجقة الأتراك في الجهاد ضد الحملات الصليبية مع أقربائهم من التركمان والأكراد الأثر الكبير في محاربة هذه الحملات ثم في تحرير الأراضي الإسلامية وإزالة آثار الغزو(الكيلاني،1996،ص11).

وليس بالمستغرب إذ نقول: إن الماضي كان لا يفصل أو يفرق بين رعايا الدولة العثمانية، حيث كان العرب والترك سادة متساوين في الحقوق والواجبات لافرق بين أحدهما والأخر إلا بما يؤديه من جهاد ضد الأعداء، وكانت الإمارة تعطى لمن يكون أحق بها بغض النظر عن جنسه بل باعتبارات أخرى، مثل الدين الإسلامي وما يعطيه الفرد للدولة من جهد(الطوير،1982،ص340-341).

وتمتع العالم العربي في ظل العثمانيين بسلام خارجي استمر حتى آخر القرن الثامن عشر، وتعرض العراق وحده لغزوات خارجية فاشلة قادها الإيرانيون، وبسط العثمانيون على العراق حماية فعالة لولاها لما كان العراق الآن عربيا، ولكان حتما جزءاَ شيعيا من إيران لايختلف مصيره عن مصير عربستان(غرايبة،1998 ص12).

لا خلاف في أن الأمتين العربية والتركية قامتا بدور كبير في التاريخ الإسلامي، هياكله ودوله ومؤسساته، مع الإشارة إلى الإختلافات التي ميزت كل دور عن الآخر، وهي اختلافات جوهرية، ولكن يمكن القول بأن الدور العربي أسس "العالم الإسلامي"، وأن الدور التركي أسهم في توسيع ذلك العالم الذي ضم شعوبا وحضارات وثقافات، استقت أصولها من المرجعية الإسلامية من جهة، ومن معطياتها الإنثولوجية العرقية من جهة أخرى(الكيلاني،1996،ص14).

ومن خلال بيان التوجهات العثمانية في الخليج العربي حيث بدؤوا بالعراق من خلال احتلال الموصل 1516، وبغداد 1534م، ودخولهم مصر منذ 1522-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1520، ثم سيطرتهم على البصرة 1546 ليصبحوا على رأس الخليج العربي، وبعد أن تم التحرك العسكري العثماني من خلال الإحساء، عندما أرسل سليمان القانوني 1520-1566 لانتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين، واحتلت قواته القطيف 1550، ثم زحفت نحو الهفوف(عاصمة الإحساء)، ولتتوالى سيطرتهم بعد ذلك على مسقط ومضيق هرمز، ثم ليضربوا الحصار على المنامة في البحرين، عام1559.

وكانت الفائدة الإقتصادية للعثمانيين جراء سيطرتهم على الإحساء، وبعد أن سيطروا على النقل البري بينها وبين حلب، حيث انتعشت تجارة التوابل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعجز العثمانيون عن بسط سيطرتهم الكاملة والمستمرة على الخليج العربي، إذ لم يدعوا أساطيلهم حتى في المناطق التي سيطروا عليها وكان لبريطانيا دور كبير في تحجيم العثمانيين في الخليج، من خلال سياستهم في المنطقة ودعمهم للتوازنات الداخلية (النعيمي، 2008).

أما بالنسبة للعلاقات التاريخية بين دول الخليج العربي وتركيا فهي قديمة وأزلية وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فقد دخل العثمانيون بلدان دول المجلس قبل قرون من الزمن، وذلك زمن السلطان سليمان القانوني، الذي استطاع أن يجعل تركيا الحديثة التي ورثت أرشيف الدولة العثمانية ودول مجلس التعاون تحت سقف أرشيف الدولة العثمانية التي اتخذت من اسطنبول مركزا لها، حيث كان الأرشيف يشمل وثائق كثيرة تتعلق بتاريخ الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وما يحتوي عليه هذا الأرشيف من قضايا الحدود وغيرها من القضايا التي تهم الدول الخليجية من نظام الحكم إلى الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، إلى حدود الدول الجغرافية والسياسية.

وفي عام 1871م نزلت القوات العثمانية رأس تنورة، ومن ثم مدينة الهفوف، وضمتها إلى إقليم نجد، الذي كان يخضع لحماية الإمبراطورية العثمانية، وكذلك فعلته مع قطر والكويت، وقامت بالإتصالات مع أبوظبي ودبي والشارقة، وبقيت البحرين ومسقط خارج السلطة العثمانية(الكيلاني، 1996، ص12-13). وبقيت دول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي تحت السيطرة العثمانية إلى أن جاء الاستعمار الغربي الذي قسم البلدان العربية، ووقعت معظم دول الخليج العربي تحت الإستعمار البريطاني.

كان الموقف مختلفا في شبه الجزيرة العربية، فقد اضمحلَّ الحكم التركي فيها، ما عدا الحجاز حيث تمركزت حامية عسكرية كبيرة عززتها الحكومة بعد إعلان الحرب، حتى أصبح شبحيا أو اسميا في بعض المناطق، وغاب غيابا كاملا ودون رجعة عن مناطق أخرى، وخرج الحكم التركي من الكويت بعد المعاهدة التركية البريطانية عام1910، واستقلت اليمن عن تركيا عام1911، وخرج كلاً من قطر والبحرين والمشيخات بموجب المعاهدة التركية البريطانية حول الخليج عام1913، واستقل الأدربي وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام1915، وفازت بريطانيا في التنافس الإستعماري ضد فرنسا في عدن وعُمان وحضرموت، وعقدت معاهدة تفاهم مع سلطان نجد عبدالعزيز آل سعود عام1915، بعد أن سيطر على منطقة الإحساء وغيرها من المناطق المجاورة لنجد بعيدا عن متناول اليد العسكرية التركية، التي تسيطر على قلب شبه الجزيرة منذ عشرات السنين.

أما في الحجاز ففي الوقت الذي تم فيه تنفيذ مشروع الخط الحديدي، ووصوله الى المدينة المنورة عام1908، عاد اليها الامير الهاشمي الحسين بن علي من منفاه في القسطنطينية، حيث كان وأسرته رهائن عند السلطان عبدالحميد، وفي الوقت نفسه ازدادت فيه سيطرة الإتحاديين على أمير مكة الحسين والوالي التركي لسيطرة المالية والإدارية والسياسية على الحجاز، وقد فاز الحسين في ذلك الصراع، وأصبح يتمتع بتأييد كافة القبائل البدوية والمدنية في الساحل والداخل عندما أعلنت تركيا الحرب الى جانب المانيا يوم31تشرين أول1914 (أبونوار،2003، ص21).

2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية:

لقد مرت العلاقات العربية بثلاثة مراحل مختلفة، هذه المراحل تمثل محطات مفصلية في العلاقات العربية-التركية وهي على النحو التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرحلة الأولى: وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتى نهاية الأربعينيات:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت العلاقة بين العرب والأتراك منعطفا جديدا، فانحصرت الدولة العثمانية إلى الأناضول، لتبدأ فلول جيشها بقيادة مصطفى كمال باشا حربا وطنية تحريرية، إذ انتهت هذه الحرب إلى إعلان استقلال تركيا وولادة الجمهورية في29تشرين الأول/أكتوبر1932(نور الدين، 2007، ص85).

واتسمت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ السياسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطنا قوميا للأتراك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض، وقد كان التوجه الأساسي بأن الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها(الرشدان، 2010 ص169).

ومما زاد التباعد بين العرب والأتراك بعد عام1923 أن تركيا أدارت ظهرها للشرق واتجهت إلى الغرب سعيا للأخذ بحضارته وأسباب تقدمه، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق والحضارة الإسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعوب العربية والإسلامية(الناصري،1990،ص35).

ومن هنا تولد النفور العربي تجاه هذه الخلافة، وبدأ العرب في حشد الصفوف لإسقاط هذا الحكم الذي وُصف بالإستعماري الظالم، والذي تزاحمت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى أن أعلنت الجمهورية، وألغيت الخلافة سنة1924م، وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتي اعتبرها الأتراك غدرا لايمحى وخيانة لاتتغفر(غانم،2007،ص186).

رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي، وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية-العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك(دلي،1999،ص35).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعد وفاة أتاتورك مرت تركيا بفترة عزلة سياسية، وبدأت مرحلة تغريب تركيا داخليا وخارجيا، مما أدى إلى تشكيل أكثر من صورة لتركيا لدى النخبة السياسية والمثقفة في الوطن العربي نتيجة المتغيرات الدولية في المنطقة، ودور الإعلام الصهيوني في إثارة الغبار حول العلاقات العربية-التركية والتي مرت بثلاث مراحل وثلاث صور مختلفة للأتراك لدى النخبة العربية، وهي:

المرحلة الأولى: عزلة تركيا عربيا.

المرحلة الثانية:مرحلة السياسة الخجولة عربيا ودوليا.

المرحلة الثالثة:مرحلة تركيا الكبرى(الداقوقي،2001،ص72-73-74).

وفي الجزء الثاني من القرن التاسع عشر بدأت العلاقات تأخذ منعطفا سلبيا، وظهرت العديد من المتغيرات التي كان لها أثر كبير في فصم الروابط بين العرب والأتراك، وأدت إلى الخروج العربي عن الدولة العثمانية، ويمكننا أن ندرج تلك المتغيرات في محاور ثلاثة وهي:

أولا: الحركات الإنفصالية: وهذه الحركات ظهرت نتيجة ضعف الدولة، وتوالي هزائمها في أكثر الحروب التي قامت بينها وبين الدول الأوروبية، وبعد ذلك خرجت بعض الأمصار العربية على الحكم العثماني، وخاصة أهل نجد بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى، ونجاح السعوديين في اجتياح مكة في عام 1806 (بكر، وأخرون1991،ص153).

ثانيا: الإستعمار الأوروبي: حيث شكل الإستعمار الأوروبي عاملا من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وخاصة الخليج العربي كان من أول المناطق خضوعا للإستعمار الأوروبي.

ثالثا: الصراع بين القوميتين العربية والتركية: وهذه الفترة جاءت عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد وصول الإتحاديين للسلطة، واستخدامهم أساليب الإبتزاز المختلفة للعرب. وبعد ذلك بدأ شيوخ الخليج والجزيرة العربية في التطلع إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية، والذي عقد على إثره مؤتمر جزيرة العرب سنة1914(بكر، وأخرون1991،ص159-158).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل هذه الأمور التي أشرنا إليها تؤكد أن بعض الزعامات الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الحركة العربية التي نشطت إبان تلك الفترة، والتي اتجهت اتجاها معاديا لسياسة الإتحاديين، وطالبت بتحقيق قدر من الإصلاح واللامركزية.

ونتيجة لحالة فك الإرتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقانا وتوترا، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت، حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الإتحاد السوفيتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة إسرائيل في فلسطين 1948 (الرشدان،2010، ص170).

حيث تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد معاهدة لوزان التي تنازلت بمقتضاها الجمهورية التركية عن أية حقوق قانونية لها في المنطقة العربية، وتنازلت بذلك عن أخر شكل من أشكال الوجود في العالم العربي(بكر، وأخرون1991، ص212).

كانت التحولات الدولية والإقليمية والمحلية بعد الحرب العالمية الثانية تذهب بالعرب والأتراك نحو عالمين مختلفين، فتعزز الإنقطاع هذه المرة بنشوء"مزاجين"سياسيين مختلفين مع بدء سيطرة نخب جديدة على السلطة في البلدان "الحضرية" العربية(الزين، 1992، ص78).

وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين، ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناست مواقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وزادت أسهمها هبوطا عندما اعترفت بإسرائيل في مارس1949-يناير1950(بكر، وأخرون1991،ص263-264). وكان اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام علاقات قنصلية بينهما مدعاة لبرود العلاقات التركية العربية، وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها مازالت تعترف بإسرائيل، وتتعاون معها في عدة مجالات، وتبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل(أبو نوار،2003،ص26).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل العودة إلى واقع العلاقات بين العرب والأتراك في فترة معينة من الماضي وفي عهد أتاتورك بالذات لاتهدف الى تأكيد عوامل التباين أو مجرد التهليل للجوانب الايجابية. ولعل هدف التاريخ كان دائما هو من جانب التعزيز للإيجابيات، وتجاوز السلبيات من أجل غد أكثر واقعية وأكثر إشراقا، وإذا كان التنبؤ بالمستقبل من باب الوهم والتصور والخيال، فالتنبؤ بمستقبل ماحدث في التاريخ لايعدو كونه مجرد رياضة فكرية لاتغير من التاريخ، إلا أن الرياضة الفكرية في التاريخ تغري المفكر بدراسة عظات الماضي، وبخاصة إذا استندت إلى حقائق تاريخية واضحة .

المرحلة الثانية: وتمتد من 1950-1990:

يعد حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة1952 أهم حدث في هذه الفترة في العلاقات العربية-التركية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بمساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخوا منه غايتين متكاملتين: أولاهما التصدي للدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية(الكيلاني،1996،ص25)، وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة، ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي(نور الدين،2006،ص182).

ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير(الكيلاني،1996،ص27-28).

وتدرجت السياسة التركية بعد ذلك إلى ما بعد سقوط الأحلاف، لكي تعيد رسم سياستها الشرق أوسطية بشكل أكثر واقعية، كما حظيت القضية الفلسطينية باهتمام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كبير من الجانب التركي مما رأته من إرهاب الدولة الصهيونية للعرب، فتطوع مئات الشباب الأتراك في عام 1971و1978 ليقاتلوا مع إخوانهم العرب.

بطبيعة الحال شهدت العلاقات العربية-التركية تحسنا كبيرا في السبعينيات والثمانينيات، وأن الطرفان يختزنان إمكانات كبيرة للتعاون نظرا إلى الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية وتداخل الكثير من القضايا المشتركة(نورالدين ، 2007، ص94).

وبعد ذلك تحسنت العلاقات التركية-العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات الأمريكية إلى إسرائيل، ودافعت عن وجهة النظر التي تقول بانسحاب إسرائيل إلى حدود ماقبل الحرب(بكر، وآخرون 1991، ص303).

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تحسين صورة الأتراك لدى الرأي العام العربي إلى درجة كبيرة، بحيث سارعت ليبيا والسعودية والعراق إلى تزويد تركيا بالبترول عام 1974 عندما وضعت واشنطن حظرا على تزويد تركيا بالأسلحة والطاقة نتيجة غزوها لشمال قبرص بعد الانقلاب العسكري اليوناني، ومحاولة توحيد الجزيرة مع اليونان، رغم اعتراف اتفاقية 1960 باستقلالها (الداقوقي، 2001، ص74)، واستمرت مساندة الأتراك للقضايا العربية، وخاصة عندما أقرت بأن الصهيونية حركة عنصرية، وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقا.

وفي مقابل هذه السياسة الودية، وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص(1974)، كما تركت المساعدات المقدمة من -السعودية وليبيا والعراق-أثرها الحسن في الرأي العام التركي، ثم وّسعت تركيا دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي، فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت وزراء خارجية المنظمة إلى الإجتماع في اسطنبول(1975)، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان(1976-1978) (الكيلاني، 1996، ص28).

وكانت تركيا قد قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بعد انتمائها إليها، بل إن رئيس جمهوريتها كنعان ايفرين– زعيم انقلاب 12أيلول/سبتمبر1980-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قد حضر شخصيا مؤتمر المنظمة في المملكة العربية السعودية، كأول رئيس جمهورية لتركيا العلمانية يزور المملكة، في حين أدى تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيسا للوزراء عام1983 فريضة الحج، كأول مسؤول تركي علماني، كما أصبحت اسطنبول مقرا لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي(الداقوقي، 2001، ص75).

المرحلة الثالثة:الفترة الممتدة من1990-2000:

تعرض العالم في نهاية الثمانينيات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف السلطة، وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة التوتاليتارية، مما أدى إلى تحول في مراكز القوة في العالم، وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية لمنظمة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءا مهما في هذه المنطقة(الرشدان،1998،ص9).

ويمكن القول بأن السياسة التركية بدأت تتجه في هذه الفترة إلى العالم العربي والإسلامي، حيث انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1- انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيدا في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا، وجزءا لايتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق، ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيوأمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية، وبكونه امتدادا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأمريكية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، ومحكوم أيضا بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصا على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

5- تركيا بدورها شهدت تغيرات متسارعة في الداخل، أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير، ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، وهذا العمل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية(دلي، 1999، ص38).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي 1996-1997م والمتمثلة في التوجه نحو العالم العربي والإسلامي، ومناهضتها للعلمانية وقراراتها، إلا أنها لم تستطيع الفكاك من سلسلة الإتفاقيات التركية-الإسرائيلية، حيث وقّع أربكان في 28 أغسطس/آب 1996م إتفاقية الدفاع المشترك، والصناعات الحربية بين البلدين، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني لعام 1997م(فياض، 1997، ص182).

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في آب1990مشكلة جوهرية بالنسبة لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الإنفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب، وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديد بالنسبة لتركيا حدا بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حـــرب الخليج(الرشدان، 1998، ص22).

لقد غدت السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيـــار الاتحـــاد السوفيتي عام1991، معنية باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، فقـــد زاد اهتمـــام تركيا باتجاه الجنوب، وخاصة الخليج العربي بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يمثلها الإتحاد السوفيتي، وعبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمـــشاركتها فـــي أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعليـــة مـــضافة للسياسة التركية، ومن ثم عُدّ الشرق الأوسط، والمنطقة العربيـــة الآســـيوية بـــشكل خاص مجال الإهتمام الأول للسياسة التركية، الذي تجسد بعدئذ بشكل أكثر كثافة في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية.

إن التأثيرات الإقليمية والدولية سواء أكانت حافزة أم كابحة معوقـــة لايمكـــن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية على وجه التخصيص، وهـــي تأخـــذ بعداً إضافيا في علاقات تركيا الخليجية، لسببين، الأول: ماهيـــة الـــسياسة التركيـــة وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية، والثاني: ماهية المعطيات الخليجية، من حيث منطلقات التحليـــل الاســـتراتيجي الـــشامل للمنطقـــة الخليجيـــة (السبعاوي والنعيمي، 2000، ص15).

تعد هذه الفترة الزمنية بمثابة الأرض الخصبة التي ساهمت فيما بعد بتحـــول سياسة تركيا الى الشرق بدلا من الغرب، وذلك يظهر عندما تولى نجم الدين أربكان السلطة في تركيا وحاول استعادة التاريخ المشرق في الدولة العثمانية وتطبيقـــه، إلا أنه واجه مقاومة عنيفة من قبل العلمانيين والجيش التركي وما لبـــث حتـــى انتهـــى حكمه، ويعود ذلك لعدم تدرجه في التغيير والإصلاح الممنهج فكانـــت نهايتـــه بـــأن أطيح به وبحكمه.

المرحلة الرابعة:ما بعد 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

في مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غيـــر متـــوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يـــصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقـــاهرة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، في الوقت الذي شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة في العدوان دون أن تستشير شعوبها(غانم،2007،ص187-188). في مقابل ذلك شهدت العلاقات التركية الخليجية تطوراً كبيراً في النواحي الإقتصادية والأمنية نتيجة التطورات التي أصابت المنطقة، وبشكل كبير بعد احتلال العراق، الأمر الذي أظهر معه توافق في مواقف تركيا ودول الخليج العربي تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية في المنطقة (Kucukcan,2010).

وتعد فترة 2003 البداية الفعلية في التقارب التركي- الخليجي على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.

والحق أنه إذا كانت هناك إشكالية في توصيف علاقة بين شعبين فهي التي بين العرب وتركيا، ولكنها مهما كانت تتسم بالإشكالية، فإن هناك أسسا قاعدية تجعل الإثنين يقفان على أرض مشتركة:

1- الأرضية الإسلامية.

2- الأرضية الشرق أوسطية.

3- المبادئ العالمية الثابتة التي تحكم العلاقة بين شعبين، والتنسيق بين مسيرتهما، وهذه الأمور ستكشف عنها تطورات المستقبل القريب والبعيد (بكر، وآخرون 1991، ص280).

ولهذا فقد كانت تربط العرب بالأتراك رابطتان: الأرض والخلافة، الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ذهبت مع إلغائها في 3آذار/مارس 1923 من جانب حكومة أنقرة، وبالتالي كان على أي علاقات مستقبلية بين الجانبين أن تنطلق من عوامل مختلفة عن كامل المرحلة التي امتدت أربعة قرون، وعن مضاعفات سنوات مابعد الحرب الأولى من إلغاء الخلافة(نورالدين،2006،ص86)، ويظهر ذلك جليا عندما فاز حزب العدالة والتنمية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالأغلبية البرلمانية، وتشكيل هذا الحزب الحكومة التركية الجديدة، والواقع أن حكومة حزب العدالة والتنمية أظهرت منذ عام2002 مواقفا ساعدت في تحسين وتعميق العلاقات التركية-العربية، ولم يكن رفض البرلمان التركي السماح للجيش الأمريكي في استخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام2003 إلا بمثابة إشارة واضحة على التقارب المتزايد لتركيا من مواقف الدول العربية والشارع العربي (سيدر، 2010، ص45).

تبين لنا من خلال الدراسة التاريخية أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية وإقتصادية، وبدأت تركيا في الستينيات تولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّا من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العقدين الأخيرين، وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والنخب السياسية لكلا الطرفين.

1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي:

تتميز منطقة الخليج العربي بأنها تحتل موقعا جغرافيا حيويا في العالم، فهي تطل على الطريق الموصل بين شرق أوروبا وجنوب أفريقيا، ولها خليجين هما: خليج عُمان والخليج العربي والذي يفصل بينهما مضيق هرمز، فمن هنا أدركت دول الخليج العربي أهميتها على مختلف الصعد، وسعت من خلال ذلك إلى تشكيل منظمة إقليمية أو مجلس لكي تلتقي فيه هذه الدول، وتقرر من خلاله مصالحها المشتركة، فتكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يضم كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، كما يعد كلا من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الإمتداد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن، والمغرب، دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق، واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

تأسس المجلس في 25 مايو1981 بالإجتماع المنعقد في الرياض في المملكة العربية السعودية، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه للقيام بصيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دوافع إنشاء المجلس:

نشأ مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعوامل كثيرة منها الداخلية ومنها الخارجية، وهي عوامل تختلف باختلاف ظروفها، وطبيعة تكوينها، لذلك فإنه يمكن تصنيفها تحت عشرة نقاط أساسية هي:

1. التجاور الجغرافي، والتجانس الإجتماعي، والترابط التاريخي، والتماثل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتميز إقليم الخليج بأنه أكثر الأقاليم العربية تجانسا.
2. التماثل في القيم والإيديولوجية، وما يفسر لنا ذلك اقتناع أعضاء مجلس التعاون الخليجي بعدم دخول العراق هذا المجلس، بسبب تمسكه بالنهج الإشتراكي القومي.
3. -الطابع الوحدوي لمنطقة الخليج عبر التاريخ.
4. التجارب الوحدوية العربية السابقة - خاصة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م- وأثرها في تنامي الشعور بوحدة المنطقة.
5. -الإنسحاب البريطاني من المنطقة، وما خلفه من زيادة الشعور بالوحدة لدى أبناء الخليج.
6. التنافس الدولي لبسط النفوذ على المنطقة، واستنزاف خيراتها، باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي للطاقة، وباعتبار موقعها الاستراتيجي الهام لها.
7. سقوط نظام الشاه في إيران عام1979م، وقيام الثورة الإيرانية، الشيء الذي شكل هاجسا خطيرا لدول الخليج.
8. قمة الناتو، وفكرة إنشاء قوات الإنتشار السريع، ذلك أنه كان من متطلبات هذه القوة الحصول على تسهيلات بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة.
9. الحرب الإيرانية العراقية، وانعكاسها على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وكانت هذه الحرب تهدد بتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، إلا أن المنطقة لا تقبل تغيير تركيبها السياسي والجغرافي.
10. النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء المجلس(القحطاني،1997،ص146-147-148).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2.3 الهيكل التنظيمي للمجلس:

ينتظم مجلس التعاون الخليجي في هياكل قانونية تيسر له القيام بمهامه وتحقيق أهدافه، وتضمن الاستمرار والديمومة، وتحيطه بسياج من الحصانة ضد أي تهاون أو تلاعب في تنفيذ القرارات، وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه الهياكل التنظيمية(القحطاني،1997،ص151)

أولا: المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

النظام الأساسي للهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة، هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة النظام الأساسي.

ثانيا: المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتخـــذة في هـــذا الشـــأن إلى المجلـــس الـــوزاري الـــذي يرفع منهـــا بتوصـــية إلى المجلـــس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يـــضطلع المجلـــس بمهمـــة التهيئـــة لاجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت فـــي المجلـــس الـــوزاري نظيرتهـــا في المجلـــــس الأعلى للنظام الأساسي.

ثالثا: الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعـــداد الدراســـة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المـــشترك، وإعـــداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعـــة تنفيـــذ القـــرارات، وإعـــداد التقـــارير والدراسات التي يطلبها المجلـــس الأعلـــى، أو المجلـــس الـــوزاري، والتحـــضير للإجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات، وغير ذلك من مهام النظام الأساسي، حيث يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- تسعة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات المالية والإدارية، بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، وبـــرئيس بعثـــة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- مدراء عامُّون لقطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبـــل الأمين العام، ويتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد مـــن القطاعـــات المتخصصة والمساندة، هي الشؤون السياسية، والشؤون الإقتصادية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئـــة، والـــشؤون القانونيـــة، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الإختراع، ومركـــز المعلومـــات، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي فـــي بروكـــسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للاتـــصالات بمملكـــة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان(الأمانـــة العامـــة لمجلـــس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية:

بعد حل حزب الرفاه، ومنع كل من: نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وقازان وغيرهم من زعماء التيار الإسلامي من العمل في السياسة، أو الوضع في السجن، بدأت حرب الإستئصال التي شنها النظام الكمالي على التيار الإسلامي(رضوان،2006،ص345).

وبعد إغلاق حزب الرفاه لجئوا إلى تشكيل حزب الفضيلة، والذي يعتبر امتدادا لحزب الرفاه المحظور، ولم يستمر طويلا نتيجة الملاحقات والمضايقات المستمرة للأحزاب الإسلامية الأصولية، والتي تعد مخالفة للثوابت العلمانية في تركيا.

ويعد هذا السبب الرئيس الذي أطاح بحكم أربكان الذي أصر على تطبيق السياسة الأصولية دون أن يراعي الظروف الداخلية في تركيا مابين العلمانية وسيطرة الجيش، الذي يعتبر امتداده علمانيا، حيث استمرت الحياة السياسية في تركيا على هذا المنوال منذ أن أسس أتاتورك الجمهورية التركية وبعد أن انفصلت وتخلت عن الخلافة الإسلامية.

وفي 22حزيران عام 2001، جاء دور حزب الفضيلة الإسلامي، ففي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا قرارا بحل الحزب (رضوان،2006،ص347)، وبعد حل حزب الفضيلة انشق برلمانيوا الحزب إلى جناحين، جناح قام بتشكيل حزب أسموه حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان، والجناح الثاني الذي أدى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية في أب 2001 بقيادة الشاب رجب طيب أردوغان.

واعتبر طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي بقدر ما هو وريث الحزب الليبرالي، وهو حزب العدالة الذي كان يزعمه عدنان مندريس، فمن طروحات وأفكار هذا الحزب أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم وإستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية(بووانو،2005ص67-68)، وبصرف النظر عن عدم تقديم الحزب لنفسه كوريث لحزب الفضيلة أو الرفاه، فإنه لم يكن من السهل تجاهل ملامح ربط الرأي العام فيما بين الأحزاب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثلاثة، وبعد ذلك ظهر حزب العدالة والتنمية على الساحة التركية مبينا أهدافه وبرامجه ليخوض أول انتخابات برلمانية له في2002.

وقد أسفرت الإنتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية أصوات الناخبين، حيث حصل وحده على 34% من إجمالي الأصوات ليحظى بـ 363 مقعدا في البرلمان التركي البالغ إجمالي عدد مقاعده 550 مقعدا، وليضمن بذلك تفرده بتشكيل الحكومة التركية في سابقة هي الأولى من نوعها في البلاد التي اعتادت على الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على مثل هذه الأغلبية، وفى المرتبة الثانية جاء حزب الشعب الجمهوري الذي كان مصطفى كمال أتاتورك قد أسسه، حيث حصل بزعامة اليساري دينز بايكال على 19.3% من الأصوات ليحظى بذلك بـ 79 مقعدا في البرلمان الذي سيضم في عضويته هذه المرة تسعة أعضاء مستقلين، أما باقي الأحزاب المشاركة في الإنتخابات فلم يحظ أي منها ولو بمقعد واحد في البرلمان بعدما أخفقت جميعها في الحصول على نسبة الـ 10% من أصوات الناخبين التي حددها الدستور كشرط للتمثيل الحزبي في البرلمان التركي(عبدالفتاح،2003،ص119).

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي:

ترجع قيادات وكوادر حزب العدالة والتنمية في استلهامها الفكري إلى الخلفية الإسلامية المعتدلة، وأن ماحصل مع أربكان وتشبثه بالإسلامية الأصولية دفعت قادة حزب العدالة والتنمية إلى انتهاج آلية أخرى تسير بها إلى بر الأمان، وبدا هذا واضحا في خطاب أردوغان الأول، والذي لم يتحدث فيه عن الإسلام، ولم يتحدث فيه عن السياسة ألاتاتوركية، وهذا دليل على التزام الحياد في السياسة الجديدة.

وعدد رجب طيب أردوغان رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وهي:

1. مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
3. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الإجتماعية للبلاد.
4. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
5. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية(بووانو، 2005،ص67-68).

وقد أضاف مستشار رئيس الوزراءالتركي أحمد داود أغلو خمسة أسس ومباديء تعبر عن رؤية وفلسفة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به.

1) الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2) حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا.
3) سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم.
4) تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي مركز المنطقة، وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.
5) الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة(الخماش، 2010، ص149-150).

جاء حزب العدالة والتنمية بإستراتيجية جديدة تأخذ بعين الإعتبار:

1. الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات الحزب.
2. انتهاء الثنائية القطبية، والتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم.
3. أحداث 11سبتمبر/أيلول، ورفع واشنطن لشعار الحرب على الإرهاب الإسلامي.
4. احتلال العراق- لاحقا-(نورالدين،2006،ص78).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن استعادة تركيا عمقها التاريخي، والإستفادة من عمقها الجغرافي الإستراتيجي، كان في أولويات حزب العدالة والتنمية، فكان هذا الإنفتاح تجاه الغرب ومن ثم العرب.

ولم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية مهمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، وأعادت تعريف خياراتها، ما شكّل خروجا على التوازنات الداخلية والخارجية.

5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربية:

تتكون النخب السياسية في دول الخليج العربي من الأمراء، والمتنفذين الذين تدار بأيديهم السلطة داخل البلاط الملكي أو الأميري من ناحية ، وأصحاب رؤوس الأموال من ناحية أخرى، والمتمثلة في الشركات العملاقة التي غزت العالم والتي لها امتداد داخل وخارج الخليج العربي، وما لهم من تأثير على صانع القرار على مختلف الأصعدة (السياسية والإقتصادية والأمنية العسكرية).

ويأتي خلو الخليج العربي من الأحزاب السياسية لسبب رئيس، لكونها تنظر إلى تلك الأحزاب على أنها مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث أنها تأخذ بأن دستور الدولة هو القرآن الكريم، ولامجال معه للتعددية الحزبية وغيرها.

6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا:

تضم هذه النخبة عناصر مؤثرة في عملية صنع القرار على مختلف المستويات وأهمها:

1- المستوى الحكومي: تتكون النخبة على هذا المستوى من رئيس الوزراء، ونائبه أو نوابه، وبعض الوزراء المهمين بحكم وزنهم السياسي.
2- المستوى البرلماني: حيث تضم النخبة على هذا المستوى قادة وكوادر الأحزاب الكبيرة الممثلة في البرلمان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- المستوى المحلي: تضم النخبة على هذا المستوى المحافظين، وأمناء البلديات الكبرى كاسطنبول وأنقرة وإزمير وغيرها بما فيها بعض المحافظات الجنوبية- الشرقية ذات الأكثرية الكردية، والحاكم العسكري لمنطقة الطوارئ بها ومقره ديار بكر(معوض،1998،ص20-21).

واتصفت النخب السياسية التركية بصفتين هما:

1- تجدد النخبة التركية واستمرارها: حيث ينتمي الكثير من النخبة التركية إلى الجيل القديم بمعيار السن مثل أربكان وبولنت أجاويد، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت النخبة منذ مطلع التسعينيات انضمام عناصر جديدة أو شابة نسبيا إلى صفوفها مثل تشيللر ويلماز وبايكال، ويعني ذلك أن هذه النخبة تتمتع بقدرة كبيرة نسبيا على تحقيق نوع من التوازن في تكوينها بين اعتبارات الاستمرارية والتغيير.

2- الخلفية الإجتماعية والمهنية والسياسية لأعضاء النخبة السياسية: يتصف معظم أعضاء النخبة السياسية التركية، ولاسيما على المستويين الوزاري والبرلماني بارتفاع المستوى التعليمي وتنوع الخبرات المهنية والسياسية (معوض، 1998، ص21).

وفي معرض الحديث عن النخب لا نغفل دور يهود"الدونمة"، ومدى تأثيرهم داخل النخب السياسية في تركيا، وانعكاس هذا التأثير على علاقة الأتراك بالعرب من خلال الضغط على المؤسسات العسكرية لكي يكون هنالك مواقف مناوئة لحزب العدالة والتنمية، هذا الأمر يشكل تحديا مستقبليا لإمكانية غياب حزب العدالة والتنمية عن السياسة، وبروز أحزاب علمانية مدفوعة من النخب اليهودية في اتخاذ قرارات ومواقف لاتنسجم مع كثير من القضايا التي تخص الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية.

لكن ومن غير المتوقع بدأ اللوبي الصهيوني يتآكل لصالح المشاعر المتعاظمة من جانب الأتراك المتعاطفة مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، خاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني في تركيا، أي إن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب، وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس جيدة تجعل من أردوغان أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس تيارا لايمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية، وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي، وأن قطاعا لا يستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواته في انتخابات حرة(حبيب،2009،ص128-129).

7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية:

ليس هناك من روابط مشتركة بين الطرفين سوى روابط سياسية ومصالح مشتركة، ويعد وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة السبب الرئيس الذي حسن خيار الطرفين في استعادة العلاقات، وفرص التعاون من جديد على مختلف الصعد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويجد الباحث بأن هنالك علاقة واضحة بين النخب السياسية، ولكن في إطار ضيق، فيما تزداد النخب الاقتصادية اتساعا في العلاقة بين الطرفين كنتيجة واضحة لزيادة حجم الإستثمارات الخليجية في تركيا، وزيادة التجارة الخارجية التي انعكست بشكل كبير في تحقيق تقارب بين تلك النخب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية في العلاقات الخليجية-التركية

تتطلع حكومة "العدالة والتنمية" إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط، والتقارب مع دول الخليج... علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي(بيبرس،2010،ص171).

وبالنظر إلى العلاقات التركية-الخليجية نجد أنها خير تجسيد لهذه الحقيقة، ففي ظل دافعية سياسية واقتصادية وأمنية من الجانبين تفرضها ضرورات التغير الحاصل في طبيعة النظام الدولي وفاعليته من جانب، وتغيير موازين القوى التقليدية في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، ووضع كل طرف منهما- تركيا ودول الخليج-في المعادلة الإقليمية من جانب ثالث، كان الإرتقاء بمستوى العلاقات بين جانبين للوصول إلى شراكة إستراتيجية تكاملية بينهما أمراً لامناص منه، وعلى الرغم من تعدد المجالات التي يمكن أن ترقى بالعلاقات التركية- الخليجية فإن البعد الإقتصادي يبقى صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات والأطر، وأكثرها ملاءمة لبدء تكامل إقليمي قد يتسع فيما بعد ليشمل أبعادا أخرى أكثر أهمية وتعقيدا(علام،2010،ص130).

1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية- التركية:

أهمية الخليج العربي الإستراتيجية تنبع من أنه واحد من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث:(آسيا-أوروبا-وأفريقيا)، وهو أيضا ممر هام بين الدول الواقعة في العالم الغربي (صالح، 1991، ص29).

وتقع الجمهورية التركية في شمال غرب العالم العربي، ولها حدود مع سوريا ومع العراق ومع إيران، كما أنها محاذية لأوروبا من الجنوب، وبالتالي فإنها تشكل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العمق الإستراتيجي للدول العربية بشكل عام، ولدول مجلس التعاون بشكل خاص في الإتصال مع دول الإتحاد الأوروبي، كما أن دول مجلس التعاون تقع في غرب آسيا، وتربطها علاقات مع الهند وباكستان وإيران، وبالتالي فهي تشكل عمقا لتركيا في التصدير والإستيراد من وإلى هذه الدول(الحجري،2009،ص33-34).

ومن خلال الشكل رقم(1) تتضح لنا صورة الخليج العربي وتركيا وتحدد لنا معالم الشرق الأوسط بشكل عام.

الشكل رقم(1)

(www.omaniyat.com/vb/showthread.php?t=11609)

ومن هنا كان الدافع التركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث تتطلع تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الإقتصادي والسياسي مع الخليج العربي كمنطقة إستراتيجية وحيوية لتصدير النفط، وفي هذا الصدد يبدوا أن تركيا على استعداد للإستفادة من القدر الهائل من حسن النية الذي تولد نتيجة للدعم الذي قدمته

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لدولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية حتى تعـزز مصالحها (شكارة، 2003، ص21).

ولقد جاءت البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيـا ودول الخليج العربية عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التـي بـدأت منـذ عـام2005 بالعاصمة البحرينية المنامة بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجـارة الحـرة بـين الجانبين في محاولة لتأسيس العلاقات التركية-الخليجية لتـشمل جميـع المجـالات السياسية والإقتصادية والإستثمارية والأمنية، ومن ثم إيجاد قنوات اتـصال دائمـة ومفتوحة للتعامل مع ما قد يطرأ على الساحة الإقليمية من مستجدات، وإيجاد حلـول عملية لها، وذلك بالنظر لنوعية وحجم الأزمات التي يواجهها كـلا الطـرفين فـي جوارهما المباشر بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع مع إسرائيل، ومعـضلة الأمن والبرنامج النووي الإيراني، بما اعتبره بعض المـراقبين مـن دول مجلـس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات مع أنقرة، وإقرارا بأهمية الدور الإقليمـي لتركيا والذي يتميز بالتوازن والاعتدال إضافة إلى كون القوة التركية تُعد رديفا لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بهـا المنطقـة، وعلـى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فـإن كـلا منهما يسعى جاهدا للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية العليا والتي قد لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان.

وفي سبتمبر2008 انتقلت العلاقات التركية الخليجية نقلة نوعية كبيرة، تمثلـت في توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج العربية، وذلـك على هامش اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته رقم108 للدول الستة الأعضاء والذي عقد بمدينة جدة السعودية، وقد اعتبر رئيس الـوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثان هذه المذكرة بمثابة خطوة بناء علـى طريـق العلاقات الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، وأن هذه المذكرة ستفتح آفاق التعاون بين الجانبين في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والثقافيـة والأمنيـة (عـلام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد شهدت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا،منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات،واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية الثانية وعلى الرغم من أن قدرا من الضرر قد أصاب هذه العلاقات بعد حرب الخليج الثانية،إلا أنها اليوم قد استعادت حيويتها،ولامست المكانة القوية التي كانت عليها فيما سبق(عزباوي،2008،ص228).

إن إقامة علاقات إستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي رغبة يشاطرها الطرفان وسط ظروف حساسة ومتغيرات إقليمية ودولية، ويعزز هذه الرغبةَ ما يواجهه الخليج العربي من التحديات والمخاطر الأمنية، إضافة إلى التطلعات التركية لتحسين الوضع الاقتصادي، ولعب دور بارز وأكثر فاعلية على صعيد المنطقة، ومن أجل تحقيق هذه الرغبة قُدِّمت خطوات عملية من الاتفاقيات والمشاريع والمؤتمرات، بدءا من توقيع مذكرة التفاهم خلال الاجتماع الوزاري بين الجانبين في جدة في الثالث من أيلول (سبتمبر) 2008 وصولا إلى الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية، وذلك ليؤكد استمرار الحوار والتعاون في معالجة قضايا المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار.

وجاءت المتغيرات الإستراتيجية نتيجة ثلاثة أحداث شهدها العالم، كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربي والإستراتيجية التركية تحديدا وهي:11سبتمبر2001، واحتلال العراق، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في خريف2002 (نور الدين، 2006، ص183).

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي الواضح المعالم وسجّلت في2008/9/3 حدثا تاريخيا، تمثّل في توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهّد لعلاقات إستراتيجية خليجية-تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزارة خارجية الدول المعنيّة في مدينة جدّة في المملكة العربية السعودية، ويمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعدّ أوّل اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفردا مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإتفاقية، ولا شك أن لهذا المعنى دلالاته كما سيظهر لاحقا، خاصّة أنّها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا إلى أن هذه الإتفاقية ليست موجهة ضدّ أحد معيّن، إلا أنّنا نلاحظ أنها جاءت إثر تصاعد حدّة المناوشات الإيرانية-الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث العربية، ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تمّ طرحها من قبل العرب في هذا الشأن(باكير،2008).

وتدرك تركيا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ودوله نظرا لما يتوفر بدول هذه المنطقة من إمكانيات مادية، والعديد من فرص العمل، لذلك تولي تركيا(حكومة وشركات) اهتماما كبيرا لاعتباراتها الإقليمية بالنظر في اتجاه الجنوب وخاصة الخليج العربي، وقد تجلى ذلك على الأصعدة الإقتصادية والأمنية والعسكرية(كمال،2003،ص194).

مشاريع إستراتيجية ثنائية خليجية-تركية:

في خطط الأجندات المشتركة بين الطرفين، مشروعان من أهم المشاريع الإقليمية الإستراتيجية على الإطلاق، وإذا ما تمّ تنفيذ هذان المشروعان وترجمتهما عمليا على أرض الواقع فمن المؤكّد أن العلاقات الثنائية ستكتسب طابع الديمومة على جميع المستويات، بحيث يصبح الربط عضويا، ويؤسس لتشكيل نواة اقتصادية وسياسية إقليمية ذات طابع ومستوى دولي.

1- مشروع سكّة حديد تربط الخليج العربي بتركيا:

وهو مشروع يعيد إلى الأذهان مشروع سكّة الحجاز الذي حقّقه السلطان عبدالحميد الثاني كأضخم مشروع إقليمي في ذلك العصر، وقد طرح المشروع الجديد الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته الأخيرة إلى تركيا في آب 2008 بعد قرن كامل بالتمام والكمال على تسيير أول قطار على خط سكّة حديد الحجاز، وهو ما قد يشكّل في حال إنجازه المنطلق الرئيسي لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري خاصة مع ارتفاع كلفة الوقود للنقل بوسائل النقل التقليدية الحالية والتي تعد باهظة في الوقت الحاضر، والأهم من ذلك أنّه سيشكّل مرتكزا للتكامل الاقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب وتركيا،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاصّة وأنّ المشروع قد يمر بالعراق ليصل إلى الخليج أو عبر سوريا والأردن لتحقيق نفس الهدف، كما أنّه سيربط الخليج بأوروبا عبر تركيا بحيث يكون قادرا على نقل المواطن الخليجي من بلده إلى باريس في غضون ساعات، ويبدو أن جميع الظروف مهيأة لإتمام مثل هذا المشروع الحلم، وإعادته من التاريخ إلى الواقع اليوم في ظل وجود أسس تنفيذية للمشروع تتمثّل في وضع الأطر التمويلية اللازمة كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعتها أثناء توقيع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة مع تركيا في مايو 2005، ويجري العمل على متابعتها وتحقيقها على أرض الواقع(باكير،2008).

2- مشروع النفط مقابل المياه:

سعت تركيا الى انشاء صندوق للتنمية الإقتصادية تساهم فيه دول مجلس التعاون وتركيا واليابان وألمانيا، بغرض تمويل مشروعات حيوية وعلى رأسها نقل المياه من تركيا الى دول مجلس التعاون، حيث ينظر لمثل هذا المشروع بأنه سوف يوثق العلاقات اللإقتصادية بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون ودفعها الى الأمام(الحجري، 2009، ص29).

إن دول الخليج العربي غنية بالنفط إلى أقصى الحدود، فقيرة بالموارد المائية، فيما تعدّ تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود، غنية بالموارد المائية، هذه المعطيات مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من 95% من حاجاتها النفطية من الخارج والمقدّرة بنحو 20 مليار دولار، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي، بكمية تصل إلى 1.85 مليار متر مكعب، أي حوالي 90% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة، يجعل التكامل النفطي- المائي بينهما أمرا حيويا ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب، وليس على صعيد تعزيز العلاقات السياسية أيضا فقط، وإنما على صعيد حماية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين الذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي.

ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع "أنابيب السلام" التركي المؤلف من خطين يفترض أن يتجه أحدهما نحو منطقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي، وآخر نحو الساحل الشرقي للبحر الأحمر، موازياً سلسلة جبال عسير في المملكة البحرينية، والمشروع في خطيه يقدم لدول المجلس ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه في اليوم يقدم منها الخط الغربي مليون ونصف مليون م3 لمدن غرب المملكة، ويقوم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف مليون على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في المملكة والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.

باختصار، تركيا إذاً رقم صعب وفاعل في المنطقة، وسيكون من الإنصاف القول إن الاتفاقية التي عقدتها دول المجلس مع تركيا هي الخطوة الأهم لها منذ عقود، وقد أحسن المجلس الخيار هذه المرّة بعقد اتفاقية على هذا المستوى العالي بحيث تمهّد لعلاقات استراتيجية طويلة المدى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية (باكير، 2008).

2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية:

إن اتفاق تركيا ودول الخليج حول البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى مثل: الاتفاق حول الوضع في العراق، ورفض التدخل الأمريكي والإيراني فيها، ورفض السياسة الإسرائيلية في فلسطين، والحصار على غزه، ودعم التوجهات الشعبية العربية في مصر وتونس وليبيا وأخيرا سوريا.

ما هي إلا عوامل أدت إلى تحقيق التقارب التركي مع دول الخليج العربي وهذه العوامل هي:

العامل الأول: هو رفض البرلمان التركي السماح لواشنطن باستخدام الأراضي التركية في عام2003 لغزو العراق، .ودفع هذا القرار دول الخليج العربية إلى إعادة النظر في وجهات نظرهم تجاه تركيا للمرة الأولى منذ عقود، وسمح القادة في تركيا إلى التأكيد على جوانب في سياسة بلادهم الخارجية التي كانت لفترة طويلة طغت عليها تحالفات أنقرة مع الغرب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العامل الثاني: هو اعتماد أنقرة من خلال السياسات الرامية إلى تشجيع الإقتصاد التركي على تحقيق النمو السريع، والسيطرة على حدود البلاد الجنوبية الشرقية، وتسوية المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك يعني معارضة تركيا الشريك الاستراتيجي التقليدي"الولايات المتحدة".

العامل الثالث: الأزمة المالية العالمية، وانهيار الأسواق العالمية، وانخفاض سعر الدولار وارتفاع أسعار النفط، أعطت أهمية لمنطقه الخليج.

العامل الرابع: هو اعتراف تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأن التحالف المتبادل الذي يمكن أن ينشأ بينهما يمكن أن يوجه كأداه ضغط تجاه محددات السياسة الخارجية لكل منهما سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، والولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(Foley,2010).

يبدو أنه لم يعد خافيا على المراقب السياسي ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية فيها إلى الحكم، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى أيامنا تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها المنطقة العربية بقضيتها الفلسطينية، وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، حيث حدثت سلسلة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصة في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية باتت واضحة على أرض الواقع، لاسيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغير المجاورة (آراس وآخرون، 2012، ص7).

تلعب السياسة التركية دور كبير في المنطقة، حيث اعتمدت تركيا على حشد الرأي العام التركي في تحقيق حالة من الإستجابة والإنسجام مع توجهاتها الخارجية، وتحاول أيضا أن تلعب دوراً ايجابيا في مقابل ذلك في حشد الرأي العام العربي تجاه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعاطفهم مع قضايا أصبحت السياسة التركية تنحاز إليها، كما في فلسطين والعراق.. وقد ظهر القبول العربي الشعبي منسجماً مع القبول الرسمي العربي للسياسة التركية من خلال استقبال المواطن العربي للدور التركي بإيجابية (Kucukcan,2010).

على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-استرايتجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الإتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين، بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا إلى ثقلها الذاتي من جهة وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والإقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى (باكير، 2008).

إن دول مجلس التعاون أخذت تنظر لتركيا في علاقاتها معها بالنظرة الايجابية خاصة بعد أحداث حرب الخليج، ودور تركيا في تقريب وجهات النظر السورية-الاسرائيلية، فيما يتعلق برعاية المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين، وكذلك تنامي دور الإسلام في المجتمع التركي، وسياستها الجديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي، وهذا التوجه الجديد عزز العلاقات بين الجانبين في ميادين مختلفة (الحجري، 2009، ص24).

مرت العلاقات التركية-العربية بمراحل مختلفة من التقارب والتباعد، وأحيانا القطيعة، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم عام2002 اتبعت تركيا سياسة خارجية وصفت بسياسة تعدد الأبعاد، التي وضع أسسها المفكر التركي ووزير الخارجية الحالي أحمد داوود أغلو، تلك السياسة التي أعادت الإعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا.

وهناك من يسمي التحول في سياسة تركيا تجاه العرب بالهجوم الدبلوماسي التركي، إذ فاجأت تركيا العرب عام2003، عندما زار رئيس الوزراء التركي عبدالله جول العاصمة المصرية القاهرة، وطالب بانضمام تركيا إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، وجاء الرد العربي فاترا ومترددا، وكشف عن ضبابية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرؤية العربية تجاه تركيا كدولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط، والمفاجأة الثانية كانت عندما رفضت تركيا بطريقة ديمقراطية عن طريق البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية للعدوان على العراق عام 2003(الرشدان، 2010/2009،ص51-52).

رفضت تركيا التدخل العسكري الأمريكي في العراق لما سوف يقود هذا التدخل إلى نتائج كارثية في المنطقة وعلى أمنها، في مقابل ذلك رفضت تركيا فكرة أن يكون البرنامج النووي الإيراني ذو غايات عسكريه، مع قبوله في حق إيران في إقامة برنامج نووي ولكن لأغراض سلميه، كونها ترى بضرورة توقيع جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل على اتفاقيه حظر الانتشار النووي.

كما انتقدت تركيا في علاقاتها القوية مع إسرائيل وكان هذا من محددات ابتعادها عن العرب وعدم الرغبة الحقيقية في التقارب معها، لكنها ترى بأن تقاربها مع إسرائيل هو من أجل خدمه ملف التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية بالازدهار مع توقيعهما على اتفاقيات أمنيه عام 1950، وزادت إلى الأنشطة العسكرية والأمنية، والمناورات المشتركة، والاتفاقيات التجارية والسياحية، حتى مع قدوم حزب الرفاه الإسلامي عام 1996 بدأ نجم الدين أربكان يحاول التقرب من الدول العربية، وتقليص حجم العلاقات مع إسرائيل، لكن الضغوطات من المؤسسة العسكرية أجبرته إلى عدم اتخاذ خطوات فعاله في هذا الجانب.

ولكن مع قدوم حزب العدالة والتنمية بدأ الحزب يتقرب مع الدول العربية ويتخذ سياسة حذرة مع المؤسسة العسكرية تجاه الملف الإسرائيلي-الفلسطيني، فاعتمد على تصعيد حالة الخلاف مع إسرائيل بالاعتماد على الرأي العام التركي، وحماية المواطن التركي، والتركيز على أن المصلحة التركية هي الآن مع التقارب مع الدول العربية، ولكن بشكل متوازن في دعم القضايا العربية دون الإضرار الحقيقي في علاقتها مع إسرائيل، بدأت تركيا بعد العام 2007 تلعب دور وسيط في عمليه السلام بين الفلسطينيين- والإسرائيليين، والسوريين-الاسرائيلين بموافقة الأطراف الدولية والدول العربية، مؤكدة على أهميه المبادرة العربية التي أطلقتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السعودية، لكن الممارسات الإسرائيلية أفشلت الجهود الدولية والتركية والتي انتهت بالحصار الإسرائيلي على غزه عام 2008 والذي شكلت بداية التوتر في العلاقة التركية- الإسرائيلية.

بدأ التعاون التركي الخليجي تجاه الكثير من القضايا في المنطقة وبشكل خاص العراق، حيث عبر كلا الطرفين عن تخوفهما من إمكانية انقسام العراق، وتأثير المد الشيعي، وتأثيرات إيران في العراق، فكان الرفض المشترك من خلال المؤتمر الذي عقد في اسطنبول في مارس 2008 والذي حضره عدد من ممثلي الدول الخليجية والحكومة التركية والجامعة العربية والذي رفضوا من خلاله التدخل الإيراني في العراق، ورفض البرنامج النووي لإيران لما له تهديد على المنطقة.

كانت الدول الخليجية في بدايات العلاقات مع تركيا في حالة خوف من الجيش التركي ذو التوجهات العلمانية، وزيادة التقارب التركي الإسرائيلي، لكن مع بدء تغير السياسة التركية تجاه عملية السلام، بدور وسيط ثم دور منحاز للفلسطينيين في قضيتهم، مما ترتب عليه زيادة المواقف الخليجية الإيجابية من السياسة التركية(Flanagan,2008).

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة، ومن ذلك إشارة أردوغان إلى كرامة تركيا المنتهكة لكذب أولمرت رئيس وزراء الكيان الصهيوني عليه حين زار تركيا قبل الحرب على غزة، وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدئة وإطلاق سراح الجندي شاليط، ووافق أولمرت، بيد أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تنوي شن الحرب، في هذا الموقف تظهر رؤية أردوغان لدور بلاده في المنطقة، وأنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان، حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب، والذي تعوّد أن يضرب بعرض الحائط الإتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم والمتحدة.

لذلك فإن تركيا لاتريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه أردوغان بأنه دولة إرهابية عقب قتلها الشيخ أحمد ياسين، الأب الروحي لحركة حماس، واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحماس في أنقرة عام2006م، وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعتبر ذلك جريمة لاتغتفر(حبيب2009،ص128).

فقد تعثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ عملية الرصاص المصبوب ضد قطاع غزة، وذلك بفضل الإعتراضات التركية على ممارسات تل أبيب في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات، تصاعدت هذه الأزمة في يونيو 2010، عندما قتلت قوات الدفاع الإسرائيلي تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، في تحدٍّ للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع (توتشي، 2010، ص100)، وتبدو السعودية أقل حماسا فيما يتعلق بدور تركيا خاصة على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الداخل العربي، ولكن بشكل عام كانت تركيا محل قبول من جانب الدول العربية التي رحبت بالبرجماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة (توتشى، 2010، ص103).

من هنا يأتي دور تركيا وتنامي نفوذها في الشرق الأوسط كأفضل مثال على صحة وجود ترابط وثيق ثقافيا كان أو سياسيا بين العامل الطامح للتدخل والجسم المستهدف ومن ثم قبوله أو رفضه بعد تفاعل متبادل يحدد كيفية التعاطي القائم بين العاملين.

إن تنامي دور تركيا بشكل ملحوظ الخلفية التاريخية السلبية للإمبراطورية في الذاكرة التاريخية للشعوب العربية والإسلامية إن لم تزلها بصورة كاملة"يأتي السؤال هنا"لماذا هذا التطور المذهل في مكانة تركيا، وخاصة سرعتها في التغلب على الأنماط التقليدية التي سادت لعدة عقود في الذاكرة العربية بالرغم من وجود بعض الشخصيات المعمرة وذكرياتها عن الحقبة العثمانية السيئة؟

الجواب واضح وقد أتى على لسان رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا في خطابه أمام البرلمان التركي الذي وجهه للقيادة الإسرائيلية حيث قال:"إنني بصفتي زعيم تركي من أحفاد الإمبراطورية العثمانية التي وقفت إلى جانب اليهود وآويتهم في محنتهم في حقبة تاريخية مصيرية، أقول لكم إن ما تقومون به من جرائم ضد الفلسطينيين في قطاع غزة هو عار على جبين الإنسانية" في المقابل وفي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقارنة لافتة سمعت ولا تزال تسمع الأمة العربية تصريحات بعض القادة والأمـــراء العرب يصفون المقاومة الفلسطينية إبان العدوان الإســـرائيلي علـــى قطـــاع غـــزة بالمغامرة والمتاجرة بدماء الفلسطينيين والتصرف اللامسؤول.

والمشهد الذي تم بثه عبر قنوات التلفزة في مؤتمر دافوس كان أكثـــر وضـــوحا عندما ترك أردوغان المنصة غاضبا لعدم إعطائه فرصة الرد على خطاب شـــمعون باريز رئيس الدولة العبرية، في حين فضل عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يبقى جالسا على كرسيه بإشارة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كـــي مون، وجاءت ردت فعل الشارع التركي على تصرف رئيس وزرائه علـــى شـــكل غير مسبوق حين وصوله إلى مطار اسطنبول في ساعات متأخرة من الليل، حيـــث استقبل كزعيم لائق في حين انهالت الانتقادات العنيفة ضد الأمين العام لجامعة الدول العربية بسبب ما وصف بأنه تصرف غير لائق لشخصية عربية رسمية، وبعد هذين المشهدين رفعت أعلام تركيا وصور لرئيس حكومتها أردوغان إلى جانب الأعـــلام الفلسطينية في المظاهرات التي عمت الدول العربية والإسلامية (موســـوي، 2009، ص9-8).

من الملاحظ في هذا الإطار أن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصّة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي يتبلور حول نقطتين:

1- **تحقيق توازن إقليمي مع إيران**: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكّانها وقوّتها العسكرية مشابه جدا لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دورا مهما في تحقيق توازن جيو-استراتيجي معها خاصّة أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها ماليا وثقافيا، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية، أو من ناحية السلامة، أو من ناحية الإخلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالتوازن العسكري في المنطقة، وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

أمام هذه التحديات الجسام، سيكون من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعودا جيو-سياسيا منسجما مع طبيعة المنطقة، وإرثها التاريخي، وبعيدا عن الحساسيات في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدّم في نفس الوقت نموذجا مغايرا عن النموذج الصدامي، الانتهازي الابتزازي الذي تقدّمه إيران متفاعلة مع المحيط العربي (سواء في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدة عن ما من شأنه أن يثير الحزازيات، كأن تقدّم نفسها ممثلا مذهبيا، أو عنصرا متفوقا تاريخيا أو قوميا، أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

وهي سبق وأن مهدّت لكل ذلك بإبداء حسن النيّة من خلال إنهاء جميع المشاكل الحدودية الكبرى التي كانت عالقة بينها وبين العرب خصوصا سوريا والعراق، ومن ثمّ عرضت رؤيتها الإقليمية، واستعدادها الإنفتاح على الجميع، وتقديم المساعدة الممكنة عبر زيارات مكوكية ثنائية شملت الجانبين العربي (مصر، سوريا، العراق، الأردن، السعودية، قطر، البحرين) والتركي، لذلك يمكن الاعتماد على تركيا التي كانت تاريخيا حاميّة لتخوم البلاد الإسلامية، وبالتالي يمكنها أن تعيد تقديم نفسها هذه المرّة من باب الاعتدال الإسلامي الذي يقي من شر النفوذ الإيراني.

2- **حل المشاكل والأزمات الإقليمية**: ويمكن لدول المجلس الإعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصّة أن صعودها إقليميا لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو ابتزاز، كما لم يأت على حساب أحد، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة أمريكا و حلف شمال الأطلسي إليها خاصة سابقا أثناء حرب أفغانستان والعراق أو لاحقا، إلاّ أنّها لم تفعل على عكس اللاعب الإيراني الذي من المؤكد أنّه سيسعى إلى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تمّ تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا أو إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين والعالميين سيكون مفيدا جدا لدول المجلس، وقد شهدنا وما زلنا نشهد تفاعلات هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدور في أكثر من بلد، سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، أو عبر الوساطة التي سبق واقترحتها بشأن لبنان، أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني، أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية(باكير،2008).

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الدور التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام(معوض،2011، ص61).

3.4 البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية-التركية:

أما على الصعيد الإقتصادي، فكثير منّا لا يعلم أن الاقتصاد التركي وبعد أن شارف على الإنهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الإقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز الـــ15 عالميا، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط، بل ويشكّل الأخير عبئا كبيرا عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم واردتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006.

أظهر الإقتصاد التركي أن الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات، فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات، معتمدا على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الإقتصاديات الإسلامية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي107مليار دولار فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9و10 آلاف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكّان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون (باكير، 2008).

لاشك أن تركيا تمثل قوة إقتصادية صاعدة يمكن للعرب ودول مجلس التعاون الخليجي استثمارها على نحو جيد ومتقدم، كما تمثل سوقا مفتوحا لأكثر من سبعين مليون نسمة، وهي قد حققت إتحادا جمركيا مع الاتحاد الأوروبي، قبل أن تكون عضوا فيه، الأمر الذي يخدم أي علاقة تجارية أو استثمارية خارجية معها (عزباوي، 2008، ص228).

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بأيام قليلة وتحديدا في أكتوبر في عام 2008 وقعت ثلاث مؤسسات مالية خليجية كبرى وهي بنك"إثمار بي اس سي"وصندوق أبو ظبي للإستثمار وصندوق التمويل الخليجي، اتفاقية التعاون مع الجانب التركي بهدف الإستثمار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية في تركيا بحجم تمويل بلغ نحو ستة مليارات دولار، ولا يخفى ما في هذا الأمر من دلالة تعكس حرص الجانب الخليجي على الاستثمار في مجالات الزراعة وبنيتها التحتية والمتعلقة بشكل رئيسي بالأمن الغذائي والمائي لتلك الدول، كما تعكس أيضا حنكة أنقرة في توظيف مواردها الطبيعية لما فيه مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وربما يؤكد هذه الدلالة أيضا إقتراح الرئيس التركي عبدالله غول خلال زيارته إلى قطر في فبراير2008 مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي في إطار من التعاون المشترك بين الجانبين موضحا أن بلده تعد مشاريع واعدة للإستفادة من مياه بعض الأنهار التركية التي تهدر في البحر.

ولقد بدأت تركيا تجني بعضا من ثمار تقاربها المقصود من الدول الخليجية في السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفعت الصادرات التركية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا خلال عامي2007 و2008 ففي عام 2007 بلغت قيمة الصادرات التركية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 3 مليارات و240 مليون دولار بنسبة تقارب3% من إجمالي الصادرات التركية التي بلغت نحو 110 مليارات و500 مليون دولار، كما بلغت صادرات تركيا إلى السعودية نحو مليار و486 مليون دولار في العام ذاته، كما شهد عام2008 طفرة هائلة في حجم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات التركية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ارتفعت هـذه الـصادرات بنسبة177% إلى الكويت وبنسبة203% إلى قطر وبنـسبة210% إلـى الإمـارات العربية المتحدة، وبذلك احتلت الأخيرة قمة مستقبلي الصادرات التركية متقدمة بذلك لأول مرة على ألمانيا الشريك التقليدي الأبرز لتركيا من بين دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يُعد تحولا تاريخيا في العلاقات التركية-الخليجية بشكل عام والإماراتيـة بشكل خاص، أما مملكة البحرين فقد قفز حجم التبادل التجاري بينها وبـين تركيـا من72 مليون دولار عام 2004 ليصل إلى نحو404 ملايين دولار عام2008.

وعلى الصعيد ذاته أعلن وزير الخارجية التركي علي باباجـان أن اسـتثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا وصلت في عام 2008 إلى ما يزيد علـى10 مليارات دولار مضيفا أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين تـضاعف منـذ عـام 2002 وحتى2008 عدة مرات ليصل إلى نحو16.6 مليار دولار ووصف باباجـان تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الإقتصاديتان الأبرز في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية(علام،2010،ص131).

وفي هذا الإطار يبدو أنّ فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة على أكثر من صعيد:

1- **على الصعيد الاستثماري**: بلغ حجم الإستمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام2007 حوالي22 مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من1.1مليار دولار العام2002 إلى10مليار دولار العام 2005، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من 5400 شركة العام 2002 إلى18300 العام2007، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكّل أرضا خصبة للإستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الإستفادة من هذه البيئة الإستثمارية، وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها لاسيما أن حجم الإستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعا قياسا بحجم الإستثمارات الأجنبية فيها من جهة، و قياسا بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذا آمنا لإستثمارات العوائد النفطية (علام 2010،ص131).

وأكدت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن المنتـــدى الخليجي- التركي الذي عقد في إسطنبول في2011 شهد توقيع العديد من الاتفاقيات والاقتراحات التي أكد عليها مستثمرون من دول الخليج مع نظرائهم الأتـــراك فـــي الجانب الإقتصادي التنموي.

وأوضحت الأمانة العامة للإتحاد أن المنتدى الذي نظمته بالتعاون مع اتحـــاد الغرف التركية ووزارة التجارة التركية بمدينة اسطنبول التركية بحضور أكثر مـــن 500 مشارك ومشاركة من الجانبين التركي والخليجي ساعد على تعميق العلاقة بين الجانب الخليجي والتركي وأهمية تطويرها ونموها من 13 مليار دولار خلال عـــام 2011 ومضاعفتها خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقالت الأمانة أنه تم خلال المنتدى مناقشة اقتراح إنشاء شـــركة متخصـــصة لتحديد الفرص الاستثمارية بين الدولتين بما يقارب 10 ملايين دولار من الجـــانبين الخليجي والتركي لاسيما وأن عددا من رجال وسيدات الأعمال أبـــدوا اســـتعدادهم للمساهمة بحصص متباينة في سبيل تفعيل هـــذه الـــشراكة التـــي تهـــدف للتنميـــة الاقتصادية والتوسع بدول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا خصوصا أنهـــا تمتلـــك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز الخامس عشر عالميا علاوة علـــى تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحـــة أمـــام الإستثمار الأجنبي.

وفي ختام فعاليات المنتدى أبدى الجانبان التركي والخليجي رغبتهما في تنظيم المنتدى الخليجي الثاني خلال المدى القصير في عام 2013م في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي(اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2012).

2- **على الصعيد التجاري**: بلغ حجم التجارة الخارجية التركيّة للعام 2007 حوالي 280 مليار دولار بواقع 110 مليار دولار صادرات و170مليار دولار واردات وهو ما يعني أنها تعدّ لاعبا أساسيا في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في العام 2023، وهي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أرقام ضخمة جدا إذا ما قورنت بحصّة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من 2.7% من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شانها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلا.

3- **على الصعيد الصناعي**: تعدّ تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للاسمنت وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكّل صادراتها الصناعية نحو 89% من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل صناعات مثل الإسمنت والصلب والحديد والتبروكيماويات وصناعات أخرى تضم الإلكترونيات والأسلحة والسيارات وغيرها، ومعلوم حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة إلى مواد البناء التي تنتجها تركيا بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي يشهدها الخليج وهو ما يمكن أن يشكّل مصدرا مهما للتعاون بين الطرفين، كما يمكن لهذه الدول الإستعانة بخبرة متعهّدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من3 آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من 70دولة، وخاصة أن هناك 22 شركة تعهّدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين، حيث تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضا في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتّحدة والصين.

4- **على الصعيد السياحي**: تحتل تركيا موقعا ضمن قائمة أفضل 10 وجهات سياحية في العالم، ويفوق الطلب على السياحة التركية أكثر من مستوى الطلب عليه في السياحة العالمية، فقد شهد عدد السائحين القادمين إلى تركيا خلال الفترة 1980-2005 زيادة بمعدل 17.5 ضعفاً والدخل السياحي بمعدل 5.5 أضعاف، ويلعب القطاع السياحي دورا مهما في الإقتصاد التركي، حيث حقّق هذا القطاع دخلا في العام 2006 بلغت قيمته عشرين مليار دولار أنفقها نحو 21 مليون سائح (5% منهم عرب)، مع وجود خطط لرفع عدد السياح إلى ثلاثين مليونا عام 2010 مع تحقيق دخل سياحي بمقدار 30 مليار دولار أمريكي عام 2010،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا شك أن الإتفاق مع دول الخليج سيجعل من تركيا بوابة سياحية مفضّلة لديهم تجمع آسيا بأوروبا عبر اسطنبول.

وعلى الرغم من تفاقم تداعيات الأزمة المالية العامية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، والتي ألقت بظلالها على القطاع السياحي العالمي بشكل عام، فإن التوقعات تشير إلى استمرار معدلات النمو في السياحة الخليجية لتركيا بمعدلات واعدة، حيث بلغت نحو16.45% خلال عام2009، فقد زار تركيا أكثر من27 مليون سائح في عام2009، بزيادة نسبتها2.8 عن عدد السياح في عام2008، كما شهدت تركيا زيادة هائلة في أعداد السياح من منطقة الخليج العربي بشكل عام، حيث ارتفع عددهم من دولة الكويت بنسبة21.36%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة12.07% ومملكة البحرين بنسبة12.49%، والمملكة العربية السعودية بنسبة12.31%، وأخير دولة قطر بنسبة5.82%، وقد استطاعت تركيا عبر بوابة السياحة أن تنفذ إلى المجتمعات الخليجية، وهي في ذلك تمثل إحدى أهم أدوات القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة(علام،2010،ص131).

وتعد السياحة العلاجية لتركيا من أنواع السياحة المهمة إذ أن الخطة الترويجية والإعلانية للعام 2010 في منطقة الخليج العربي، والعالم العربي ككل، شهدت تركيزاً كبيراً على تسويق وتعريف تركيا أيضاً، كوجهة أساسية للسياحة العلاجية، حيث يحظى هذا التوجه باهتمام بالغ من قبل وزارة السياحة التركية ضمن خطتها طويلة الأمد، لتعزيز كافة أوجه الجذب المتكامل لجميع شرائح السائحين، .وما قامت به الحكومة التركية من فتح المجال للاستثمار في سياحة العلاج والاستشفاء، ومنحها تسهيلات كبيرة للمستثمرين، سواء الأتراك أو الأجانب، لبناء مراكز صحية وعلاجية، عند الينابيع الصحية والحرارية الطبيعية، والتي يتجاوز عددها 200 مركز صحي، كما أقرت الحكومة التركية خطة طويلة الأمد، وذلك حتى العام 2023، تهدف إلى تعزيز السياحة الصحية والعلاجية، واستغلال الإمكانات الفريدة، التي تتمتع بها تركيا في هذا القطاع، ضمن مساعٍ حثيثة لاستقطاب السياح من الدول العربية في ظل اهتمام حكومي، للتعريف بقدرات تركيا في مجال العلاج والخدمات الطبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتركيا وقربها الجغرافي من الدول الخليجية كعامل رئيس، لجذب السياح ممن يفضلون السياحة التي تحترم الثقافة الإسلامية.

5- **على الصعيد الزراعي**: يعدّ الإكتفاء الغذائي لتركيا من بين الأعلى عالميا، ويعمل حوالي نصف القوى العاملة فيها بالقطاع الزراعي، وهي تمتلك كل المقومات الزراعية والمائية اللازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء ليس للخليج فحسب وإنما للشرق الأوسط بأكمله، مما يشكّل فرصة مناسبة لدول المجلس التي تعاني فجوة غذائية بلغت قيمتها العام 2006 حوالي 12.2 مليار دولار، والتي لا تزال تبحث عن أماكن لتوفير غذائها منه عبر الاستيراد مباشرة أو عبر الزراعة فيها وحصد المزروعات.

وعليه يمكن لدول المجلس الإستفادة من الخطة التي أعلنتها تركيا بعنوان "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط"، والتي تتطلب استثمارات تبلغ 12 مليار دولار على مدى أربع سنوات تسعى عبرها إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة، وذلك عبر ري نحو ملياري هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيها (باكير، 2008).

ومن نافلة القول في هذا الإطار أن نؤكد أهمية الموارد المائية التي تحوزها تركيا في نظر دول الخليج المتعطشة إلى مصادر جديدة للمياه العذبة، حيث تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا، والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي السورية، ويذكر في هذا الإطار أن تركيا كانت قد طرحت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام"، تسمح من خلاله أنقرة ببيع فائض مياه نهري سيحان وجيحان لدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط، أهمها السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية(علام، 2010).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قال مصرفيون واقتصاديون في المنطقة إن العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية، ومن ضمنها البحرين، مع تركيا ازدادت متانة في الآونة الأخيرة وإن الدول الست وعدت برفع حجم استثماراتها في تركيا إلى أكثر من 17 مليار دولار، وخصوصا بعد زيارات قام بها مسئولون كبار لأنقرة في الآونة الأخيرة، وجاءت الطفرة بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تركيا، وسبقه في ذلك عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وذكر تقرير أن التجارة بين دول الخليج العربية وتركيا زادت بقوة بعد زيارة الملك عبدالله العام الماضي، وهي أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى تركيا في 40 سنة.

وأوضح التقرير أن الملك عبدالله وعد باستثمارات في تركيا من ضمنها نحو7 مليارات دولار لإنشاء مدينة صحية، تضم مستشفيات مختلفة بهدف تقديم خدمات إلى مرضى المسلمين في جميع دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية.

كما أن دول الخليج العربي الأخرى كذلك وعدت باستثمارات تبلغ أكثر من 10 مليارات دولار من ضمنها 5 مليارات دولار تعتزم شركة «دبي القابضة» استثمارها في مشروعات في تركيا خلال السنوات المقبلة، من ضمنها إقامة مشروع «دبي تاور» في إستانبول، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقال مصرفيون إنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجالات واعدة ينتظر أن تغذي بقوة العلاقات بين الجانبين في مجال المصارف وخصوصا الإسلامية، والسياحة الدينية المتمثلة في الحج، وكذلك مجال الإنشاءات. وأشاروا إلى مساهمة تركية في بناء المنشآت الأساسية في قطر استعدادا لدورة الألعاب الآسيوية التي ستقام في قطر في العام 2006(صحيفة الوسط البحرينية، 2007).

ويدرك الجميع أهمية بقاء تركيا متماسكة من أجل مشاريع النفط والغاز في المنطقة، التي ستكون تركيا معبرا مهما لها، ولبقاء النموذج التركي المسلم الديموقراطي العلماني في مواجهة النموذج الإيراني وغيره من أنظمة وجماعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

راديكالية في المنطقة، فانهيار الاقتصاد التركي أو السماح للجيش بانقلاب جديد يعني خروج تركيا من المعادلة الإقليمية نهائيا، أو على الأقل إنهاء سياسة الانفتاح على الشرق الأوسط، والانكماش مجددا داخل سياسة تولي وجهها نحو الغرب فقط، وهذا ليس في مصلحة أحد في المنطقة.

من هنا جاء التوجه لاستثمار دول الخليج جزءا من أموالها في تركيا لدعم الإقتصاد التركي المتعطش لتلك الاستثمارات، لكن المشكلة القائمة في تلك الاستثمارات هو توجهها نحو مشاريع الإعتمار السكنية والأبراج وشراء البنوك والأسواق، وقد اصطدمت معظم هذه المشاريع بعوائق بيروقراطية أثارها المنافسة الداخلية لقوى اقتصادية تركية ترى نفسها أحق بمشاريع الكسب السريع المضمونة(عزباوي، 2008، ص229).

تميزت العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والجمهورية التركية، بالتطور السريع على مدار العقد الماضي، حيث قارب حجم التبادل التجاري 20 مليار دولار العام 2010، بالمقارنة مع نحو 2 مليار دولار العام 2000، أي أنه تضاعف بنحو 10 مرات، إذ كان الجانب التركي هو المستفيد الأكبر من هذا النمو، نظراً إلى كون صادراته لدول المجلس تناهز 15 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة وارداته من دول المجلس نحو 5 مليارات دولار.

وتنطلق تحت رعاية رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بفندق الفورسيزون خلال الفترة مابين 30 و31 يناير/كانون الثاني 2011،بالعاصمة (إسطنبول) فعاليات منتدى الأعمال الخليجي التركي الأول بتنظيم الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع إتحاد الغرف التركية.

وتضمن برنامج المنتدى العديد من المحاور تنطلق بكلمات، منها كلمة رئيس الوزراء التركي، ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ صالح كامل، وكلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني وكلمة رئيس اتحاد الغرف التركية، نائب رئيس اتحاد الغرف الأوربية وغرفة التجارة الدولية هيزاركل أوغلو.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تضمن المنتدى ورشة عمل بشأن سيدات الأعمال المبتكرات من الجانبين الخليجي والتركي، وجلسة نقاشية بشأن «تعزيز التنمية التجارية والإستثمارية المتبادلة بين دول الخليج العربي وجمهورية تركيا»، وكذلك جلسة تتناول مناخ الإستثمار في تركيا، ومناخ الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وتناول المنتدى جلسات عمل في مقدمتها مصادر الطاقة والنفط والغاز والمواصلات والنقل والبنوك والتمويل متضمنة التمويل الإسلامي، والأمن الغذائي والزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبناء والعقار.

وتشهد العلاقات الخليجية التركية تطوراً ملحوظاً في الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية، وخاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الجانب التركي ودول مجلس التعاون الخليجي أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في 3 سبتمبر/أيلول 2008.

وعلى الرغم من تعدُّد مجالات العلاقات الخليجية-التركية، فإن المجال الإقتصادي كان صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات، وعموماً يمكن القول إن هناك تعدداً في أطر وآليات هذا التعاون في الوقت الحالي، فقد ازدادت هذه العلاقات منذ حقبة الثمانينيات، إذ سعت تركيا-بشكل ملحوظ- إلى تنمية علاقاتها الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية، بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفرات جديدة.

يشار إلى أن تركيا تمتلك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز(15) عالمياً، علاوة على تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحة أمام الإستثمار الأجنبي (صحيفة الوسط البحرينية 2012 العدد 3405).

إن ارتباط التقارب العربي وبشكل خاص الخليجي- التركي وزيادة المواقف التركية الإيجابية تجاه قضايا المنطقة، وبشكل خاص"القضية الفلسطينية" وتزداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفجوة في العلاقة مع تركيا كلما كان هنالك تقارب تركي-إسرائيلي على حساب العلاقة التركية-العربية.

فإدراك تركيا لأهمية علاقتها بالدول الخليجية والذي يفوق حجم تقاربها مع إسرائيل في سياقه الإقتصادي والعسكري، حيث أن حجم العلاقة الإقتصادية مع الدول الخليجية هي من الإهتمام الأكثر مقارنة مع إسرائيل.

وتسعى تركيا من خلال التعاون الإقتصادي إلى تشكيل تحالف مع دول الخليج تقوم ركائزه على العلاقات التجارية التي تطورت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، مما جعل من تركيا أهم الشركاء التجاريين للعديد من الدول الخليجية، بينما الهدف السياسي من وراء هذا التحالف، هو الإستفادة من توافق المصالح التركية-الخليجية في مواجهة النفوذ الإيراني في مناطق الإهتمام المشترك لدول الخليج العربية وتركيا.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت العلاقات الخليجية-التركية زخما كبيرا عبر زيارات رسمية متبادلة، كان آخرها زيارة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنقرة، بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبدالله غول للإمارات، وقبلها أيضا شهدت مدينة اسطنبول لقاء مهما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، ووصف تقرير لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية التقارب في العلاقات الإماراتية-التركية بأنه يضعها في المستوى الاستراتيجي تأكيدا لرغبة مشتركة في أحداث نقلة نوعية في مسارها بما يدعم أمن واستقرار المنطقة.

ويشير المراقبون إلى أن إهتمام الإمارات بتطوير علاقاتها مع تركيا يعكس حيوية السياسة الخارجية الإماراتية، وقناعتها بأن تركيا من القوي الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة سواء علي المستوي السياسي أو الإقتصادي، إضافة إلى إدراكها لأهمية العلاقات الخليجية- التركية بصفة خاصة خلال المرحلة الحالية، ويؤكد المراقبون أن التقارب الخليجي-التركي يعكس توافقا في المصالح سواء السياسية فيما يتعلق بالتعامل مع النفوذ الإيراني خاصة في العراق وسوريا، أو الإقتصادية عبر اتفاقية للتجارة الحرة، ولا شك في أن الوضع الحالي والمستقبلي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لسوريا يتصدر المشهد في التقارب الخليجي- التركي نظرا للدور المهم الذي تلعبه أنقرة بحكم الجوار والعلاقات الإنسانية والإقتصادية.

كما أن الوضع في العراق يحظى بأهمية خاصة في هذا التقارب، حيث تتفق دول الخليج وتركيا علي أهمية عدم ترك الساحة العراقية مفتوحة أمام النفوذ الإيراني، ويري المراقبون أن التحالف الخليجي- التركي يمتلك مقومات مهمة مثل الوفرة المالية والقدرة التكنولوجية واليد العاملة والممرات البحرية، مما يجعله قادرا على التأثير ليس فقط علي المستوى الإقليمي وإنما الدولي أيضا.

وكانت زيارة الرئيس التركي للإمارات- وهي الأولى منذ 15 عاما- قد جسدت مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة مع تأكيد السفير التركي بأبوظبي أن الإمارات هي أكبر شريك تجاري لبلاده في المنطقة، بينما دعا نائب رئيس إتحاد الغرف التركية الإمارات إلي تقديم تسهيلاتٍ للإستثمارات التركية، مثل إلغاء التأشيرات وتمديد الإقامات، وذلك للإرتقاء بالعلاقات الثنائية وتعزيزها بين مجتمعي الأعمال في البلدين، مع التركيز على الاستثمار المشترك في قطاعات المقاولات والسياحة والخدمات المالية والصناعة، وتستهدف تركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع الإمارات إلي أكثر من 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، كما أنها عرضت استفادة الصادرات الإماراتية من وجودها في الأسواق الأوروبية والإفريقية، حيث تمتلك تركيا استثمارات في أكثر من 30 دولة إفريقية، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الإمارات وتركيا مليارين و81 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011، بمعدل نمو 32% مقارنة بنفس الفترة من عام من عام 2010.

ويشير عبدالرحمن الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي إلي أن العلاقات التجارية بين دبي وتركيا تطورت بصورة ملحوظة على مدي السنوات الماضية، في ظل وجود 282 شركة تركية عاملة في دبي، إضافة إلى النمو المتزايد في حجم التجارة البينية غير النفطية، مما جعل تركيا تحتل المرتبة 19 على لائحة الشركاء التجاريين لدبي، موضحا أن تجارة دبي مع تركيا تتميز بتنوعها، حيث تشمل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمنتجات والأجهزة والأدوات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإلكترونية والكهربائية بالإضافة إلي الزيـــوت ومستحـــضرات العطـــور، وهنـــاك مجالات أخرى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق هذا التعاون وتنمية العلاقـــات التجارية الثنائية، وإذا كانت الأرقام والفرص المتاحة تؤكد أن العلاقات الخليجيـــة-التركية في شقها الإقتصادي مرشحة لتحقيق قفزة غير مسبوقة استنادا إلـــى رغبـــة مشتركة من الجانبين، فإن الجانب السياسي لهذه العلاقات يوفر الأرضـــية لتـــشكيل تحالف إقليمي سيكون له دور مؤثر في ترتيب الأوضاع في المنطقة خلال المرحلـــة الحالية ومستقبلا(منير،2012).

وعلى غير المتوقع يشهد العالم حدثا غير عاديا من قبل دول الخليج، حيـــث أنها جمدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة «مستغربة» من هذا القـــرار، حيث أعربت تركيا عن استغرابها من تجميد دول الخليج المفاوضات معهـــا بـــشأن التجارة الحرة، واصفة المفاوضات بـــ "الجرح الدامي".

وتفصيلاً، قال وزير الإقتصاد التركي ظفر جاغلايان في لقاء مـــع صـــحيفة "الاقتصادية" إن دول الخليج جمّدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا فـــي الوقـــت الحالي (2011) من دون أن يفصح عن الأسباب لذلك، واصفاً المفاوضات التي تقوم بها تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بالجرح الدامي، مشدداً علـــى أن تركيـــا كانت جاهزة للتوقيع، وهي تنتظر حالياً موقف دول الخليج.

وأكد الوزير أن الدول الخليجية تخسر بهذا الإجراء، مشيراً إلى أن النفط قـــد يؤدي إلى غنى وقتي، لكنه لن يكون مـــستداماً، وأن دول الخلـــيج وعلـــى رأســـها السعودية في حاجة إلى استثمارات صناعية ضخمة لا تتحقق إلا من خـــلال توقيـــع اتفاقيات التجارة الحرة.

وقال جاغلايان في تصريح عقب افتتاحه الملحقية التجارية التركية بجدة، إن هناك 57 دولة إسلامية أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثلون ثلـــث ســـكان العالم، في حين تغطي منطقتنا ثلث مساحة العالم، وأضاف "7% فقط هي حصة هذه الدولة من التجارة العالمية، وهذا يساوي 1.2 تريليون دولار، مشيرا إلى أن تركيـــا حققت وحدها 10% من هذا الرقم، الناتج القومي لهذه الدول منخفض جـــدا مقارنـــة بدول العالم، حيث يساوي 4.5 تريليون دولار، وعندما ننظر لكل هذه الأرقام نجـــد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن 17% فقط هي تجارة بينية بين الدول الإسلامية، هذا الرقم في الاتحاد الأوروبي يصل إلى 75%.

وبلغت صادرات المملكة إلى السوق العالمية ذروتها في عام 2008 لتصل إلى أكثر من 300 مليار دولار على خلفية الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، كذلك بلغت الصادرات التركية ذروتها في العام نفسه أيضاً لتصل إلى 132 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الزراعية والإلكترونيات الإستهلاكية والمنسوجات، علماً بأن عام 2008 كان في منتصفه عام الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأكد الوزير التركي أن القطاع الصناعي التركي هو صلب العلاقات التجارية السعودية-التركية، حيث أن 88% من صادرات تركيا إلى المملكة هي منتجات صناعية، بينما تعتمد السوق التركية على نظيرتها السعودية في تأمين احتياجاتها من النفط والبتروكيماويات.

كما أعلن عن فرص للتعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين المملكة وتركيا في المرحلة القادمة، وخصوصاً في مجال التشييد والبناء، والزراعة، والغذاء والسياحة، والخدمات، وسط تطلعات البلدين إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما لـ20 مليار دولار في المرحلة القادمة(صحيفة تشرين،2011).

4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربية وتركيا:

إن مفهوم الامن القومي سواء لتركياأو دول الخليج العربي يتجه أساسا نحو دول الجوار الجغرافي، أكثر من غيرها، أي أنه في طبيعة مفهوم إقليمي ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للأخطار التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم،وعليه لابد من تحقيق التوازن بين العوامل الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات للتعايش والتعامل من جانب آخر(السبعاوي والنعيمي2000،ص40).

كانت مشكلة تحقيق الأمن في الإقليم الخليجي وستظل أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران-العراق)، الأمر الذي دفع بلدان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية، وهو ماعكسته الإتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى، التي وقعت عام 1991 ويتم تجديدها كل عشرة أعوام.

إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام2003، وما ترتب عليه من تداعيات أهمها فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو قد أوجدا نوازع الشك لدى مجلس التعاون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة اسطنبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2004 تطورا نوعيا في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي، وخاصة تأثير ذلك في إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي لتلك المنطقة آخذاً في الإعتبار أن كلا من العربية السعودية وعُمان ظلتا خارج تلك المبادرة، فضلا عن أن المبادرة لم توجه إلى بلدان الإقليم الخليجي ككل بما فيها إيران والعراق (كشك2003، ص51).

ورغم المحاولات الحثيثة خلال السنوات الماضية من جهة مسؤولي الحلف لإقناع الجانبين بالإنضمام، والرسائل التطمينية الموجهة إليهما بأن الهدف من التعاون تحقيق مصلحة مشتركة، وينطلق من مبدأ «عدم فرض أي شيء» والحرية الكاملة في تشكيله وتحديد إطاره.

ولم يفقد مسؤولوا «الناتو» الأمل في الوصول إلى إجماع خليجي على المبادرة، وقد أكد نائب الأمين العام للناتو كلاوديو بيسونيرو أن الباب سيبقى مفتوحا.

وأكد المشاركون على أن الإتفاقيات الثنائية لدول مع مجلس التعاون مع الدول القيادية في الحلف لا تغني عن الشراكة معه، لأنها تنطلق من مبدأ مهم وهو أن التحديات المشتركة التي تواجهها دول مجلس التعاون اليوم تقتضي تعاونا مشتركا وجماعيا لمواجهتها (الحسيني،2011).

وفي قراءه عميقة وواضحة لمحددات العلاقات الخليجية التركية، نجد أن مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية من المفاهيم الحيوية التي بدأت تأخذ دورا كبيرا في زيادة فرص التعاون الإقليمي بين الدول، حيث أصبحت فرص تحقيق توازنات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القوى في منطقة الشرق الأوسط تنظر إلى ماهية الدور الخارجي للفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، وضرورة التركيز على أهمية الإرهاصات السابقة في تقييم حدة الصراع والتعاون بين أطراف النظام الإقليمي، وحجم التفاعلات القائمة فيما بينها وبين الأطراف الأخرى، وماهية الدور الأوروبي والأمريكي في قضايا المنطقة.

حيث يعد البعد التاريخي والإرث الحضاري والثقافي من الجوانب المهمة في زيادة التقارب الخليجي التركي، وزاد من فاعلية الرغبة المشتركة من قبل النخب السياسية بين طرفي العلاقة، كنتيجة طبيعية لوجود مصالح توافقية، كان لها دور كبيرا في زيادة حجم النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، والذي شكل دافعا إيجابيا في التعامل بشكل أكثر عقلانية، وتوازن تجاه الكثير من القضايا الرئيسة في المنطقة، مما كان له الأثر في زيادة شعبية تركيا في المنطقة العربية انعكست آثارها كخيار وشريك إستراتيجي وإقليمي من قبل الكثير من دول المنطقة، وخاصة الخليجية منها.

في مقابل كل ذلك كان للتقارب الجغرافي والتوجهات الإقتصادية والتعاون الأمني والعسكري الأثر في إستجابة دول الخليج مع حالة القبول بضرورة وجود دور تركي فاعل في قضايا المنطقة يمتد جوانبه في حالة إنسجام في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تظهر من خلال ردود أفعال إيجابية على المستوى الرسمي والشعبي (المجالي، 2012).

لايستطيع أحد أن يغفل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تركيا في منطقة الخليج، خاصة في المجال الأمني وتوازن القوى في المنطقة، في ظل الرغبة الإيرانية في امتلاك القنبلة النووية، كما يمكن لها أن تلعب دورا في المجال الإقتصادي، فالدور الأمني يتطلب وجود تركيا مستقرة وقوية وذات سياسة خارجية تدعو للتعقل والحوار، وتدعم القضايا الخليجية العادلة، وهو أمر ضروري لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، أو على الأقل ضروري لكيلا يتضاعف هذا النفوذ، وهو أمر تدركه تركيا، كما تدركه قيادات عربية خليجية طورت علاقاتها أخيرا مع أنقرة وحكومة حزب العدالة والتنمية، ويندر أن تحظى دولة بزيارتين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رسميتين للعاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين في أقل من 15شهرا (عزبـــاوي، 2008، ص239).

سيكون من المفيد جدا فتح باب التعاون بين الطرفين في المجال العسكري، إذ لدى تركيا صناعاتها الدفاعية الخاصّة لتحقيق الإكتفاء الذاتي، بعيدا عن تحكّم الدول التي تفرض قيودا على صادراتها العسكرية والتكنولوجية، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة، وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا العالية إليها، والذي يمّكن دول الخليج في مرحلة من المراحل من الإستفادة من التجربة التركية الصاعدة في هذا المجال.

وعلى الصعيد النووي، فإن تركيا متقدّمة بأشواط في هذا المجال، وهي تتجه حاليا لتنفيذ مشاريع إقامة المفاعلات النووية لأغراض الطاقة السلمية بعد أن كانت قد أنجزت منذ زمن بعيد كافة الدراسات المتعلقة بها، واختارت مدينة "سينوب" على البحر الأسود موقعا لإقامة أول مفاعلاتها النووية من بين ثلاثة مفاعلات نووية تسعى لإقامتها، وعليه باستطاعة دول المجلس التي تشهد طلبا متصاعدا على الطاقة الكهربائية الإعتماد على التجربة التركية في هذا المجال، وإطلاق المشاريع النووية السلمية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خاصّة أنها قد بدأت بالفعل الشروع في أولى الخطوات المطلوبة (باكير، 2008).

من خلال استعراض مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربـــي يتضح أنها تأتي انعكاسا لطبيعة هذه الدولة من حيث الهوية والنظام والإطار الفكري والثقافي الخاص بها، فعلى الرغم من سياسة التغريب والعلمانيـــة والتحـــديث التـــي شهدتها تركيا إلا أن ذلك لم يلغ ارتباط جزء كبيـــر مـــن القطاعـــات الإجتماعيـــة بانتماءاتها الدينية والتراثية والتاريخية في تركيا، وقد عملت تركيا علـــى توظيـــف خصائصها الثقافية، ويتضح ذلك من خلال إنضمامها إلى منظمة المؤتمر الإســـلامي سنة 1969 باعتبارها دولة يدين أغلب شعبها بالإسلام، في الوقت ذاته فهـــي تريـــد تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر نفسها الجسر الرابط بـــين الشرق والغرب، فتسعى إلى إيجاد الحل الذي يـــربط مـــا بـــين الغـــرب والـــشعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأناضولي، حيث شاركت في حرب الخليج الثانية، وهناك عدد من الاعتبارات تسهم في تحديد إطار العلاقات التركية تجاه دول الخليج العربي:

اعتبار التجاور الجغرافي التركي- العربي، واعتبار العلاقات التركية الإيرانية، واعتبار العلاقات التركية الإسرائيلية، واعتبار عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي(ECO)، واعتبار عضوية تركيا في منظمة تعاون دول البحر الأسود، واعتبار علاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى، واعتبار التحول في علاقات تركيا بروسيا الإتحادية، وهناك أيضا إعتبارات خاصة بالنزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، بالإضافة إلى الجرف القاري في بحر إيجة.

وفي المقابل، هناك عدد من المعطيات في إطار السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي، فتركيا لاتستطيع التخلي عن إرتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، ومن ذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي، كما أن تركيا معنية في التكتلات الإقتصادية الأوروبية، كما تهدف إلى أن تكون جزءا من النظام الدولي الجديد من خلال إيجاد مكانة دولية لها تنعكس إقليميا، سواء من خلال التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أو في البلقان(كمال، 2003، ص194-195).

أما بالنسبة للسياسات الخارجية لدول الخليج العربي في المستقبل، فيرى الباحث أن هنالك توجهان للسياسة الخارجية لدول الخليج العربي: الأول: إما الانصهار في نظام شرق أوسطي جديد، والثاني: المشاركة كقطب أساسي في هذا النظام.

ومن المرجح أن يتحقق الخيار الثاني، ويتضح ذلك من خلال إقامة دول الخليج العربي علاقات إقليمية متوازنة ومنفتحة تجاه تركيا، وحذرة تجاه إيران.

لذلك فإن دول الخليج العربية باستطاعتها الإستفادة من الخبرات التركية الكبيرة في المجالات النووية والعسكرية لتنويع مصادر تسليحها من جهة، وكسر إحتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليجي من جهة أخرى، وذلك تحسبا لأي توترات محتملة قد تنشأ بين الدول الخليجية مستقبلا لاعتبارات قد تتعلق بتعارض المصالح الإستراتيجية لكلا الطرفين في المنطقة (علام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن القول بأن الساحة الخليجية أضحت أكثر ترحيبا بالإنفتاح على تركيا كلاعب إقليمي صاعد عما كانت عليه من قبل، لاسيما بعد احتلال بغداد وسقوط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية في عام2003، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو الأمر الذي باتت معه الدول الخليجية تتعاطى مع الصعود التركي باعتباره المعادل الإقليمي المنطقي المقبول والفاعل قبالة القوة الإيرانية، ولعل أهم مايميز الصعود التركي عن غيره امتلاك أنقرة علاقات جيدة مع غالبية الأطراف في الشرق الأوسط دونما انحياز لهذا الطرف أو ذاك، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تطورت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا، ونمت نموا مطردا، وازدادت قربا واتصالا وعمقا في الآونة الأخيرة.

وتستند سياسة تركيا الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي، وإلى تطور علاقاتها الإقتصادية بدول المنطقة، التي تعدها تركيا من أكثر المناطق أهمية ومتابعة من قِبَل السياسة الخارجية التركية، والمرتبطة ببعدها الأمني الدولي(السبعاوي والنعيمي، 2000، ص41).

فهناك حاجة خليجية لطرف معادل لقوة ونفوذ إيران في المنطقة، حيث تظهر الرغبة الخليجية الملحة لتحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد احتلال العراق، واستمرار إيران في برنامجها النووي المثير للجدل، وتعنتها في قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ورفضها كل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل القوى الإقليمية والدولية في هذا الشأن، إضافة إلى ما سبق، فإن تركيا تمتلك من الإمكانات ومصادر القوة المتعددة ما يحفز دول الخليج على رد التحية التركية(علام، 2010، ص129).

فالخليج الذي يشهد حاليا تطورا في اتجاهين متوازيين وإن كانا متعاكسين، الأول هو تحسن العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والذي قد يفتح آفاقا أوسع أمام استقرار منطقة الخليج، والثاني هو التذبذبات المتكررة في العلاقات الإيرانية-الخليجية على خلفية مشكلات الحدود والادعاءات الإيرانية الإقليمية تجاه دول خليجية عربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي ظل هذين المسارين، فإن أنقرة مرشحة للعب دور أكبر في المرحلة القادمة في الساحة الخليجية، ربما لا يمتد إلى مستوى دور "الموازن الإقليمي" الكامل لإيران، لكن على الأقل سيكون للرقم التركي حضور ومكان فيما ستؤول إليه التطورات في الخليج، خصوصا مع تشابك الوضع في الخليج مع الملف العراقي، ومع الترتيبات الإقليمية ككل من خلال القاسم المشترك الأهم في كل تلك المفاوضات، وهو العامل الأمريكي (راشد، 2009، ص76-77).

إن فشل المشروع الأمريكي في العراق وبدء الانسحاب العسكري منها، وظهور الدور الإيراني الفاعل فيها، وزيادة حالات تدخل ايران تجاه الكثير من قضايا المنطقة (كما في الشأن اللبناني والسوري، واليمني والفلسطيني امتد لدول خليجية كالبحرين والكويت)، في مقابل تهديداتها الأمنية في منطقه الخليج العربي، والبرنامج النووي، قد شكل كل ذلك أيضا دافعا لضرورة البحث عن تحالفات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط في ظل وجود هذا الخطر الإيراني، وما يقابله من خطر الوجود الإسرائيلي، كفاعل إقليمي آخر يلعب دورا مؤثرا في السياسة الإقليمية، وعامل عدم استقرار في قضايا المنطقة وتطوراتها.

في ضوء كل ذلك كانت التوجهات الخليجية واضحة في زيادة تقاربها السياسي والإقتصادي مع تركيا لإمكانية خلق حالة توازن قوى، اتجاه الحالة الإيرانية والإسرائيلية، ورغبة في إيجاد عمق إستراتيجي سني في ضوء تراجع دور مصر الإقليمي (المجالي، 2012).

إن الإجتماع الوزاري الرابع للحوار الاستراتيجي سنة2004 المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية والتي رأس الجانب التركي فيها معالي وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وفي كلمته خلال الإجتماع أشاد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لدول التعاون الخليجي بدور جمهورية تركيا الفعال والمتميز في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وما تبذله من تعاون مستمر في معالجة قضايا المنطقة على أساس من الحكمة، وبما يعزز الأمن والاستقرار وفقاً للمنظور العربي في تناول هذه القضايا ودون تدخل في الشؤون الداخلية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال الأمير سعود الفيصل إن هذا الإجتماع ينعقد وسط ظروف وتطـورات إقليمية ودولية دقيقة، بدءاً بقضية الشرق الأوسط وتعثر عمليـة الـسلام ومـروراً بتطورات المنطقة العربية وما تشهده بعض الدول العربية من تأجيجها للفتنة الطائفية بدعم ومؤازرة من الخارج .. وانتهاء بأزمة الملف النووي الإيرانـي .. وتداعياتـه على أمن وسلامة المنطقة والعالم .

وأكد أن علاقات دول المجلس وتركيا تنطلق على أسس من الأخوة والصداقة الراسخة، وبحكم الجوار الجغرافي، والضوابط التاريخية، والثقافية العميقة التي تربط بينهم، وقد أسهم في توثيق تلك العلاقات الرغبة المشتركة في ترجمة تلك الـروابط والوشائج إلى برامج عملية لتعزيز التعاون بين الجانبين في جميع المجالات وعلـى النحو الذي يحقق المصالح الحيوية والمشتركة لكل منهما، مشيراً إلى أنه تـم لهـذا الغرض الإتفاق على آلية الحوار الإستراتيجي، والتوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بذلك في الإجتماع الوزاري المشترك الأول الذي عقد في 2 سبتمبر 2008 في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وأضاف أن الإجتماع الذي عقد باسطنبول في يوليو 2009 تم خلاله وضـع الأسس العملية للحوار الإستراتيجي، كما تم في اجتماع الكويت في أكتـوبر 2010 ترجمة ما اتفق عليه الجانبان إلى خطة للعمل المشترك للعامين 2011-2012 .

وأوضح أنه تنفيذاً لخطة العمل هذه اجتمعت العديد من اللجان، وفرق العمـل المشتركة بمجالات الإقتصاد والتجارة والإستثمار وغيرها مـن مجـالات التعـاون المثمر، حيث أسهمت هذه الإجتماعات بالفعل في تعزيـز التعـاون بـين الجهـات المختصة في دول مجلس التعاون ونظيراتها في الجمهورية التركية.

وأكد وزير الخارجية السعودي أن خطة العمل تلك لم تقتـصر علـى تعزيـز العلاقات الرسمية فقط، بل عملت على تعزيز العلاقات بين الشعوب، وذلك بتشجيع التواصل وزيادة التبادل الثقافي والسياحي، وقد تم لهذا الغرض عقـد العديـد مـن اللقاءات بين المسؤولين في مجالات الثقافة والسياحة من الجانبين، وجرى إتفاق على عقد إحتفاليات ثقافية لمجلس التعاون في تركيا خلال عام، مبيناً أن كل ذلـك يعـود على دول وشعوب المنطقة بالخير والتوفيق والرفاه(الفيصل، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن هذه الرغبة الخليجية في الدور التركي في المنطقة قد تم التعبير عنها من خلال إنخراط الدول الخليجية في التوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجي حول القضايا الدفاعية والأمنية والاقتصادية، قابلها أيضا رغبة تركية في زيادة عمقها الإستراتيجي والإقتصادي بدول الخليج من أجل تحقيق مصالحه في المنطقة وقضاياها، ومن أجل الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحصول على مكاسب مستقبلية من خلال هذا التقارب، وقد جاء هذا التقارب إيجابياً من خلال دور تركيا في الأزمة العراقية، والخلافات مع إسرائيل في ملف عمليه السلام، والحصار على غزه، إلى مرحلة قطع التعاون العسكري والأمني والإقتصادي معها، والموقف التركي المنسجم مع الدول الخليجية إزاء ما حدث من تغييرات في المنطقة العربية (المجالي، 2012).

شكل التقارب التركي مع دول الخليج محاولة واضحة من قبل تركيا للإستفادة من تعاطف دول الخليج تجاه السياسة التركية، والتي سعت من خلالها إلى لعب دور إقليمي في المنطقة إلى جانب الدور الإيراني والذي أثار حفيظة تلك الدول، فكانت الرؤية التركية تنطلق من محاولتها تلك إلى الضغط على الدول الأوروبية في سبيل تحقيق مصالح تركيا وبشكل خاص الرغبة في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك فإن السياسة التركية تجاه دول الخليج تنطلق من اهتمام إقتصادي وأمني لا يقل عن ذلك البعد من الإهتمام في علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ويظهر الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية في المنطقة في حالة من القبول كرغبة للعب تركيا أدوارا إقليمية تحقق حالة توازن لا تترك المجال لإيران بأن تكون فاعل إقليمي، هذا التقارب في المواقف السياسية بين الطرفين تم التعبير عنه من خلال الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية، والزيارات المتبادلة، كما يرى البعض في قبول الدول الخليجية للسياسة التركية في المنطقة امتد إلى حالة القبول الثقافي لتركيا في المنطقة من خلال السماح من قبل معظم المحطات الفضائية العربية والتي يمثل معظم أصحابها النخب الإقتصادية الخليجية والتي لها دور فاعل في صياغة موقف جيد لتركيا في المنطقة من خلال إبرازها إيجابيا، والقبول في استقبال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المسلسلات التركية في غالبية تلك المحطات كإشارة لقبول تأثيرات القوة التركية الناعمة في المنطقة(Bilgin,2011).

إن الظروف الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية اليوم، وبالتحديد منطقة الخليج العربي، وظهور جماعات التطرف والتشدد في الكثير من دولها، تحتم إعادة قراءة الساحة من جديد لتفكيك الحالة المستجدة، وأن لا يقتصر التفكيك والتحليل حول الأسباب الحقيقية لربيع الثورات العربية "إن صح التعبير" ولكن للمتغيرات التي طرأت على المنطقة مطلع القرن الجديد، وبالتحديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، فخلال العشر السنين الماضية حدث تغيير كبير في هوية أبناء هذه المنطقة، التغيير الذي لم يتوقعه الخبراء الإستراتيجيون الذين يطالعوننا مساء كل يوم من القنوات الفضائية، فما يحدث في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كما في أدبيات الغرب هو فصل من فصول التغيير التي تعصف بدول العالم. إن المتابع للأحداث في المنطقة اليوم يرى الحاجة الملحة لقوى إقليمية قوية تعيد التوازن السياسي بعد حالة الإرباك وغياب أبرز الدول العربية عن الساحة السياسية "مصر والعراق"، وضعف البقية الباقية من الدول التي تنضوي تحت مظلة جامعة الدول العربية، لذا يطرح تساؤل كبير اليوم حول الدولة القادرة على إعادة التوازن إلى المنطقة، وبالتحديد دول الخليج العربي التي تمتلك القوة النفطية الأكبر في العالم.

إن دول وحكومات المنطقة اليوم تتجه إلى تركيا كقوة إقليمية معتدلة وترتبط بدول المنطقة بتاريخ من العلاقات الجيدة، وأقلها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل واستطاعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية "بعد حرب الخليج الثانية" تبني أكثر الملفات سخونة وحساسية ومنها الملف الفلسطيني وقطاع غزة المحاصر، واستطاعت تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية، وأن تفتح آفاقاً أوسع من العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، وأكثر من ذلك أن لها مواقف سياسية واضح تجاه مختلف الملفات والقضايا، لذا يرى الجميع أن تركيا اليوم هي الأنسب لإعادة التوازن في المنطقة وفي الخليج بالتحديد، فتركيا ذات الأغلبية المسلمة هي عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبتاريخها الطويل وعلاقاتها المتميزة مع دول المنطقة استطاعت أن تدخل في العملية السياسية من أوسع أبوابها، فهي العضو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المناسب لفتح العلاقات الجيدة والقوية مع دول الخليج، الدول التي تحتاج إلى قوة إقليمية تساندها في ظل التهديدات المستمرة من قبل الجارة المسلمة إيران.

يرى الكثير من الباحثين بأن ما جرى في البحرين مؤخراً من أعمال لها ارتباط كبير بإيران، قد كشف الكثير من تلك الضغوط، وأبرزها تصدير الثورة من خلال بعض الجماعات الداخلية التي ترتبط بإيران عقائدياً وفكرياً وحزبياً، أو بعض القنوات الفضائية التي خصصت المساحات الشاسعة لاجترار الأحداث وغسل العقول!. فتركيا غنية بالتجارب وربما تعاطيها السياسي في بناء الدولة الحديثة كاف لأي دولة أن تفتح أبوابها للتجربة التركية، فقد استطاع النظام والدولة على حد سواء أن يعملوا حالة من التوافق الجميل بين العلمانية والإسلام، فالأحزاب الإسلامية في تركيا استطاعت أن تواكب الدولة المدنية، وكذلك المدافعون عن العلمانية اليوم لا يرون بأساً في تقلد الإسلاميين المراكز العليا في الدولة، هذا التوافق الجميل في السياسة الداخلية جعلها نموذجاً يحتذى به بعد أن ابتعد الجيش والعسكر عن السياسة والتزموا فقط بحماية الدولة والدفاع عن مكتسباتها.

الحضور التركي في المنطقة العربية تفرضه الأوضاع الأخيرة، فما يجري في الساحة اليوم من تدخلات كبيرة في شؤون الدول بشكل أو بآخر يجعل المنطقة في حالة توتر كبير، وكأنها على صفيح ساخن، الأمر الذي يدفع بتركيا أن تلعب دورها الإقليمي المنتظر، فتركيا لها موقعها الاستراتيجي في المنطقة، فإذا كان الحضور الأمريكي والإسرائيلي والإيراني مرفوض بسبب أو آخر لدى شعوب المنطقة، فإن دول المنطقة تفتح أبوابها للعلاقات التركية المتميزة وما ذاك إلا للمصالح المشتركة بين الطرفين، وأبرزها مصالحها الاقتصادية والأمنية.

العلاقات التركية مع الدول العربية اليوم طرأ عليها تحسن كبير، وبالذات دول الخليج العربي، وهي من الفرص الجميلة لإعادة العلاقات بعد سنوات الغياب التركي، فهل نشهد مزيداً من العلاقات التركية الخليجية؟ (الجودر، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية - التركية:

من أجل إثراء التعاون الخليجي– التركي وتفعيله في المستقبل القريب، خاصة على المستوى الإقتصادي، لابد من تبني العديد من الآليات والبرامج، من أهمها إعادة بناء هيكل البنية الأساسية، وخصوصًا في مجال النقل، لتفعيل التبادل الإقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، إضافة إلى ضرورة إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وفي هذا السياق ينادي بعض الخبراء بإمكانية توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي المزمع توقيعها لتشمل تركيا، لاسيما وأن أسواق تركيا مفتوحة مع دول الإتحاد الأوروبي ضمن اتفاقيات الشراكة، علاوة على ضرورة توحيد المعاملة الضريبية بين الجانبين، لمنع الازدواج الضريبي، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة خاصة من قبل القطاع الخاص، سواء التركي أو الخليجي، وهذا يعني الاستفادة الخليجية من وضع تركيا في الإتحاد الأوروبي لتسويق هذه المنتجات.

كذلك من الضروري تشكيل مجلس للتعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا يسهم فيه القطاع الخاص، ويجتمع بشكل دوري للبحث في تطورات العلاقات، ومواجهة المشكلات التي تفترضها.

وفي هذا السياق أيضًا، فإن تفعيل العلاقات الخليجية– التركية يتطلب ضرورة وجود تصور استراتيجي جماعي لدى كل طرف حول علاقته بالطرف الآخر بحيث يشمل هذا التصور تحديد موقع كل طرف وأهميته في العلاقات الخارجية للطرف الآخر، والأهداف المتوخاة من التعاون معه، والفرص والتحديات المرتبطة بهذا التعاون، وسبل تحويل الخطط والبرامج إلى واقع فعلي، والجهات المسؤولة عن هذا التعاون وغير ذلك، مع وضع إطار مرجعي للتعاون الخليجي–التركي، يحدد الأسس الحاكمة للعلاقات بين الجانبين، ويضمن استمرارها ونموها، وكذلك ضرورة بناء إطار مؤسس ثابت يتم من خلاله تنظيم العلاقات الخليجية– التركية، حيث أثبتت سنوات التعاون الثنائي الخليجي التركي ضعف الجدوى من هذا النمط التعاوني، خاصة مع افتقاره إلى الإستقرار، والتنسيق اللازمين لقيام علاقات تعاونية فعالة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا قد يكون من الملائم إقامة منتدى للتعاون الخليجي– التركي ليكون بمنزلة آلية للتنسيق السياسي الكامل، والتعاون الاقتصادي الفعّال، وذلك على ضوء آلية التنسيق السياسي والإقتصادي الصينية الخليجية، والتي أنشئت عام 1996م، ومنتدى التعاون الاقتصادي الإيراني الأفريقي الذي أنشئ في مارس 2003م.

إلى جانب ذلك، لابد من الإدراك بأن العلاقات الخليجية–التركية أعمق من أن تختزل في الجانب الإقتصادي فقط، ومن ثم لابد من العمل على تقوية هذه العلاقات على الأصعدة الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كافة، مع البدء في إقامة حوار حضاري ثقافي بين شعوب الخليج العربي والشعب التركي، مع ضرورة إعطاء الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لكي تمارس دورها المنشود في تدعيم العلاقات الخليجية–التركية، خاصة وأن تأسيس العلاقات بين الجانبين على أسس شعبية وغير رسمية من شأنه أن يبعدها عن تقلبات وأهواء السياسة، ومما يزيدها قوة واستقرارًا.

لهذا فإن المطلوب من دول مجلس التعاون تقوية علاقاتها مع تركيا بشكل عام،ومع حزب العدالة والتنمية بشكل خاص،دون التدخل في شؤون تركيا الداخلية،وذلك لحفظ التوازن بين التيار الإسلامي والتيار الذي ينادي بالعلمانية، بغية كسب ود تركيا كدولة محورية ذات ثقل سياسي وعسكري وأمني(الحجري2009، ص41).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، وتُعد العلاقات الخليجية-التركية من أبرز التفاعلات الدولية بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحددات والمرتكزات التي حكمت هذه العلاقات، وأثر التغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات الخليجية-التركية، ولكي يتم الرد على التساؤل الرئيس للدراسة والأسئلة الفرعية حول ميادين العلاقات والتغيرات الإقليمية والدولية للحقبة2002-2011.

ويُعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة الأمر الذي ساهم في تطور العلاقات بين الخليج العربي وتركيا، حيث نلحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين التي زادت وتكررت، وعلى مختلف المستويات، ووجهات النظر في كثير من المسائل أصبحت متطابقة في العديد من القضايا وخاصة المتعلقة بالمنطقة وذات الإهتمام المشترك كالحرب التي شنت على العراق وحصار غزة، حيث تم توافق في المواقف من هذه القضايا من قبل الجانبين برفض استخدام الأراضي التركية في غزو العراق، ورفض حصار غزة بمختلف أنواعه وأشكاله.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

1- تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن العودة إلى أساس تاريخي لكي يجمع بين العرب وخصوصا دول الخليج وتركيا ليست هي المدخل المناسب لإحياء نوع من العلاقات بين الطرفين، أما الإقتناع بأن الخيار التركي للعلاقة مع العالم العربي عامة ودول الخليج العربي خاصة، هو نوع من المصالح والمنافع المتبادلة في مختلف الميادين، ويعتبر هذا الأمر طرحا براجماتيا مقبولا إلى حد ما.

2- شهدت العلاقات الخليجية-التركية تطورات تاريخية مهمة، وصفت بالصحوة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير، وفي مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق.

3- تربط دول الخليج العربي وتركيا روابط أخرى، مثل النخب السياسية والإقتصادية والأحزاب، حيث يشكل هذا العامل مصدرا رئيسا في تحفيز التقارب الخليجي- التركي في مختلف المستويات.

4- لدول الخليج العربي مصالح أمنية فيما وراء حدودهم مع تركيا، فهي الجدار الدفاعي الشمالي عن العالم العربي، والفاصل بين المشرق والمغرب ومصادر التهديد من أوروبا، فمن هذا المنطلق تحرص دول الخليج العربي على المحافظة على علاقات طيبة مع تركيا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبونوار، معن(2003)، العلاقات التركية العربية في الماضي والحاضر والمستقبل، **المجلة الثقافية**، العدد121، ص21

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي(2012)، تقرير المنتدى الخليجي التركي الأول لعام 2012 خطوة على الطريق لدعم وتعزيز التعاون بين الجانبين. متوفر عبر: www.iccionline.net/ar/icci-ar/News.aspx?id=896&&section=3

آراس، بولنت وآخرون(2012)، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن.

باكير، علي(2008)، نحو علاقات تركيّة-خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، **مجلة آراء حول الخليج**. متوفر عبر .alibakeer maktoobblog.com/

بكر، عبدالوهاب وآخرون(1991)، **تركيا والصراع العربي الاسرائيلي**،ج1، القاهرة، دار المعارف، ص153- 303.

بووانو، إدريس(2005)، **إسلاميو تركيا...العثمانيين الجدد(البدايات،المكونات، التحولات المعادلات)**. (ط1)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان.

بيبرس، سامية(2010)، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد141، ص171.

توتشى، ناتالي(2010)، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182-المجلد45، ص100- 103.

الجودر، صلاح(2012)، **،تركيا والتوازن السياسي في الخليج**، العدد8403 متوفر عبر www.alayam.com/artdetails.aspx?id=939

حبيب، كمال(2009)، بعد معركة غزة"الدور التركي..من الجسر الى العمق"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان-الاردن، العدد48، ص128.

الحجري، سالم بن علي(2009)، **العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية**، إدارة البحوث والدراسات، الرياض-السعودية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحسيني، محمد(2011)، **الباب لن يُغلق أمام انضمام السعودية وعُمان لمبادرة إسطنبول وشراكتنا مع دول المبادرة لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد**: العدد12968، متوفر عبر www.alwasatnews.com/1623/ news/read/216229/1.html

خماش، رنا عبدالعزيز(2010)، **العلاقات التركية-الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الاردن.

الداقوقي، ابراهيم(2001)، **صورة الاتراك لدى العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1.

دلي، خورشيد حسين(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

راشد، سامح(2009)، دور تركيا الإقليمي...آفاق مابعد غزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد137، 76- 77.

الرشدان، عبدالفتاح(1998)، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد14، العدد1، ص9.

الرشدان، عبدالفتاح(2010/2009)، النظام العربي..البحث عن الشكل والدور الدولي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الأردن، السنة13، العدد50.

الرشدان، عبدالفتاح(2010) العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة التعاون**، العدد49، ص170.

الرشدان، عبدالفتاح(2009)، معركة غزة، الدور التركي..من الجسر الى العمق **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الاردن، العدد48، ص65.

رضوان، وليد(2006)، **العلاقات العربية-التركية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان.

الزين، جهاد(1992)رأي في العلاقات العربية-التركية: الإنقطاع وضرورات التواصل، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبعاوي، عوني عبدالحمن والنعيمي، عبدالجبار(2000)، (**العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**")، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد43.

سيدر، فرهاد(2010)، "**العثمانية الجديدة"السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها**، منشورات الجامعةالأردنية/كلية الدراسات الدولية، عمان- الاردن.

شكارة، أحمد(2003)، **إيران والعراق وتركيا:الاثر الإستراتيجي في الخليج العربي**، (ط1)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الامارات.

صالح، غانم محمد(1991)، **الخليج العربي "التطورات السياسية والنظم والسياسات**"، دار الحكمة- بغداد.

صحيفة الوسط البحرينية(2012)، الثلاثاء 03 يناير، الموافق 09 صفر1433هـ)، 20 مليار دولار التبادل التجاري بين دول التعاون وتركيا العام2010، العدد 3405، متوفر عبر: (www.ayoooh.com/news/articles/4f0261767c33e)

صحيفة الوسط البحرينية(2007)، إستثمارات دول الخليج العربية تنمو بسرعة في تركيا، العدد1845، الثلاثاء25 سبتمبر: متوفر عبر **www.alwasatnews.com/1845/news/read/25(4177/1.html**

صحيفة تشرين(2011)، دول الخليج تجمد مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة "مستغربة" متوفر عبر:(syriasteps.com/ ?d=131&id=80186).

الطوير، محمد إمحمد(1982)، **الحركات الإستقلالية في الوطن العربي ضد حكم العثمانيين وأسبابها**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي-طرابلس،ج2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عبدالفتاح، بشير(2003)، الإنتخابات التركية..دوافع وحدود التغيير السياسي، **مجلة السياسة الدولية**، يناير، العدد1.

عزباوي، يسري أحمد(2008)، العلاقات التركية-العربية فرص التقارب التركي-الخليجي، **مجلة التعاون**، العدد66، 228-239.

علام، مصطفى شفيق(2010)، التقارب التركي-الخليجي..الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر، العدد182، ص130- 131.

غانم، إبراهيم البيومي(2007)، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد169، المجلد42.

غرايبة، عبدالكريم(1998)، **العرب والأتراك"دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال أف سنة**.

فياض، خالد(1997)، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد129.

الفيصل، سعود(2012)، **لتركيا دور فعال في معالجة قضايا المنطقة**، صحيفة الجيران: متوفر عبرaljeeran.net/gulf/34166.html، العدد 2.

القحطاني، شيخة غانم(1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي مؤسسة شباب الجامعة**، مصر-الاسكندرية.

كشك، أشرف محمد(2007)، تطور الأمن الخليجي منذ عام2003دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان-بيروت، ص51.

كمال، نيلي(2003)، العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد34، 194- 195.

الكيلاني، هيثم(1996)، **تركيا والعرب"دراسة في العلاقات العربية-التركية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد6، ط1.

المجالي، رضوان محمود(2012)، **التقارب الخليجي-التركي في مرحلة الربيع العربي**: متوفر عبرwww.sarayanews.com/

معوض، جلال(1998)، النخبة السياسية وخصائصها والمتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد1/227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معوض، علي جلال(2011)، الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185-المجلد46.

مقلد، صبري إسماعيل(1991)، **العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الأصول والنظريات**، (ط خ)، المكتبة الأكاديمية- القاهرة.

منير، ماجد(2012)، تركيا والخليج: تحالف اقتصادي بأهداف سياسية،**مجلة الأهرام** متوفر عبر: digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx Serial =820739&part=2...2

موسوي، سيد حسين(2009)، إيران والدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد132.

موقع خريطة الشرق الأوسط. متوفر عبر: www.omaniyat. com/ vb/ showthread.php?t=11609

الناصري، خليل ابراهيم(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية**، مطبعة الراية- بغداد.

النعيمي، زياد عبدالوهاب(**2008**)، تركيا والعرب. **الحوارالمتمدن**-العدد: **2486**- متوفر عبر: (www.ahewar.org/debat/show art.asp?aid= 155426) .

نورالدين، محمد(2006)، العلاقات العربية-التركية في عهد أتاتورك(1932-1938، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد122.

نور الدين، محمد(2007)، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد42، العدد169.

نورالدين، محمد(2006)، سياسة تركيا الاقليمية بين الحساسيات الداخلية والإعتبارات الخارجية، **مجلة شؤون عربية**، العدد126.

ب-المراجع الأجنبية:

Bilgin, Mert " (2011).Energy and Turkey's Foreign Policy: State Strategy Regional Corporation and Private Sector Involvement ", **Energy Policy**.VOL.9. No.2, Bachceshir University.. PP 84-86.

Flanagan,Stephen.J. (2008) "Turkey’s Shifting Dynamics: Implications for U.S.-Turkey Relations", A Report of the U.S.-Turkey Strategic

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Initiative, **Center for Strategic & International Studies**, Ankara, June,. PP 12-15.

Foley, Sean" (2010). T**urkey and Gulf State in The Twenty-First Century", Articles in Blitz Site**, Dhaka, October 20,. Site: http//www.weeklyblitz.net.

Holsti K.J," (1995). I**nternational Politics, A framework for Analysis", Seventh Edition, Prentice**- Hall International, New Jersey, p 253.

Kucukcan, Talip (2010)." **Arab Image in Turkey**", **Research Report, No.1, Foundation for Political,** Economy and Social Research. June,. Page 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلومات الشخصية

الاسم: أنس كمال حسين اطبيش

الكلية: كلية العلوم الإجتماعية

التخصص: ماجستير علاقات دولية

السنة: 2012

العنوان: الكرك

هاتف رقم: 032380371

032391110

خلوي: 00962799996105

البريد الإلكتروني:anas_itbesh105@yahoo.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

إعداد الطالب
أنـــــس كمال حسين إطبيـــش

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رســـــالـــة مقدمة إلى عمـــادة الدراسات العليـــا
استكمـــالا لمتطلبـــات الحصـــول عـــلى درجـــة
الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2012 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أنس كمال اطبيش الموسومة بـــ:

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 -2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2012/05/08	مشرفاً ورئيسا
د. محمد حمد القطاطشة		2012/05/08	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2012/05/08	عضواً
د. سامر عبدالمجيد البشابشة		2012/05/08	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى الإنسانية العظيمة التي انتظرت طويلا أن نكبَروترانا على ضِفافِ العلم والمعرفة

إلى من سَهِرا الليالي، وغرسا حُبَّ العلم فِينا حتى أينعَ وأثمر

إلى أبي وأمِّيَ الغاليينِ أهدي هذا الجهدَ المتواضع

أنـــس كمال حسين إطبيـــش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكر والتقدير

بداية الحمد لله رب العالمين، الذي وهبنا من عنده نعمة العقل والعلم والمعرفة، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، رسول البشرية محمد – صلى الله عليه وسلم-خير هاديا ومعلما ونذيرا، فالشكر مقرونا بالإحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات على تكرمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة، ومتابعته واهتمامه المتواصل، ولتوجيهاته وارشاداته، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السليم.

وأتقدم من الأساتذه الأفاضل، وأزجي لهم خالص شكري وعرفاني لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل من أخي وصديقي الدكتور رضوان محمود المجالي لما غمرني به من لطف وتوجيه ونصح ومساعدة، والشكر موصول لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع بأفضل صورة.

أنس كمال حسين إطبيش

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
ملخص باللغة العربية	هـ
ملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 هدف الدراسة	3
4.1 مشكلة الدراسة	3
5.1 أسئلة الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	5
8.1 الإطار النظري	6
9.1 الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات العربية-التركية ومراحل تطورها	
1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية	9
2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية	12
الفصل الثالث: مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية التركي من حيث النشأة والنخب السياسية	
1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي	23
2.3 الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	25
3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية التركي	27

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي 28
5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربي 30
6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا 30
7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية 32
الفصل الرابع: المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية فـــي العلاقات الخليجية-التركية
1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية-التركية 33
2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية 39
3.4 التعاون الإقتصادي بين دول الخليج العربي وتركيا 47
4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربي وتركيا 60
5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية-التركية 71
الخاتمة 73
المراجع 75

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملخص

موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ((2002-2011))

أنـــس كمال إطبيـــش

جامعة مؤتة، 2012

الهدف من هذه الدراسة هو بحث العلاقات المتبادلة بين دول الخليج العربـــي وتركيا، من الفترة (2002-2011). وقد استخدمت الدراسة منهج البحث التحليلـــي التاريخي، ومنهج البحث الوصفي. كما اعتمدت على نظرية اتخاذ القرار ونظريـــة المصلحة القومية؛ لمناقشة هذه العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن للعوامل السياسية والجغرافية أثر مهم في تقدم هذه العلاقة.
2. أن وجود حزب العدالة والتنمية التركي على رأس السلطة في تركيا كان لـــه أثرٌ كبير في تعميق العلاقات بين هذه الدول.
3. تؤكد الدراسة على أن التطوير وتقدم هذه العلاقة يخـــدم المـــصالح القوميـــة ومتطلبات الأمن الوطني للطرفين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

The Gulf stat position from the turkish policy in justice and Development party (2002-2011)

Anas kamal itbesh

Mutah University, 2012

This study aims to discuss the mutual relationship between the Arab Gulf states and Turkey through the period 2002-2011.

The study mobilizes the analytical historical and descriptive approaches. It also relies on the theory of decision – making and the theory of National interest to investigate this relationship.

The study coneluoles the following.

1. The political and geographical factors play an important role in advancing this relationship.
2. The presence of the Turkish Just and development party in the power in Turkey has a great affect or strengthen the relationship between these Countries.
3. The study stresses that to advance ment and development of this relationship serve better the national interest and the security requirements of both sicles.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

يتجاوز تاريخ العلاقات بين العرب والأتراك ما يزيد على أربعة قرون والعلاقات الخليجية-التركية على وجه الخصوص على ما يزيد على خمسين عاما، فقد دشنت هذه العلاقة منذ بداية الستينيات، حيث تبين من خلال الدراسة أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية، وبدأت تركيا في الستينيات تُولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّاً من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تُعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العِقدين الأخيرين وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

وقد أُقيمت العلاقات بين الدول الخليجية وتركيا وازدادت متانة شيئا فشيئا إثر المواقف السياسية التركية تجاه قضايا المنطقة العربية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية، ووقوف تركيا مع الحق الفلسطيني، ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصَّحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكًّا للتغيُّر التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير.

وازدادت العلاقات الخليجية- التركية متانة منذ حقبة الثمانينات، حيث سعت تركيا بشكل ملحوظ إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفْراتٍ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديدة، وتنوعت العلاقات الإقتصادية بين دول الخليج وتركيا ما بين التجارة وتأمين مصادر الطاقة، وحركة رأس المال والقروض والمساعدات المالية الممنوحة من دول الخليج العربي، وأنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات التركية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلقد بدأ التقارب الفعلي في العلاقات الخليجية-التركية عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة رجب طيب أردوغان وهو حزب معروف بانتماءاته وخلفيته الإسلامية- والذي ما توانى في إنشاء علاقات سريعة ومتينة مع الدول العربية ودول الخليج العربي على وجه التحديد من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين للتعاون في جميع المجالات الأمنية والإقتصادية وغيرها، وهذا ما تمخّض عنه مبادرات وعدة اتفاقيات جاءت لتقريب وجهات النظر والتعاون الذي أسهم في ارتقاء الجانبين في العديد من المجالات ومن أهمها: المجال الإقتصادي والمجال الأمني.

2.1 أهمية الدراسة:

تمتلك دول الخليج العربي موارد طبيعية وثروات نفطية هامة تؤهلها للقيام بدور هام على الصعيد الإقتصادي، كما أن هذه الموارد والثروات مطمع ومحطُّ أنظار إيران، فوجدت دول الخليج العربي مصلحتها في تعزيز علاقاتها مع تركيا من النواحي الإقتصادية والسياسية والأمنية، لكي تحمي تلك الثروات من خلال وضع تركيا في مواجهة مع إيران، لكي تكسب تركيا صداقة وتعاون دول الخليج العربي، وتبين هذه الدراسة الموضوعات التالية:

أولا: العلاقات العربية- التركية من منظور تاريخي.

ثانيا: دراسة دور حزب العدالة و التنمية التركي، والتحولات التي أحدثها هذا الحزب بعد توليه السلطة مع دول الخليج العربي، كما تبين الدراسة المحددات السياسية الداخلية والخارجية التي تؤثر على دور تركيا على الصعيدين الإقليمي و الدولي في علاقاتها مع دول الخليج العربي.

ثالثا: التقارب التركي–الخليجي: الدوافع والمحفزات والآثار، وذلك لأن الحوض الخليجي يُعد نطاقا ذا ثِقل خاص في الإستراتيجية التركية في المنطقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية بعد تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا في سنة2002، كما تبين الدراسة تغيراً لافتاً حدث في سياسة تركيا الخارجية يتجلى بصورة واضحة في محاولتها إيجاد توازن في توجهاتها الإستراتيجية بين دوائر اهتماماتها المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد أن شهدت ما يزيد على ثمانين عاماً من العلاقات المتميزة مع دائرتها الغربية مقابل علاقات مشوبة بالتوتر أو–على الأقل– بالحذر والترقب مع دائرتها الشرقية متمثلة في العالمين العربي والإسلامي.

4.1 مشكلة الدراسة:

تناقش الدراسة موقف دول الخليج العربي وعلاقتها مع كلٍّ من تركيا وإيران، وتكمن مشكلة الدراسة في أن تركيا تعمل على خلق توازنات إقليمية في الشرق الأوسط نتيجة للإمتداد الإيراني ومحاولة إيران إمتلاك السلاح النووي، مما جعل صناع القرار في تركيا يعمدون إلى استجذاب دول الخليج لصفِّها لكي تحدَّ من الإمتداد الإيراني و فرض هيمنته على دول الخليج، و هذا الجهد جاء بعد تولِّي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا.

5.1 منهجية الدراسة:

لقد تعددت المناهج والنظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، حيث أن هذه الدراسة لا تعتمد فقط على منهج واحد أو نظرية واحدة وإنما تعتمد على مجموعة من المناهج والنظريات المترابطة والتي تحاول هذه المناهج والنظريات الوصول إلى الحقيقة من خلال صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة محل الدراسة، وسوف تستفيد الدراسة من عدد من الأطر المنهجية، كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ونظرية اقتراب صنع القرار ونموذج هولستي ونظرية اقتراب المصلحة القومية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فعملية اتخاذ القرار تضم مجموعة من القواعد والإجراءات التي يعمل من خلالها المشاركون في إطار اتخاذ القرار لحل مشكلة معينة، فهي تضم تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين الآراء المختلفة داخل مجموعة اتخاذ القرار.

يتم في عملية اتخاذ القرار التي تضم القواعد والأسس، ومن خلالها تجري عملية مفاضلة بين البدائل المختلفة، ومن ثم أخذ البديل المطلوب سواء باتخاذه أو بتنفيذه.

يمكن النظر إلى عملية اتخاذ القرار على أنها من أهم وأخطر المواقف التي تحدد فيها الدولة الإطار العام لتوجيهاتها على مستوى سياستها الخارجية والتي تعد انعكاساً لسياستها الداخلية المختلفة بنظام سياسي قائم (Holsti, 1995، ص253).

حيث أن النظام الأحادي القطبية، وطبيعة الإقتصاد العالمي، وحالة عدم الإستقرار الدولي والإقليمي، والأوضاع الإقتصادية، وطبيعة النظام السياسي، تشكل عوامل تدفع صانع القرار الخليجي بتحديد مواقفه الخارجية، وما يترتب عن هذا القرار من آثار تنعكس على النظام السياسي. في مقابل ذلك القرار الصادر عن الدول الخليجية في سياستها الخارجية تبرز آلية القرار الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحديد التنسيق في المواقف على مستوى السياسة الخارجية الجماعية، وبناءً على هذا الإقتراب يمكن تفسير مواقف الدول الخليجية تجاه السياسة التركية، وحالة التقارب في العلاقة بينهما.

نظرية اقتراب المصلحة القومية: يستند هذا الإتجاه على تبرير تحرك الدولة على مستوى سياستها الخارجية من منطلق المصلحة القومية، فيعتبر هذا المنهج أن المصلحة القومية هي الهدف في سياسة الدولة الخارجية، وهي محور الإرتكاز والقوة الرئيسية المحركة والمفسرة لسلوك الدولة في إطار العلاقات الدولية.

ويرتكز هذا المنهج على أن المصالح القومية توضح جانب الإستمرارية في السياسة الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب في الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجيا أو نماذج القيم السياسية والإجتماعية السائدة، أي أنه مهما اختلفت العوامل السياسية والإستراتيجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع والتعاون مع غيرها من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول، فإن المصلحة القومية هي المقياس العام الذي يمكن الإستدلال على العوامل التي تحدد مواقف وسلوكيات الدول(مقلد1991،ص22-23)، فمن هنا تصبح المصلحة القومية هي محدد رئيسي في تحديد طبيعة المواقف، وردود الفعل، والسياسات المترتبة على العلاقة الخليجية والتركية، وهذا ما يمكن ملاحظته في دراسة الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية.

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس وهو:

1- ما هو موقف دول الخليج العربي من السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية في الحقبة الزمنية(2002-2011)؟.

الأسئلة الفرعية وهي:

1- **هل** تأخذ السياسة الخارجية التركية بعداً سياسياً اقتصادياً أمنياً أكثر منه بعداً ثقافياً دينياً في المنطقة؟

2- ما مدى فرص التقارب الخليجية- التركية؟

3- ما هي ردود فعل الدول الخليجية اتجاه السياسة التركية في العديد من قضايا المنطقة العربية؟

7.1 حدود الدراسة:

1- **المكاني**: تركز هذه الدراسة على دراسة المواقف بين الجانبين الخليجي والتركي.

2- **الزماني**: تشمل الفترة لهذه الدراسة مابين (2002-2011)، حيث أن سياسة تركيا بدأت بالتحول تجاه العرب عامة والخليج العربي بشكل خاص في هذه الفترة للأسباب التالية:

1- ظهور حزب العدالة والتنمية واستلامه السلطة.

2- الأمن القومي الإقليمي.

3- خلق توازن إقليمي في المنطقة.

4- الحد من المدِّ الشيعي في منطقة الشرق الأوسط.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8.1 الإطار النظري

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من النظريات بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسية التي أثرت على علاقات دول الخليج العربي وتركيا خلال الحقبة الواقعة بين (2002-2011)، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطوُّر وتحسُّن العلاقات بين دول الخليج العربي وتركيا بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وفي هذا الجانب تضمَّن الفصل الثاني تحليلاً للإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة التي تم رصدها في هذا الموضوع من خلال المَبْحثين التاليين: الإطار النظري، والدراسات السابقة.

9.1 الدراسات السابقة

دراسة (الحجري، 2009)بعنوان: العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية.

حيث استعرض الباحث في دراسته العلاقات الخليجية-التركية في مشاهد متعددة:

المشهد الأول: البعد التاريخي ومدى العلاقة الممتدة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية.

المشهد الثاني: البعد الثقافي بعد انقطاع طويل بين الطرفين، وقد حان الوقت لإحياء هذا التواصل الثقافي، و زيادة التبادل المعرفي، و تشجيع زيارة المسؤولين عن الثقافة والإعلام في الجانبين، وذلك لبلورة رؤى وأهداف مشتركة بين الشعوب والحكومات.

المشهد الثالث: البعد السياسي في العلاقات بين الطرفين وأثره على مجمل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية و العسكرية سواءً أكانت دول المجلس بصورتها الجماعية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بصورتها الإنفرادية.

المشهد الرابع: البعد الإقتصادي، حيث يستعرض فيه كلا الطرفين مدى تعزيز العلاقات الاقتصادية ونموها أضعافا مضاعفة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشهد الخامس: البعد الإستراتيجي، حيث استعرض الباحث في دراسته الأهمية الإستراتيجية لموقع كلا الطرفين في الشرق الأوسط، فالعلاقات بين الجانبين يربطها موقع استراتيجي مشترك.

دراسة (السبعاوي والنعيمي 2000) بعنوان: العلاقات الخليجية- التركية

حيث استعرضا في دراستهما هذه الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وتركيا، ونوَّها إلى أهمية مرتكزات السياسة الخارجية التركية والخليجية، كما ذهبت هذه الدراسة إلى تفصيل ميادين العلاقات الخليجية–التركية، ودور المياه في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي أيضاً.

وتحدثت هذه الدراسة عن قيود السياسة التركية في الخليج العربي، وذلك من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب التركي في تحديد دوره في الشرق الأوسط، وتحدثت هذه الدراسة عن استنتاجات أساسية في التوجُّه التركي إلى الخليج العربي، وذلك لأنه وجد طريقا مغلقة في محاولته للإنضمام إلى المحور الإقتصادي الغربي وهذا ما حدى به إلى تكثيف علاقاته الإقتصادية بدول الخليج العربي.

دراسة (آراس وآخرون، 2012) بعنوان: التحول التركي تجاه المنطقة العربية.

حيث استعرضت هذه الرسالة الأهمية التاريخية في العلاقات العربية-التركية والتي ساهمت في توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي، وانتظار دور فاعل من تركيا تجاه المنطقة العربية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام2002، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووجود شخصية أحمد داوود أغلو وزيرا للخارجية، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وعلى رأسها المنطقة العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، وتعرض الدراسة أيضا موقف تركيا من الربيع العربي والمستجدات على المنطقة العربية من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال التحول في سياستها الخارجية وتأثير الداخل التركي علـــى صـــانعي القـــرار السياسي في تركيا.

أما هذه الدراسة فإنها تناولت موضوع موقف دول الخليج العربي تجاه السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خلال حقبة زمنية حديثة ومليئة بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية(2002-2011)، وكذلك الوقوف على أثر هذه المواقف والمتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات والوقوف على المواقف السياسية من خلال استعراض الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والأمنية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على العلاقات بين الطرفين التي شهدتها هذه الحقبة تحديدا. والتي ساهمت في تحسن العلاقات الخليجية- التركية وتطورها بشكل ملحوظ إقليميا ودوليا، حيث يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منعطفا تاريخيا مهما في التطور الإيجابي في العلاقات الخليجية-التركية.

وركزت الدراسة على البعد الأمني التي أغفلته الدراسات السابقة ولم تتنبه إلى مثل هذا البعد الهام في التقارب الذي نشهده بين الدول الخليجية وتركيا، حيث يرى الباحث بأن السبب الرئيس في التقارب بُنيَ على أسس عسكرية أمنية.

وتبحث الدراسة أيضا في مستقبل العلاقات بين الطرفين، حيث بنى الباحث دراسته لهذا المشهد على المشاهد السابقة لرغبة من الطرفين في استمرار هذه العلاقات و تطورها، و ذلك يعتمد على مدى تأثير التيَّار الإسلامي بقيادة أردوغان الذي يقف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

البعد التاريخي للعلاقات العربية- التركية ومراحل تطورها

1.2 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية-التركية:

يهتم الباحثون عموماً بالعلاقات العربية التركية، ذلك لأن تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في مختلف المجالات، فضلاً عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها إيجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي، والسياسة المعتدلة، والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية–التركية هي أبرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة، ومع هذا المشهد الإيجابي والتفاؤل بالانتقال نحو التكامل الإقليمي الخليجي التركي لكننا نجد قلة الإهتمامات في الدراسات الأكاديمية والبحثية نحو التركيز على هذا المنحى الحيوي في العلاقات العربية– التركية خصوصا ما تشهده المنطقة من تجاذبات سياسية وتأثيرات أخرى في العلاقات بين الجانبين.

ولعل الدارس للعلاقات العربية التركية يجد أن هنالك امتدادا طويلا لهذه العلاقة، حيث نشأت بين الطرفين علاقة متبادلة منذ سنوات طويلة، إذ يجمع العرب والأتراك دين واحد، كما عاشا معاً ردحاً من الزمن في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ومن خلال ذلك يتبين لنا عمق العلاقات العربية التركية وتنوعها وأصالتها(الكيلاني،1996،ص7)، حيث كان العالم الإسلامي يعاني من الانحطاط السياسي والعسكري نظرا لما تعرض له على أيدي المغول من تدمير شمل جميع مقومات الحياة كحرق المكتبات والمدارس والجوامع(الطوير،1982،ص340)، حيث حملت الدولة العثمانية راية الخلافة الإسلامية بعد ضعف الدولة الإسلامية في عهد آل العباس–عام 656هـ، وتنازل الخليفة العباسي محمد المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية هي المسؤولية رسميا عن حماية العالم الإسلامي وحمل دعوة الإسلام إلى باقي المعمورة(بووانو،2005،ص24).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اعتمدت الدول العربية والإسلامية خاصة على دولة الخلافة معتقدة أنها الإمتداد الطبيعي للخلافة الإسلامية، وذلك لأن الأتراك حملوا على عاتقهم راية الدين الإسلامي والدفاع عنه، وكان البيزنطيون أول الأعداء الذين تصدى السلاجقة لهم، وذلك أنهم زحفوا على بلاد الشام واحتلوا بعضها، وقد استطاع السلاجقة تحرير تلك البلاد، وانتزعوا أجزاء من الأراضي البيزنطية حتى وصلوا إلى قيصرية(1067م)، وكان لاشتراك السلاجقة الأتراك في الجهاد ضد الحملات الصليبية مع أقربائهم من التركمان والأكراد الأثر الكبير في محاربة هذه الحملات ثم في تحرير الأراضي الإسلامية وإزالة آثار الغزو(الكيلاني،1996،ص11).

وليس بالمستغرب إذ نقول: إن الماضي كان لا يفصل أو يفرق بين رعايا الدولة العثمانية، حيث كان العرب والترك سادة متساوين في الحقوق والواجبات لافرق بين أحدهما والأخر إلا بما يؤديه من جهاد ضد الأعداء، وكانت الإمارة تعطى لمن يكون أحق بها بغض النظر عن جنسه بل باعتبارات أخرى، مثل الدين الإسلامي وما يعطيه الفرد للدولة من جهد(الطوير،1982،ص340-341).

وتمتع العالم العربي في ظل العثمانيين بسلام خارجي استمر حتى آخر القرن الثامن عشر، وتعرض العراق وحده لغزوات خارجية فاشلة قادها الإيرانيون، وبسط العثمانيون على العراق حماية فعالة لولاها لما كان العراق الآن عربيا، ولكان حتما جزءاَ شيعيا من إيران لايختلف مصيره عن مصير عربستان(غرايبة،1998 ص12).

لا خلاف في أن الأمتين العربية والتركية قامتا بدور كبير في التاريخ الإسلامي، هياكله ودوله ومؤسساته، مع الإشارة إلى الإختلافات التي ميزت كل دور عن الآخر، وهي اختلافات جوهرية، ولكن يمكن القول بأن الدور العربي أسس "العالم الإسلامي"، وأن الدور التركي أسهم في توسيع ذلك العالم الذي ضم شعوبا وحضارات وثقافات، استقت أصولها من المرجعية الإسلامية من جهة، ومن معطياتها الإنثولوجية العرقية من جهة أخرى(الكيلاني،1996،ص14).

ومن خلال بيان التوجهات العثمانية في الخليج العربي حيث بدؤوا بالعراق من خلال احتلال الموصل 1516، وبغداد 1534م، ودخولهم مصر منذ 1522-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1520، ثم سيطرتهم على البصرة 1546 ليصبحوا على رأس الخليج العربي، وبعد أن تم التحرك العسكري العثماني من خلال الإحساء، عندما أرسل سليمان القانوني 1520-1566 لانتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين، واحتلت قواته القطيف 1550، ثم زحفت نحو الهفوف(عاصمة الإحساء)، ولتتوالى سيطرتهم بعد ذلك على مسقط ومضيق هرمز، ثم ليضربوا الحصار على المنامة في البحرين، عام1559.

وكانت الفائدة الإقتصادية للعثمانيين جراء سيطرتهم على الإحساء، وبعد أن سيطروا على النقل البري بينها وبين حلب، حيث انتعشت تجارة التوابل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعجز العثمانيون عن بسط سيطرتهم الكاملة والمستمرة على الخليج العربي، إذ لم يدعوا أساطيلهم حتى في المناطق التي سيطروا عليها وكان لبريطانيا دور كبير في تحجيم العثمانيين في الخليج، من خلال سياستهم في المنطقة ودعمهم للتوازنات الداخلية (النعيمي، 2008).

أما بالنسبة للعلاقات التاريخية بين دول الخليج العربي وتركيا فهي قديمة وأزلية وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فقد دخل العثمانيون بلدان دول المجلس قبل قرون من الزمن، وذلك زمن السلطان سليمان القانوني، الذي استطاع أن يجعل تركيا الحديثة التي ورثت أرشيف الدولة العثمانية ودول مجلس التعاون تحت سقف أرشيف الدولة العثمانية التي اتخذت من اسطنبول مركزا لها، حيث كان الأرشيف يشمل وثائق كثيرة تتعلق بتاريخ الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وما يحتوي عليه هذا الأرشيف من قضايا الحدود وغيرها من القضايا التي تهم الدول الخليجية من نظام الحكم إلى الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، إلى حدود الدول الجغرافية والسياسية.

وفي عام 1871م نزلت القوات العثمانية رأس تنورة، ومن ثم مدينة الهفوف، وضمتها إلى إقليم نجد، الذي كان يخضع لحماية الإمبراطورية العثمانية، وكذلك فعلته مع قطر والكويت، وقامت بالإتصالات مع أبوظبي ودبي والشارقة، وبقيت البحرين ومسقط خارج السلطة العثمانية(الكيلاني، 1996، ص12-13). وبقيت دول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي تحت السيطرة العثمانية إلى أن جاء الاستعمار الغربي الذي قسم البلدان العربية، ووقعت معظم دول الخليج العربي تحت الإستعمار البريطاني.

كان الموقف مختلفا في شبه الجزيرة العربية، فقد اضمحلَّ الحكم التركي فيها، ما عدا الحجاز حيث تمركزت حامية عسكرية كبيرة عززتها الحكومة بعد إعلان الحرب، حتى أصبح شبحيا أو اسميا في بعض المناطق، وغاب غيابا كاملا ودون رجعة عن مناطق أخرى، وخرج الحكم التركي من الكويت بعد المعاهدة التركية البريطانية عام1910، واستقلت اليمن عن تركيا عام1911، وخرج كلاً من قطر والبحرين والمشيخات بموجب المعاهدة التركية البريطانية حول الخليج عام1913، واستقل الأدربي وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام1915، وفازت بريطانيا في التنافس الإستعماري ضد فرنسا في عدن وعُمان وحضرموت، وعقدت معاهدة تفاهم مع سلطان نجد عبدالعزيز آل سعود عام1915، بعد أن سيطر على منطقة الإحساء وغيرها من المناطق المجاورة لنجد بعيدا عن متناول اليد العسكرية التركية، التي تسيطر على قلب شبه الجزيرة منذ عشرات السنين.

أما في الحجاز ففي الوقت الذي تم فيه تنفيذ مشروع الخط الحديدي، ووصوله الى المدينة المنورة عام1908، عاد اليها الامير الهاشمي الحسين بن علي من منفاه في القسطنطينية، حيث كان وأسرته رهائن عند السلطان عبدالحميد، وفي الوقت نفسه ازدادت فيه سيطرة الإتحاديين على أمير مكة الحسين والوالي التركي لسيطرة المالية والإدارية والسياسية على الحجاز، وقد فاز الحسين في ذلك الصراع، وأصبح يتمتع بتأييد كافة القبائل البدوية والمدنية في الساحل والداخل عندما أعلنت تركيا الحرب الى جانب المانيا يوم31تشرين أول1914 (أبونوار،2003، ص21).

2.2 مراحل تطور العلاقات العربية-التركية:

لقد مرت العلاقات العربية بثلاثة مراحل مختلفة، هذه المراحل تمثل محطات مفصلية في العلاقات العربية-التركية وهي على النحو التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرحلة الأولى: وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتى نهاية الأربعينيات:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت العلاقة بين العرب والأتراك منعطفا جديدا، فانحصرت الدولة العثمانية إلى الأناضول، لتبدأ فلول جيشها بقيادة مصطفى كمال باشا حربا وطنية تحريرية، إذ انتهت هذه الحرب إلى إعلان استقلال تركيا وولادة الجمهورية في29تشرين الأول/أكتوبر1932(نور الدين، 2007، ص85).

واتسمت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ السياسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطنا قوميا للأتراك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض، وقد كان التوجه الأساسي بأن الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها(الرشدان، 2010 ص169).

ومما زاد التباعد بين العرب والأتراك بعد عام1923 أن تركيا أدارت ظهرها للشرق واتجهت إلى الغرب سعيا للأخذ بحضارته وأسباب تقدمه، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق والحضارة الإسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعوب العربية والإسلامية(الناصري،1990،ص35).

ومن هنا تولد النفور العربي تجاه هذه الخلافة، وبدأ العرب في حشد الصفوف لإسقاط هذا الحكم الذي وُصف بالإستعماري الظالم، والذي تزاحمت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى أن أعلنت الجمهورية، وألغيت الخلافة سنة1924م، وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتي اعتبرها الأتراك غدرا لايمحى وخيانة لاتتغفر(غانم،2007،ص186).

رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي، وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية-العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك(دلي،1999،ص35).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعد وفاة أتاتورك مرت تركيا بفترة عزلة سياسية، وبدأت مرحلة تغريب تركيا داخليا وخارجيا، مما أدى إلى تشكيل أكثر من صورة لتركيا لدى النخبة السياسية والمثقفة في الوطن العربي نتيجة المتغيرات الدولية في المنطقة، ودور الإعلام الصهيوني في إثارة الغبار حول العلاقات العربية-التركية والتي مرت بثلاث مراحل وثلاث صور مختلفة للأتراك لدى النخبة العربية، وهي:

المرحلة الأولى: عزلة تركيا عربيا.

المرحلة الثانية:مرحلة السياسة الخجولة عربيا ودوليا.

المرحلة الثالثة:مرحلة تركيا الكبرى(الداقوقي،2001،ص72-73-74).

وفي الجزء الثاني من القرن التاسع عشر بدأت العلاقات تأخذ منعطفا سلبيا، وظهرت العديد من المتغيرات التي كان لها أثر كبير في فصم الروابط بين العرب والأتراك، وأدت إلى الخروج العربي عن الدولة العثمانية، ويمكننا أن ندرج تلك المتغيرات في محاور ثلاثة وهي:

أولا: الحركات الإنفصالية: وهذه الحركات ظهرت نتيجة ضعف الدولة، وتوالي هزائمها في أكثر الحروب التي قامت بينها وبين الدول الأوروبية، وبعد ذلك خرجت بعض الأمصار العربية على الحكم العثماني، وخاصة أهل نجد بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى، ونجاح السعوديين في اجتياح مكة في عام 1806 (بكر، وأخرون1991،ص153).

ثانيا: الإستعمار الأوروبي: حيث شكل الإستعمار الأوروبي عاملا من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وخاصة الخليج العربي كان من أول المناطق خضوعا للإستعمار الأوروبي.

ثالثا: الصراع بين القوميتين العربية والتركية: وهذه الفترة جاءت عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد وصول الإتحاديين للسلطة، واستخدامهم أساليب الإبتزاز المختلفة للعرب. وبعد ذلك بدأ شيوخ الخليج والجزيرة العربية في التطلع إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية، والذي عقد على إثره مؤتمر جزيرة العرب سنة1914(بكر، وأخرون1991،ص159-158).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل هذه الأمور التي أشرنا إليها تؤكد أن بعض الزعامات الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الحركة العربية التي نشطت إبان تلك الفترة، والتي اتجهت اتجاها معاديا لسياسة الإتحاديين، وطالبت بتحقيق قدر من الإصلاح واللامركزية.

ونتيجة لحالة فك الإرتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقانا وتوترا، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت، حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الإتحاد السوفيتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة إسرائيل في فلسطين 1948 (الرشدان،2010، ص170).

حيث تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد معاهدة لوزان التي تنازلت بمقتضاها الجمهورية التركية عن أية حقوق قانونية لها في المنطقة العربية، وتنازلت بذلك عن أخر شكل من أشكال الوجود في العالم العربي(بكر، وأخرون1991، ص212).

كانت التحولات الدولية والإقليمية والمحلية بعد الحرب العالمية الثانية تذهب بالعرب والأتراك نحو عالمين مختلفين، فتعزز الإنقطاع هذه المرة بنشوء"مزاجين"سياسيين مختلفين مع بدء سيطرة نخب جديدة على السلطة في البلدان "الحضرية" العربية(الزين، 1992، ص78).

وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين، ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناست مواقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وزادت أسهمها هبوطا عندما اعترفت بإسرائيل في مارس1949-يناير1950(بكر، وأخرون1991،ص263-264). وكان اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام علاقات قنصلية بينهما مدعاة لبرود العلاقات التركية العربية، وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها مازالت تعترف بإسرائيل، وتتعاون معها في عدة مجالات، وتبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل(أبو نوار،2003،ص26).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولعل العودة إلى واقع العلاقات بين العرب والأتراك في فترة معينة من الماضي وفي عهد أتاتورك بالذات لاتهدف الى تأكيد عوامل التباين أو مجرد التهليل للجوانب الايجابية. ولعل هدف التاريخ كان دائما هو من جانب التعزيز للإيجابيات، وتجاوز السلبيات من أجل غد أكثر واقعية وأكثر إشراقا، وإذا كان التنبؤ بالمستقبل من باب الوهم والتصور والخيال، فالتنبؤ بمستقبل ماحدث في التاريخ لايعدو كونه مجرد رياضة فكرية لاتغير من التاريخ، إلا أن الرياضة الفكرية في التاريخ تغري المفكر بدراسة عظات الماضي، وبخاصة إذا استندت إلى حقائق تاريخية واضحة .

المرحلة الثانية: وتمتد من 1950-1990:

يعد حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة1952 أهم حدث في هذه الفترة في العلاقات العربية-التركية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بمساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخوا منه غايتين متكاملتين: أولاهما التصدي للدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية(الكيلاني،1996،ص25)، وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة، ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي(نور الدين،2006،ص182).

ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير(الكيلاني،1996،ص27-28).

وتدرجت السياسة التركية بعد ذلك إلى ما بعد سقوط الأحلاف، لكي تعيد رسم سياستها الشرق أوسطية بشكل أكثر واقعية، كما حظيت القضية الفلسطينية باهتمام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كبير من الجانب التركي مما رأته من إرهاب الدولة الصهيونية للعرب، فتطوع مئات الشباب الأتراك في عام 1971و1978 ليقاتلوا مع إخوانهم العرب.

بطبيعة الحال شهدت العلاقات العربية-التركية تحسنا كبيرا في السبعينيات والثمانينيات، وأن الطرفان يختزنان إمكانات كبيرة للتعاون نظرا إلى الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية وتداخل الكثير من القضايا المشتركة(نورالدين ، 2007، ص94).

وبعد ذلك تحسنت العلاقات التركية-العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات الأمريكية إلى إسرائيل، ودافعت عن وجهة النظر التي تقول بانسحاب إسرائيل إلى حدود ماقبل الحرب(بكر، وآخرون 1991، ص303).

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تحسين صورة الأتراك لدى الرأي العام العربي إلى درجة كبيرة، بحيث سارعت ليبيا والسعودية والعراق إلى تزويد تركيا بالبترول عام 1974 عندما وضعت واشنطن حظرا على تزويد تركيا بالأسلحة والطاقة نتيجة غزوها لشمال قبرص بعد الانقلاب العسكري اليوناني، ومحاولة توحيد الجزيرة مع اليونان، رغم اعتراف اتفاقية 1960 باستقلالها (الداقوقي، 2001، ص74)، واستمرت مساندة الأتراك للقضايا العربية، وخاصة عندما أقرت بأن الصهيونية حركة عنصرية، وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقا.

وفي مقابل هذه السياسة الودية، وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص(1974)، كما تركت المساعدات المقدمة من -السعودية وليبيا والعراق-أثرها الحسن في الرأي العام التركي، ثم وّسعت تركيا دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي، فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت وزراء خارجية المنظمة إلى الإجتماع في اسطنبول(1975)، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان(1976-1978) (الكيلاني، 1996، ص28).

وكانت تركيا قد قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بعد انتمائها إليها، بل إن رئيس جمهوريتها كنعان ايفرين– زعيم انقلاب 12أيلول/سبتمبر1980-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قد حضر شخصيا مؤتمر المنظمة في المملكة العربية السعودية، كأول رئيس جمهورية لتركيا العلمانية يزور المملكة، في حين أدى تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيسا للوزراء عام1983 فريضة الحج، كأول مسؤول تركي علماني، كما أصبحت اسطنبول مقرا لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي(الداقوقي، 2001، ص75).

المرحلة الثالثة:الفترة الممتدة من1990-2000:

تعرض العالم في نهاية الثمانينيات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف السلطة، وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة التوتاليتارية، مما أدى إلى تحول في مراكز القوة في العالم، وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية لمنظمة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءا مهما في هذه المنطقة(الرشدان،1998،ص9).

ويمكن القول بأن السياسة التركية بدأت تتجه في هذه الفترة إلى العالم العربي والإسلامي، حيث انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1- انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيدا في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا، وجزءا لايتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق، ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيوأمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية، وبكونه امتدادا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأمريكية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، ومحكوم أيضا بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصا على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

5- تركيا بدورها شهدت تغيرات متسارعة في الداخل، أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير، ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، وهذا العمل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية(دلي، 1999، ص38).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي 1996-1997م والمتمثلة في التوجه نحو العالم العربي والإسلامي، ومناهضتها للعلمانية وقراراتها، إلا أنها لم تستطيع الفكاك من سلسلة الإتفاقيات التركية-الإسرائيلية، حيث وقّع أربكان في 28 أغسطس/آب 1996م إتفاقية الدفاع المشترك، والصناعات الحربية بين البلدين، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني لعام 1997م(فياض، 1997، ص182).

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في آب1990مشكلة جوهرية بالنسبة لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الإنفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب، وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جديد بالنسبة لتركيا حدا بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حـــرب الخليج(الرشدان، 1998، ص22).

لقد غدت السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيـــار الاتحـــاد السوفيتي عام1991، معنية باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، فقـــد زاد اهتمـــام تركيا باتجاه الجنوب، وخاصة الخليج العربي بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يمثلها الإتحاد السوفيتي، وعبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمـــشاركتها فـــي أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعليـــة مـــضافة للسياسة التركية، ومن ثم عُدّ الشرق الأوسط، والمنطقة العربيـــة الآســـيوية بـــشكل خاص مجال الإهتمام الأول للسياسة التركية، الذي تجسد بعدئذ بشكل أكثر كثافة في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية.

إن التأثيرات الإقليمية والدولية سواء أكانت حافزة أم كابحة معوقـــة لايمكـــن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية على وجه التخصيص، وهـــي تأخـــذ بعداً إضافيا في علاقات تركيا الخليجية، لسببين، الأول: ماهيـــة الـــسياسة التركيـــة وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية، والثاني: ماهية المعطيات الخليجية، من حيث منطلقات التحليـــل الاســـتراتيجي الـــشامل للمنطقـــة الخليجيـــة (السبعاوي والنعيمي، 2000، ص15).

تعد هذه الفترة الزمنية بمثابة الأرض الخصبة التي ساهمت فيما بعد بتحـــول سياسة تركيا الى الشرق بدلا من الغرب، وذلك يظهر عندما تولى نجم الدين أربكان السلطة في تركيا وحاول استعادة التاريخ المشرق في الدولة العثمانية وتطبيقـــه، إلا أنه واجه مقاومة عنيفة من قبل العلمانيين والجيش التركي وما لبـــث حتـــى انتهـــى حكمه، ويعود ذلك لعدم تدرجه في التغيير والإصلاح الممنهج فكانـــت نهايتـــه بـــأن أطيح به وبحكمه.

المرحلة الرابعة:ما بعد 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

في مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غيـــر متـــوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يـــصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقـــاهرة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، في الوقت الذي شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة في العدوان دون أن تستشير شعوبها(غانم،2007،ص187-188). في مقابل ذلك شهدت العلاقات التركية الخليجية تطوراً كبيراً في النواحي الإقتصادية والأمنية نتيجة التطورات التي أصابت المنطقة، وبشكل كبير بعد احتلال العراق، الأمر الذي أظهر معه توافق في مواقف تركيا ودول الخليج العربي تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية في المنطقة (Kucukcan,2010).

وتعد فترة 2003 البداية الفعلية في التقارب التركي- الخليجي على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.

والحق أنه إذا كانت هناك إشكالية في توصيف علاقة بين شعبين فهي التي بين العرب وتركيا، ولكنها مهما كانت تتسم بالإشكالية، فإن هناك أسسا قاعدية تجعل الإثنين يقفان على أرض مشتركة:

1- الأرضية الإسلامية.

2- الأرضية الشرق أوسطية.

3- المبادئ العالمية الثابتة التي تحكم العلاقة بين شعبين، والتنسيق بين مسيرتهما، وهذه الأمور ستكشف عنها تطورات المستقبل القريب والبعيد (بكر، وآخرون 1991، ص280).

ولهذا فقد كانت تربط العرب بالأتراك رابطتان: الأرض والخلافة، الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ذهبت مع إلغائها في 3آذار/مارس 1923 من جانب حكومة أنقرة، وبالتالي كان على أي علاقات مستقبلية بين الجانبين أن تنطلق من عوامل مختلفة عن كامل المرحلة التي امتدت أربعة قرون، وعن مضاعفات سنوات مابعد الحرب الأولى من إلغاء الخلافة(نورالدين،2006،ص86)، ويظهر ذلك جليا عندما فاز حزب العدالة والتنمية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالأغلبية البرلمانية، وتشكيل هذا الحزب الحكومة التركية الجديدة، والواقع أن حكومة حزب العدالة والتنمية أظهرت منذ عام2002 مواقفا ساعدت في تحسين وتعميق العلاقات التركية-العربية، ولم يكن رفض البرلمان التركي السماح للجيش الأمريكي في استخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام2003 إلا بمثابة إشارة واضحة على التقارب المتزايد لتركيا من مواقف الدول العربية والشارع العربي (سيدر، 2010، ص45).

تبين لنا من خلال الدراسة التاريخية أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية وإقتصادية، وبدأت تركيا في الستينيات تولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّا من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العقدين الأخيرين، وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

مجلس التعاون الخليجي وحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والنخب السياسية لكلا الطرفين.

1.3 نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي:

تتميز منطقة الخليج العربي بأنها تحتل موقعا جغرافيا حيويا في العالم، فهي تطل على الطريق الموصل بين شرق أوروبا وجنوب أفريقيا، ولها خليجين هما: خليج عُمان والخليج العربي والذي يفصل بينهما مضيق هرمز، فمن هنا أدركت دول الخليج العربي أهميتها على مختلف الصعد، وسعت من خلال ذلك إلى تشكيل منظمة إقليمية أو مجلس لكي تلتقي فيه هذه الدول، وتقرر من خلاله مصالحها المشتركة، فتكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يضم كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، كما يعد كلا من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الإمتداد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن، والمغرب، دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق، واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

تأسس المجلس في 25 مايو1981 بالإجتماع المنعقد في الرياض في المملكة العربية السعودية، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه للقيام بصيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دوافع إنشاء المجلس:

نشأ مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعوامل كثيرة منها الداخلية ومنها الخارجية، وهي عوامل تختلف باختلاف ظروفها، وطبيعة تكوينها، لذلك فإنه يمكن تصنيفها تحت عشرة نقاط أساسية هي:

1. التجاور الجغرافي، والتجانس الإجتماعي، والترابط التاريخي، والتماثل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتميز إقليم الخليج بأنه أكثر الأقاليم العربية تجانسا.
2. التماثل في القيم والإيديولوجية، وما يفسر لنا ذلك اقتناع أعضاء مجلس التعاون الخليجي بعدم دخول العراق هذا المجلس، بسبب تمسكه بالنهج الإشتراكي القومي.
3. -الطابع الوحدوي لمنطقة الخليج عبر التاريخ.
4. التجارب الوحدوية العربية السابقة - خاصة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م- وأثرها في تنامي الشعور بوحدة المنطقة.
5. -الإنسحاب البريطاني من المنطقة، وما خلفه من زيادة الشعور بالوحدة لدى أبناء الخليج.
6. التنافس الدولي لبسط النفوذ على المنطقة، واستنزاف خيراتها، باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي للطاقة، وباعتبار موقعها الاستراتيجي الهام لها.
7. سقوط نظام الشاه في إيران عام1979م، وقيام الثورة الإيرانية، الشيء الذي شكل هاجسا خطيرا لدول الخليج.
8. قمة الناتو، وفكرة إنشاء قوات الإنتشار السريع، ذلك أنه كان من متطلبات هذه القوة الحصول على تسهيلات بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة.
9. الحرب الإيرانية العراقية، وانعكاسها على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وكانت هذه الحرب تهدد بتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، إلا أن المنطقة لا تقبل تغيير تركيبها السياسي والجغرافي.
10. النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء المجلس(القحطاني،1997،ص146-147-148).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2.3 الهيكل التنظيمي للمجلس:

ينتظم مجلس التعاون الخليجي في هياكل قانونية تيسر له القيام بمهامه وتحقيق أهدافه، وتضمن الاستمرار والديمومة، وتحيطه بسياج من الحصانة ضد أي تهاون أو تلاعب في تنفيذ القرارات، وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه الهياكل التنظيمية(القحطاني،1997،ص151)

أولا: المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

النظام الأساسي للهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة، هيئة تسوية المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة النظام الأساسي.

ثانيا: المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتخـــذة في هـــذا الشـــأن إلى المجلـــس الـــوزاري الـــذي يرفع منهـــا بتوصـــية إلى المجلـــس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يـــضطلع المجلـــس بمهمـــة التهيئـــة لاجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت فـــي المجلـــس الـــوزاري نظيرتهـــا في المجلـــــس الأعلى للنظام الأساسي.

ثالثا: الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعـــداد الدراســـة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المـــشترك، وإعـــداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعـــة تنفيـــذ القـــرارات، وإعـــداد التقـــارير والدراسات التي يطلبها المجلـــس الأعلـــى، أو المجلـــس الـــوزاري، والتحـــضير للإجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات، وغير ذلك من مهام النظام الأساسي، حيث يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- تسعة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات المالية والإدارية، بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، وبـــرئيس بعثـــة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- مدراء عامُّون لقطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبـــل الأمين العام، ويتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد مـــن القطاعـــات المتخصصة والمساندة، هي الشؤون السياسية، والشؤون الإقتصادية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئـــة، والـــشؤون القانونيـــة، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الإختراع، ومركـــز المعلومـــات، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي فـــي بروكـــسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للاتـــصالات بمملكـــة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان(الأمانـــة العامـــة لمجلـــس التعاون لدول الخليج العربية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3.3 نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية:

بعد حل حزب الرفاه، ومنع كل من: نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وقازان وغيرهم من زعماء التيار الإسلامي من العمل في السياسة، أو الوضع في السجن، بدأت حرب الإستئصال التي شنها النظام الكمالي على التيار الإسلامي(رضوان،2006،ص345).

وبعد إغلاق حزب الرفاه لجئوا إلى تشكيل حزب الفضيلة، والذي يعتبر امتدادا لحزب الرفاه المحظور، ولم يستمر طويلا نتيجة الملاحقات والمضايقات المستمرة للأحزاب الإسلامية الأصولية، والتي تعد مخالفة للثوابت العلمانية في تركيا.

ويعد هذا السبب الرئيس الذي أطاح بحكم أربكان الذي أصر على تطبيق السياسة الأصولية دون أن يراعي الظروف الداخلية في تركيا مابين العلمانية وسيطرة الجيش، الذي يعتبر امتداده علمانيا، حيث استمرت الحياة السياسية في تركيا على هذا المنوال منذ أن أسس أتاتورك الجمهورية التركية وبعد أن انفصلت وتخلت عن الخلافة الإسلامية.

وفي 22حزيران عام 2001، جاء دور حزب الفضيلة الإسلامي، ففي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم أصدرت المحكمة الدستورية العليا في تركيا قرارا بحل الحزب (رضوان،2006،ص347)، وبعد حل حزب الفضيلة انشق برلمانيوا الحزب إلى جناحين، جناح قام بتشكيل حزب أسموه حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان، والجناح الثاني الذي أدى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية في أب 2001 بقيادة الشاب رجب طيب أردوغان.

واعتبر طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي بقدر ما هو وريث الحزب الليبرالي، وهو حزب العدالة الذي كان يزعمه عدنان مندريس، فمن طروحات وأفكار هذا الحزب أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم وإستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية(بووانو،2005ص67-68)، وبصرف النظر عن عدم تقديم الحزب لنفسه كوريث لحزب الفضيلة أو الرفاه، فإنه لم يكن من السهل تجاهل ملامح ربط الرأي العام فيما بين الأحزاب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثلاثة، وبعد ذلك ظهر حزب العدالة والتنمية على الساحة التركية مبينا أهدافه وبرامجه ليخوض أول انتخابات برلمانية له في2002.

وقد أسفرت الإنتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية أصوات الناخبين، حيث حصل وحده على 34% من إجمالي الأصوات ليحظى بـ 363 مقعدا في البرلمان التركي البالغ إجمالي عدد مقاعده 550 مقعدا، وليضمن بذلك تفرده بتشكيل الحكومة التركية في سابقة هي الأولى من نوعها في البلاد التي اعتادت على الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على مثل هذه الأغلبية، وفى المرتبة الثانية جاء حزب الشعب الجمهوري الذي كان مصطفى كمال أتاتورك قد أسسه، حيث حصل بزعامة اليساري دينز بايكال على 19.3% من الأصوات ليحظى بذلك بـ 79 مقعدا في البرلمان الذي سيضم في عضويته هذه المرة تسعة أعضاء مستقلين، أما باقي الأحزاب المشاركة في الإنتخابات فلم يحظ أي منها ولو بمقعد واحد في البرلمان بعدما أخفقت جميعها في الحصول على نسبة الـ 10% من أصوات الناخبين التي حددها الدستور كشرط للتمثيل الحزبي في البرلمان التركي(عبدالفتاح،2003،ص119).

4.3 منطلقات أو مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي:

ترجع قيادات وكوادر حزب العدالة والتنمية في استلهامها الفكري إلى الخلفية الإسلامية المعتدلة، وأن ماحصل مع أربكان وتشبثه بالإسلامية الأصولية دفعت قادة حزب العدالة والتنمية إلى انتهاج آلية أخرى تسير بها إلى بر الأمان، وبدا هذا واضحا في خطاب أردوغان الأول، والذي لم يتحدث فيه عن الإسلام، ولم يتحدث فيه عن السياسة ألاتاتوركية، وهذا دليل على التزام الحياد في السياسة الجديدة.

وعدد رجب طيب أردوغان رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وهي:

1. مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
3. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الإجتماعية للبلاد.
4. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
5. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية(بووانو، 2005،ص67-68).

وقد أضاف مستشار رئيس الوزراءالتركي أحمد داود أغلو خمسة أسس ومباديء تعبر عن رؤية وفلسفة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به.

1) الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2) حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا.
3) سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم.
4) تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي مركز المنطقة، وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.
5) الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة(الخماش، 2010، ص149-150).

جاء حزب العدالة والتنمية بإستراتيجية جديدة تأخذ بعين الإعتبار:

1. الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات الحزب.
2. انتهاء الثنائية القطبية، والتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم.
3. أحداث 11سبتمبر/أيلول، ورفع واشنطن لشعار الحرب على الإرهاب الإسلامي.
4. احتلال العراق- لاحقا-(نورالدين،2006،ص78).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن استعادة تركيا عمقها التاريخي، والإستفادة من عمقها الجغرافي الإستراتيجي، كان في أولويات حزب العدالة والتنمية، فكان هذا الإنفتاح تجاه الغرب ومن ثم العرب.

ولم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية مهمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، وأعادت تعريف خياراتها، ما شكّل خروجا على التوازنات الداخلية والخارجية.

5.3 النخبة السياسية في دول الخليج العربية:

تتكون النخب السياسية في دول الخليج العربي من الأمراء، والمتنفذين الذين تدار بأيديهم السلطة داخل البلاط الملكي أو الأميري من ناحية ، وأصحاب رؤوس الأموال من ناحية أخرى، والمتمثلة في الشركات العملاقة التي غزت العالم والتي لها امتداد داخل وخارج الخليج العربي، وما لهم من تأثير على صانع القرار على مختلف الأصعدة (السياسية والإقتصادية والأمنية العسكرية).

ويأتي خلو الخليج العربي من الأحزاب السياسية لسبب رئيس، لكونها تنظر إلى تلك الأحزاب على أنها مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث أنها تأخذ بأن دستور الدولة هو القرآن الكريم، ولامجال معه للتعددية الحزبية وغيرها.

6.3 النخبة السياسية والتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا:

تضم هذه النخبة عناصر مؤثرة في عملية صنع القرار على مختلف المستويات وأهمها:

1- المستوى الحكومي: تتكون النخبة على هذا المستوى من رئيس الوزراء، ونائبه أو نوابه، وبعض الوزراء المهمين بحكم وزنهم السياسي.
2- المستوى البرلماني: حيث تضم النخبة على هذا المستوى قادة وكوادر الأحزاب الكبيرة الممثلة في البرلمان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- المستوى المحلي: تضم النخبة على هذا المستوى المحافظين، وأمناء البلديات الكبرى كاسطنبول وأنقرة وإزمير وغيرها بما فيها بعض المحافظات الجنوبية- الشرقية ذات الأكثرية الكردية، والحاكم العسكري لمنطقة الطوارئ بها ومقره ديار بكر(معوض،1998،ص20-21).

واتصفت النخب السياسية التركية بصفتين هما:

1- تجدد النخبة التركية واستمرارها: حيث ينتمي الكثير من النخبة التركية إلى الجيل القديم بمعيار السن مثل أربكان وبولنت أجاويد، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت النخبة منذ مطلع التسعينيات انضمام عناصر جديدة أو شابة نسبيا إلى صفوفها مثل تشيللر ويلماز وبايكال، ويعني ذلك أن هذه النخبة تتمتع بقدرة كبيرة نسبيا على تحقيق نوع من التوازن في تكوينها بين اعتبارات الاستمرارية والتغيير.

2- الخلفية الإجتماعية والمهنية والسياسية لأعضاء النخبة السياسية: يتصف معظم أعضاء النخبة السياسية التركية، ولاسيما على المستويين الوزاري والبرلماني بارتفاع المستوى التعليمي وتنوع الخبرات المهنية والسياسية (معوض، 1998، ص21).

وفي معرض الحديث عن النخب لا نغفل دور يهود"الدونمة"، ومدى تأثيرهم داخل النخب السياسية في تركيا، وانعكاس هذا التأثير على علاقة الأتراك بالعرب من خلال الضغط على المؤسسات العسكرية لكي يكون هنالك مواقف مناوئة لحزب العدالة والتنمية، هذا الأمر يشكل تحديا مستقبليا لإمكانية غياب حزب العدالة والتنمية عن السياسة، وبروز أحزاب علمانية مدفوعة من النخب اليهودية في اتخاذ قرارات ومواقف لاتنسجم مع كثير من القضايا التي تخص الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية.

لكن ومن غير المتوقع بدأ اللوبي الصهيوني يتآكل لصالح المشاعر المتعاظمة من جانب الأتراك المتعاطفة مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، خاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني في تركيا، أي إن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب، وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس جيدة تجعل من أردوغان أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس تيارا لايمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية، وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي، وأن قطاعا لا يستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواته في انتخابات حرة(حبيب،2009،ص128-129).

7.3 الرابط بين النخب الخليجية والأحزاب السياسية التركية:

ليس هناك من روابط مشتركة بين الطرفين سوى روابط سياسية ومصالح مشتركة، ويعد وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة السبب الرئيس الذي حسن خيار الطرفين في استعادة العلاقات، وفرص التعاون من جديد على مختلف الصعد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ويجد الباحث بأن هنالك علاقة واضحة بين النخب السياسية، ولكن في إطار ضيق، فيما تزداد النخب الاقتصادية اتساعا في العلاقة بين الطرفين كنتيجة واضحة لزيادة حجم الإستثمارات الخليجية في تركيا، وزيادة التجارة الخارجية التي انعكست بشكل كبير في تحقيق تقارب بين تلك النخب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

المحددات والمرتكزات الداخلية والخارجية في العلاقات الخليجية-التركية

تتطلع حكومة "العدالة والتنمية" إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط، والتقارب مع دول الخليج... علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي(بيبرس،2010،ص171).

وبالنظر إلى العلاقات التركية-الخليجية نجد أنها خير تجسيد لهذه الحقيقة، ففي ظل دافعية سياسية واقتصادية وأمنية من الجانبين تفرضها ضرورات التغير الحاصل في طبيعة النظام الدولي وفاعليته من جانب، وتغيير موازين القوى التقليدية في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، ووضع كل طرف منهما- تركيا ودول الخليج-في المعادلة الإقليمية من جانب ثالث، كان الإرتقاء بمستوى العلاقات بين جانبين للوصول إلى شراكة إستراتيجية تكاملية بينهما أمراً لامناص منه، وعلى الرغم من تعدد المجالات التي يمكن أن ترقى بالعلاقات التركية- الخليجية فإن البعد الإقتصادي يبقى صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات والأطر، وأكثرها ملاءمة لبدء تكامل إقليمي قد يتسع فيما بعد ليشمل أبعادا أخرى أكثر أهمية وتعقيدا(علام،2010،ص130).

1.4 العمق الإستراتيجي في العلاقات الخليجية- التركية:

أهمية الخليج العربي الإستراتيجية تنبع من أنه واحد من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث:(آسيا-أوروبا-وأفريقيا)، وهو أيضا ممر هام بين الدول الواقعة في العالم الغربي (صالح، 1991، ص29).

وتقع الجمهورية التركية في شمال غرب العالم العربي، ولها حدود مع سوريا ومع العراق ومع إيران، كما أنها محاذية لأوروبا من الجنوب، وبالتالي فإنها تشكل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العمق الإستراتيجي للدول العربية بشكل عام، ولدول مجلس التعاون بشكل خاص في الإتصال مع دول الإتحاد الأوروبي، كما أن دول مجلس التعاون تقع في غرب آسيا، وتربطها علاقات مع الهند وباكستان وإيران، وبالتالي فهي تشكل عمقا لتركيا في التصدير والإستيراد من وإلى هذه الدول(الحجري،2009،ص33-34).

ومن خلال الشكل رقم(1) تتضح لنا صورة الخليج العربي وتركيا وتحدد لنا معالم الشرق الأوسط بشكل عام.

الشكل رقم(1)

(www.omaniyat.com/vb/showthread.php?t=11609)

ومن هنا كان الدافع التركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث تتطلع تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الإقتصادي والسياسي مع الخليج العربي كمنطقة إستراتيجية وحيوية لتصدير النفط، وفي هذا الصدد يبدوا أن تركيا على استعداد للإستفادة من القدر الهائل من حسن النية الذي تولد نتيجة للدعم الذي قدمته

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لدولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية حتى تعـزز مصالحها (شكارة، 2003، ص21).

ولقد جاءت البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيـا ودول الخليج العربية عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التـي بـدأت منـذ عـام2005 بالعاصمة البحرينية المنامة بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجـارة الحـرة بـين الجانبين في محاولة لتأسيس العلاقات التركية-الخليجية لتـشمل جميـع المجـالات السياسية والإقتصادية والإستثمارية والأمنية، ومن ثم إيجاد قنوات اتـصال دائمـة ومفتوحة للتعامل مع ما قد يطرأ على الساحة الإقليمية من مستجدات، وإيجاد حلـول عملية لها، وذلك بالنظر لنوعية وحجم الأزمات التي يواجهها كـلا الطـرفين فـي جوارهما المباشر بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع مع إسرائيل، ومعـضلة الأمن والبرنامج النووي الإيراني، بما اعتبره بعض المـراقبين مـن دول مجلـس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات مع أنقرة، وإقرارا بأهمية الدور الإقليمـي لتركيا والذي يتميز بالتوازن والاعتدال إضافة إلى كون القوة التركية تُعد رديفا لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بهـا المنطقـة، وعلـى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فـإن كـلا منهما يسعى جاهدا للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية العليا والتي قد لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان.

وفي سبتمبر2008 انتقلت العلاقات التركية الخليجية نقلة نوعية كبيرة، تمثلـت في توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج العربية، وذلـك على هامش اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته رقم108 للدول الستة الأعضاء والذي عقد بمدينة جدة السعودية، وقد اعتبر رئيس الـوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثان هذه المذكرة بمثابة خطوة بناء علـى طريـق العلاقات الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، وأن هذه المذكرة ستفتح آفاق التعاون بين الجانبين في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والثقافيـة والأمنيـة (عـلام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد شهدت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا،منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات،واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية الثانية وعلى الرغم من أن قدرا من الضرر قد أصاب هذه العلاقات بعد حرب الخليج الثانية،إلا أنها اليوم قد استعادت حيويتها،ولامست المكانة القوية التي كانت عليها فيما سبق(عزباوي،2008،ص228).

إن إقامة علاقات إستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي رغبة يشاطرها الطرفان وسط ظروف حساسة ومتغيرات إقليمية ودولية، ويعزز هذه الرغبةَ ما يواجهه الخليج العربي من التحديات والمخاطر الأمنية، إضافة إلى التطلعات التركية لتحسين الوضع الاقتصادي، ولعب دور بارز وأكثر فاعلية على صعيد المنطقة، ومن أجل تحقيق هذه الرغبة قُدِّمت خطوات عملية من الاتفاقيات والمشاريع والمؤتمرات، بدءا من توقيع مذكرة التفاهم خلال الاجتماع الوزاري بين الجانبين في جدة في الثالث من أيلول (سبتمبر) 2008 وصولا إلى الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية، وذلك ليؤكد استمرار الحوار والتعاون في معالجة قضايا المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار.

وجاءت المتغيرات الإستراتيجية نتيجة ثلاثة أحداث شهدها العالم، كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربي والإستراتيجية التركية تحديدا وهي:11سبتمبر2001، واحتلال العراق، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في خريف2002 (نور الدين، 2006، ص183).

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي الواضح المعالم وسجّلت في2008/9/3 حدثا تاريخيا، تمثّل في توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهّد لعلاقات إستراتيجية خليجية-تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزارة خارجية الدول المعنيّة في مدينة جدّة في المملكة العربية السعودية، ويمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعدّ أوّل اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفردا مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإتفاقية، ولا شك أن لهذا المعنى دلالاته كما سيظهر لاحقا، خاصّة أنّها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا إلى أن هذه الإتفاقية ليست موجهة ضدّ أحد معيّن، إلا أنّنا نلاحظ أنها جاءت إثر تصاعد حدّة المناوشات الإيرانية-الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث العربية، ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تمّ طرحها من قبل العرب في هذا الشأن(باكير،2008).

وتدرك تركيا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ودوله نظرا لما يتوفر بدول هذه المنطقة من إمكانيات مادية، والعديد من فرص العمل، لذلك تولي تركيا(حكومة وشركات) اهتماما كبيرا لاعتباراتها الإقليمية بالنظر في اتجاه الجنوب وخاصة الخليج العربي، وقد تجلى ذلك على الأصعدة الإقتصادية والأمنية والعسكرية(كمال،2003،ص194).

مشاريع إستراتيجية ثنائية خليجية-تركية:

في خطط الأجندات المشتركة بين الطرفين، مشروعان من أهم المشاريع الإقليمية الإستراتيجية على الإطلاق، وإذا ما تمّ تنفيذ هذان المشروعان وترجمتهما عمليا على أرض الواقع فمن المؤكّد أن العلاقات الثنائية ستكتسب طابع الديمومة على جميع المستويات، بحيث يصبح الربط عضويا، ويؤسس لتشكيل نواة اقتصادية وسياسية إقليمية ذات طابع ومستوى دولي.

1- مشروع سكّة حديد تربط الخليج العربي بتركيا:

وهو مشروع يعيد إلى الأذهان مشروع سكّة الحجاز الذي حقّقه السلطان عبدالحميد الثاني كأضخم مشروع إقليمي في ذلك العصر، وقد طرح المشروع الجديد الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته الأخيرة إلى تركيا في آب 2008 بعد قرن كامل بالتمام والكمال على تسيير أول قطار على خط سكّة حديد الحجاز، وهو ما قد يشكّل في حال إنجازه المنطلق الرئيسي لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري خاصة مع ارتفاع كلفة الوقود للنقل بوسائل النقل التقليدية الحالية والتي تعد باهظة في الوقت الحاضر، والأهم من ذلك أنّه سيشكّل مرتكزا للتكامل الاقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب وتركيا،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاصّة وأنّ المشروع قد يمر بالعراق ليصل إلى الخليج أو عبر سوريا والأردن لتحقيق نفس الهدف، كما أنّه سيربط الخليج بأوروبا عبر تركيا بحيث يكون قادرا على نقل المواطن الخليجي من بلده إلى باريس في غضون ساعات، ويبدو أن جميع الظروف مهيأة لإتمام مثل هذا المشروع الحلم، وإعادته من التاريخ إلى الواقع اليوم في ظل وجود أسس تنفيذية للمشروع تتمثّل في وضع الأطر التمويلية اللازمة كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعتها أثناء توقيع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة مع تركيا في مايو 2005، ويجري العمل على متابعتها وتحقيقها على أرض الواقع(باكير،2008).

2- مشروع النفط مقابل المياه:

سعت تركيا الى انشاء صندوق للتنمية الإقتصادية تساهم فيه دول مجلس التعاون وتركيا واليابان وألمانيا، بغرض تمويل مشروعات حيوية وعلى رأسها نقل المياه من تركيا الى دول مجلس التعاون، حيث ينظر لمثل هذا المشروع بأنه سوف يوثق العلاقات اللإقتصادية بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون ودفعها الى الأمام(الحجري، 2009، ص29).

إن دول الخليج العربي غنية بالنفط إلى أقصى الحدود، فقيرة بالموارد المائية، فيما تعدّ تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود، غنية بالموارد المائية، هذه المعطيات مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من 95% من حاجاتها النفطية من الخارج والمقدّرة بنحو 20 مليار دولار، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي، بكمية تصل إلى 1.85 مليار متر مكعب، أي حوالي 90% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة، يجعل التكامل النفطي- المائي بينهما أمرا حيويا ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب، وليس على صعيد تعزيز العلاقات السياسية أيضا فقط، وإنما على صعيد حماية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين الذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي.

ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع "أنابيب السلام" التركي المؤلف من خطين يفترض أن يتجه أحدهما نحو منطقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخليج العربي، وآخر نحو الساحل الشرقي للبحر الأحمر، موازياً سلسلة جبال عسير في المملكة البحرينية، والمشروع في خطيه يقدم لدول المجلس ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه في اليوم يقدم منها الخط الغربي مليون ونصف مليون م3 لمدن غرب المملكة، ويقوم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف مليون على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في المملكة والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.

باختصار، تركيا إذاً رقم صعب وفاعل في المنطقة، وسيكون من الإنصاف القول إن الاتفاقية التي عقدتها دول المجلس مع تركيا هي الخطوة الأهم لها منذ عقود، وقد أحسن المجلس الخيار هذه المرّة بعقد اتفاقية على هذا المستوى العالي بحيث تمهّد لعلاقات استراتيجية طويلة المدى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية (باكير، 2008).

2.4 البعد السياسي في العلاقات الخليجية-التركية:

إن اتفاق تركيا ودول الخليج حول البرنامج النووي الإيراني وقضايا أخرى مثل: الاتفاق حول الوضع في العراق، ورفض التدخل الأمريكي والإيراني فيها، ورفض السياسة الإسرائيلية في فلسطين، والحصار على غزه، ودعم التوجهات الشعبية العربية في مصر وتونس وليبيا وأخيرا سوريا.

ما هي إلا عوامل أدت إلى تحقيق التقارب التركي مع دول الخليج العربي وهذه العوامل هي:

العامل الأول: هو رفض البرلمان التركي السماح لواشنطن باستخدام الأراضي التركية في عام2003 لغزو العراق، .ودفع هذا القرار دول الخليج العربية إلى إعادة النظر في وجهات نظرهم تجاه تركيا للمرة الأولى منذ عقود، وسمح القادة في تركيا إلى التأكيد على جوانب في سياسة بلادهم الخارجية التي كانت لفترة طويلة طغت عليها تحالفات أنقرة مع الغرب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العامل الثاني: هو اعتماد أنقرة من خلال السياسات الرامية إلى تشجيع الإقتصاد التركي على تحقيق النمو السريع، والسيطرة على حدود البلاد الجنوبية الشرقية، وتسوية المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك يعني معارضة تركيا الشريك الاستراتيجي التقليدي"الولايات المتحدة".

العامل الثالث: الأزمة المالية العالمية، وانهيار الأسواق العالمية، وانخفاض سعر الدولار وارتفاع أسعار النفط، أعطت أهمية لمنطقه الخليج.

العامل الرابع: هو اعتراف تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأن التحالف المتبادل الذي يمكن أن ينشأ بينهما يمكن أن يوجه كأداه ضغط تجاه محددات السياسة الخارجية لكل منهما سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، والولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(Foley,2010).

يبدو أنه لم يعد خافيا على المراقب السياسي ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية فيها إلى الحكم، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى أيامنا تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها المنطقة العربية بقضيتها الفلسطينية، وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، حيث حدثت سلسلة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصة في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية باتت واضحة على أرض الواقع، لاسيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغير المجاورة (آراس وآخرون، 2012، ص7).

تلعب السياسة التركية دور كبير في المنطقة، حيث اعتمدت تركيا على حشد الرأي العام التركي في تحقيق حالة من الإستجابة والإنسجام مع توجهاتها الخارجية، وتحاول أيضا أن تلعب دوراً ايجابيا في مقابل ذلك في حشد الرأي العام العربي تجاه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعاطفهم مع قضايا أصبحت السياسة التركية تنحاز إليها، كما في فلسطين والعراق.. وقد ظهر القبول العربي الشعبي منسجماً مع القبول الرسمي العربي للسياسة التركية من خلال استقبال المواطن العربي للدور التركي بإيجابية (Kucukcan,2010).

على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-استرايتجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الإتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين، بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا إلى ثقلها الذاتي من جهة وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والإقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى (باكير، 2008).

إن دول مجلس التعاون أخذت تنظر لتركيا في علاقاتها معها بالنظرة الايجابية خاصة بعد أحداث حرب الخليج، ودور تركيا في تقريب وجهات النظر السورية-الاسرائيلية، فيما يتعلق برعاية المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين، وكذلك تنامي دور الإسلام في المجتمع التركي، وسياستها الجديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي، وهذا التوجه الجديد عزز العلاقات بين الجانبين في ميادين مختلفة (الحجري، 2009، ص24).

مرت العلاقات التركية-العربية بمراحل مختلفة من التقارب والتباعد، وأحيانا القطيعة، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم عام2002 اتبعت تركيا سياسة خارجية وصفت بسياسة تعدد الأبعاد، التي وضع أسسها المفكر التركي ووزير الخارجية الحالي أحمد داوود أغلو، تلك السياسة التي أعادت الإعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا.

وهناك من يسمي التحول في سياسة تركيا تجاه العرب بالهجوم الدبلوماسي التركي، إذ فاجأت تركيا العرب عام2003، عندما زار رئيس الوزراء التركي عبدالله جول العاصمة المصرية القاهرة، وطالب بانضمام تركيا إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، وجاء الرد العربي فاترا ومترددا، وكشف عن ضبابية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرؤية العربية تجاه تركيا كدولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط، والمفاجأة الثانية كانت عندما رفضت تركيا بطريقة ديمقراطية عن طريق البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية للعدوان على العراق عام 2003(الرشدان، 2010/2009،ص51-52).

رفضت تركيا التدخل العسكري الأمريكي في العراق لما سوف يقود هذا التدخل إلى نتائج كارثية في المنطقة وعلى أمنها، في مقابل ذلك رفضت تركيا فكرة أن يكون البرنامج النووي الإيراني ذو غايات عسكريه، مع قبوله في حق إيران في إقامة برنامج نووي ولكن لأغراض سلميه، كونها ترى بضرورة توقيع جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل على اتفاقيه حظر الانتشار النووي.

كما انتقدت تركيا في علاقاتها القوية مع إسرائيل وكان هذا من محددات ابتعادها عن العرب وعدم الرغبة الحقيقية في التقارب معها، لكنها ترى بأن تقاربها مع إسرائيل هو من أجل خدمه ملف التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية بالازدهار مع توقيعهما على اتفاقيات أمنيه عام 1950، وزادت إلى الأنشطة العسكرية والأمنية، والمناورات المشتركة، والاتفاقيات التجارية والسياحية، حتى مع قدوم حزب الرفاه الإسلامي عام 1996 بدأ نجم الدين أربكان يحاول التقرب من الدول العربية، وتقليص حجم العلاقات مع إسرائيل، لكن الضغوطات من المؤسسة العسكرية أجبرته إلى عدم اتخاذ خطوات فعاله في هذا الجانب.

ولكن مع قدوم حزب العدالة والتنمية بدأ الحزب يتقرب مع الدول العربية ويتخذ سياسة حذرة مع المؤسسة العسكرية تجاه الملف الإسرائيلي-الفلسطيني، فاعتمد على تصعيد حالة الخلاف مع إسرائيل بالاعتماد على الرأي العام التركي، وحماية المواطن التركي، والتركيز على أن المصلحة التركية هي الآن مع التقارب مع الدول العربية، ولكن بشكل متوازن في دعم القضايا العربية دون الإضرار الحقيقي في علاقتها مع إسرائيل، بدأت تركيا بعد العام 2007 تلعب دور وسيط في عمليه السلام بين الفلسطينيين- والإسرائيليين، والسوريين-الاسرائيلين بموافقة الأطراف الدولية والدول العربية، مؤكدة على أهميه المبادرة العربية التي أطلقتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السعودية، لكن الممارسات الإسرائيلية أفشلت الجهود الدولية والتركية والتي انتهت بالحصار الإسرائيلي على غزه عام 2008 والذي شكلت بداية التوتر في العلاقة التركية- الإسرائيلية.

بدأ التعاون التركي الخليجي تجاه الكثير من القضايا في المنطقة وبشكل خاص العراق، حيث عبر كلا الطرفين عن تخوفهما من إمكانية انقسام العراق، وتأثير المد الشيعي، وتأثيرات إيران في العراق، فكان الرفض المشترك من خلال المؤتمر الذي عقد في اسطنبول في مارس 2008 والذي حضره عدد من ممثلي الدول الخليجية والحكومة التركية والجامعة العربية والذي رفضوا من خلاله التدخل الإيراني في العراق، ورفض البرنامج النووي لإيران لما له تهديد على المنطقة.

كانت الدول الخليجية في بدايات العلاقات مع تركيا في حالة خوف من الجيش التركي ذو التوجهات العلمانية، وزيادة التقارب التركي الإسرائيلي، لكن مع بدء تغير السياسة التركية تجاه عملية السلام، بدور وسيط ثم دور منحاز للفلسطينيين في قضيتهم، مما ترتب عليه زيادة المواقف الخليجية الإيجابية من السياسة التركية(Flanagan,2008).

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة، ومن ذلك إشارة أردوغان إلى كرامة تركيا المنتهكة لكذب أولمرت رئيس وزراء الكيان الصهيوني عليه حين زار تركيا قبل الحرب على غزة، وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدئة وإطلاق سراح الجندي شاليط، ووافق أولمرت، بيد أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تنوي شن الحرب، في هذا الموقف تظهر رؤية أردوغان لدور بلاده في المنطقة، وأنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان، حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب، والذي تعوّد أن يضرب بعرض الحائط الإتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم والمتحدة.

لذلك فإن تركيا لاتريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه أردوغان بأنه دولة إرهابية عقب قتلها الشيخ أحمد ياسين، الأب الروحي لحركة حماس، واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحماس في أنقرة عام2006م، وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعتبر ذلك جريمة لاتغتفر(حبيب2009،ص128).

فقد تعثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ عملية الرصاص المصبوب ضد قطاع غزة، وذلك بفضل الإعتراضات التركية على ممارسات تل أبيب في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات، تصاعدت هذه الأزمة في يونيو 2010، عندما قتلت قوات الدفاع الإسرائيلي تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، في تحدٍّ للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع (توتشي، 2010، ص100)، وتبدو السعودية أقل حماسا فيما يتعلق بدور تركيا خاصة على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الداخل العربي، ولكن بشكل عام كانت تركيا محل قبول من جانب الدول العربية التي رحبت بالبرجماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة (توتشى، 2010، ص103).

من هنا يأتي دور تركيا وتنامي نفوذها في الشرق الأوسط كأفضل مثال على صحة وجود ترابط وثيق ثقافيا كان أو سياسيا بين العامل الطامح للتدخل والجسم المستهدف ومن ثم قبوله أو رفضه بعد تفاعل متبادل يحدد كيفية التعاطي القائم بين العاملين.

إن تنامي دور تركيا بشكل ملحوظ الخلفية التاريخية السلبية للإمبراطورية في الذاكرة التاريخية للشعوب العربية والإسلامية إن لم تزلها بصورة كاملة"يأتي السؤال هنا"لماذا هذا التطور المذهل في مكانة تركيا، وخاصة سرعتها في التغلب على الأنماط التقليدية التي سادت لعدة عقود في الذاكرة العربية بالرغم من وجود بعض الشخصيات المعمرة وذكرياتها عن الحقبة العثمانية السيئة؟

الجواب واضح وقد أتى على لسان رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا في خطابه أمام البرلمان التركي الذي وجهه للقيادة الإسرائيلية حيث قال:"إنني بصفتي زعيم تركي من أحفاد الإمبراطورية العثمانية التي وقفت إلى جانب اليهود وآويتهم في محنتهم في حقبة تاريخية مصيرية، أقول لكم إن ما تقومون به من جرائم ضد الفلسطينيين في قطاع غزة هو عار على جبين الإنسانية" في المقابل وفي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقارنة لافتة سمعت ولا تزال تسمع الأمة العربية تصريحات بعض القادة والأمـــراء العرب يصفون المقاومة الفلسطينية إبان العدوان الإســـرائيلي علـــى قطـــاع غـــزة بالمغامرة والمتاجرة بدماء الفلسطينيين والتصرف اللامسؤول.

والمشهد الذي تم بثه عبر قنوات التلفزة في مؤتمر دافوس كان أكثـــر وضـــوحا عندما ترك أردوغان المنصة غاضبا لعدم إعطائه فرصة الرد على خطاب شـــمعون باريز رئيس الدولة العبرية، في حين فضل عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يبقى جالسا على كرسيه بإشارة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كـــي مون، وجاءت ردت فعل الشارع التركي على تصرف رئيس وزرائه علـــى شـــكل غير مسبوق حين وصوله إلى مطار اسطنبول في ساعات متأخرة من الليل، حيـــث استقبل كزعيم لائق في حين انهالت الانتقادات العنيفة ضد الأمين العام لجامعة الدول العربية بسبب ما وصف بأنه تصرف غير لائق لشخصية عربية رسمية، وبعد هذين المشهدين رفعت أعلام تركيا وصور لرئيس حكومتها أردوغان إلى جانب الأعـــلام الفلسطينية في المظاهرات التي عمت الدول العربية والإسلامية (موســـوي، 2009، ص9-8).

من الملاحظ في هذا الإطار أن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصّة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي يتبلور حول نقطتين:

1- **تحقيق توازن إقليمي مع إيران**: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكّانها وقوّتها العسكرية مشابه جدا لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دورا مهما في تحقيق توازن جيو-استراتيجي معها خاصّة أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها ماليا وثقافيا، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية، أو من ناحية السلامة، أو من ناحية الإخلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالتوازن العسكري في المنطقة، وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

أمام هذه التحديات الجسام، سيكون من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعودا جيو-سياسيا منسجما مع طبيعة المنطقة، وإرثها التاريخي، وبعيدا عن الحساسيات في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدّم في نفس الوقت نموذجا مغايرا عن النموذج الصدامي، الانتهازي الابتزازي الذي تقدّمه إيران متفاعلة مع المحيط العربي (سواء في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدة عن ما من شأنه أن يثير الحزازيات، كأن تقدّم نفسها ممثلا مذهبيا، أو عنصرا متفوقا تاريخيا أو قوميا، أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

وهي سبق وأن مهدّت لكل ذلك بإبداء حسن النيّة من خلال إنهاء جميع المشاكل الحدودية الكبرى التي كانت عالقة بينها وبين العرب خصوصا سوريا والعراق، ومن ثمّ عرضت رؤيتها الإقليمية، واستعدادها الإنفتاح على الجميع، وتقديم المساعدة الممكنة عبر زيارات مكوكية ثنائية شملت الجانبين العربي (مصر، سوريا، العراق، الأردن، السعودية، قطر، البحرين) والتركي، لذلك يمكن الاعتماد على تركيا التي كانت تاريخيا حاميّة لتخوم البلاد الإسلامية، وبالتالي يمكنها أن تعيد تقديم نفسها هذه المرّة من باب الاعتدال الإسلامي الذي يقي من شر النفوذ الإيراني.

2- **حل المشاكل والأزمات الإقليمية**: ويمكن لدول المجلس الإعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصّة أن صعودها إقليميا لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو ابتزاز، كما لم يأت على حساب أحد، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة أمريكا و حلف شمال الأطلسي إليها خاصة سابقا أثناء حرب أفغانستان والعراق أو لاحقا، إلاّ أنّها لم تفعل على عكس اللاعب الإيراني الذي من المؤكد أنّه سيسعى إلى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تمّ تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا أو إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين والعالميين سيكون مفيدا جدا لدول المجلس، وقد شهدنا وما زلنا نشهد تفاعلات هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدور في أكثر من بلد، سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، أو عبر الوساطة التي سبق واقترحتها بشأن لبنان، أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني، أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية(باكير،2008).

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الدور التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام(معوض،2011، ص61).

3.4 البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية-التركية:

أما على الصعيد الإقتصادي، فكثير منّا لا يعلم أن الاقتصاد التركي وبعد أن شارف على الإنهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الإقتصاد الأكبر إسلاميا، محتلا المركز الـــ15 عالميا، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط، بل ويشكّل الأخير عبئا كبيرا عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم واردتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006.

أظهر الإقتصاد التركي أن الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات، فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات، معتمدا على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الإقتصاديات الإسلامية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي107مليار دولار فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9و10 آلاف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكّان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون (باكير، 2008).

لاشك أن تركيا تمثل قوة إقتصادية صاعدة يمكن للعرب ودول مجلس التعاون الخليجي استثمارها على نحو جيد ومتقدم، كما تمثل سوقا مفتوحا لأكثر من سبعين مليون نسمة، وهي قد حققت إتحادا جمركيا مع الاتحاد الأوروبي، قبل أن تكون عضوا فيه، الأمر الذي يخدم أي علاقة تجارية أو استثمارية خارجية معها (عزباوي، 2008، ص228).

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بأيام قليلة وتحديدا في أكتوبر في عام 2008 وقعت ثلاث مؤسسات مالية خليجية كبرى وهي بنك"إثمار بي اس سي"وصندوق أبو ظبي للإستثمار وصندوق التمويل الخليجي، اتفاقية التعاون مع الجانب التركي بهدف الإستثمار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية في تركيا بحجم تمويل بلغ نحو ستة مليارات دولار، ولا يخفى ما في هذا الأمر من دلالة تعكس حرص الجانب الخليجي على الاستثمار في مجالات الزراعة وبنيتها التحتية والمتعلقة بشكل رئيسي بالأمن الغذائي والمائي لتلك الدول، كما تعكس أيضا حنكة أنقرة في توظيف مواردها الطبيعية لما فيه مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وربما يؤكد هذه الدلالة أيضا إقتراح الرئيس التركي عبدالله غول خلال زيارته إلى قطر في فبراير2008 مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي في إطار من التعاون المشترك بين الجانبين موضحا أن بلده تعد مشاريع واعدة للإستفادة من مياه بعض الأنهار التركية التي تهدر في البحر.

ولقد بدأت تركيا تجني بعضا من ثمار تقاربها المقصود من الدول الخليجية في السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفعت الصادرات التركية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا خلال عامي2007 و2008 ففي عام 2007 بلغت قيمة الصادرات التركية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 3 مليارات و240 مليون دولار بنسبة تقارب3% من إجمالي الصادرات التركية التي بلغت نحو 110 مليارات و500 مليون دولار، كما بلغت صادرات تركيا إلى السعودية نحو مليار و486 مليون دولار في العام ذاته، كما شهد عام2008 طفرة هائلة في حجم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات التركية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ارتفعت هـذه الـصادرات بنسبة177% إلى الكويت وبنسبة203% إلى قطر وبنـسبة210% إلـى الإمـارات العربية المتحدة، وبذلك احتلت الأخيرة قمة مستقبلي الصادرات التركية متقدمة بذلك لأول مرة على ألمانيا الشريك التقليدي الأبرز لتركيا من بين دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يُعد تحولا تاريخيا في العلاقات التركية-الخليجية بشكل عام والإماراتيـة بشكل خاص، أما مملكة البحرين فقد قفز حجم التبادل التجاري بينها وبـين تركيـا من72 مليون دولار عام 2004 ليصل إلى نحو404 ملايين دولار عام2008.

وعلى الصعيد ذاته أعلن وزير الخارجية التركي علي باباجـان أن اسـتثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا وصلت في عام 2008 إلى ما يزيد علـى10 مليارات دولار مضيفا أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين تـضاعف منـذ عـام 2002 وحتى2008 عدة مرات ليصل إلى نحو16.6 مليار دولار ووصف باباجـان تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الإقتصاديتان الأبرز في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية(علام،2010،ص131).

وفي هذا الإطار يبدو أنّ فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة على أكثر من صعيد:

1- **على الصعيد الاستثماري**: بلغ حجم الإستمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام2007 حوالي22 مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من1.1مليار دولار العام2002 إلى10مليار دولار العام 2005، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من 5400 شركة العام 2002 إلى18300 العام2007، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكّل أرضا خصبة للإستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الإستفادة من هذه البيئة الإستثمارية، وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها لاسيما أن حجم الإستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعا قياسا بحجم الإستثمارات الأجنبية فيها من جهة، و قياسا بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذا آمنا لإستثمارات العوائد النفطية (علام 2010،ص131).

وأكدت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن المنتـــدى الخليجي- التركي الذي عقد في إسطنبول في2011 شهد توقيع العديد من الاتفاقيات والاقتراحات التي أكد عليها مستثمرون من دول الخليج مع نظرائهم الأتـــراك فـــي الجانب الإقتصادي التنموي.

وأوضحت الأمانة العامة للإتحاد أن المنتدى الذي نظمته بالتعاون مع اتحـــاد الغرف التركية ووزارة التجارة التركية بمدينة اسطنبول التركية بحضور أكثر مـــن 500 مشارك ومشاركة من الجانبين التركي والخليجي ساعد على تعميق العلاقة بين الجانب الخليجي والتركي وأهمية تطويرها ونموها من 13 مليار دولار خلال عـــام 2011 ومضاعفتها خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقالت الأمانة أنه تم خلال المنتدى مناقشة اقتراح إنشاء شـــركة متخصـــصة لتحديد الفرص الاستثمارية بين الدولتين بما يقارب 10 ملايين دولار من الجـــانبين الخليجي والتركي لاسيما وأن عددا من رجال وسيدات الأعمال أبـــدوا اســـتعدادهم للمساهمة بحصص متباينة في سبيل تفعيل هـــذه الـــشراكة التـــي تهـــدف للتنميـــة الاقتصادية والتوسع بدول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا خصوصا أنهـــا تمتلـــك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز الخامس عشر عالميا علاوة علـــى تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحـــة أمـــام الإستثمار الأجنبي.

وفي ختام فعاليات المنتدى أبدى الجانبان التركي والخليجي رغبتهما في تنظيم المنتدى الخليجي الثاني خلال المدى القصير في عام 2013م في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي(اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2012).

2- **على الصعيد التجاري**: بلغ حجم التجارة الخارجية التركيّة للعام 2007 حوالي 280 مليار دولار بواقع 110 مليار دولار صادرات و170مليار دولار واردات وهو ما يعني أنها تعدّ لاعبا أساسيا في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في العام 2023، وهي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أرقام ضخمة جدا إذا ما قورنت بحصّة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من 2.7% من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شانها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلا.

3- **على الصعيد الصناعي**: تعدّ تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للاسمنت وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكّل صادراتها الصناعية نحو 89% من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل صناعات مثل الإسمنت والصلب والحديد والتبروكيماويات وصناعات أخرى تضم الإلكترونيات والأسلحة والسيارات وغيرها، ومعلوم حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة إلى مواد البناء التي تنتجها تركيا بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي يشهدها الخليج وهو ما يمكن أن يشكّل مصدرا مهما للتعاون بين الطرفين، كما يمكن لهذه الدول الإستعانة بخبرة متعهّدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من3 آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من 70دولة، وخاصة أن هناك 22 شركة تعهّدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين، حيث تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضا في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتّحدة والصين.

4- **على الصعيد السياحي**: تحتل تركيا موقعا ضمن قائمة أفضل 10 وجهات سياحية في العالم، ويفوق الطلب على السياحة التركية أكثر من مستوى الطلب عليه في السياحة العالمية، فقد شهد عدد السائحين القادمين إلى تركيا خلال الفترة 1980-2005 زيادة بمعدل 17.5 ضعفاً والدخل السياحي بمعدل 5.5 أضعاف، ويلعب القطاع السياحي دورا مهما في الإقتصاد التركي، حيث حقّق هذا القطاع دخلا في العام 2006 بلغت قيمته عشرين مليار دولار أنفقها نحو 21 مليون سائح (5% منهم عرب)، مع وجود خطط لرفع عدد السياح إلى ثلاثين مليونا عام 2010 مع تحقيق دخل سياحي بمقدار 30 مليار دولار أمريكي عام 2010،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا شك أن الإتفاق مع دول الخليج سيجعل من تركيا بوابة سياحية مفضّلة لديهم تجمع آسيا بأوروبا عبر اسطنبول.

وعلى الرغم من تفاقم تداعيات الأزمة المالية العامية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، والتي ألقت بظلالها على القطاع السياحي العالمي بشكل عام، فإن التوقعات تشير إلى استمرار معدلات النمو في السياحة الخليجية لتركيا بمعدلات واعدة، حيث بلغت نحو16.45% خلال عام2009، فقد زار تركيا أكثر من27 مليون سائح في عام2009، بزيادة نسبتها2.8 عن عدد السياح في عام2008، كما شهدت تركيا زيادة هائلة في أعداد السياح من منطقة الخليج العربي بشكل عام، حيث ارتفع عددهم من دولة الكويت بنسبة21.36%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة12.07% ومملكة البحرين بنسبة12.49%، والمملكة العربية السعودية بنسبة12.31%، وأخير دولة قطر بنسبة5.82%، وقد استطاعت تركيا عبر بوابة السياحة أن تنفذ إلى المجتمعات الخليجية، وهي في ذلك تمثل إحدى أهم أدوات القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة(علام،2010،ص131).

وتعد السياحة العلاجية لتركيا من أنواع السياحة المهمة إذ أن الخطة الترويجية والإعلانية للعام 2010 في منطقة الخليج العربي، والعالم العربي ككل، شهدت تركيزاً كبيراً على تسويق وتعريف تركيا أيضاً، كوجهة أساسية للسياحة العلاجية، حيث يحظى هذا التوجه باهتمام بالغ من قبل وزارة السياحة التركية ضمن خطتها طويلة الأمد، لتعزيز كافة أوجه الجذب المتكامل لجميع شرائح السائحين، .وما قامت به الحكومة التركية من فتح المجال للاستثمار في سياحة العلاج والاستشفاء، ومنحها تسهيلات كبيرة للمستثمرين، سواء الأتراك أو الأجانب، لبناء مراكز صحية وعلاجية، عند الينابيع الصحية والحرارية الطبيعية، والتي يتجاوز عددها 200 مركز صحي، كما أقرت الحكومة التركية خطة طويلة الأمد، وذلك حتى العام 2023، تهدف إلى تعزيز السياحة الصحية والعلاجية، واستغلال الإمكانات الفريدة، التي تتمتع بها تركيا في هذا القطاع، ضمن مساعٍ حثيثة لاستقطاب السياح من الدول العربية في ظل اهتمام حكومي، للتعريف بقدرات تركيا في مجال العلاج والخدمات الطبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتركيا وقربها الجغرافي من الدول الخليجية كعامل رئيس، لجذب السياح ممن يفضلون السياحة التي تحترم الثقافة الإسلامية.

5- **على الصعيد الزراعي**: يعدّ الإكتفاء الغذائي لتركيا من بين الأعلى عالميا، ويعمل حوالي نصف القوى العاملة فيها بالقطاع الزراعي، وهي تمتلك كل المقومات الزراعية والمائية اللازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء ليس للخليج فحسب وإنما للشرق الأوسط بأكمله، مما يشكّل فرصة مناسبة لدول المجلس التي تعاني فجوة غذائية بلغت قيمتها العام 2006 حوالي 12.2 مليار دولار، والتي لا تزال تبحث عن أماكن لتوفير غذائها منه عبر الاستيراد مباشرة أو عبر الزراعة فيها وحصد المزروعات.

وعليه يمكن لدول المجلس الإستفادة من الخطة التي أعلنتها تركيا بعنوان "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط"، والتي تتطلب استثمارات تبلغ 12 مليار دولار على مدى أربع سنوات تسعى عبرها إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة، وذلك عبر ري نحو ملياري هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيها (باكير، 2008).

ومن نافلة القول في هذا الإطار أن نؤكد أهمية الموارد المائية التي تحوزها تركيا في نظر دول الخليج المتعطشة إلى مصادر جديدة للمياه العذبة، حيث تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا، والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي السورية، ويذكر في هذا الإطار أن تركيا كانت قد طرحت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام"، تسمح من خلاله أنقرة ببيع فائض مياه نهري سيحان وجيحان لدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط، أهمها السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية(علام، 2010).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قال مصرفيون واقتصاديون في المنطقة إن العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية، ومن ضمنها البحرين، مع تركيا ازدادت متانة في الآونة الأخيرة وإن الدول الست وعدت برفع حجم استثماراتها في تركيا إلى أكثر من 17 مليار دولار، وخصوصا بعد زيارات قام بها مسئولون كبار لأنقرة في الآونة الأخيرة، وجاءت الطفرة بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تركيا، وسبقه في ذلك عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وذكر تقرير أن التجارة بين دول الخليج العربية وتركيا زادت بقوة بعد زيارة الملك عبدالله العام الماضي، وهي أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى تركيا في 40 سنة.

وأوضح التقرير أن الملك عبدالله وعد باستثمارات في تركيا من ضمنها نحو7 مليارات دولار لإنشاء مدينة صحية، تضم مستشفيات مختلفة بهدف تقديم خدمات إلى مرضى المسلمين في جميع دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية.

كما أن دول الخليج العربي الأخرى كذلك وعدت باستثمارات تبلغ أكثر من 10 مليارات دولار من ضمنها 5 مليارات دولار تعتزم شركة «دبي القابضة» استثمارها في مشروعات في تركيا خلال السنوات المقبلة، من ضمنها إقامة مشروع «دبي تاور» في إستانبول، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقال مصرفيون إنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجالات واعدة ينتظر أن تغذي بقوة العلاقات بين الجانبين في مجال المصارف وخصوصا الإسلامية، والسياحة الدينية المتمثلة في الحج، وكذلك مجال الإنشاءات. وأشاروا إلى مساهمة تركية في بناء المنشآت الأساسية في قطر استعدادا لدورة الألعاب الآسيوية التي ستقام في قطر في العام 2006(صحيفة الوسط البحرينية، 2007).

ويدرك الجميع أهمية بقاء تركيا متماسكة من أجل مشاريع النفط والغاز في المنطقة، التي ستكون تركيا معبرا مهما لها، ولبقاء النموذج التركي المسلم الديموقراطي العلماني في مواجهة النموذج الإيراني وغيره من أنظمة وجماعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

راديكالية في المنطقة، فانهيار الاقتصاد التركي أو السماح للجيش بانقلاب جديد يعني خروج تركيا من المعادلة الإقليمية نهائيا، أو على الأقل إنهاء سياسة الانفتاح على الشرق الأوسط، والانكماش مجددا داخل سياسة تولي وجهها نحو الغرب فقط، وهذا ليس في مصلحة أحد في المنطقة.

من هنا جاء التوجه لاستثمار دول الخليج جزءا من أموالها في تركيا لدعم الإقتصاد التركي المتعطش لتلك الاستثمارات، لكن المشكلة القائمة في تلك الاستثمارات هو توجهها نحو مشاريع الإعتمار السكنية والأبراج وشراء البنوك والأسواق، وقد اصطدمت معظم هذه المشاريع بعوائق بيروقراطية أثارها المنافسة الداخلية لقوى اقتصادية تركية ترى نفسها أحق بمشاريع الكسب السريع المضمونة(عزباوي، 2008، ص229).

تميزت العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والجمهورية التركية، بالتطور السريع على مدار العقد الماضي، حيث قارب حجم التبادل التجاري 20 مليار دولار العام 2010، بالمقارنة مع نحو 2 مليار دولار العام 2000، أي أنه تضاعف بنحو 10 مرات، إذ كان الجانب التركي هو المستفيد الأكبر من هذا النمو، نظراً إلى كون صادراته لدول المجلس تناهز 15 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة وارداته من دول المجلس نحو 5 مليارات دولار.

وتنطلق تحت رعاية رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بفندق الفورسيزون خلال الفترة مابين 30 و31 يناير/كانون الثاني 2011،بالعاصمة (إسطنبول) فعاليات منتدى الأعمال الخليجي التركي الأول بتنظيم الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع إتحاد الغرف التركية.

وتضمن برنامج المنتدى العديد من المحاور تنطلق بكلمات، منها كلمة رئيس الوزراء التركي، ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ صالح كامل، وكلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني وكلمة رئيس اتحاد الغرف التركية، نائب رئيس اتحاد الغرف الأوربية وغرفة التجارة الدولية هيزاركل أوغلو.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تضمن المنتدى ورشة عمل بشأن سيدات الأعمال المبتكرات من الجانبين الخليجي والتركي، وجلسة نقاشية بشأن «تعزيز التنمية التجارية والإستثمارية المتبادلة بين دول الخليج العربي وجمهورية تركيا»، وكذلك جلسة تتناول مناخ الإستثمار في تركيا، ومناخ الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وتناول المنتدى جلسات عمل في مقدمتها مصادر الطاقة والنفط والغاز والمواصلات والنقل والبنوك والتمويل متضمنة التمويل الإسلامي، والأمن الغذائي والزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبناء والعقار.

وتشهد العلاقات الخليجية التركية تطوراً ملحوظاً في الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية، وخاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الجانب التركي ودول مجلس التعاون الخليجي أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في 3 سبتمبر/أيلول 2008.

وعلى الرغم من تعدُّد مجالات العلاقات الخليجية-التركية، فإن المجال الإقتصادي كان صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات، وعموماً يمكن القول إن هناك تعدداً في أطر وآليات هذا التعاون في الوقت الحالي، فقد ازدادت هذه العلاقات منذ حقبة الثمانينيات، إذ سعت تركيا-بشكل ملحوظ- إلى تنمية علاقاتها الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما فتحت دول الخليج أسواقها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية، بالإضافة إلى توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، ثم شهد حجم التبادل التجاري طفرات جديدة.

يشار إلى أن تركيا تمتلك اقتصاديات متنوعة ومتعددة جعلتها تحتل المركز(15) عالمياً، علاوة على تمتعها بإمكانات صناعية وزراعية وتجارية ومائية وسياحية كبيرة ومفتوحة أمام الإستثمار الأجنبي (صحيفة الوسط البحرينية 2012 العدد 3405).

إن ارتباط التقارب العربي وبشكل خاص الخليجي- التركي وزيادة المواقف التركية الإيجابية تجاه قضايا المنطقة، وبشكل خاص"القضية الفلسطينية" وتزداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفجوة في العلاقة مع تركيا كلما كان هنالك تقارب تركي-إسرائيلي على حساب العلاقة التركية-العربية.

فإدراك تركيا لأهمية علاقتها بالدول الخليجية والذي يفوق حجم تقاربها مع إسرائيل في سياقه الإقتصادي والعسكري، حيث أن حجم العلاقة الإقتصادية مع الدول الخليجية هي من الإهتمام الأكثر مقارنة مع إسرائيل.

وتسعى تركيا من خلال التعاون الإقتصادي إلى تشكيل تحالف مع دول الخليج تقوم ركائزه على العلاقات التجارية التي تطورت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، مما جعل من تركيا أهم الشركاء التجاريين للعديد من الدول الخليجية، بينما الهدف السياسي من وراء هذا التحالف، هو الإستفادة من توافق المصالح التركية-الخليجية في مواجهة النفوذ الإيراني في مناطق الإهتمام المشترك لدول الخليج العربية وتركيا.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت العلاقات الخليجية-التركية زخما كبيرا عبر زيارات رسمية متبادلة، كان آخرها زيارة الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنقرة، بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبدالله غول للإمارات، وقبلها أيضا شهدت مدينة اسطنبول لقاء مهما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، ووصف تقرير لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية التقارب في العلاقات الإماراتية-التركية بأنه يضعها في المستوى الاستراتيجي تأكيدا لرغبة مشتركة في أحداث نقلة نوعية في مسارها بما يدعم أمن واستقرار المنطقة.

ويشير المراقبون إلى أن إهتمام الإمارات بتطوير علاقاتها مع تركيا يعكس حيوية السياسة الخارجية الإماراتية، وقناعتها بأن تركيا من القوي الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة سواء علي المستوي السياسي أو الإقتصادي، إضافة إلى إدراكها لأهمية العلاقات الخليجية- التركية بصفة خاصة خلال المرحلة الحالية، ويؤكد المراقبون أن التقارب الخليجي-التركي يعكس توافقا في المصالح سواء السياسية فيما يتعلق بالتعامل مع النفوذ الإيراني خاصة في العراق وسوريا، أو الإقتصادية عبر اتفاقية للتجارة الحرة، ولا شك في أن الوضع الحالي والمستقبلي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لسوريا يتصدر المشهد في التقارب الخليجي- التركي نظرا للدور المهم الذي تلعبه أنقرة بحكم الجوار والعلاقات الإنسانية والإقتصادية.

كما أن الوضع في العراق يحظى بأهمية خاصة في هذا التقارب، حيث تتفق دول الخليج وتركيا علي أهمية عدم ترك الساحة العراقية مفتوحة أمام النفوذ الإيراني، ويري المراقبون أن التحالف الخليجي- التركي يمتلك مقومات مهمة مثل الوفرة المالية والقدرة التكنولوجية واليد العاملة والممرات البحرية، مما يجعله قادرا على التأثير ليس فقط علي المستوى الإقليمي وإنما الدولي أيضا.

وكانت زيارة الرئيس التركي للإمارات- وهي الأولى منذ 15 عاما- قد جسدت مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة مع تأكيد السفير التركي بأبوظبي أن الإمارات هي أكبر شريك تجاري لبلاده في المنطقة، بينما دعا نائب رئيس إتحاد الغرف التركية الإمارات إلي تقديم تسهيلاتٍ للإستثمارات التركية، مثل إلغاء التأشيرات وتمديد الإقامات، وذلك للإرتقاء بالعلاقات الثنائية وتعزيزها بين مجتمعي الأعمال في البلدين، مع التركيز على الاستثمار المشترك في قطاعات المقاولات والسياحة والخدمات المالية والصناعة، وتستهدف تركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع الإمارات إلي أكثر من 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، كما أنها عرضت استفادة الصادرات الإماراتية من وجودها في الأسواق الأوروبية والإفريقية، حيث تمتلك تركيا استثمارات في أكثر من 30 دولة إفريقية، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الإمارات وتركيا مليارين و81 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011، بمعدل نمو 32% مقارنة بنفس الفترة من عام من عام 2010.

ويشير عبدالرحمن الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي إلي أن العلاقات التجارية بين دبي وتركيا تطورت بصورة ملحوظة على مدي السنوات الماضية، في ظل وجود 282 شركة تركية عاملة في دبي، إضافة إلى النمو المتزايد في حجم التجارة البينية غير النفطية، مما جعل تركيا تحتل المرتبة 19 على لائحة الشركاء التجاريين لدبي، موضحا أن تجارة دبي مع تركيا تتميز بتنوعها، حيث تشمل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمنتجات والأجهزة والأدوات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإلكترونية والكهربائية بالإضافة إلي الزيـــوت ومستحـــضرات العطـــور، وهنـــاك مجالات أخرى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق هذا التعاون وتنمية العلاقـــات التجارية الثنائية، وإذا كانت الأرقام والفرص المتاحة تؤكد أن العلاقات الخليجيـــة-التركية في شقها الإقتصادي مرشحة لتحقيق قفزة غير مسبوقة استنادا إلـــى رغبـــة مشتركة من الجانبين، فإن الجانب السياسي لهذه العلاقات يوفر الأرضـــية لتـــشكيل تحالف إقليمي سيكون له دور مؤثر في ترتيب الأوضاع في المنطقة خلال المرحلـــة الحالية ومستقبلا(منير،2012).

وعلى غير المتوقع يشهد العالم حدثا غير عاديا من قبل دول الخليج، حيـــث أنها جمدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة «مستغربة» من هذا القـــرار، حيث أعربت تركيا عن استغرابها من تجميد دول الخليج المفاوضات معهـــا بـــشأن التجارة الحرة، واصفة المفاوضات بـــ "الجرح الدامي".

وتفصيلاً، قال وزير الإقتصاد التركي ظفر جاغلايان في لقاء مـــع صـــحيفة "الاقتصادية" إن دول الخليج جمّدت مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا فـــي الوقـــت الحالي (2011) من دون أن يفصح عن الأسباب لذلك، واصفاً المفاوضات التي تقوم بها تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بالجرح الدامي، مشدداً علـــى أن تركيـــا كانت جاهزة للتوقيع، وهي تنتظر حالياً موقف دول الخليج.

وأكد الوزير أن الدول الخليجية تخسر بهذا الإجراء، مشيراً إلى أن النفط قـــد يؤدي إلى غنى وقتي، لكنه لن يكون مـــستداماً، وأن دول الخلـــيج وعلـــى رأســـها السعودية في حاجة إلى استثمارات صناعية ضخمة لا تتحقق إلا من خـــلال توقيـــع اتفاقيات التجارة الحرة.

وقال جاغلايان في تصريح عقب افتتاحه الملحقية التجارية التركية بجدة، إن هناك 57 دولة إسلامية أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثلون ثلـــث ســـكان العالم، في حين تغطي منطقتنا ثلث مساحة العالم، وأضاف "7% فقط هي حصة هذه الدولة من التجارة العالمية، وهذا يساوي 1.2 تريليون دولار، مشيرا إلى أن تركيـــا حققت وحدها 10% من هذا الرقم، الناتج القومي لهذه الدول منخفض جـــدا مقارنـــة بدول العالم، حيث يساوي 4.5 تريليون دولار، وعندما ننظر لكل هذه الأرقام نجـــد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أن 17% فقط هي تجارة بينية بين الدول الإسلامية، هذا الرقم في الاتحاد الأوروبي يصل إلى 75%.

وبلغت صادرات المملكة إلى السوق العالمية ذروتها في عام 2008 لتصل إلى أكثر من 300 مليار دولار على خلفية الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، كذلك بلغت الصادرات التركية ذروتها في العام نفسه أيضاً لتصل إلى 132 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الزراعية والإلكترونيات الإستهلاكية والمنسوجات، علماً بأن عام 2008 كان في منتصفه عام الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأكد الوزير التركي أن القطاع الصناعي التركي هو صلب العلاقات التجارية السعودية-التركية، حيث أن 88% من صادرات تركيا إلى المملكة هي منتجات صناعية، بينما تعتمد السوق التركية على نظيرتها السعودية في تأمين احتياجاتها من النفط والبتروكيماويات.

كما أعلن عن فرص للتعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين المملكة وتركيا في المرحلة القادمة، وخصوصاً في مجال التشييد والبناء، والزراعة، والغذاء والسياحة، والخدمات، وسط تطلعات البلدين إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما لـ20 مليار دولار في المرحلة القادمة(صحيفة تشرين،2011).

4.4 التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربية وتركيا:

إن مفهوم الامن القومي سواء لتركياأو دول الخليج العربي يتجه أساسا نحو دول الجوار الجغرافي، أكثر من غيرها، أي أنه في طبيعة مفهوم إقليمي ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للأخطار التي تفرضها القوى المحيطة بالإقليم،وعليه لابد من تحقيق التوازن بين العوامل الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات للتعايش والتعامل من جانب آخر(السبعاوي والنعيمي2000،ص40).

كانت مشكلة تحقيق الأمن في الإقليم الخليجي وستظل أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران-العراق)، الأمر الذي دفع بلدان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية، وهو ماعكسته الإتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى، التي وقعت عام 1991 ويتم تجديدها كل عشرة أعوام.

إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام2003، وما ترتب عليه من تداعيات أهمها فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو قد أوجدا نوازع الشك لدى مجلس التعاون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة اسطنبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 2004 تطورا نوعيا في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي، وخاصة تأثير ذلك في إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي لتلك المنطقة آخذاً في الإعتبار أن كلا من العربية السعودية وعُمان ظلتا خارج تلك المبادرة، فضلا عن أن المبادرة لم توجه إلى بلدان الإقليم الخليجي ككل بما فيها إيران والعراق (كشك2003، ص51).

ورغم المحاولات الحثيثة خلال السنوات الماضية من جهة مسؤولي الحلف لإقناع الجانبين بالإنضمام، والرسائل التطمينية الموجهة إليهما بأن الهدف من التعاون تحقيق مصلحة مشتركة، وينطلق من مبدأ «عدم فرض أي شيء» والحرية الكاملة في تشكيله وتحديد إطاره.

ولم يفقد مسؤولوا «الناتو» الأمل في الوصول إلى إجماع خليجي على المبادرة، وقد أكد نائب الأمين العام للناتو كلاوديو بيسونيرو أن الباب سيبقى مفتوحا.

وأكد المشاركون على أن الإتفاقيات الثنائية لدول مع مجلس التعاون مع الدول القيادية في الحلف لا تغني عن الشراكة معه، لأنها تنطلق من مبدأ مهم وهو أن التحديات المشتركة التي تواجهها دول مجلس التعاون اليوم تقتضي تعاونا مشتركا وجماعيا لمواجهتها (الحسيني،2011).

وفي قراءه عميقة وواضحة لمحددات العلاقات الخليجية التركية، نجد أن مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية من المفاهيم الحيوية التي بدأت تأخذ دورا كبيرا في زيادة فرص التعاون الإقليمي بين الدول، حيث أصبحت فرص تحقيق توازنات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القوى في منطقة الشرق الأوسط تنظر إلى ماهية الدور الخارجي للفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، وضرورة التركيز على أهمية الإرهاصات السابقة في تقييم حدة الصراع والتعاون بين أطراف النظام الإقليمي، وحجم التفاعلات القائمة فيما بينها وبين الأطراف الأخرى، وماهية الدور الأوروبي والأمريكي في قضايا المنطقة.

حيث يعد البعد التاريخي والإرث الحضاري والثقافي من الجوانب المهمة في زيادة التقارب الخليجي التركي، وزاد من فاعلية الرغبة المشتركة من قبل النخب السياسية بين طرفي العلاقة، كنتيجة طبيعية لوجود مصالح توافقية، كان لها دور كبيرا في زيادة حجم النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، والذي شكل دافعا إيجابيا في التعامل بشكل أكثر عقلانية، وتوازن تجاه الكثير من القضايا الرئيسة في المنطقة، مما كان له الأثر في زيادة شعبية تركيا في المنطقة العربية انعكست آثارها كخيار وشريك إستراتيجي وإقليمي من قبل الكثير من دول المنطقة، وخاصة الخليجية منها.

في مقابل كل ذلك كان للتقارب الجغرافي والتوجهات الإقتصادية والتعاون الأمني والعسكري الأثر في إستجابة دول الخليج مع حالة القبول بضرورة وجود دور تركي فاعل في قضايا المنطقة يمتد جوانبه في حالة إنسجام في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تظهر من خلال ردود أفعال إيجابية على المستوى الرسمي والشعبي (المجالي، 2012).

لايستطيع أحد أن يغفل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تركيا في منطقة الخليج، خاصة في المجال الأمني وتوازن القوى في المنطقة، في ظل الرغبة الإيرانية في امتلاك القنبلة النووية، كما يمكن لها أن تلعب دورا في المجال الإقتصادي، فالدور الأمني يتطلب وجود تركيا مستقرة وقوية وذات سياسة خارجية تدعو للتعقل والحوار، وتدعم القضايا الخليجية العادلة، وهو أمر ضروري لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، أو على الأقل ضروري لكيلا يتضاعف هذا النفوذ، وهو أمر تدركه تركيا، كما تدركه قيادات عربية خليجية طورت علاقاتها أخيرا مع أنقرة وحكومة حزب العدالة والتنمية، ويندر أن تحظى دولة بزيارتين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رسميتين للعاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين في أقل من 15شهرا (عزبـــاوي، 2008، ص239).

سيكون من المفيد جدا فتح باب التعاون بين الطرفين في المجال العسكري، إذ لدى تركيا صناعاتها الدفاعية الخاصّة لتحقيق الإكتفاء الذاتي، بعيدا عن تحكّم الدول التي تفرض قيودا على صادراتها العسكرية والتكنولوجية، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة، وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا العالية إليها، والذي يمّكن دول الخليج في مرحلة من المراحل من الإستفادة من التجربة التركية الصاعدة في هذا المجال.

وعلى الصعيد النووي، فإن تركيا متقدّمة بأشواط في هذا المجال، وهي تتجه حاليا لتنفيذ مشاريع إقامة المفاعلات النووية لأغراض الطاقة السلمية بعد أن كانت قد أنجزت منذ زمن بعيد كافة الدراسات المتعلقة بها، واختارت مدينة "سينوب" على البحر الأسود موقعا لإقامة أول مفاعلاتها النووية من بين ثلاثة مفاعلات نووية تسعى لإقامتها، وعليه باستطاعة دول المجلس التي تشهد طلبا متصاعدا على الطاقة الكهربائية الإعتماد على التجربة التركية في هذا المجال، وإطلاق المشاريع النووية السلمية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خاصّة أنها قد بدأت بالفعل الشروع في أولى الخطوات المطلوبة (باكير، 2008).

من خلال استعراض مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربـــي يتضح أنها تأتي انعكاسا لطبيعة هذه الدولة من حيث الهوية والنظام والإطار الفكري والثقافي الخاص بها، فعلى الرغم من سياسة التغريب والعلمانيـــة والتحـــديث التـــي شهدتها تركيا إلا أن ذلك لم يلغ ارتباط جزء كبيـــر مـــن القطاعـــات الإجتماعيـــة بانتماءاتها الدينية والتراثية والتاريخية في تركيا، وقد عملت تركيا علـــى توظيـــف خصائصها الثقافية، ويتضح ذلك من خلال إنضمامها إلى منظمة المؤتمر الإســـلامي سنة 1969 باعتبارها دولة يدين أغلب شعبها بالإسلام، في الوقت ذاته فهـــي تريـــد تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر نفسها الجسر الرابط بـــين الشرق والغرب، فتسعى إلى إيجاد الحل الذي يـــربط مـــا بـــين الغـــرب والـــشعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأناضولي، حيث شاركت في حرب الخليج الثانية، وهناك عدد من الاعتبارات تسهم في تحديد إطار العلاقات التركية تجاه دول الخليج العربي:

اعتبار التجاور الجغرافي التركي- العربي، واعتبار العلاقات التركية الإيرانية، واعتبار العلاقات التركية الإسرائيلية، واعتبار عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي(ECO)، واعتبار عضوية تركيا في منظمة تعاون دول البحر الأسود، واعتبار علاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى، واعتبار التحول في علاقات تركيا بروسيا الإتحادية، وهناك أيضا إعتبارات خاصة بالنزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، بالإضافة إلى الجرف القاري في بحر إيجة.

وفي المقابل، هناك عدد من المعطيات في إطار السياسة الخارجية التركية تجاه الخليج العربي، فتركيا لاتستطيع التخلي عن إرتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، ومن ذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي، كما أن تركيا معنية في التكتلات الإقتصادية الأوروبية، كما تهدف إلى أن تكون جزءا من النظام الدولي الجديد من خلال إيجاد مكانة دولية لها تنعكس إقليميا، سواء من خلال التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أو في البلقان(كمال، 2003، ص194-195).

أما بالنسبة للسياسات الخارجية لدول الخليج العربي في المستقبل، فيرى الباحث أن هنالك توجهان للسياسة الخارجية لدول الخليج العربي: الأول: إما الانصهار في نظام شرق أوسطي جديد، والثاني: المشاركة كقطب أساسي في هذا النظام.

ومن المرجح أن يتحقق الخيار الثاني، ويتضح ذلك من خلال إقامة دول الخليج العربي علاقات إقليمية متوازنة ومنفتحة تجاه تركيا، وحذرة تجاه إيران.

لذلك فإن دول الخليج العربية باستطاعتها الإستفادة من الخبرات التركية الكبيرة في المجالات النووية والعسكرية لتنويع مصادر تسليحها من جهة، وكسر إحتكار الدول الغربية لهذا المجال الحساس المتعلق بالأمن القومي الخليجي من جهة أخرى، وذلك تحسبا لأي توترات محتملة قد تنشأ بين الدول الخليجية مستقبلا لاعتبارات قد تتعلق بتعارض المصالح الإستراتيجية لكلا الطرفين في المنطقة (علام، 2010، ص130).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن القول بأن الساحة الخليجية أضحت أكثر ترحيبا بالإنفتاح على تركيا كلاعب إقليمي صاعد عما كانت عليه من قبل، لاسيما بعد احتلال بغداد وسقوط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية في عام2003، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو الأمر الذي باتت معه الدول الخليجية تتعاطى مع الصعود التركي باعتباره المعادل الإقليمي المنطقي المقبول والفاعل قبالة القوة الإيرانية، ولعل أهم مايميز الصعود التركي عن غيره امتلاك أنقرة علاقات جيدة مع غالبية الأطراف في الشرق الأوسط دونما انحياز لهذا الطرف أو ذاك، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تطورت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا، ونمت نموا مطردا، وازدادت قربا واتصالا وعمقا في الآونة الأخيرة.

وتستند سياسة تركيا الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى موقعها الجغرافي، وإلى تطور علاقاتها الإقتصادية بدول المنطقة، التي تعدها تركيا من أكثر المناطق أهمية ومتابعة من قِبَل السياسة الخارجية التركية، والمرتبطة ببعدها الأمني الدولي(السبعاوي والنعيمي، 2000، ص41).

فهناك حاجة خليجية لطرف معادل لقوة ونفوذ إيران في المنطقة، حيث تظهر الرغبة الخليجية الملحة لتحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد احتلال العراق، واستمرار إيران في برنامجها النووي المثير للجدل، وتعنتها في قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ورفضها كل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل القوى الإقليمية والدولية في هذا الشأن، إضافة إلى ما سبق، فإن تركيا تمتلك من الإمكانات ومصادر القوة المتعددة ما يحفز دول الخليج على رد التحية التركية(علام، 2010، ص129).

فالخليج الذي يشهد حاليا تطورا في اتجاهين متوازيين وإن كانا متعاكسين، الأول هو تحسن العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والذي قد يفتح آفاقا أوسع أمام استقرار منطقة الخليج، والثاني هو التذبذبات المتكررة في العلاقات الإيرانية-الخليجية على خلفية مشكلات الحدود والادعاءات الإيرانية الإقليمية تجاه دول خليجية عربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي ظل هذين المسارين، فإن أنقرة مرشحة للعب دور أكبر في المرحلة القادمة في الساحة الخليجية، ربما لا يمتد إلى مستوى دور "الموازن الإقليمي" الكامل لإيران، لكن على الأقل سيكون للرقم التركي حضور ومكان فيما ستؤول إليه التطورات في الخليج، خصوصا مع تشابك الوضع في الخليج مع الملف العراقي، ومع الترتيبات الإقليمية ككل من خلال القاسم المشترك الأهم في كل تلك المفاوضات، وهو العامل الأمريكي (راشد، 2009، ص76-77).

إن فشل المشروع الأمريكي في العراق وبدء الانسحاب العسكري منها، وظهور الدور الإيراني الفاعل فيها، وزيادة حالات تدخل ايران تجاه الكثير من قضايا المنطقة (كما في الشأن اللبناني والسوري، واليمني والفلسطيني امتد لدول خليجية كالبحرين والكويت)، في مقابل تهديداتها الأمنية في منطقه الخليج العربي، والبرنامج النووي، قد شكل كل ذلك أيضا دافعا لضرورة البحث عن تحالفات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط في ظل وجود هذا الخطر الإيراني، وما يقابله من خطر الوجود الإسرائيلي، كفاعل إقليمي آخر يلعب دورا مؤثرا في السياسة الإقليمية، وعامل عدم استقرار في قضايا المنطقة وتطوراتها.

في ضوء كل ذلك كانت التوجهات الخليجية واضحة في زيادة تقاربها السياسي والإقتصادي مع تركيا لإمكانية خلق حالة توازن قوى، اتجاه الحالة الإيرانية والإسرائيلية، ورغبة في إيجاد عمق إستراتيجي سني في ضوء تراجع دور مصر الإقليمي (المجالي، 2012).

إن الإجتماع الوزاري الرابع للحوار الاستراتيجي سنة2004 المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية والتي رأس الجانب التركي فيها معالي وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وفي كلمته خلال الإجتماع أشاد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لدول التعاون الخليجي بدور جمهورية تركيا الفعال والمتميز في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وما تبذله من تعاون مستمر في معالجة قضايا المنطقة على أساس من الحكمة، وبما يعزز الأمن والاستقرار وفقاً للمنظور العربي في تناول هذه القضايا ودون تدخل في الشؤون الداخلية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال الأمير سعود الفيصل إن هذا الإجتماع ينعقد وسط ظروف وتطـورات إقليمية ودولية دقيقة، بدءاً بقضية الشرق الأوسط وتعثر عمليـة الـسلام ومـروراً بتطورات المنطقة العربية وما تشهده بعض الدول العربية من تأجيجها للفتنة الطائفية بدعم ومؤازرة من الخارج .. وانتهاء بأزمة الملف النووي الإيرانـي .. وتداعياتـه على أمن وسلامة المنطقة والعالم .

وأكد أن علاقات دول المجلس وتركيا تنطلق على أسس من الأخوة والصداقة الراسخة، وبحكم الجوار الجغرافي، والضوابط التاريخية، والثقافية العميقة التي تربط بينهم، وقد أسهم في توثيق تلك العلاقات الرغبة المشتركة في ترجمة تلك الـروابط والوشائج إلى برامج عملية لتعزيز التعاون بين الجانبين في جميع المجالات وعلـى النحو الذي يحقق المصالح الحيوية والمشتركة لكل منهما، مشيراً إلى أنه تـم لهـذا الغرض الإتفاق على آلية الحوار الإستراتيجي، والتوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بذلك في الإجتماع الوزاري المشترك الأول الذي عقد في 2 سبتمبر 2008 في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وأضاف أن الإجتماع الذي عقد باسطنبول في يوليو 2009 تم خلاله وضـع الأسس العملية للحوار الإستراتيجي، كما تم في اجتماع الكويت في أكتـوبر 2010 ترجمة ما اتفق عليه الجانبان إلى خطة للعمل المشترك للعامين 2011-2012 .

وأوضح أنه تنفيذاً لخطة العمل هذه اجتمعت العديد من اللجان، وفرق العمـل المشتركة بمجالات الإقتصاد والتجارة والإستثمار وغيرها مـن مجـالات التعـاون المثمر، حيث أسهمت هذه الإجتماعات بالفعل في تعزيـز التعـاون بـين الجهـات المختصة في دول مجلس التعاون ونظيراتها في الجمهورية التركية.

وأكد وزير الخارجية السعودي أن خطة العمل تلك لم تقتـصر علـى تعزيـز العلاقات الرسمية فقط، بل عملت على تعزيز العلاقات بين الشعوب، وذلك بتشجيع التواصل وزيادة التبادل الثقافي والسياحي، وقد تم لهذا الغرض عقـد العديـد مـن اللقاءات بين المسؤولين في مجالات الثقافة والسياحة من الجانبين، وجرى إتفاق على عقد إحتفاليات ثقافية لمجلس التعاون في تركيا خلال عام، مبيناً أن كل ذلـك يعـود على دول وشعوب المنطقة بالخير والتوفيق والرفاه(الفيصل، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن هذه الرغبة الخليجية في الدور التركي في المنطقة قد تم التعبير عنها من خلال إنخراط الدول الخليجية في التوقيع على اتفاقية تعاون استراتيجي حول القضايا الدفاعية والأمنية والاقتصادية، قابلها أيضا رغبة تركية في زيادة عمقها الإستراتيجي والإقتصادي بدول الخليج من أجل تحقيق مصالحه في المنطقة وقضاياها، ومن أجل الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحصول على مكاسب مستقبلية من خلال هذا التقارب، وقد جاء هذا التقارب إيجابياً من خلال دور تركيا في الأزمة العراقية، والخلافات مع إسرائيل في ملف عمليه السلام، والحصار على غزه، إلى مرحلة قطع التعاون العسكري والأمني والإقتصادي معها، والموقف التركي المنسجم مع الدول الخليجية إزاء ما حدث من تغييرات في المنطقة العربية (المجالي، 2012).

شكل التقارب التركي مع دول الخليج محاولة واضحة من قبل تركيا للإستفادة من تعاطف دول الخليج تجاه السياسة التركية، والتي سعت من خلالها إلى لعب دور إقليمي في المنطقة إلى جانب الدور الإيراني والذي أثار حفيظة تلك الدول، فكانت الرؤية التركية تنطلق من محاولتها تلك إلى الضغط على الدول الأوروبية في سبيل تحقيق مصالح تركيا وبشكل خاص الرغبة في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك فإن السياسة التركية تجاه دول الخليج تنطلق من اهتمام إقتصادي وأمني لا يقل عن ذلك البعد من الإهتمام في علاقاتها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ويظهر الموقف الخليجي تجاه السياسة التركية في المنطقة في حالة من القبول كرغبة للعب تركيا أدوارا إقليمية تحقق حالة توازن لا تترك المجال لإيران بأن تكون فاعل إقليمي، هذا التقارب في المواقف السياسية بين الطرفين تم التعبير عنه من خلال الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية، والزيارات المتبادلة، كما يرى البعض في قبول الدول الخليجية للسياسة التركية في المنطقة امتد إلى حالة القبول الثقافي لتركيا في المنطقة من خلال السماح من قبل معظم المحطات الفضائية العربية والتي يمثل معظم أصحابها النخب الإقتصادية الخليجية والتي لها دور فاعل في صياغة موقف جيد لتركيا في المنطقة من خلال إبرازها إيجابيا، والقبول في استقبال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المسلسلات التركية في غالبية تلك المحطات كإشارة لقبول تأثيرات القوة التركية الناعمة في المنطقة(Bilgin,2011).

إن الظروف الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية اليوم، وبالتحديد منطقة الخليج العربي، وظهور جماعات التطرف والتشدد في الكثير من دولها، تحتم إعادة قراءة الساحة من جديد لتفكيك الحالة المستجدة، وأن لا يقتصر التفكيك والتحليل حول الأسباب الحقيقية لربيع الثورات العربية "إن صح التعبير" ولكن للمتغيرات التي طرأت على المنطقة مطلع القرن الجديد، وبالتحديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، فخلال العشر السنين الماضية حدث تغيير كبير في هوية أبناء هذه المنطقة، التغيير الذي لم يتوقعه الخبراء الإستراتيجيون الذين يطالعوننا مساء كل يوم من القنوات الفضائية، فما يحدث في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كما في أدبيات الغرب هو فصل من فصول التغيير التي تعصف بدول العالم. إن المتابع للأحداث في المنطقة اليوم يرى الحاجة الملحة لقوى إقليمية قوية تعيد التوازن السياسي بعد حالة الإرباك وغياب أبرز الدول العربية عن الساحة السياسية "مصر والعراق"، وضعف البقية الباقية من الدول التي تنضوي تحت مظلة جامعة الدول العربية، لذا يطرح تساؤل كبير اليوم حول الدولة القادرة على إعادة التوازن إلى المنطقة، وبالتحديد دول الخليج العربي التي تمتلك القوة النفطية الأكبر في العالم.

إن دول وحكومات المنطقة اليوم تتجه إلى تركيا كقوة إقليمية معتدلة وترتبط بدول المنطقة بتاريخ من العلاقات الجيدة، وأقلها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل واستطاعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية "بعد حرب الخليج الثانية" تبني أكثر الملفات سخونة وحساسية ومنها الملف الفلسطيني وقطاع غزة المحاصر، واستطاعت تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية، وأن تفتح آفاقاً أوسع من العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، وأكثر من ذلك أن لها مواقف سياسية واضح تجاه مختلف الملفات والقضايا، لذا يرى الجميع أن تركيا اليوم هي الأنسب لإعادة التوازن في المنطقة وفي الخليج بالتحديد، فتركيا ذات الأغلبية المسلمة هي عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبتاريخها الطويل وعلاقاتها المتميزة مع دول المنطقة استطاعت أن تدخل في العملية السياسية من أوسع أبوابها، فهي العضو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المناسب لفتح العلاقات الجيدة والقوية مع دول الخليج، الدول التي تحتاج إلى قوة إقليمية تساندها في ظل التهديدات المستمرة من قبل الجارة المسلمة إيران.

يرى الكثير من الباحثين بأن ما جرى في البحرين مؤخراً من أعمال لها ارتباط كبير بإيران، قد كشف الكثير من تلك الضغوط، وأبرزها تصدير الثورة من خلال بعض الجماعات الداخلية التي ترتبط بإيران عقائدياً وفكرياً وحزبياً، أو بعض القنوات الفضائية التي خصصت المساحات الشاسعة لاجترار الأحداث وغسل العقول!. فتركيا غنية بالتجارب وربما تعاطيها السياسي في بناء الدولة الحديثة كاف لأي دولة أن تفتح أبوابها للتجربة التركية، فقد استطاع النظام والدولة على حد سواء أن يعملوا حالة من التوافق الجميل بين العلمانية والإسلام، فالأحزاب الإسلامية في تركيا استطاعت أن تواكب الدولة المدنية، وكذلك المدافعون عن العلمانية اليوم لا يرون بأساً في تقلد الإسلاميين المراكز العليا في الدولة، هذا التوافق الجميل في السياسة الداخلية جعلها نموذجاً يحتذى به بعد أن ابتعد الجيش والعسكر عن السياسة والتزموا فقط بحماية الدولة والدفاع عن مكتسباتها.

الحضور التركي في المنطقة العربية تفرضه الأوضاع الأخيرة، فما يجري في الساحة اليوم من تدخلات كبيرة في شؤون الدول بشكل أو بآخر يجعل المنطقة في حالة توتر كبير، وكأنها على صفيح ساخن، الأمر الذي يدفع بتركيا أن تلعب دورها الإقليمي المنتظر، فتركيا لها موقعها الاستراتيجي في المنطقة، فإذا كان الحضور الأمريكي والإسرائيلي والإيراني مرفوض بسبب أو آخر لدى شعوب المنطقة، فإن دول المنطقة تفتح أبوابها للعلاقات التركية المتميزة وما ذاك إلا للمصالح المشتركة بين الطرفين، وأبرزها مصالحها الاقتصادية والأمنية.

العلاقات التركية مع الدول العربية اليوم طرأ عليها تحسن كبير، وبالذات دول الخليج العربي، وهي من الفرص الجميلة لإعادة العلاقات بعد سنوات الغياب التركي، فهل نشهد مزيداً من العلاقات التركية الخليجية؟ (الجودر، 2012).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5.4 رؤية مستقبلية للعلاقات الخليجية - التركية:

من أجل إثراء التعاون الخليجي– التركي وتفعيله في المستقبل القريب، خاصة على المستوى الإقتصادي، لابد من تبني العديد من الآليات والبرامج، من أهمها إعادة بناء هيكل البنية الأساسية، وخصوصًا في مجال النقل، لتفعيل التبادل الإقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، إضافة إلى ضرورة إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وفي هذا السياق ينادي بعض الخبراء بإمكانية توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي المزمع توقيعها لتشمل تركيا، لاسيما وأن أسواق تركيا مفتوحة مع دول الإتحاد الأوروبي ضمن اتفاقيات الشراكة، علاوة على ضرورة توحيد المعاملة الضريبية بين الجانبين، لمنع الازدواج الضريبي، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة خاصة من قبل القطاع الخاص، سواء التركي أو الخليجي، وهذا يعني الاستفادة الخليجية من وضع تركيا في الإتحاد الأوروبي لتسويق هذه المنتجات.

كذلك من الضروري تشكيل مجلس للتعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا يسهم فيه القطاع الخاص، ويجتمع بشكل دوري للبحث في تطورات العلاقات، ومواجهة المشكلات التي تفترضها.

وفي هذا السياق أيضًا، فإن تفعيل العلاقات الخليجية– التركية يتطلب ضرورة وجود تصور استراتيجي جماعي لدى كل طرف حول علاقته بالطرف الآخر بحيث يشمل هذا التصور تحديد موقع كل طرف وأهميته في العلاقات الخارجية للطرف الآخر، والأهداف المتوخاة من التعاون معه، والفرص والتحديات المرتبطة بهذا التعاون، وسبل تحويل الخطط والبرامج إلى واقع فعلي، والجهات المسؤولة عن هذا التعاون وغير ذلك، مع وضع إطار مرجعي للتعاون الخليجي–التركي، يحدد الأسس الحاكمة للعلاقات بين الجانبين، ويضمن استمرارها ونموها، وكذلك ضرورة بناء إطار مؤسس ثابت يتم من خلاله تنظيم العلاقات الخليجية– التركية، حيث أثبتت سنوات التعاون الثنائي الخليجي التركي ضعف الجدوى من هذا النمط التعاوني، خاصة مع افتقاره إلى الإستقرار، والتنسيق اللازمين لقيام علاقات تعاونية فعالة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا قد يكون من الملائم إقامة منتدى للتعاون الخليجي– التركي ليكون بمنزلة آلية للتنسيق السياسي الكامل، والتعاون الاقتصادي الفعّال، وذلك على ضوء آلية التنسيق السياسي والإقتصادي الصينية الخليجية، والتي أنشئت عام 1996م، ومنتدى التعاون الاقتصادي الإيراني الأفريقي الذي أنشئ في مارس 2003م.

إلى جانب ذلك، لابد من الإدراك بأن العلاقات الخليجية–التركية أعمق من أن تختزل في الجانب الإقتصادي فقط، ومن ثم لابد من العمل على تقوية هذه العلاقات على الأصعدة الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كافة، مع البدء في إقامة حوار حضاري ثقافي بين شعوب الخليج العربي والشعب التركي، مع ضرورة إعطاء الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لكي تمارس دورها المنشود في تدعيم العلاقات الخليجية–التركية، خاصة وأن تأسيس العلاقات بين الجانبين على أسس شعبية وغير رسمية من شأنه أن يبعدها عن تقلبات وأهواء السياسة، ومما يزيدها قوة واستقرارًا.

لهذا فإن المطلوب من دول مجلس التعاون تقوية علاقاتها مع تركيا بشكل عام،ومع حزب العدالة والتنمية بشكل خاص،دون التدخل في شؤون تركيا الداخلية،وذلك لحفظ التوازن بين التيار الإسلامي والتيار الذي ينادي بالعلمانية، بغية كسب ود تركيا كدولة محورية ذات ثقل سياسي وعسكري وأمني(الحجري2009، ص41).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، وتُعد العلاقات الخليجية-التركية من أبرز التفاعلات الدولية بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحددات والمرتكزات التي حكمت هذه العلاقات، وأثر التغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات الخليجية-التركية، ولكي يتم الرد على التساؤل الرئيس للدراسة والأسئلة الفرعية حول ميادين العلاقات والتغيرات الإقليمية والدولية للحقبة2002-2011.

ويُعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة الأمر الذي ساهم في تطور العلاقات بين الخليج العربي وتركيا، حيث نلحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين التي زادت وتكررت، وعلى مختلف المستويات، ووجهات النظر في كثير من المسائل أصبحت متطابقة في العديد من القضايا وخاصة المتعلقة بالمنطقة وذات الإهتمام المشترك كالحرب التي شنت على العراق وحصار غزة، حيث تم توافق في المواقف من هذه القضايا من قبل الجانبين برفض استخدام الأراضي التركية في غزو العراق، ورفض حصار غزة بمختلف أنواعه وأشكاله.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

1- تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن العودة إلى أساس تاريخي لكي يجمع بين العرب وخصوصا دول الخليج وتركيا ليست هي المدخل المناسب لإحياء نوع من العلاقات بين الطرفين، أما الإقتناع بأن الخيار التركي للعلاقة مع العالم العربي عامة ودول الخليج العربي خاصة، هو نوع من المصالح والمنافع المتبادلة في مختلف الميادين، ويعتبر هذا الأمر طرحا براجماتيا مقبولا إلى حد ما.

2- شهدت العلاقات الخليجية-التركية تطورات تاريخية مهمة، وصفت بالصحوة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير، وفي مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق.

3- تربط دول الخليج العربي وتركيا روابط أخرى، مثل النخب السياسية والإقتصادية والأحزاب، حيث يشكل هذا العامل مصدرا رئيسا في تحفيز التقارب الخليجي- التركي في مختلف المستويات.

4- لدول الخليج العربي مصالح أمنية فيما وراء حدودهم مع تركيا، فهي الجدار الدفاعي الشمالي عن العالم العربي، والفاصل بين المشرق والمغرب ومصادر التهديد من أوروبا، فمن هذا المنطلق تحرص دول الخليج العربي على المحافظة على علاقات طيبة مع تركيا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبونوار، معن(2003)، العلاقات التركية العربية في الماضي والحاضر والمستقبل، **المجلة الثقافية**، العدد121، ص21

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي(2012)، تقرير المنتدى الخليجي التركي الأول لعام 2012 خطوة على الطريق لدعم وتعزيز التعاون بين الجانبين. متوفر عبر: www.iccionline.net/ar/icci-ar/News.aspx?id=896&&section=3

آراس، بولنت وآخرون(2012)، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن.

باكير، علي(2008)، نحو علاقات تركيّة-خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، **مجلة آراء حول الخليج**. متوفر عبر .alibakeer maktoobblog.com/

بكر، عبدالوهاب وآخرون(1991)، **تركيا والصراع العربي الاسرائيلي**،ج1، القاهرة، دار المعارف، ص153- 303.

بووانو، إدريس(2005)، **إسلاميو تركيا...العثمانيين الجدد(البدايات،المكونات، التحولات المعادلات)**. (ط1)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان.

بيبرس، سامية(2010)، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد141، ص171.

توتشى، ناتالي(2010)، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182-المجلد45، ص100- 103.

الجودر، صلاح(2012)، **،تركيا والتوازن السياسي في الخليج**، العدد8403 متوفر عبر www.alayam.com/artdetails.aspx?id=939

حبيب، كمال(2009)، بعد معركة غزة"الدور التركي..من الجسر الى العمق"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان-الاردن، العدد48، ص128.

الحجري، سالم بن علي(2009)، **العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية**، إدارة البحوث والدراسات، الرياض-السعودية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحسيني، محمد(2011)، **الباب لن يُغلق أمام انضمام السعودية وعُمان لمبادرة إسطنبول وشراكتنا مع دول المبادرة لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد**: العدد12968، متوفر عبر www.alwasatnews.com/1623/ news/read/216229/1.html

خماش، رنا عبدالعزيز(2010)، **العلاقات التركية-الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الاردن.

الداقوقي، ابراهيم(2001)، **صورة الاتراك لدى العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1.

دلي، خورشيد حسين(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

راشد، سامح(2009)، دور تركيا الإقليمي...آفاق مابعد غزة، **مجلة شؤون عربية**، العدد137، 76- 77.

الرشدان، عبدالفتاح(1998)، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد14، العدد1، ص9.

الرشدان، عبدالفتاح(2010/2009)، النظام العربي..البحث عن الشكل والدور الدولي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الأردن، السنة13، العدد50.

الرشدان، عبدالفتاح(2010) العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، **مجلة التعاون**، العدد49، ص170.

الرشدان، عبدالفتاح(2009)، معركة غزة، الدور التركي..من الجسر الى العمق **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان-الاردن، العدد48، ص65.

رضوان، وليد(2006)، **العلاقات العربية-التركية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان.

الزين، جهاد(1992)رأي في العلاقات العربية-التركية: الإنقطاع وضرورات التواصل، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبعاوي، عوني عبدالحمن والنعيمي، عبدالجبار(2000)، (**العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**")، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد43.

سيدر، فرهاد(2010)، "**العثمانية الجديدة"السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها**، منشورات الجامعةالأردنية/كلية الدراسات الدولية، عمان- الاردن.

شكارة، أحمد(2003)، **إيران والعراق وتركيا:الاثر الإستراتيجي في الخليج العربي**، (ط1)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الامارات.

صالح، غانم محمد(1991)، **الخليج العربي "التطورات السياسية والنظم والسياسات**"، دار الحكمة- بغداد.

صحيفة الوسط البحرينية(2012)، الثلاثاء 03 يناير، الموافق 09 صفر1433هـ)، 20 مليار دولار التبادل التجاري بين دول التعاون وتركيا العام2010، العدد 3405، متوفر عبر: (www.ayoooh.com/news/articles/4f0261767c33e)

صحيفة الوسط البحرينية(2007)، إستثمارات دول الخليج العربية تنمو بسرعة في تركيا، العدد1845، الثلاثاء25 سبتمبر: متوفر عبر **www.alwasatnews.com/1845/news/read/25(4177/1.html**

صحيفة تشرين(2011)، دول الخليج تجمد مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا وأنقرة "مستغربة" متوفر عبر:(syriasteps.com/ ?d=131&id=80186).

الطوير، محمد إمحمد(1982)، **الحركات الإستقلالية في الوطن العربي ضد حكم العثمانيين وأسبابها**، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي-طرابلس،ج2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عبدالفتاح، بشير(2003)، الإنتخابات التركية..دوافع وحدود التغيير السياسي، **مجلة السياسة الدولية**، يناير، العدد1.

عزباوي، يسري أحمد(2008)، العلاقات التركية-العربية فرص التقارب التركي-الخليجي، **مجلة التعاون**، العدد66، 228-239.

علام، مصطفى شفيق(2010)، التقارب التركي-الخليجي..الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر، العدد182، ص130- 131.

غانم، إبراهيم البيومي(2007)، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد169، المجلد42.

غرايبة، عبدالكريم(1998)، **العرب والأتراك"دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال أف سنة**.

فياض، خالد(1997)، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد129.

الفيصل، سعود(2012)، **لتركيا دور فعال في معالجة قضايا المنطقة**، صحيفة الجيران: متوفر عبرaljeeran.net/gulf/34166.html، العدد 2.

القحطاني، شيخة غانم(1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي مؤسسة شباب الجامعة**، مصر-الاسكندرية.

كشك، أشرف محمد(2007)، تطور الأمن الخليجي منذ عام2003دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان-بيروت، ص51.

كمال، نيلي(2003)، العلاقات الخليجية-التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد34، 194- 195.

الكيلاني، هيثم(1996)، **تركيا والعرب"دراسة في العلاقات العربية-التركية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد6، ط1.

المجالي، رضوان محمود(2012)، **التقارب الخليجي-التركي في مرحلة الربيع العربي**: متوفر عبرwww.sarayanews.com/

معوض، جلال(1998)، النخبة السياسية وخصائصها والمتغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد1/227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معوض، علي جلال(2011)، الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185-المجلد46.

مقلد، صبري إسماعيل(1991)، **العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الأصول والنظريات**، (ط خ)، المكتبة الأكاديمية- القاهرة.

منير، ماجد(2012)، تركيا والخليج: تحالف اقتصادي بأهداف سياسية،**مجلة الأهرام** متوفر عبر: digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx Serial =820739&part=2...2

موسوي، سيد حسين(2009)، إيران والدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد132.

موقع خريطة الشرق الأوسط. متوفر عبر: www.omaniyat. com/ vb/ showthread.php?t=11609

الناصري، خليل ابراهيم(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية**، مطبعة الراية- بغداد.

النعيمي، زياد عبدالوهاب(**2008**)، تركيا والعرب. **الحوارالمتمدن**-العدد: **2486**- متوفر عبر: (www.ahewar.org/debat/show art.asp?aid= 155426) .

نورالدين، محمد(2006)، العلاقات العربية-التركية في عهد أتاتورك(1932-1938، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد122.

نور الدين، محمد(2007)، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد42، العدد169.

نورالدين، محمد(2006)، سياسة تركيا الاقليمية بين الحساسيات الداخلية والإعتبارات الخارجية، **مجلة شؤون عربية**، العدد126.

ب-المراجع الأجنبية:

Bilgin, Mert " (2011).Energy and Turkey's Foreign Policy: State Strategy Regional Corporation and Private Sector Involvement ", **Energy Policy**.VOL.9. No.2, Bachceshir University.. PP 84-86.

Flanagan,Stephen.J. (2008) "Turkey’s Shifting Dynamics: Implications for U.S.-Turkey Relations", A Report of the U.S.-Turkey Strategic

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Initiative, **Center for Strategic & International Studies**, Ankara, June,. PP 12-15.

Foley, Sean" (2010). T**urkey and Gulf State in The Twenty-First Century", Articles in Blitz Site**, Dhaka, October 20,. Site: http//www.weeklyblitz.net.

Holsti K.J," (1995). I**nternational Politics, A framework for Analysis", Seventh Edition, Prentice**- Hall International, New Jersey, p 253.

Kucukcan, Talip (2010)." **Arab Image in Turkey**", **Research Report, No.1, Foundation for Political,** Economy and Social Research. June,. Page 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلومات الشخصية

الاسم: أنس كمال حسين اطبيش

الكلية: كلية العلوم الإجتماعية

التخصص: ماجستير علاقات دولية

السنة: 2012

العنوان: الكرك

هاتف رقم: 032380371

032391110

خلوي: 00962799996105

البريد الإلكتروني:anas_itbesh105@yahoo.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com